المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الرابعة عشرة | 14 | السبت 25 نوفمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1142
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024..... 1142
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 1149
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 1176
5- بيانات وأجوبة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 1183
6- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024..... 1190
7- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة..... 1221
8- رفع الجلسة..... 1228

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت 25 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبالسيد رضا قبوج كاتب الدولة المكلف بالمياه وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما في رحاب مجلس نواب الشعب.

نناقش اليوم مشروع ميزانية وزارة على قدر كبير من الأهمية فهذه الوزارة مؤتمنة على استشراف السبل الكفيلة ببلوغ الأمن الغذائي والأمن المائي وهما بكل المقاييس من مقومات الأمن القومي.

وإذ ننطلق من أن المسؤولية ملقاة على عاتق هذه الوزارة بمختلف هياكلها فإننا لا يمكن أن نتغافل عما تتحمله بقية الوزارات ذات الصلة ومختلف الأطراف المتداخلة من مسؤولية مشتركة نرنو إلى أن ترتقي إلى مستوى المسؤولية المتضامنة.

فنحن اليوم يجب أن نعترف بخطورة الوضع المائي والأمن الغذائي بالبلاد وهذا مشار إليه في البيانات الرسمية التي كشفت هذه التهديدات جراء تراجع مخزون المياه في السدود بنسبة كبيرة حيث بلغت النسبة الإجمالية لمخزون المياه في كافة السدود حتى منتصف سبتمبر الماضي ما يناهز 27 بالمائة من طاقة استيعابها.

كل هذا فضلا عن الجفاف لمواسم متتالية وما تم تسجيله من درجات حرارة قياسية وما خلفته التغيرات المناخية من تأثيرات سلبية على إنتاج المحاصيل الزراعية وتراجع إنتاج الحبوب.

ومن جهته فإن مجلس نواب الشعب يتقاسم مع الوظيفة التنفيذية مبدأ السيادة الغذائية باعتبارها ركنا أساسيا من السيادة الوطنية مكتملة الشروط وهو على أتمّ الاستعداد للمساهمة الجادة والفاعلة على جلّ البرامج والخطط الرامية إلى تجاوز ما عرفته فلاحتنا من نكسات وصعوبات مرت بها المنظومات الفلاحية بعد أن دمّرت تدريجيا جراء السياسات السابقة والفاشلة.

وذلك بالنظر بكل جدية وعمق في كل ما يمكن عرضه من إصلاحات تشريعية في المجال أو عبر تنظيم أيام دراسية وورشات تفكير مشتركة في إطار الأكاديمية البرلمانية لتدارس مختلف الملفات الحارقة ذات الصلة والتي يجب أن نجد لها تصورات وحلولا ضرورية ومناسبة.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا لرئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الفلاحة والأمن الفلاحي والغذائي والمائي والصيد البحري لتقديم عملها حول مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 يسعدني أن أتوجه باسمكم إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة.

وإثر تلاوة التقرير سنرفع الجلسة مؤقتا لزيارة المعرض الذي نظم بمناسبة عرض ميزانية مهمة الفلاحة.

وأدعو اللجنة لكي تستعرض تقريرها والمصدح للسيد رئيس اللجنة صلاح الفرشيشي.

عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024

السيد صلاح الفرشيشي، رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبمرافقيه،

صباح الخير السادة النواب،

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي جلسة ممتازة في إطار مناقشة مهمة الفلاحة ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بحضور السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفريق متكامل من خيرة الكفاءات الوطنية بالوزارة واتسمت الجلسة بالصراحة والوضوح.

وقد لمسنا من خلالها صدق السيد الوزير في تشخيص واقع القطاع الفلاحي ووضوح خطة الوزارة في الارتقاء بأساليب العمل وتجاوز الصعوبات ومحاربة الفساد والمفسدين وإيجاد حلول للنهوض بالفلاحة والفلاحين.

وكانت تدخلات السادة النواب في مستوى أهمية القطاع الفلاحي وظهر للجميع مدى إلمامهم بمشاغل منظوريهم من الفلاحين ومعرفتهم بمكامن الخلل في القطاع الفلاحي في ظل إيمانهم بما تعانيه المالية العمومية من ضغوطات كبيرة.

وقد خلصت الجلسة إلى تقرير يتضمن كافة المشاغل والحلول، وإني أعتبر هذا التقرير وثيقة مرجعية يمكن أن نبني عليها علاقة جديدة ملؤها التعاون والتكامل بين مجلس نواب الشعب والوزارة وذلك في إطار التشاور المتواصل لمعالجة كافة الملفات. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد مقرر لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري.

السيد محمد أمين مباركي، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري حول مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد نائبي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024.

التقديم:

يأتي مشروع الميزانية حسب الأداء لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 في إطار اعتماد رؤية على المدى المتوسط قصد تحديد السياسة التنموية في القطاع الفلاحي.

وترتكز هذه السياسة على الملاءمة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين من خلال العمل على تحقيق الهدف الرئيسي الإستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي بتونس.

ويمثل المخطط التنموي 2023-2025، الانطلاقة الفعلية لتحقيق الرؤية المستقبلية للقطاع الفلاحي والمتمثلة في "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي" وذلك لتعزيز المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها في المخطط التنموي الفارط ومواكبة التحولات الاقتصادية والرقمية على المستوى الدولي ومجابهة التحديات المنتظرة في ظل التغيرات المناخية الراهنة.

ولتحقيق الرؤية المستقبلية للقطاع الفلاحي بالبلاد تم تحديد أهداف إستراتيجية خاصة ببرامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تناغم مع التزام الدولة التونسية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 والمتمثلة خاصة:

- القضاء على الفقر،
- القضاء التام على الجوع،
- المساواة بين الجنسين،
- المياه النظيفة والنظافة الصحية،
- العمل المناخي،
- الحياة تحت الماء،
- الحياة في البر.

إذ يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني في تونس وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد أهم القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي (10.7 % من الناتج الداخلي الخام)،

كما يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا للغذاء وتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للمواطن وتحقيق أمنه الغذائي ومساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مواطن الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات وبالتالي المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري.

أما بالنسبة إلى مقاربة النوع الاجتماعي في النشاط الفلاحي فقد تم اختيار أربعة برامج عملياتية (برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، برنامج المياه، برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية، وبرنامج القيادة والمساندة)، لإدراج هدف ومؤشر لقيس الأداء خاص بمبدإ المساواة وتكافؤ الفرص على أن يتم العمل على تعميم مقاربة النوع الاجتماعي على بقية البرامج خلال السنة القادمة.

وقد تم ضبط السياسة التنموية الفلاحية خلال المرحلة المقبلة ابتداء من سنة 2024 على أساس ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وحماية المشاهد والتنوع البيولوجي والحد من تأثير التغيرات المناخية، والحفاظ على ديمومة المنظومات الفلاحية والنهوض بالاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية ورقمنة القطاع الفلاحي وتحسين مستوى دخل الفلاح باعتماد مقاربة تنموية شاملة ودامجة لمختلف الشرائح وخاصة صغار الفلاحين والشباب والمرأة في الوسط الريفي.

وستشمل السياسة التنموية في القطاع الفلاحي على المدى المتوسط المجالات التالية:

- **<u>الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:</u>**

- الرفع في القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي،

- دعم قدرات القطاع الفلاحي على التأقلم والحدّ من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية،

- تشجيع النظم الزراعية المحافظة على الموارد الطبيعية والقادرة على التأقلم،

- العناية بالفلاحة المطرية نظرا لأهميتها بالنسبة إلى عديد القطاعات الإستراتيجية كالحبوب وزيت الزيتون، عبر وضع حزم تقنية تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها،

- التشجيع على نظم الإنتاج المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار،

- تحسين نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الحبوب المنتجة محليا لبلوغ نسبة 100% بالنسبة إلى القمح الصلب بالتوازي مع تطوير أنظمة غذائية مستدامة،

- النهوض بسلاسل القيمة الفلاحية ودعم قدرتها التنافسية وتعزيز فرص التصدير،

- مزيد العناية بالمنظومات الأساسية للحبوب والألبان، وإفرادها بسياسة دعم خاصة تمكنها من الارتقاء بمستوى مردوديتها وتحسين جودتها والرفع في مستوى تغطيتها للحاجيات الداخلية قصد التوقي من مخاطر اضطرابات الأسواق العالمية،

- دعم السلامة الصحية النباتية والحيوانية للمنتجات الفلاحية بما يضمن الجودة ومواكبة تطور الشروط الصحية العالمية،

- تعزيز تموقع قطاع الفلاحة البيولوجية في الاقتصاد المحلي والوطني وتطوير قطاع السياحة البيولوجية.

- **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:**

- إحكام التصرف في الموارد البحرية الحية والمحافظة على الموارد السمكية خاصة في المناطق قليلة العمق،

- دعم الاقتصاد الأزرق عبر تثمين منتجات الصيد البحري وفتح أسواق جديدة،

- تحسين حوكمة القطاع ودعم الهيكلة المهنية بهدف التحكم في كلفة الإنتاج،

- تنمية نشاط تربية الأحياء المائية عبر الترفيع في نسبة الإنتاج المحلي من مدخلات الإنتاج وإدخال أنواع وتقنيات جديدة، مع دعم البحث وتثمين نتائجه في هذا المجال،

- تأهيل البنية الميناائية وتعصير الخدمات،

- مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري والنهوض بالجوانب المتعلقة بالسلامة،

- الاستجابة للشروط القانونية للاتفاقيات الإقليمية والمتوسطية في مجال المحافظة على الثروة السمكية.

- **المياه**

- مواصلة ربط السدود ودراسة تحويل فائض المياه،

- معالجة إشكالية تفاقم الترسبات بالسدود عبر مشاريع هيكلية،

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتحلية مياه البحر والتحكم في التقنيات ودعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا المجال،

- تطوير التغذية الاصطناعية للموارد المائية عن طريق المياه التقليدية وغير التقليدية،

- الاقتصاد في مياه الري عبر مواصلة تجهيز المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد في مياه الري،

- التوسّع في المناطق السقوية المروية بالمياه المستعملة المعالجة وإعادة تهيئة المناطق السقوية المتقادمة،

- تطبيق التكنولوجيات الحديثة في مجال التصرف في المعطيات وتطوير قواعد المعلومات عبر تركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية للمياه،

- تطوير شبكات القيس وأنظمة الإنذار المبكر والإعلان عن الفيضانات.

- **الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية**

- تثبيت الغطاء النباتي والرعوي والترفيع في نسبته،

- ملاءمة الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وتدعيم قدرته،

- دعم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات وترتيب الأولويات في الاستثمار وضبط برامج التنمية حسب خصوصيات الجهات ومتطلباتها مع دعم اللامركزية في مجال التنفيذ واتخاذ القرار،

- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية والرعوية.

وقد تم ضبط اعتمادات مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 في حدود 2757,368 م.د تعهدا و2202,075 م.د دفعا مقابل 2921,851 م.د تعهدا و1965 م.د دفعا مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بنسبة تطور لاعتمادات الدفع بـ 12,06%.

وتتوزع إعتمادات سنة 2024 حسب الأقسام كما يلي:

	التعهد	الدفع
* نفقات التأجير:	706 م.د	706 م.د
* نفقات التسيير:	39,456 م.د	39,456 م.د
* نفقات التدخلات:	754,544 م.د	754,544 م.د
* نفقات الإستثمار:	1257,368 م.د	702,075 م.د

برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

تتضمن مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 ستة برامج رئيسية و(143) برنامجا فرعيا و (43) نشاطا و (17) هدفا استراتيجيا و(33) مؤشرا لقيس أداء أهداف الإستراتيجية.

وتتوزع الإعتمادات حسب البرامج كما يلي:

- برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائي465,211م.د
- برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 164,803 م.د
- برنامج المياه731,426 م. د
- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية 386,362 م. د
- برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي 248,384 م. د
- برنامج القيادة والمساندة 272,361 م.د

أعمال اللجنة:

أ. جلسة تمهيدية للنظر في مهمة الفلاحة

عقدت اللجنة يوم الإثنين 13 نوفمبر 2023 بداية من الساعة الثانية ظهرا جلسة تمهيدية للانطلاق في النظر في مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المدرجة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، ولوضع برنامج لتسيير جلسة الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المبرمجة ليوم الخميس 16 نوفمبر 2023.

وفي بداية الجلسة أشار السادة النواب إلى أنّ مهمة الفلاحة هي من أكبر المهمات وأشملها من حيث الأنشطة والبرامج التي تحتويها.

ولاحظوا في هذا الصدد ضعف نسبة تطور ميزانية مهمة الفلاحة لهذه السنة مقارنة بميزانية سنة 2023 وضعف التأطير داخل الوزارة وتراجع عدد الأعوان نتيجة الإحالة على التقاعد دون التعويض بانتدابات جديدة، وانتقدوا عدم التوازن بين البرامج (44% من الميزانية تمّ تخصيصها لبرنامج المياه) ودعوا إلى ضرورة التنسيق والترابط بين مختلف البرامج للنهوض بالقطاع الفلاحي.

كما ناقش السادة النواب المواضيع المقترح إثارتها خلال جلسة الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وعن كيفية تسيير جلسة الاستماع، تم الاتفاق على عدد من الإجراءات ومنها تقسيم هذه الجلسة إلى حصة صباحية ومسائية وضبط مداخلات السادة النواب والوزارة بتوقيت محدد.

ب. جلسة الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة، بتاريخ 16 نوفمبر 2023 بداية من الساعة العاشرة صباحا،

للاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مرفوقا بوفد رفيع المستوى من إطارات الوزارة حول مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة أشار السيد رئيس اللجنة إلى أهمية القطاع الفلاحي في تونس وما يزخر به من إمكانيات هامة وطاقات مما يستوجب العمل على حسن استغلالها للنهوض بالقطاع حتى يكون قاطرة للتنمية المستدامة في تونس.

وفي مداخلته حول مشروع ميزانية المهمة لسنة 2024، أشار السيد الوزير إلى الوضع الصعب الذي يشهده قطاع الفلاحة في تونس نتيجة تداعيات تفشي جائحة كورونا وحرب أوكرانيا وسرعة التغيرات المناخية وانعكاساتها السلبية على القطاع يترجمها ارتفاع درجات الحرارة والشح المائي، وشدّد على ضرورة تظافر الجهود والتعاون مع السادة النواب من أجل تجاوز هذه الإشكاليات.

وقدّم لمحة عن رؤية الوزارة لإنقاذ القطاع الفلاحي في ظلّ تواصل انحباس الأمطار تمثلت خاصة في وضع برامج لحسن الاستغلال والتحكم في مختلف الثروات المائية المتاحة التقليدية والاستثمار في المياه غير التقليدية من خلال التسريع في إنجاز محطات التحلية وتثمين استغلال المياه المستعملة المعالجة وحفر آبار عميقة جديدة لدعم منظومة مياه الشرب.

ومن ناحية أخرى شدّد على أولوية الوزارة في فرض الانضباط واسترجاع هيبة الدولة وعلوية القانون لمكافحة الفساد وإرساء الحوكمة الرشيدة وحسن استغلال الإمكانيات المتاحة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

ثم تولى أحد الإطارات العليا للوزارة تقديم عرض حول مشروع ميزانية المهمة لسنة 2024 حيث أفاد أن التوجهات الإستراتيجية للفلاحة في أفق سنة 2035 تنبني على "رؤية فلاحة صامدة ومستدامة ودامجة" وترتكز على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- استخدام مستدام للموارد الطبيعية مع قدرة التكيّف مع التغيرات المناخية،

- النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة،

- إطار مؤسساتي ملائم ومحيط فلاحي شامل يضمن الإدماج والنجاعة.

واستعرض التوجهات الإستراتيجية للوزارة والمتمثلة في:

*تعزيز الأمن الغذائي باستهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب،

*الرفع في القيمة المضافة للتمور والزيتون وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي،

*النهوض بمنظومات الإنتاج للحليب واللحوم وتثمين الصادرات الفلاحية والغذائية،

*تنفيذ مشاريع تعبئة الموارد المائية وترشيد استعمالها مع تكثيف اللجوء للمياه غير التقليدية،

*تثمين المناطق السقوية العمومية باستخدام المياه المستعملة المعالجة،

*التسريع في مشاريع تحلية مياه البحر لتلبية حاجيات السكان من مياه الشرب،

*مواصلة تهيئة موانئ الصيد البحري والعمل على النهوض بتربية الأحياء المائية،

*مواصلة إنجاز مشاريع التصرف في المخزون الطبيعي للغابات.

وبيّن أنّه في إعداد مشروع ميزانية المهمة لسنة 2024 تم اعتماد المبادئ التالية:

بالنسبة إلى نفقات التأجير:

*ترشيد الزيادات في الأجور والتحكم في عدد الإنتدابات،

*التحكم في نسبة الترقيات السنوية بأن لا تتجاوز 20 بالمائة،

*عدم تعويض الشغورات مع إعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة،

*مواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد،

*الانطلاق في تطبيق أحكام الأمر المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين،

*التشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

بخصوص نفقات التسيير:

*عدم تجاوز نسبة تطور بـ 2,5 بالمائة،

*مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية،

*التسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية والعمل على تعميم تجهز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS،

*مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة باستعمال الفوانيس المقتصدة واعتماد الطاقات البديلة والمتجددة.

فيما يتعلق بنفقات الاستثمار:

*إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة ودعم مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين وخاصة بالمناطق ذات الأولوية،

*إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج الواردة بمخطط التنمية 2023-2025 وكذلك المشاريع التي تم إقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيقة،

*اختيار المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في دفع نسق التنمية والاستثمار بالجهات،

*إعطاء الأولوية للمشاريع التي تُعنى بالحد من التغيرات المناخية وبالتخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقات البديلة والمتجددة،

*مزيد دعم برامج التهيئة والتهذيب والصيانة.

وأشار إلى أن الاعتمادات المخصصة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 والمحمولة على ميزانية الدولة تقدر بـ 2202,075 م. د مقابل 1965 م. د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بنسبة تطور بـ 12,06%.

وفي سياق متصل أفاد أن القطاع الفلاحي يسعى إلى تجسيم الأهداف التنموية للمخطط 2023-2025 من خلال رصد ميزانية للنفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2024 قُدرت بـ 1439م.د موزعة كما يلي:

-مشاريع متواصلة 536م.د

-برامج ومشاريع جديدة 903م.د

كما أكد على أن القطاع سيواصل الاعتماد على خزينة الدولة لتمويل نفقاته ذات الصبغة التنموية بنسبة 71 %.

وبيّن سعي الدولة الدؤوب في سنة 2024 إلى تشجيع البرامج التنموية ومنها:

-برنامج ضخ المياه (السدود) الذي بلغت نسبة التطور فيه 150%،

-الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية الذي بلغت نسبة التطور فيه 14 %،

- دعم بذور الدرع العلفي الذي بلغت نسبة التطور فيه 67 %،

-دعم تربية الأراخي المؤصلة الذي بلغت نسبة التطور فيه 200 %.

وفي ذات السياق أشار ممثل الوزارة عبر جدول توضيحي ورسم بياني إلى أن ميزانية المؤسسات العمومية لسنة 2024 تطورت إجماليا بنسبة 95 %، وهذا التطور ناتج خاصة عن تطور ميزانية الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بنسبة 95 %.

وأفاد أن نفقات صناديق الخزينة المقترحة لسنة 2024 بلغت نسبة تطور قدرها 7%ناتجة بالخصوص عن تطور نفقات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة قدرها 9 %.

وأثناء عرضه لنفقات الاستثمار لسنة 2024 المقدرة بـ 702,075 م. د أشار إلى أنها تطورت بنسبة 12,2 %ناتجة بالخصوص عن تطور كل من برنامج المياه بنسبة 15 %وبقيمة تقدر 52,002م. د وبرنامج الإنتاج الفلاحي بنسبة 15 %وبقيمة تقدر بـ 8,609م.د.

وتقدم السادة النواب بعدد من الاستفسارات والتوصيات تمحورت خاصة حول النقاط التالية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد محمد الشعباني نائب رئيس اللجنة فليتفضل

السيد محمد شعباني، نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

العلاقة بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية

- ضعف التواصل بين وزارة الفلاحة وأعضاء مجلس نواب الشعب،

- التأكيد على ضرورة إيجاد آليات للتنسيق والتعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لإيجاد حلول للإشكاليات التي يعانيها القطاع الفلاحي وخاصة بالجهات.

منظومات الإنتاج الفلاحي وحماية الفلاحين:

- ضرورة وضع رؤية شاملة، متكاملة وواضحة لتطوير القطاع الفلاحي في تونس،

- العمل على تطوير وتنويع الإنتاج النباتي والتركيز على الزراعات البديلة غير المستنزفة للمياه لتحقيق الأمن الغذائي،

- دعم منظومة الحبوب ومراجعة الأسعار بصفة دورية،

- تشجيع الزراعات الكبرى في المناطق السقوية لتحقيق الأمن الغذائي،

- غياب إجراءات لتشجيع الرقمنة في مشروع ميزانية المهمة،

- غياب الإرشاد الفلاحي على مستوى الجهات ودعوة إلى ضرورة دعم الإدارات الجهوية للفلاحة بالكفاءات والإمكانيات المادية واللوجستية اللازمة لأداء مهامها على أحسن وجه،

- ضرورة تأهيل وتأطير العاملين في القطاع الفلاحي وتنمية مهاراتهم،

- العمل على توجيه البحث العلمي وتنزيل مخرجاته على أرض الواقع للنهوض بالقطاع الفلاحي في تونس،

- ضرورة حماية القطيع من الأمراض المعدية ومن التهريب،

- ضعف تدخلات الوزارة لمكافحة الحشرة القرمزية،

- تواصل معضلة الأعلاف نتيجة استشراء الفساد وسيطرة اللوبيات على مسالك التوزيع ودعوة إلى تشجيع إنتاج الأعلاف محليا،

- أسباب الترفيع الأخير في سعر الشعير العلفي المدعم والذي سينعكس سلبيا على المربين والثروة الحيوانية،

- معضلة المسالك الفلاحية وضرورة تهيئتها لتقريب مناطق الإنتاج بمراكز الترويج،

- ضرورة حماية غابات الزيتون وتشبيبها ودعوة إلى دعم المجامع الفلاحية بالغراسات اللازمة،

- اقتراح فتح فروع جهوية جديدة للديوان الوطني للزيت في مختلف الجهات المنتجة للزيتون حتى تتم حماية الفلاح من اللوبيات المتحكمة في الأسعار،

- ضعف نسبة تطور الميزانية المخصصة للنهوض بالبحث العلمي والابتكار في المجال الفلاحي وتطويره بما يستجيب ومتطلبات القطاع ودعوة إلى مزيد الاستثمار في هذا المجال،

- إشكاليات البذور الهجينة وضرورة إعادة النظر في هيكلة البنك الوطني للجينات وتغيير سلطة الإشراف عليه من الوزارة المكلفة بالبيئة إلى وزارة الفلاحة أو إلى وزارة التعليم العالي ودعمه من أجل تطوير مخزون استراتيجي من البذور الممتازة والمشاتل الوطنية ووضع حدّ للتبعية الغذائية واستيراد البذور الأجنبية ذات المردودية المحدودة،

- دعوة إلى النهوض بالقطاع الفلاحي في المناطق الحدودية للبلاد التونسية وإيجاد حلول لتيسير استغلال المراعي بالمناطق العازلة بالجنوب التونسي،

- أسباب تعطل استكمال مشاريع التنمية المندمجة بعدد من المناطق الداخلية على غرار ولايتي قفصة والقصرين،

- غياب إستراتيجية لإرساء السيادة الغذائية،

- غياب الحلول لتجاوز الصعوبات التي تعرقل الإنتاج الفلاحي والحيواني والصيد البحري مما أدى إلى الارتفاع المشط في أسعار المواد الاستهلاكية،

- تضرر منظومات الإنتاج وخاصة منظومة الألبان نتيجة سيطرة اللوبيات على منظومة الأعلاف،

- عدم إدراج حلول صلب مشروع الميزانية لمعالجة الصعوبات التي تشهدها مختلف المنظومات الفلاحية،

- غياب المراقبة والمتابعة لجودة المنتوجات مما سيؤثر سلبا على صحة المواطن،

- اقتراح إنشاء مجمع للتمور بجهة قفصة.

تمويل القطاع الفلاحي:

- ضرورة وضع نظام تمويل خاص بصغار الفلاحين والبحارة بشروط ميسرة وإعادة النظر في معايير إسناد القرض الفلاحي لتفادي تعطيل حركة الإنتاج المرتبطة مباشرة بالتمويل البنكي،

- ضعف تدخلات البنك الوطني الفلاحي في تمويل المشاريع الفلاحية،

- التسريع في صرف المنح المتأخرة لفائدة الفلاحين ودعوة إلى تفعيل صندوق الجوائح ودعم إمكانياته.

الأراضي الدولية:

- الإشارة حول الوضع المتردي للضيعات التابعة لديوان الأراضي الدولية ودعوة إلى إعادة تهيئتها والنهوض بها وإدماجها في الدورة الاقتصادية،

- العمل على تشجيع الباعثين الشبان على الاستثمار في المجال الفلاحي وإيجاد حلول لتمكينهم من مقاسم فلاحية مناسبة من الأراضي الدولية وتوفير تمويلات تفاضلية لإنجاح هذه المشاريع.

قطاع الميـاه:

- التسريع في إحالة مجلة المياه على أنظار مجلس نواب الشعب خاصة في ظل حالة الجفاف التي تعيشها البلاد التونسية،

- معضلة الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب ولمدة طويلة والوضع المائي الحرج الذي تشهده عدة جهات خاصة ولايات الوسط والجنوب، ودعوة إلى تسريع استكمال محطات تحلية مياه البحر وبرمجة محطات جديدة،

- العمل على إعداد خارطة فلاحية تراعي الإمكانيات المائية بالجهات،

- خطة الوزارة للتشجيع على زراعة المحاصيل الفلاحية البديلة غير المستنزفة للمياه،

- ضرورة توحيد المقاييس التي تعتمدها الإدارة العامة للهندسة الريفية والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه من أجل تحقيق العدالة في توزيع المياه بين مختلف الجهات والفئات،

- غياب رؤية واضحة لتثمين استغلال المياه المستعملة المعالجة،

- الدعوة إلى معالجة مياه المرجين بطرق مستحدثة واستغلالها كري تكميلي خاصة في المركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية،

- اقتراح إحداث صندوق وطني للمياه،

- ضرورة التصدي لظاهرة الحفر العشوائي للآبار العميقة نظرا لاستنزافها للموارد المائية الباطنية،

- العمل على إيجاد حلول للآبار العشوائية المستغلة لإدخالها في مسار التنمية،

- ترشيد استغلال مياه الري وتشجيع استعمال التقنيات الحديثة المقتصدة في المياه،

- العمل على إيجاد حلول جذرية لمعضلة الجمعيات والمجامع المائية التي استشرى فيها الفساد وسوء التصرف وغياب الحوكمة الرشيدة وأصبحت تُعيق مسار التنمية الجهوية وتحول دون تطوير المناطق السقوية، مع اقتراح وضعها تحت إشراف الوزارة،

- تذليل الإجراءات المعقدة للحصول على رخص للاستغلال الآبار القديمة،

- ضرورة التشجيع على إقامة الخزانات المائية "المواجل" والتنصيص على وجوبها في رخص البناء،

- أسباب التخلي عن تقنيات تصريف الملوحة drainage للتخفيض من ملوحة الأراضي،

- ضرورة جهر الأودية تحسبا للفيضانات،

- الاستفسار عن مدى تقدم إنجاز بعض السدود على غرار سد الرغاي وسد تاسة وسد خلاد.

قطاع الصيد البحري:

- الحالة الكارثية لبعض الموانئ البحرية وتعطل مشاريع تأهيلها مما أدى إلى تقهقر الإنتاج البحري، والدعوة إلى تشجيع صغار البحارة وتعميم الراحة البيولوجية على جميع الجهات،

- ضرورة إعادة النظر في ملف حصص صيد التن،

- العمل على دعم منحة المحروقات لقطاع الصيد البحري للحد من الارتفاع المشط في المنتوجات البحرية،

- الحدّ من الاستثمار في الأحياء المائية لسيطرة اللوبيات على هذا الميدان وتعدد التجاوزات القانونية وضعف القيمة المضافة،

- العمل على مكافحة الصيد العشوائي الذي أصبح يهدد الثروة البحرية الوطنية،

- ضرورة حسن استغلال الثروة البحرية المتوفرة.

قطاع الغابات:

- التسريع في مراجعة مجلة الغابات وإحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب،

- ضرورة الحد من الاعتداءات المتكررة على الملك الغابي،

- أسباب تعطل بعض المشاريع على غرار التصرف المندمج في الغابات،

- ضرورة مكافحة الفساد المستشري في قطاع الغابات،

- اقتراح تنقيح الأمر الحكومي عدد 191 لسنة 2018 مؤرخ في 21 فيفري 2018، لتسهيل إجراءات الترخيص لبعث مشاريع إقامات ريفية أو فضاءات سياحية بالمستغلات الفلاحية والأراضي الخاضعة لنظام الغابات.

وفي تفاعله مع هذه التدخلات، أفاد السيد الوزير بأنه سيتم تطوير العلاقة التواصلية بين الوزارة والمجلس من خلال اعتماد تمش جديد يعتمد التعاون والتنسيق مع النواب واقترح برمجة جلسات دورية برحاب المجلس لمناقشة مختلف المسائل والإشكاليات وإيجاد حلول تشاركية حولها.

وبخصوص الإرشاد الفلاحي أكد ضعف هذا القطاع نتيجة نقص الإطارات والكفاءات بسبب الإنتدابات العشوائية (20 ألف موظف تم انتدابهم منذ سنة 2011)، مضيفا أنّه يتم العمل حاليا على تحديث العمل داخل الوزارة وتفعيل دور الإرشاد الفلاحي.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي الفلاحي، أعلن عن تكوين فرق عمل للنهوض بالمنظومات الفلاحية والبحث في سبيل الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي.

وقد ضمت هذه الفرق باحثين فلاحيين وإطارات من المتقاعدين والمجتمع المدني والفلاحين وقد تم الانتهاء من الدراسات الإستراتيجية وستليها مرحلة وضع خطط العمل الميدانية لتنزيل هذه الدراسات على أرض الواقع.

وبالنسبة إلى التمويل الفلاحي، أفاد بأن الوزارة نسقت مع البنك الوطني الفلاحي مما مكن حوالي 6 آلاف فلاح من الحصول على قروض، وأوضح أن أبرز المعوقات التي تحول دون الحصول على قرض فلاحي هو اشتراط شهادة ملكية للأراضي الفلاحية والتي يصعب توفرها نظرا للوضعية العقارية للأراضي الفلاحية وخاصة بالوسط والجنوب،

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على إيجاد حلول لتجاوز هذه المعوقات حيث تم الاتفاق مع البنك التونسي للتضامن للتخلي عن اشتراط شهادة الملكية عند تقديم ملف القرض من طرف الفلاحيين.

وعن الإحاطة بالفلاحين وتمكينهم من المنح المتأخرة، أشار السيد الوزير أنه بالرغم من المرحلة الاستثنائية والانتقالية التي تمر بها البلاد وفي ظل الصعوبات الحالية للمالية العمومية فإنّ حقوق الفلاح محفوظة وسيتم العمل على تلبيتها في الوقت المناسب.

وبخصوص منظومة الحبوب، أشار إلى أن الوزارة اتخذت عدة إجراءات لمكافحة الفساد المستشري في هذه المنظومة ومنها التخلي على نقل الحبوب بالشاحنات وتعويضه بالنقل الحديدي.

كما أوضح أنّه تمّ إقرار حوافز إضافية لتشجيع الفلاحين على مزيد الإنتاج ومنها الترفيع في سعر الحبوب وتمكينهم من البذور اللازمة.

وفيما يتعلق بارتفاع سعر الشعير العلفي، أكد أنّ مسالك توزيع الأعلاف ينخرها الفساد وتعهد بوضع إستراتيجية جديدة لحوكمة مسالك توزيع الأعلاف والتحكم في الأسعار عبر رفع وتيرة توريد الشعير والسماح للقطاع الخاص بتوريد هذه المادة العلفية الأساسية إلى جانب ديوان الحبوب.

وبخصوص التصدي إلى الحشرة القرمزية، أوضح أنّ التدخلات الأولية في مناطق ظهورها لم تكن ناجعة نظرا لنقص الخبرة في التعامل معها باعتبار وأنها آفة غير معروفة سابقا في تونس، وأكد أنه تم التمكن حاليا من إيجاد أدوية جديدة لمكافحة هذه الحشرة.

أما عن إشكالية تهريب الأبقار، أبرز السيد الوزير أن هنالك عدة معوقات تحدّ من جهود مكافحة هذه الظاهرة ومنها وجود عدة ثغرات قانونية في الأمر المنظم لمسالك التوزيع ووعد بالعمل على تنقيحه للقضاء على هذه الظاهرة وحماية القطيع.

وبخصوص البنك الوطني للجينات، أفاد بأن هذه المؤسسة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة، مشيرا إلى أنه يتم العمل على متابعة جميع البذور الأصلية التونسية واستنبات شتلات جديدة في إطار أعمال بحثية.

وبالنسبة إلى المشاريع المعطلة، وعد بالعمل على متابعة هذه المشاريع وإيجاد حلول للإشكاليات التي تعوقها.

وعن مجلة المياه، أفاد بأنه ستتم إحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال.

وبالنسبة إلى الآبار العشوائية، أشار إلى أنّ الوزارة بصدد القيام بحملة للتصدي لحفر هذه الآبار، مع العمل على بلورة تصوّر جديد حول الآبار العشوائية المستغلة قصد المحافظة على الإنتاج ومنها تعويضها بآبار دولية عميقة.

وفي إجابته عن إشكالية الجمعيات والمجامع المائية، أكد السيد الوزير أنّ هذه التجربة أثبتت فشلها نتيجة غياب الحوكمة الرشيدة واستشراء الفساد وأنّه يتم العمل حاليا على إيجاد حلول جذرية لهذه المعضلة ومنها وضعها تحت إشراف الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

وبخصوص خطة الوزارة للتشجيع على زراعة بعض المحاصيل الفلاحية البديلة وغير المستنزفة للمياه، أشار إلى أنّ الوزارة تعمل على وضع خارطة فلاحية يتم خلالها التشجيع على غراسة هذه المحاصيل باعتماد تقنيات جديدة ومقتصدة للمياه.

وشدّد على أنّ التحكم في الزراعات المستنزفة للمياه يتطلب تشاركية في العمل والتعويل على وعي الفلاح من جهة واتخاذ إجراءات زجرية من جهة أخرى.

وعن مياه المرجين، أوضح أن هذه المياه هي بمثابة سماد للزياتين بعد معالجتها، وأشار إلى أن النصوص القانونية الحالية تُحمّل صاحب المعصرة مسؤولية المعالجة والتصرف في هذه المياه ولكن هنالك عدة تجاوزات في هذا المجال نظرا لضعف الرقابة والمتابعة، ويتم العمل حاليا على وضع خطط لتجاوز كافة الإخلالات.

وبالنسبة إلى مشاريع السدود الجديدة، أشار إلى أنه في مرحلة البحث عن التمويلات، وأنّ للدولة خطة عمل بخصوص سد وادي تاسة وتعهد بالعمل على استكماله.

كما أشار إلى أن الوزارة تعمل حاليا على وضع برنامج لاستغلال المائدة المائية بالجنوب وإنجاز مشاريع نموذجية ذات مردودية عالية من أجل خلق مواطن الشغل وتنشيط الحركية الاقتصادية استئناسا بتجربة وزارة الدفاع الوطني في انجاز مشروع رجيم معتوق.

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، أكد السيد الوزير على الاستغلال المجحف للثروات السمكية في تونس عن طريق الصيد العشوائي مما يتطلب مراجعة التشريعات لمكافحة هذه التجاوزات، وسيتم خلال الفترة المقبلة تنقيح القانون عدد 13 مؤرخ في 1994 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

وعن إشكاليات رخص التنّ الأحمر، أوضح أن حصص صيد التن لكل دولة يتم ضبطها من طرف المنظمة الدولية لصون التنيات، وقد تم اعتماد مؤخرا مقاييس جديدة في تونس لتكريس العدالة والشفافية والوضوح في إسناد هذه الحصص مع الاحتفاظ بنسبة من هذه الحصص لكي تعود مداخيلها لصالح الدولة قصد تمويل صندوق الراحة البيولوجية.

وبالنسبة إلى وضعية الموانئ البحرية المتردية، وعد السيد الوزير بإرسال لجان لتشخيص الوضع واقتراح الحلول اللازمة.

وعن الضيعات الفلاحية الدولية، أشار إلى أنها كانت في السابق منارة للإنتاج والإنتاجية وقد تردت أوضاعها نتيجة الإهمال واستشراء الفساد وغياب الانضباط في العمل، وتم مؤخرا اتخاذ عدة إجراءات للنهوض بهذه الضيعات ومكافحة الفساد وتكريس هيبة الدولة والالتزام بالانضباط في العمل مع اعتماد عقد برنامج لكل ضيعة.

وفي إجابته عن تمكين الباعثين الشبان من مقاسم فلاحية في إطار الأراضي الفلاحية الدولية، أشار إلى أنّه يتم العمل حاليا على دراسة الملفات المقدمة مع تقييم فرص نجاح المشاريع المبرمجة لضمان المحافظة على هذه الأراضي.

وبخصوص قطاع الغابات، أشار إلى أنه هنالك عدة تجاوزات في هذا القطاع وخاصة في ميدان البتّات العمومية وقد اتخذت الوزارة عدة إجراءات لمكافحة هذه الظواهر السلبية وإيجاد حلول للنهوض بالوضعية للاقتصادية لسكان هذه المناطق ومنها تشجيع إحداث شركات أهلية للاستثمار في هذا المجال.

وبذلك أنهت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الأوليّة للتدخلات تضم السيدات والسادة محمد شلغاف ومحمد علي ومختار عيفاوي ووليد حاجي والطيب الطالبي وبوبكر بن يحي وعماد الدين سديري وحسن جربوعي ومحمد بن سعيد وعواطف الشنيتي.

وقبل فتح النقاش العام سأرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة لنتولى زيارة المعرض الذي أقامته وزارة الفلاحة إثرها سنبدأ في النقاش العام.

(كانت الساعة التاسعة وخمسون دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة العاشرة وعشرون دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة والكلمة للسيد محمود شلغاف غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

صباح الخير للجميع،

هنيئا للمقاومة الفلسطينية بالنصر المؤقت في انتظار الانتصار النهائي لتحرير فلسطين، كل فلسطين.

سيدي الوزير، تشهد منظومة الألبان منذ مدة صعوبات كبيرة في مختلف حلقاتها من منتجين ومجمعين ومحولين باعتبار كلفة إنتاج الألبان نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف والذي أدّى إلى التخلي الجزئي والكلي عن تربية الأبقار وبالتالي انخرام توازن منظومة الألبان وهذا يتطلب التدخل العاجل لإعادة التوازن لهذه المنظومة.

سيدي الوزير، متى يتم هذا لكي نحافظ على شريحة هامة من المنتجين ونحمي هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين وبالتالي نحمي اقتصادنا الوطني؟

سيدي الوزير، بالنسبة إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، نلاحظ تقادم شبكة الماء الصالح للشراب الشيء الذي أثّر سلبا على نوعية الماء. كذلك هناك العديد من التشكيات من المشتركين في عدة مناطق من الجمهورية فيما يخص عدم رفع العداد بالوتيرة المحددة أي ثلاثة أشهر وهذا يتسبب في ارتفاع أو تضخم على غير وجه حق. كذلك هناك تشكيات كثيرة من رقن فواتير لا علاقة لها بالواقع ومشاكل تأخير في الدفع دون أن يكون هناك تأخيرا أو تكلفة إرجاع العداد دون أن يكون هناك قطع للماء إلى غيره من التجاوزات. كذلك هناك عدة تجمعات سكنية قدموا مطالب لإدخال الماء في قرقنة منذ مدة لكن إلى حد ألان لم يقع الاستجابة لهم.

الرجاء منكم سيدي الوزير تجديد شبكة الماء الصالح للشراب لإيقاف هذه التجاوزات المتكررة والاستجابة لطالبي ربط مقرّ سكناهم بشبكات الماء الصالح للشراب.

السيد الوزير، في ولاية صفاقس قسم الصيد البحري لديه دائرة وحيدة رغم طول السواحل البحرية والأسطول الكبير والمتنوع والعدد الكبير من الموانئ والمرافئ في الجهة وباعتبار أن قرقنة تتمتع بأكبر أسطول بحري في ولاية صفاقس أكثر من ثلاث موانئ وأكثر من 30 مرفأ. الرجاء منكم النظر في إمكانية إحداث دائرة أخرى في قرقنة.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى ظاهرة الصيد بالجرّ الكيس وإذ نثمّن مجهودات الوزارة في التصدي لهذه الظاهرة خاصة وأن هناك أكثر من 2000 مركب صيد بالجر في ولاية صفاقس فقط. أريد أن ألفت انتباهكم أن الكيّاسة بعد أن وقع التشديد عليهم في المحرص والصخيرة وغيرها من الأماكن تحولوا بكثافة إلى ما بين العطايا والقراطن من جزر قرقنة الشيء الذي صعد من درجة الاحتقان بقرقنة هذه المدة. الرجاء منكم التحرك بنجاعة لحماية البحارة الممارسين للصيد التقليدي للمحافظة على ثروتنا البحرية.

وأخيرا وليس آخرا السيد الوزير بالنسبة إلى ترشيد الوقود المدعم بجزر قرقنة بتفعيل المنشور المؤرخ في 15 جوان 2020 نظرا إلى صعوبة الاستجابة للشروط المجحفة التي ترتقي إلى حدّ التعجيز العديد من البحارة في قرقنة أصبحوا يقتنون جانبا كبيرا من المحروقات بالسعر العادي.

باختصار شديد حوكمة المنح لا يجب أن تنسينا إعطاء الحقوق لأصحابها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق، المقعد عدد156.

السيد محمد علي

شكرا، صباح الخير للجميع،

السيد الوزير، سأركز على نقاط معينة لا يخفى المجهود الجبار الذي تقوم به وزارة الفلاحة في تصوّر جديد لمنوال الفلاحة داخل تونس، فقط هناك بعض المطالب:

- إنقاذ وضعية ضيعة السند وتمكينها من سدّين واستغلال الأراضي غير المزروعة في القمح.

- التدخل للحد من تجاوزات المستثمرين في حفر آبار غير مرخصة،

- التدخل للحد من الزراعات المكثفة وتوجيه الفلاحين إلى زراعة القمح والشعير والأعلاف وتشجيعهم على مشاتل الزياتين الأصلية،

- اتخاذ إجراءات استثنائية لتمكين الباعثين الشبان من تراخيص حفر آبار وتمكين أهالي الحوض المنجمي من حفر آبار لتشجيع الفلاحين خاصة وأنها منطقة غير محجرة للاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر البديل،

- إلزام المستثمرين بتحويل المواد الفلاحية بالجهة على عين المكان لتطوير تثمين وتحويل المنتوجات على عين المكان خاصة أن جهة قفصة تحولت إلى قطب فلاحي بارز،

- التدخل الضروري في وضعية سدّ وادي الكبير طريق القصرين، وضعيته سيئة جدا ووقع الاتصال بنا خاصة المشرفين والتقنيين الموجودين هناك وهم الذين أرسلوا هذه الرسالة لسيادتكم للتدخل لحلّ هذه المشكلة،

- تحيين الاتفاقات مع الجارة الجزائر في تزويد المائدة والسدود التونسية بكميات من المياه الإضافية،

-التدخل لاستغلال أراضي الدولة في زراعة الحبوب والأعلاف.

السيد الوزير، قمت بزيارة جهة قفصة وزرت خاصة أماكن الإنتاج وتعرف جيدا نوعية الزراعات الكبرى التي يمكن تثمينها ويكون لها مردودية سواء على مستوى الإنتاج في الجهة أو على مستوى الإنتاج في تونس عموما وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 213.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، إن الحديث على السيادة الوطنية يفترض العديد من الإجراءات من أجل الحفاظ على أمننا القومي، ولا يمكن أن يكون ذلك ممكنا إلا بفلاحة عصرية ومستدامة عبر تشجيع الفلاحين وحثهم على مزيد إنتاج الحبوب والترفيع في سعرها وتفادي التأخير في صرف المنح المسندة لهم وتوفير البذور والأسمدة اللازمة ومرافقة الفلاحين بالمهندسين والحفاظ على الثروة الحيوانية عبر توفير الأعلاف ومراقبة مسالك التوزيع وحماية الفلاح من اللوبيات المتحكمة في الأسعار، وكذلك تهيئة المسالك الفلاحية لتقريب مناطق الإنتاج من مراكز الترويج وتسوية وضعية الآبار العشوائية وكهربتها أو دعمها بالطاقة البديلة التي لولاها لما وجدنا صابة الزيتون هذه السنة.

معتمدية بوحجلة هي الأولى في الجهة في إنتاج الحبوب والخضر ومع ذلك لم تنتفع بالدعم من وزارتكم تصوروا هذه السنة الوزارة منحت قروضا لدعم الزراعات الكبرى وعدد المنتفعين ببوحجلة كان كبيرا جدا سبع أفراد انتفعوا بالقرض وهذا فيه حيف بالجهة ومغالطات في علاقة بدعم الزراعات الكبرى.

السيد الوزير، في السنوات الفارطة خسرنا ببوحجلة عددا كبيرا من القطيع لأنكم لم توفروا التلاقيح اللازمة والمتعلقة خاصة باللسان الأزرق. كذلك مقرّ ديوان الحبوب ببوحجلة آيل للسقوط موقعه وسط المدينة وعلى الشارع الرئيسي إما أن تعيدوا تهيئته أو التفريط فيه للبلدية مقابل عقار آخر.

السيد الوزير، تعاني بوحجلة من العطش فأكثر من 20 ألف ساكن بدون ماء حتى السكان الذين تمتعوا بالماء عن طريق المجامع المائية يعانون نظرا لفشل هذا التوجه وعدم جدواه.

أيضا منطقة جهينة منطقة بلدية يشربون عن طريق مجامع مائية أغلب الوقت الماء منقطع حتى على المدارس والمدرسة الإعدادية والمستوصف. كذلك سكان أولاد فرج الله الشمالية وبئر مسيكين وأولاد نصير عطشى منذ سنوات رغم توفر جمعيات مائية. لذلك يجب مراجعة هذه المشاريع وإسنادها لشركة استغلال وتوزيع المياه حتى نحفظ للرعايا حقوقهم لأنني لا أعتبرهم مواطنين ما داموا لا يتمتعون بحقهم الدستوري في الماء الصالح للشراب.

السيد الوزير، سيادة الرئيس رفع السقف في علاقة بالمطالب الاجتماعية للشعب لذلك تمتعوا بهذه الفرصة لإصلاح إجراءاتكم الفلاحية في علاقة بالفلاحين وبالدولة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق، المقعد عدد 195.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

السيد الوزير، مرة أخرى أعود إلى المنبت الغابي بحاجب العيون وأطرح هذا المشكل في إطار ضرورة مكافحة الفساد المستشري في قطاع الغابات.

سيدي الوزير، هذا المنبت التقليدي كما صنفته وزارة الفلاحة وردا على سؤال كتابي كنت قد وجهته إلى الوزارة حول هذا المنبت الغابي قدمت الوزارة بعض المعطيات الخاطئة في هذا الشأن.

النقطة الأولى تتعلق بالمساحة إذ أن المساحة الجملية للمنبت حسب الوزارة هو 3 هكتار بينما المساحة الحقيقة حسب Google earth" هو 9،3 هكتار.

النقطة الثانية تتعلق بالمساحة المستغلة المتمثلة في 1 هكتار والمساحة المتبقية 2 هكتار أشجار غابية من نوع الكلتوس وهذا حسب معطيات الوزارة بينما المساحة المستغلة هي 5،8 هكتار والمساحة المتبقية 3،5 هكتار حسب معطيات غوغل وهذه هي الصور السيد الوزير.

أما النقطة الثالثة فهي تتعلق بعدد العمال المتمثل في عشرين عاملا بصفة مسترسلة 15 نساء و5 رجال حسب معطيات الوزارة. أما العدد الحقيقي للعمال فهو 30، 16 منهم رجالا و14 نساء وهذه هي القائمة السيد الوزير بحوزتي.

أما انقطاع الماء لمدة فاقت السنة بسبب إصلاح المضخة تقريبا سنة 2021 فهذا المعطى خاطئ إذ أكد العمال أن المدة لم تتجاوز أربعة أشهر.

السيد الوزير، لقد فسرتم تردي وضعية المنبت الغابي بحاجب العيون بأسباب عديدة منها نقص الاعتمادات والوسائل والمعدات والمناخ وضعف التأطير ربما. لكن ما أؤكده لكم سيدي الوزير هو أن غياب المسؤولية والجدية عمن يشرف على هذا المنبت وغياب برنامج وتخطيط ورؤية وعناية هي الأسباب الأولى لهذا التردي. أما عن ضعف التأطير فأؤكد لسيادتكم أن العديد من العمال يتقنون عملهم ولهم دراية كبيرة بالغراسات.

السيد الوزير، إن المنبت الغابي بحاجب العيون هو ملك بلدي مسجل في الرسم العقاري لبلدية حاجب العيون عدد 21771 هذا رسم عقاري جديد والقديم هو 20766 ولكم أن تتثبتوا من هذه المعطيات ومن المساحة خاصة وأنا أعرف جيدا هذا المنبت الذي ينقسم إلى قسمان.

السيد الوزير، ما أعلمه أن الخلية الفلاحية بحاجب العيون لها عديد وسائل العمل منها شاحنة ثقيلة 110 غير مؤمنة وإذا كان هذا صحيح فهذا لا يستقيم. حسب معلوماتي كذلك ثلاثة جرارات واحد فيها صالح للعمل إلى جانب بعض السيارات، أطرح عدد الجرارات لأن الوزارة في إجابتها أكدت أنها ستوفر جرارا إذا كانت الإجراءات متوفرة فلماذا نقوم بشراء جرار جديد؟

أما بخصوص إنتاج الشتلات فأدعوكم سيدي الوزير إلى التثبت في مسالك توزيع كيفية توزيعها أو بيعها من خلال الاطلاع على القائمات هذا إن وجدت قائمات.

سيدي الوزير، في جانب آخر ولاية القيروان في حاجة أكيدة إلى إدارة جهوية للـ "SONEDE" فالقيروان لابدّ أن تتحصل على استقلالها الإداري لأن الانتماء إلى إدارة جهوية أخرى يتسبب في تعطيل عدة مشاريع بسبب الإجراءات الإدارية.

السيد الوزير، مرة أخرى أطالب بضرورة تحمل "SONEDE" مسألة تمديد شبكات الماء الصالح للشراب بدل تحميل الكلفة للمواطن العاجز عن دفع آلاف الدنانير مع منع التقسيط.

السيد الوزير، أدعو وزارتكم إلى التسريع بإتمام مشاريع الماء الصالح للشراب في حاجب العيون والعلا، المناسة، الدغيمة، اللواتة، عين ساسي، قصر سيوسيل، الهوادفية أولاد الحاج، مسيوتة، القطار، القشاردية، الجمايلية، البصيلات وطرزة الشمالية.

أخيرا السيد الوزير، ديوان الحبوب بحاجب العيون مغلق منذ ما يقارب السنة فإلى متى سيظل هكذا؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد عدد15.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نثمن مجهودات وزارة الفلاحة في ظل الظروف الصعبة والأعمال الجليلة التي يقومون بها، لكن السيد الوزير رهانات كبيرة خاصة حول تحقيق الأمن الغذائي في ظل صعوبات عديدة منها المالية العمومية الصعبة والتغيرات المناخية وتواصل سنوات الجفاف وشحّ المياه واستنزاف مفرط للمائدة المائية وتغيرات جيوسياسية في العالم خاصة الحرب الروسية الأوكرانية.

السيد الوزير، هنا نتساءل ما هي إستراتيجية وزارتكم لتحقيق هذا الأمن الغذائي في ظل هذه الصعوبات؟

تونس اليوم تعيش تحت خط الفقر المائي أقل من 500 متر مكعب للفرد بالسنة، هل أعددتم مشاريع لمزيد تعبئة الموارد المائية؟ خاصة مشروع جلب مياه الشمال للوسط والساحل في أوقات تهاطل الأمطار الكبرى نتمنى من الله أن يرحمنا بالغيث النافع تهاطلت الأمطار لمدة يومين ونتمنى من الله أن يغيثنا بالأمطار أكثر.

نطرح اشكالا كبيرا السيد الوزير خاصة في جهة القيروان هناك استنزاف كبير للمائدة المائية والطاقة تفوق 150 بالمائة من المقدرات المائية بالجهة، هل أعددتم إستراتيجية للحد من الاستنزاف المفرط لهذه الموارد المائية غير المتجددة؟

سيدي الوزير، هنا نذكركم أن تجربة الجمعيات المائية أثبتت فشلها لكن الوزارة وسياسة الوزارة لا تزال مواصلة في هذا ولدينا إصلاحات شبكات قنوات مياه في جهة حفوز تكلفتها 11 مليار ويتم إسنادها للجمعيات المائية من جديد والحال أنها أثبتت فشلها. لماذا المواصلة في هذا والحال أن هناك "SONEDE" يمكنها التكفل بهذا؟ هنا أضم صوتي لصوت زميلي وقول أنّ القيروان مصدرة للمياه للجهات الأخرى فلما لا تكون لها إدارة جهوية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ولما لا يتم تعميمها وإلغاء الجمعيات المائية التي أثبتت فشلها وإفلاسها؟

من جهة أخرى السيد الوزير، نتساءل هنا كيف نحقق أمننا الغذائي ونحن نعيش تبعية بالبذور والأدوية؟ شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد بو بكر بن يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق، المقعد عدد 113

السيد بو بكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

تحية للمقاومة الفلسطينية المسلحة والخزي والعار للأنظمة العربية المطبعة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق له،

مرحبا بكم سيدي الوزير مرة أخرى تحت قبة البرلمان وبين أعضاء مجلس نواب الشعب كما لم ترحبوا بنا في موطننا وعلى أرضنا وأمام ناخبينا.

السيد الوزير، يعيش العالم منذ سنوات فترة انتقال عسيرة تهدف إلى إعادة بناء العلاقات الدولية على ضوء موازين القوى الجديدة الناتجة على ظروف اقتصاديات صاعدة، لذلك يعتبر

الاعتماد على الذات خيارا ضروريا في ظل هذه المرحلة ولابد من ترجمة هذا المبدأ في شكل قوانين وبرامج واقتراحات جدية وواضحة تكون جديرة بالمتابعة والتشجيع.

السيد الوزير، كبقية الوزارات كانت دباجة وزارة الفلاحة وتصوراتها واقتراحاتها هي نفسها لأن أي مشروع أو مقترح قانون أو برنامج يصاحبه اعتماد مالي للإنجاز.

سيدي الوزير، لقد وعدت وزارة الفلاحة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب لسنة 2024 فماهي تصوراتهم وآلياتكم لتحقيق هذا الوعد في ظل شحّ المياه ونقص الأمطار وغياب التمويل وغياب خارطة فلاحية واضحة تمكن من توفير الإنتاج والتحكم في الموارد المائية والتعويل على القدرات الوطنية من بذور وأسمدة وغيرها؟

ما هو برنامجكم لمقاومة شح المياه وندرتها؟ خاصة أن العالم ذاهب لمعالجة المياه المستعملة إضافة إلى الاستغلال المفرط في الميدان السياحي وغياب الاستثمار في البنية التحتية من سدود وغيرها؟

احتكار مادة الأعلاف في مستوى التوريد والتوزيع يحمل في طياته شبهات فساد ساهمت في غلاء الأسعار وندرة المادة فالواجب فتح تحقيق دقيق لمسالك التوزيع وتحميل المسؤولية لكل من أخطأ أو تجاوز.

السيد الوزير، للأسف في أغلب المهمات أسقطت ولاية قبلي من مهمة الفلاحة رغم مساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني من خلال منتوجها المتمثل في دقلة النور وأنواعا أخرى وهي تمثل ركيزة أساسية للتنمية في المنطقة.

السيد الوزير، ما زالت قبلي تخضع إلى حدّ الآن للأمر عدد 1109 لسنة 1985 والمتعلق بإحداث منطقة صيانة الموارد المائية بجهة نفزاوة من ولاية قبلي وهو سبب تعطيل كبير في الاستثمار في القطاع الفلاحي.

السيد الوزير، أكثر من 40 ألف هكتار من غراسات دقلة النور في قبلي يقدر إنتاجها بأكثر من 1500 مليون دينار وما زال الفلاح يسدد فاتورة الكهرباء والغاز على أساس التعريفة الصناعية وممنوع من استعمال الطاقة الشمسية خاصة في المناطق السقوية العمومية فوجب تصحيح الوضعية في إطار دعم الفلاح.

قطاع التمور قطاع إستراتيجي مهم وهو أهم ركيزة للتنمية في ولايتي توزر وقبلي إلا أن غياب الدولة لعقود عديدة أصبح هذا القطاع يعاني من صعوبات كبيرة، لذلك لابدّ اليوم من هيكلة هذا القطاع بما يضمن جودة الإنتاج كما وكيفا وتثمينه وتسويقه داخليا وخارجيا وذلك بإحداث مؤسسة تضمن ذلك كتعاونية أو ديوان للتمور أو إعطاء التصرف فيه للمجمع المهني للتمور.

السيد الوزير، سيطرة بعض رجال الأعمال على المنتوج واحتكاره سيؤدي هذه السنة تقريبا إلى خسارة 300 مليون دينار باعتبار الفارق في التسعيرة الرئيسية التي وقعتم عليها وزارة الفلاحة وما هو معمول به اليوم 3500 مليم.

تعاني واحات قبلي من تعطل برمجة إنجاز الآبار التعويضية كبئر أم السمعة سوق الأحد وبئر العتيلات بجمنة. كما أطلب منكم متابعة تعطل بئر لإزالة معتمدية دوز الجنوبية رغم أهميته الكبرى في إحياء حوالي 50 هكتار من الأراضي الفلاحية.

مخبر لزراعات الرعوية بدوز وهو الأول من نوعه في شمال إفريقيا تم تجهيزه وتسمية إطاراته منذ سنة 2016 ولم يدرج بميزانيتكم لانطلاق أشغاله مع أنه هناك من يرغب في تغيير وجهته إلى وجهة أخرى وهذا غير مسموح به.

محطات تحلية المياه غير صالحة وغير مجدية وجب البحث في إسناد الصفقة خاصة من حيث الوصفات وقوة التدفق.

السيد الوزير، وزارة الفلاحة هي المسؤولة بدرجة كبيرة على توفير الأمن الغذائي للدولة فالمطلوب هو الانفتاح على الخبرات الوطنية والتجربة الميدانية لتطوير الإنتاج الفلاحي وتنوعه وتشجيع الشباب على الاستثمار في هذا المجال وذلك بتذليل الإجراءات والدعم ومتابعة وتوفير الأسواق في الداخل والخارج.

السيد الوزير، نحن في كتلة الخط الوطني السيادي نؤكد على أن العمل التشاركي والتفاعل الإيجابي لكل القوى الوطنية الصادقة والداعمة لمسار الإصلاح هو الحل الأمثل والضروري لتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان، المقعد عدد 182

السيد عماد الدين سديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة، السيد كاتب الدولة والسادة الإطارات الوطنية لوزارة الفلاحة،

لضيق الوقت سأمر مباشرة إلى المقترحات والمشاغل.

الضرورة أكثر من ملحة لصيانة شبكة المنطقة السقوية بسيدي خيار بنبّر والانتهاء من انجاز المنطقة السقوية السراط وخاصة تهيئة الجسر القائم وسط المنطقة والرابط بين سكان قرية المحجوبة ومعتمدية تاجروين مع إمكانية القيام بدراسة لمنطقة سقوية جديدة بتل الغزلان نبر باعتبار تحاددها مع محطة الضخ في فرح من عمادتي العيفة وعين كريمة من ولاية جندوبة وبهما منطقة سقوية عمومية على سد بوهردمة.

السيد الوزير، الأزمة المائية في تفاقم وإن لم يقع التدخل العاجل فإن متاعب المواطنين ستشتد خاصة بنبّر والمحاسن وبرج العيفة وسيدي مدين والزعترية والحارة والشتاتلة وتل الغزلان وقصر الأحمر وغنجات من معتمدية نبر والأدياب والغزاز من معتمدية الطويرف وسيدي رابح وعين الكرمة من معتمدية الساقية والصفصاف من معتمدية قلعة السنان، المرجو من سيادتكم الإشراف على المجلس الجهوي بالكاف وتشريك كل الأطراف المتداخلة بما في ذلك المقاولين محور العملية الإنجازية.

إن تسوية الوضعية العقارية لمتساكني قرية ملاّق من معتمدية نبر وعين بوجمعة وعين الكرمة من معتمدية الساقية أكثر من مستعجلة باعتبار وجود هذه التجمعات فوق ملك الدولة الغابي والتي في هذا الوضع يستحيل إيجاد الحلول الملائمة لها لذلك وجب تغيير وصف ملك الدولة الغابي المنصوص عليه بالفصل 14 من مجلة الغابات في علاقة بالفقرة الثانية من الفصل 15 من نفس المجلة وتتم إجرائيا بالتنسيق مع السيد الوالي والسيد وزير الفلاحة مع العلم أن قرية ملاّق تخضع لمثال التهيئة العمراني المصادق عليه من طرف وزارة الداخلية.

الرجاء دعوة أيضا ديوان تربية الماشية للقيام بحملة شاملة لترقيم قطيع الأبقار تسهيلا لعملية المراقبة عند البيع والشراء تفاديا للمشاكل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد عدد 38.

السيد حسن جربوعي

شكرا، تمنيت لو كان السيد الوزير موجودا لأن السؤال موجه لسيادته لكنه غادر ويوجه أيضا للسيد طارق ثم يتولى الإجابة.

هي ثلاثة أسئلة، أريد توجيه مسألة وهي الفساد في المركبات الفلاحية لأننا عندما نرى السيد الوزير يتحدث عن الفساد تكون الضريبة دائما العامل فإذا كان الفساد في المنح التي يتمتع بها العملة فأنا أقول أن العملة هم ضحية الفساد ويدفعون اليوم ضريبة غيرهم فهناك عملة أحيلوا على التقاعد دون أن يتم ترسيمهم. هناك عملة قضوا 13 سنة في العمل بأجر شهري 360 دينار وأنا مع قرار حذف هذه المنح لكن بأجر شهري لائق لهؤلاء والنظر لحالتهم لأن المركبات الفلاحية في المناطق الداخلية الدولة تخلت عن التنمية في هذه المناطق وأصبحت المركبات الفلاحية تقوم بدور الدولة في التنمية لهذا تصاعد عدد العملة.

المسألة الموالية السيد الوزير غادر ولكن لا يوجد إشكال، ما هي إستراتيجية الوزارة في ديوان الأراضي الدولية؟ يجب الاستثمار في المركبات الفلاحية إذا أردنا تعديل الأسعار في الأسواق وإيجاد المنتوج يجب النظر فيها لأنها تلعب دورا كبيرا.

فلنلقي نظرة على الزيتون لدى الفلاح في ولاية صفاقس خمسة وستة أكياس والزيتون في المركبات الفلاحية في وضعية سيئة ثم نقول جفاف. جفاف على الدولة والمركبات الفلاحية فقط. يجب الاستثمار ونعطي ديوان الأراضي الفلاحية حقه وسنرى التنمية.

السؤال الثاني، سأتحدث عن مركب التكوين المهني والميكانيكي والفلاحي ببوغرارة معتمدية منزل شاكر الذي تأسس سنة 1962 مركز مساحته 100 هكتار فيه 84 هكتار زياتين وفيه 1600 زيتونة وفيه هكتاري بناء. هذا المركز له علاقة شراكة مع مركز ايطاليا وفنلندا ويأتيه شباب من بوركينا فاسو للتكوين فيه أتحدث عن مركب تخرج منه أكبر المهندسين والمديرين في المجال الفلاحي كان يدرس تقريبا 500 تلميذ. هذا المركب فيه جميع الاختصاصات من البقرة الحلوب وتربية الأرانب والأشجار المثمرة حتى محطة التزويد بالوقود موجودة بداخله. تحفة معمارية موجودة أتساءل ما هي رؤية الوزارة اليوم لهذا المركب؟

عندما تبرمج مباراة لتونس ضد النادي الرياضي الصفاقسي يقضون ثلاثة أيام في هذا المركب. هذا المركب موجود إلى حد الآن بفضل مواطني عمادة منزل الدرج الذين حافظوا عليه هو جوهرة موجودة هناك. تتحدث الدولة عن الاستثمار والتنمية أنظروا إلى المركبات الفلاحية.

المسألة الثانية بخصوص معمل الأعلاف ببو غرارة هذا المعمل قدّم هبة من اسبانيا لصنع "bouchon" تخلط أوراق الزيتون بالشعير لإنتاج "bouchon " للأعلاف.

عندما سألت الوزارة قالت أنّ الآلات غير متوفرة ولابد من نقلها من مركب بوغرارة للنفيضة، هل يعقل أنه يعمل في النفيضة في حين أنه لا يعمل في منزل شاكر؟ الرجاء إرسال لجنة والنظر في هذا الموضوع لأنه موضوع حارق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثمانية دقائق، المقعد عدد 140.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسادة الزملاء والزميلات ومرحبا بالسيد وزير الفلاحة والطاقم المرافق.

سيدي الوزير أنا لن أناقش وأجادل في مهمة ومشروع ميزانية وزارتكم وأؤكد أن الكتلة الوطنية المستقلة ستصوت بنعم لصالح هذا القانون لكن لا بد أن أستغل هذه الفرصة لإيصال بعض مشاكل الدائرة الانتخابية الهوارية تاكلسة.

أولا السيد الوزير، متى سيقع التدخل وصيانة وإصلاح ميناء سيدي داود؟ هذا الميناء التاريخي الذي أهمل لعشرات السنوات وهو ما جعل بحّارة سيدي داود وما جاورها يعملون في ظروف صعبة وصعبة للغاية.

ثانيا السيد الوزير، أريد لفت نظركم إلى أن ميناء الهوارية وقع تركيزه في المكان الخطأ في المكان الذي تتجمع فيه النفايات البحرية بجميع أنواعها وخاصة الأعشاب البحرية وهو ما يستوجب تنظيفا دوريا كل سنة بتكلفة تناهز 800 ألف دينار تحمل على عاتق الدولة وهو ما نعتبره إهدارا للمال العام ونطالب بتغيير هذا الميناء.

ثالثا، وهنا سيدي الوزير أستسمحكم للتركيز مع هذا الموضوع متى سيقع رفع إدارة الغابات أيديها عن أراضي المالكين لهنشير المبروك ببوكريم وهنشير زقاق التابعين لمعتمدية الهوارية من ولاية نابل؟ صحيح سيدي الوزير أن هذين العقارين يخضعان لنظام خاص وهو النظام الغابي إلا أنه أعيدها وأكررها على حد علمي لا يوجد قانون بالبلاد التونسية يمنع مالك عقار له ثبوتية ملكيته من استغلال عقاره.

إضافة وللتوضيح أن هناك البعض من المستثمرين المالكين لهذه العقارات أدلو لدى وزارتكم بتقارير خبراء مفادها أن المشاريع التي ينوون إنجازها هي مشاريع سياحية إيكولوجية ليس لها أي انعكاس سلبي على المنظومة الغابية ولا تتضارب والقوانين المنظمة للغابات والمضمنة طبعا لمجلة الغابات إلا أن كل ذلك لم يشفع لهم لدى وزارتكم الموقرة لنيل التراخيص اللازمة ونحن نعلم السيد الوزير جميعا أن هذه العقارات وضعت منذ أكثر من 50 سنة تحت تصرف إدارة الغابات على وجه الكراء بنية استغلالها لتثبيت الكثبان الرملية ومنع زحف الرمال ووقع فتح حساب جاري لإيداع معاليم تسويغها هذا التسويغ الذي ظل مبهما ولا يعرف المالكون حاليا بنوده بما أن الاتفاق تم مع الأجداد منذ عشرات السنوات.

كذلك السيد الوزير وأستسمحك في هذه العبارة وزارة الفلاحة الجائرة والمتسلطة منعتنا حتى من التدخل لصيانة وإصلاح المسالك المؤدية إلى الشواطئ رغم أنها المتنفس الوحيد لشباب المنطقة وأنا كنت شاهد عيان على كل ذلك حيث راسلتكم بصفتي رئيس بلدية

المكان سابقا لتمكيننا من الموافقة للتدخل لتهيئة هذه المسالك إلا أن الإجابة كانت مؤسفة ومؤلمة ومحتشمة إذ اقتصرت على إمكانية ردم بعض الحفر دون التهيئة الكلية والشاملة لهذه المسالك.

وحتى أكون أمينا سيدي الوزير، كل ما ذكرته جعل شباب المنطقة يحملون نقمة كبيرة على إدارة الغابات ويعتبرونها مغتصبة لأراضي أجدادهم دون وجه حق وأنا عن نفسي لن أكون شاهد زور على هذه المظلمة المتعمدة وسأضم صوتي لصوتهم وأقولها بأعلى صوت "أنصفوا أهالي بوكريم وزقاق وارفعوا أيدكم عن ملك غيركم" ولا تنسوا أن هؤلاء المظلومين أنصفتهم محكمة الدنيا ولهم حكم بات لصالحهم وستنصفهم غدا محكمة الله يوم لا ينفع مال ولا جاه ولا مناصب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها دقيقتان.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة للمياه وإطارات وزارة الفلاحة.

اليوم وزارة الفلاحة وزارة سيادية سأتحدث في موضوعين، السيادة الغذائية والسيادة المائية. سأبدأ بالسيادة الغذائية وأنا من ولاية باجة وسأتحدث عن ديوان الحبوب.

السيد الوزير، كان ديوان الحبوب سابقا تابعا للدولة إذن الدولة هي التي تسيطر على الحبوب والآن أصبح تابعا لخواص أصبحوا يتحكمون في أكلنا وفي قمحنا وشعيرنا وفي الحبوب. إذن "polynôme" الذي كان في أماكن معينة وصل إلى الحبوب إذن وصل إلى بطوننا وهذا لا يجب أن يحصل في تونس خاصة أننا نريد التغيير في سياسة مسار 25 جويلية.

سيدي الوزير، عندما تقولون 120 للقنطار الفلاحين وأنا من بينهم لا نتحصل عليها ونحصل فقط على 90 لأن البعض منها يوجد بها خلل والبعض الآخر بها "السويدة" إذن لا يتحصل عليها أي فلاح.

سأتحدث الآن عن السيادة المائية، جميعنا نعلم أن لدينا مشكل في الشح المائي والعالم بأكمله يعاني فكيف سنقوم بتوعية المواطن؟ لا يصل عن طريق البرلمان أو في المكاتب بل يصل عن طريق الإعلام وهذا يتم عن طريق قانون أو أمر يكون على التلفزات والإذاعات الخاصة ويتحدثون عن السيادة المائية وعن الشحّ في المياه خاصة الإعلام الخاص. لا بد من سن أمر لأن هذا يمس جميع المواطنين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد عبد القادر عمار

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

أريد أن أسأل عن إستراتيجية الوزارة لحماية الثروة السمكية بالتعاون مع وزارة الداخلية وهياكل الرقابة التابعة لدوائر الصيد البحري في الجهات والتصدي للصيد العشوائي واحترام معايير الصيد بالكركارة ولما لم يتم إلى حد الآن وضع الحواجز الإسفلتية بالمنطقة الثانية منطقة الساحل التي من شأنها التقليص من استنزاف هذه الثروة وكذلك احترام كل أنواع الأسماك والصيد على الشواطئ.

النقطة الثانية السيد الوزير، أرغب في الحديث عن فلاحة الباكورات وتعتبر مناطق طبلبة والبقالطة والمهدية رائدة في هذا النوع من الفلاحة وتوفر قرابة 75 بالمائة من الإنتاج الوطني وأصحابها يعانون من نقص في مياه الري مما قد ينجر عنه عزوف البعض عن الزراعة ويتسبب في ارتفاع الأسعار.

أخيرا، هل فكرت الوزارة في توسعة ميناء الصيد البحري بسوسة الذي هجره العديد من أصحاب المراكب بسبب نقص التجهيزات وصغر الصقالة؟ فهل فكرت الوزارة في إعادة تجربة المقاسم الفنية وتوزيعها على خريجي المعاهد الفلاحية ليس مثل المرة الفارطة منحنا إطارات الوزارة مقاسم وقلصنا من نسبة التأطير في الوزارات والمندوبية؟، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والفريق المرافق له،

السيد الوزير، أثمن مجهودكم الجبّار من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي كما نثمن الإجراءات التي تم اتخاذها لتطهير الإدارات الجهوية ومؤسسات وزارة الفلاحة من المافيات التي خربت القطاع الإستراتيجي وهو القطاع الضامن للسيادة الوطنية الغذائية.

تاريخيا تونس الخضراء كانت مطمورة روما من الإنتاج الفلاحي حبوب وزيتون وكروم ومنذ سنوات تم تهميش هذا القطاع الفلاحي فأصبح بيد مافيات تتحكم في مسالك الإنتاج والتوزيع والتوريد. وقد تمت عملية ممنهجة لتخريب البذور الأصلية التي لا تتلاءم وطبيعة المناخ التونسي وفي ظل غياب الرقابة والمتابعة وتخلي مراكز الإشعاع الفلاحي عن دورها.

السيد الوزير، أحثكم على مزيد المتابعة وطرح رؤية إستراتيجية بالاعتماد على كفاءات وطنية حقيقية وتكثيف الرقابة وفق برامج وأهداف تشمل قطاعات الحبوب ومختلف المتدخلين الحليب واللحوم في ظل تراجع القطيع والزيوت في ظل الصعوبات التي يلاقيها فلاحو الجهة الصغار منهم خاصة.

سيدي الوزير، بصفتي نائبا عن جهة قفصة فهي ليست فقط فسفاط وإنما قفصة هي قطاع فلاحي وهو الخيار الوحيد للتنمية وهو بديل تنموي يعوض الضغط المتكرر والمتواصل على الحوض المنجمي أو على شركة فسفاط قفصة.

سيدي الوزير، هناك عديد الإشكالات المرتبطة بتعطل المشاريع الفلاحية بالجهة وخاصة استكمال مشاريع مياه الشرب بالجهة وفي علاقة بإحداث المناطق السقوية بجهة قفصة على غرار تعطل مشروع تنوير شمال الولاية الممول من البنك الإفريقي للتنمية والذي ما زال معطلا لأكثر من عشر سنوات ولم تكتمل أغلب مشاريعه

خاصة في علاقة بكهربة الآبار بالضغط العالي في منطقة السند وماجورة وعليم وزانوش وبالخير وسيدي عيش وغيرها وخاصة قفصة الشمالية إضافة إلى تعطل منح تراخيص حفر الآبار للباعثين الشبان.

سيدي الوزير، الحوض المنجمي يشكو عديد النقائص خاصة الرديف والمتلوي وسيدي بوبكر وتعطل مشاريع المنطقة السقوية بالمضيلة إضافة إلى تضرر الواحات بالقصر والقطار وتوقف الآبار وشحّ المياه.

وقد واكبنا زيارتكم للجهة ونثمن المجهود والإجراءات التي اتخذتموها السيد الوزير خلال الصائفة الفارطة لكن أيضا هناك غياب دعم للفلاحين في مقابل استحواذ الشركات الكبرى على المخزون المائي خاصة في قفصة الشمالية وأنتم تعلمون ذلك وأرسلتم لجنة لا نعرف ما هي مخرجاتها خاصة شركة إنتاج السلاطة التي تسببت في كوارث بيئية وتراجع المائدة المائية وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا لإيقاف هذه التجاوزات.

سيدي الوزير، هناك ضعف دعم الفلاحين وتوقف المشاريع للباعثين الشبان في علاقة بالتمويل خاصة "BTS, APA" والبنك الفلاحي وخاصة تعطل المشاريع العقارية الفلاحية. أيضا هناك مشاريع استثمارية أخرى صغرى ومتوسطة معطلة على غرار النظر في بعث مجمع تمور بجهة ساقدود المنطقة تضم واحات تمور جديدة أكثر من 2 مليون إضافة إلى مشروع استثماري وهو مجمع الحليب بمنطقة الدوارة أم العرايس إضافة إلى تعطل مشاريع الباعثين الصغار في الفلاحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السادة والسيدات النواب: معز الرياحي، أحمد بنور، نور الهدى سبائطي، أسماء الدرويش، محمد الهادي العلاني، محسن الهرمي ورضا الدلاعي يستعدون للتدخل.

الكلمة الآن للسيدة منال بديدة غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد الوزير، بالاطلاع على الكتاب الذي وزعته علينا الإدارة والذي يهم مهمة ميزانية وزارة الفلاحة ويضم 534 صفحة يقول أن تونس بعد تنفيذ هذه الميزانية ستصبح قوة فلاحية عظمى ننافس الإنتاج الزراعي الصين وأمريكا.

السيد الوزير، حال الفلاحة في تونس لن يتحسن لأنكم للأسف تتبعون نفس الطريقة التي يتبعها الوزراء منذ الاستقلال قبل وبعد الثورة فإتباع نفس الخطوات سيؤدي إلى نفس النتائج، لن يتغير شيء فقط المواطن التونسي البسيط الذي عوض أن يزداد رفاها سيزداد فقرا.

جاء في المهمة أن الهدف الاستراتيجي الذي تعمل عليه الوزارة هو تحقيق الأمن الغذائي فعن أي أمن غذائي تتحدثون؟ ألا ترون المواطنين متعبين في البحث عن كيس فارينة، وعندما نرى مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام فقط 10 بالمائة نعرف إن كانت هذه السياسة ناجحة أم فاشلة والأرقام لوحدها تكفي.

السيد الوزير، متى ستنفذون خطة لإنقاذ الضيعات الفلاحية وعلى رأسها ضيعة الشعّال؟ وأدعوكم من هذا المنبر إلى أداء زيارة إلى ضيعتي الفتح والشعّال في معتمدية بئر علي بن خليفة لمعاينة الإهمال الحاصل فيها بأعينكم وأدعو كل وزير إلى النزول من برجه العاجي والتوجه للجهات لأنه للأسف هناك عدة مغالطات في نقل الحقائق من القاعدة إلى القمة.

مجموعة من شباب معتمديتي جاؤوا مشيا على الأقدام من بئر علي بن خليفة إلى العاصمة في حركة احتجاجية على الفساد الحاصل في الشّعال محملين بملفات فساد هل استمعتم إليهم السيد الوزير أو التقيتم بهم؟ هل اطلعتم على الملفات؟ لا أظن.

السيد الوزير، الوقت لا يسمح لي ولكن أود أن أسأل عن برنامج التنمية الفلاحية المندمجة لماذا يتحرك هذا الملف ببطء وبطء شديد جدا ونكاد آثاره لا نراها على أرض الواقع؟

أيضا بالنسبة إلى تشبيب الضيعات الفلاحية أعلمكم أن هذا البرنامج فشل قبل أن يبدأ فأشجار الزيتون التي قمتم بغرسها في ضيعة الفتح ماتت جميعها.

بالنسبة إلى الجمعيات المائية التي جاءت لحل أزمة الماء في الأوساط الريفية زادت في تعميق المشكل وأظن أنه لو كلفتم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بهذه المهمة مع الترفيع في ميزانيتها سيكون أفضل بكثير جدا، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والإطارات المرافقة له،

سأخوض في بعض النقاط، أولا لن أخوض في موضوع المحاسبي الفني للميزانية لأني أرى أن هذه الميزانية غير كافية ولا بد من مضاعفتها ومن دعم هذه الوزارة خاصة أن 62 بالمائة من الأراضي التونسية هي أراضي فلاحية.

ثانيا، أرجو أن تتولى مصالح وزارة الفلاحة الجهوية والمحلية والمركزية الإشراف والمتابعة على الجمعيات والمجمعات المائية تزويدا واستخلاصا في انتظار الربط مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وصدور مجلة المياه.

ثالثا، تركيز مشاريع تحلية المياه،

رابعا، فتح ملفات الضيعات الدولية على غرار "SFL" بمجاز الباب إما بإدماجها بوزارة الفلاحة أو ديوان الأراضي الدولية وتمكين مشغليها من ترقياتهم القانونية طبقا للمحضر المحرر بتاريخ 2012 بمقر ولاية باجة أو تمكين مشغليها من مقاسم.

خامسا، العدالة في توزيع الأعلاف التي تشكل مشكلا كبيرا في منطقة سيدي حمد الجديدي بمجاز الباب وأولاد سلامة وأرياف تستور وكذلك قبلاط لدينا مشكل كبير وتشكيات كبيرة السيد وزير الفلاحة أرجو الاهتمام بهذا الموضوع.

كذلك الترخيص للمواطنة إيمان الدريدي بموجب عقد لزمة طبقا للأمر الحكومي عدد 316 بتاريخ 2020/5/20 في استغلال ملك الدولة الغابي بمنطقة أولاد سلامة من معتمدية تستور لإنجاز مشروع سياحي بيئي وقد حصلت على موافقة المندوبية الجهوية

لشؤون الشباب علما أنها من متساكني المنطقة الغابية ومن أصحاب الشهائد العليا في المجال ومازالت تنتظر الترخيص منذ خمس سنوات وتمت مراسلتكم عن طريق البرلمان في الغرض بتاريخ 2023/6/12.

كما أدعو من هذا المنبر إلى التعاون البيني مع الشقيقة الجزائر في مجال المياه والسدود وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار وله دقيقتان.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم،

سؤال بديهي للسيد الوزير، ما مدى تدخلكم ومساهمتكم في تطهير الإدارة بوزارة الفلاحة أسوة بتوجهات السيد الرئيس؟

ثانيا، ما هي التوجهات المستقبلية لدعم صغار البحارة وخاصة في مجال المحروقات وتعصير الأسطول؟

ما هي حلول الوزارة تجاه المشروع المعطل بميناء الصيد البحري بالمهدية جهر وتوسعة الميناء المرصودة له 43 مليار؟

في الاقتصاد الأزرق ما هي التوجهات ومجالات التشجيع في الاستثمار بالبحر والحال أنه مورد طبيعي غير مستغل؟

تقرير يؤكد إضرار المصب العشوائي للفضلات بسبخة قساس بمدخل المهدية بالمائدة المائية إلا أنه لمدة سنوات بقي الحال على حاله ولا حياة لمن تنادي من جميع الأطراف في انتظار انتهاء أشغال المصب الجهوي بالمسلان بالسواسي.

مشروع يعتبر معطلا بالمهدية وهو تثمين محطة التطهير بطريق بومرداس البالغ كلفتها 100 مليار حيث إلى اليوم لم تحدد وزارتكم الموقرة المنطقة الفلاحية السقوية "périmètre irrigué" المراد توفيرها لإحداث شركات أهلية لزراعة الأعلاف وغيرها.

هل تفكرون في إحداث خزانات لجمع مياه الأمطار في المرتفعات وفي أماكن تراكمها في السباخ مثلا؟

البيوت المكيفة في تناقص ملحوظ في جهة الساحل فما هو الحل تجاه المشاكل التي يجابهها الفلاح؟

لتحقيق الاستقلالية والأمن القومي الغذائي هل توصلنا إلى إعادة بذورنا الأصلية للقطع مع الهجينة المستوردة؟

لا بد من توسيع مجال تدخل بعض البنوك في مجال دعم الفلاحين.

ما هي التشجيعات لاعتماد الفلاح على الطاقة الشمسية للري للضغط على كلفة الإنتاج؟

توجهكم وتوجه الوزارة حول تحلية مياه البحر حوالي 21 رخصة لبيع المياه المعلبة المعدنية والحال أن مياه الشرب تقطع على المواطن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل لها أربع دقائق.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير أهلا وسهلا بك وكل الوفد المرافق لك بمجلس نواب الشعب في هذه الجلسة الخاصة بالنظر في مهمة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

سيدي الوزير، بعد أن توجهت لكم بسؤال كتابي بتاريخ 2 أكتوبر 2023 للاستفسار حول الأسباب التي دفعت بالوزارة للتسريع في عقد جلسة عمل استثنائية بمقرها وكانت مخرجاتها أن يرخص استثنائيا لحفر بئر عميقة ثانية لشركة فرحة الهيشة المتخصصة في الفلاحة الجيوحرارية وبالتحديد في إنتاج وتصدير الطماطم أو بالأحرى تصدير الماء التونسي إذا ما اعتبرنا الكميات الكبرى التي تستهلكها الطماطم وإذا اعتبرنا أيضا ضرورة تركيز محطة تحلية خاصة بها حسب كراس الشروط منذ بداية النشاط وفي ظل أزمة الموارد المائية التي تعيش تحت وطأتها البلاد التونسية والتي كان للجفاف والتغيرات المناخية دورا كبيرا في تفاقمها.

وبعد أن جاء رد الوزارة بتاريخ 18 نوفمبر 2023 في شكل تعريف بالشركة المنتفعة بالترخيص ووصف نشاطها في الجزء الأكبر منه وفي إرجاع سبب منح الترخيص الاستثنائي لها في حفر بئر عميقة ثانية إلى أهمية وحجم الاستثمار.

سيدي الوزير، واعتبارا لما استندتم عليه والمتمثل في الأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمار وأهمية المشروع وتثبيتا للسياسة العامة للدولة والتي تقوم على ضرورة الحفاظ على المؤسسات والمنشئات العمومية ودعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي وبذلك تكريس مبدأ السيادة الوطنية.

وبما أن المجمع الكيميائي التونسي شركة وطنية تمثل أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني من حيث المردودية والطاقة الشغيلة وبما أن معمل "DAP" مختص في صناعة الأسمدة الكيميائية الموجهة للفلاحة التونسية يمثل أحد معامل المجمع الكيميائي التونسي ويوفر للفلاحة التونسية حوالي 100 ألف طن من مادة الداب سنويا وبثلث السعر المتداول في الأسواق العالمية ولأن إنتاج "DAP" تراجع بحوالي 240 ألف طن سنة 2023 جراء الاضطراب المتواصل في التزود بالماء الصناعي ولأن انقطاع الماء على المعمل يمثل خطرا كبيرا نظرا لوجود مخزون الأمونيا الذي يتطلب توفر الماء الصناعي بانتظام لتبريدها واستهلاكها وقد يؤدي فقدانها إلى انبعاث غاز الأمونيا وما له من تأثيرات جسيمة على سلامة متساكني الجهة.

سيدي الوزير، لماذا تم رفض طلب المجمع الكيميائي التونسي بالترخيص في حفر بئر جديدة بمعمل "DAP" عن طريق مراسلة من طرف المندوبية الجهوية للفلاحة بولاية قابس في مناسبتين الأولى بتاريخ 13 أفريل والثانية بتاريخ 30 ماي 2023 ولأن الحق في التزود بالماء الصالح للشراب حق لكل مواطن تونسي ولتثبيت السياسة العامة للدولة من حيث ضرورة الحفاظ على المؤسسات والمنشئات العمومية؟

ما هي إستراتيجية الوزارة لضمان استمرارية هذا المرفق العمومي وتذليل كل الصعوبات التي تحول دون تزوده بالماء الصناعي بانتظام؟ ما هي إستراتيجية الوزارة لضمان حق كل متساكني ولاية قابس عموما ودائرتي الانتخابية خصوصا أين ينتصب هذا المرفق في التزود بانتظام بالماء الصالح للشراب؟

سيدي الوزير، ما هي إستراتيجية الوزارة لمكافحة ظاهرة حفر الآبار العشوائية دون الحصول على تراخيص والتي أعلمنا بها المندوبية في مناسبات عديدة إلا أنها لم تتخذ بعد الإجراءات اللازمة؟

سيدي الوزير، ما هي رؤية الوزارة للحد من معاناة الفلاحين التونسيين في ظل الارتفاع المشط لسعر الأعلاف وانقطاعها في العديد من المناطق؟

سيدي الوزير شكرا على رحابة الصدر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد الهادي العلاني عن كتلة لينتصر الشعب له دقيقتان.

السيد محمد الهادي العلاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، قدمنا لكم سؤالا كتابيا حول تسوية أراضي الفجوات الغابية بكسرى وقمتم بالرد عليه وأنتم مشكورون على ذلك وكان مضمون ردكم مواصلة استغلال الفلاحين القدامى لملك الدولة الغابي في حدود المساحات التي مكنتهم منها الدولة لكن رئيس دائرة الغابات بسليانة رفض تطبيق قرار الوزارة ومنع الفلاحين من النشاط إلى اليوم مما أدى إلى إهمال آلاف الأشجار من الزيتون.

النقطة الثانية حول شركات الإحياء والتنمية بالعروسة وقعفور لتمكينهم من عقود الكراء للضيعات وقدموا لسيادتكم مطالب في ذلك فإذا كان لهم حق فلتقم الوزارة بتسوية وضعياتهم لأن المستثمرين إلى اليوم معطلون لم يتمكنوا لا من العمل ولا من التوقف.

المشكل الثالث مشكل توزيع العلف بمكثر وكسرى والروحية وسليانة حيث يعاني الفلاح من ارتفاع كبير للأسعار والنقص في الكميات فالرجاء منكم ضرورة السيطرة على مسالك التوزيع للسيطرة على الأسعار وتوفير الكميات المطلوبة للفلاحين.

النقطة الأخيرة مشكل صندوق الإجاحة والتعويضات الذي يقدم للفلاحين تعويضات نقول بكل وضوح فيه تلاعب كبير وتقدم التعويضات لغير مستحقيها على حساب الفلاحين الصغار المستحقين فعلا لهذه التعويضات. لذا نطالب من سيادتكم فتح تحقيق جدي في الموضوع وتحديد المسؤوليات حتى يتحمل كل شخص مسؤوليته في ذلك وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محسن الهرمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محسن الهرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة وكافة الإطارات المرافقة لسيادتكم،

شكرا للجنة على المجهودات المبذولة،

سيدي الرئيس، بعض المقترحات والأفكار:

أولا، إيجاد خطة متكاملة لظاهرة تيبس غابة الفلين من جراء الحرائق والتغيرات المناخية وعوامل أخرى أدت إلى فقدان حوالي 60 ألف هكتار من هذه الغابة التي تمثل منظومة متكاملة توفر الخفاف والأعلاف للماشية ونباتات عطرية واستشفائية بالإضافة إلى توفير شغل لعدد هام من متساكني الغابات.

ثانيا، ضرورة بعث صندوق وطني للمياه والغابات،

ثالثا، نظرا إلى ندرة المياه بالبلاد التونسية والنقص المتواصل في توفير مياه الري للمناطق السقوية العمومية ولضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي نطالب وزارة الفلاحة بضبط خطة لأولويات الزراعات المروية في علاقة بالأمن الغذائي،

رابعا، مردود الفلاحة أصبح لا يفي بحاجيات الفلاح مع استغلال جهوده لفائدة طبقات أخرى،

خامسا، إقامة منصة خاصة ترصد الفلاحين الأصليين ومتابعة أعمالهم للمساندة،

سادسا، وقف كل عمل من شأنه أن يتلف الأراضي الصالحة للزراعة.

السيد الرئيس، بعض المشاغل والصعوبات التي يعيشها سكان دائرة جندوبة الشمالية وفرنانة. معتمدية فرنانة تحيط بها ثلاثة سدود بني مطير وبو هرتمة وبربرة وست عمادات وهي العاقر وهذيل وجواودة وأولاد مفدة وحليمة وبوهرتمة بدون ماء صالح للشرب.

سيدي الوزير، المواطن في هذه العمادات يرى الماء ولا يشرب أما عمادتي ربيعة وسيدي عمار فقد طال الانتظار خاصة وأن تزويد العمادتين بالماء انطلق منذ سنوات.

منطقة ستفورة من معتمدة جندوبة الشمالية 800 عائلة المشروع جاهز في انتظار تركيب العدادات أيضا العملية أخذت وقتا طويلا تقريبا منذ ثلاث أو أربع سنوات ينتظرون تركيب العدادات فمتى سيدي الوزير سيقع تركيبها وتصبح هذه المنطقة تشرب الماء؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدات والسادة النواب المحترمون يستعدون للتدخل وهم على التوالي: ريم الصغير، رمزي الشتيوي، نورة شبراك، عبد القادر بن زينب، بدر الدين القمودي، مريم الشريف، روؤف الفقيري، خالد حكيم مبروكي، منير كموني ومحمد الشعباني.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالسيد كاتب الدولة للمياه والوفد المرافق من إطارات وزارة الفلاحة ونحيي كل أعوان الوزارة في الميدان.

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني في بلادنا ونشاهد بعض التراجع في الفترة السابقة نأمل أن يكون وجودكم ومسار 25 جويلية فرصة جديدة لانطلاقة جديدة لهذا القطاع.

في التقرير وفيما يتعلق بالنفقات هناك إعطاء الأولوية لمخطط التنمية 2025/2023 ولا نعرف السيد الوزير ما هو مرسم في هذا المخطط ليس فقط في وزارتكم بل في كل الوزارات لأنه لم تتم المصادقة على هذا المخطط.

النقطة الثانية تتعلق بإقرار ومتابعة كل ما يتعلق بجلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيقة وإعطائها الأولوية. من الأشياء المرسمة وكانت محل مجالس وزارية هو مشروع التصرف المندمج في المشاهد في المناطق الأقل نموا في الشمال والوسط هذا المشروع خلق آمالا كبيرة لهذه المناطق وكنا نود أن يتوسع لكن يبدو أنه توقف ونهايته ستكون في شهر مارس 2024.

السيد الوزير، يجب أن نجد حلا لهذا الإشكال ويجب أن نجد الموارد اللازمة حتى يستأنف هذا المشروع لأن الكثير من هذه المناطق بنت آمالا كبيرة على هذا المشروع وهو ممول من البنك الدولي. نرجو أن نجد إجابة شافية لأن المواطنين لا يعرفون إن كان المشروع قد توقف أم لا؟ قابل للاستئناف أم لا؟ نريد حلا في هذا الخصوص.

النقطة الثانية السيد الوزير هي المنطقة السياحية الايكولوجية بالزوارة، بمجيئك إلى الوزارة لأن القرار الذي اتخذ في إيقاف هذا المشروع كان سابقا لك وبمجيئك السيد الوزير خلقت آمال بالنسبة إلى جهة باجة وتحديدا في منطقة الزوارع لكي يستمر هذا المشروع ويلغى هذا الإجحاف في حق الجهة.

نحن نريد بيئة سليمة نريد مراعاة الغابات ونريد أن يكون بكل المواصفات التي تراعي خصوصية المنطقة ونحن ندعوك السيد الوزير أن تتفاعل مع الجهة وتستقبلنا وتكون جلسة بين وزارة الفلاحة والسياحة حتى نجد ما يحقق هذا المشروع مع مراعاة خصوصية المنطقة وهو مدرج ضمن المثال التوجيهي للمناطق السياحية الخاص بطبرقة وباجة وبنزرت ومنجز من قبل وزارة التجهيز وموجود في هذا المثال التوجيهي.

نقطة ثانية على عاتق الوزارة وهي جزء من قرار المجلس الوزاري ونحن نؤمن باستمرارية الدولة وهو إقامة مرفأ للصيد البحري بجهة باجة على امتداد 26 كلم، نتفهم وضع المالية العمومية لكن نريد أن نبدأ على الأقل بالدراسات السيد الوزير هذا قرار من القرارات الوزارية الذي نرجو أن يأخذ بعين الاعتبار وشكرا على التفهم السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة ريم الصغير غير منتمية لها دقيقتان.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام، سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

من المفارقات الغريبة والعجيبة السيد الوزير أن في مساري الانتخابي ومشروعنا كان شعارنا ورؤيتنا الزيتونة الشجرة المباركة لقناعتنا بإنتاجيتها.

ثلاث سنوات زراعة زيتونة يعني آليا برحمتي وبرحمتك وبرحمة الله هناك ما يسمى نشو بعد ثلاث سنوات وسنتين ندخل في الإنتاجية ولما لا التجويد ولما لا التعليب فالتصدير.

هذه الرؤية سيدي الوزير مع توزيع الأراضي الدولية على شباب المنطقة واستبشرت خيرا بالأمس مع وزير أملاك الدولة الذي رفع إلى 15 سنة لكراء الشباب لهذه الأراضي نتمنى أن لا تقتلها هذه الخطوة البيروقراطية الإدارية.

سوق القوارص بمنزل بوزلفة معطل سيدي الوزير لا لشيء إلا لعدم ربطه بطريق حزامية والطريق الحزامية معطلة على مستوى السكك الحديدية ونعمل على إحياء هذه السكة الحديدية التي من الممكن أن تساهم في ترويج منتوج القوارص إلى أقصى نقطة في تونس.

جمعيات المياه بمنزل بوزلفة تشكو العديد من الصعوبات، فلاحي بوشريك الرحمة معتمدية منزل بوزلفة لم يتمتعوا بالعلفة لمدة خمسة أشهر لأن المسؤول الجهوي لم يقم بالإمضاء وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد رمزي الشتيوي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسادة المرافقين له،

سيدي الوزير، إنّ المسؤولية المناطة بعهدتكم جسيمة خاصة أمام الشحّ المائي الذي نعيشه بسبب التغيرات المناخية فالمطلوب اليوم أن ننتج بأقل كمية من الماء وهذه معادلة صعبة في صورة عدم تكاثف جهود المتدخلين.

سيدي الوزير، إنّ القرارات والإجراءات المتخذة في قطاع التمور كانت والحمد لله منسجمة مع المقترحات التي كانت في شكل أسئلة موجهة إلى سيادتكم وهذا يدل على تناغم الأهداف وهي المحافظة على الفلاحة الواحية من خلال إرساء فلاحة مستدامة تتميز بالاندماجية والتشاركية.

سيدي الوزير، إنّ قطاع التمور للأسف ليس مبوبا ضمن القطاعات الإستراتيجية ورغم ذلك لاحظنا قناعاتكم في ضرورة الاستثمار وتنمية الواحات وقد التمسنا ذلك في حزمة القرارات الاستثنائية الموجهة لقطاع التمور على غرار الرفع في دعم الناموسية والأكياس البلاستيكية ومنحة الخزن والقروض الموسمية.

سيدي الوزير، إنّ نجاح القطاع الفلاحي بتوزر رهين انخراط الفلاحين في هياكل مهنية لذلك الرجاء دعوة مصالحكم الجهوية للعمل على تكوين هياكل مهنية وإعطاء أهمية قصوى لهذا الملف. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى رئيس دائرة المرأة الريفية التي نجحت في تأسيس خمس هياكل مهنية في ظرف أقل من سنة.

سيدي الوزير، إن منظومة التصرف في مياه الري عن طريق مجامع التنمية الفلاحية أثبتت فشلها وعليه يجب إيجاد تصورات جديدة قصد مزيد حوكمة التصرف والترشيد في الثروة المائية.

سيدي الوزير، إن المشروع التونسي الإيطالي متعثر حيث أننا لم نر إنجازات على أرض الواقع باستثناء إحداث وصيانة بعض المنشئات المائية ونرجو منكم تقييم وتيرة تقدم الانجازات ولما لا مراجعة الاتفاقية المبرمة بين الجانب التونسي والإيطالي قصد تبسيط إجراءات التعهد والدفع والصرف.

سيدي الوزير، إننا نثمّن إحداثكم لجنة تفكير استشارية للنهوض بمنظومة التمور وسعدنا أكثر بتكليف السيد أحمد النمسي مدير عام للمركز الجهوي للفلاحة الواحية بدقاش وهذا يدل على أن سياستكم تقطع مع فلسفة مركزية القرار ونؤكد ثقتكم في الإطارات الشابة بالمؤسسة الوطنية ونحن متأكدون أن التصورات التي ستنبثق على هذه اللجنة سيكون لها الأثر الإيجابي ونأمل في تجسيد مخرجات اللجنة من خلال إصدار قوانين وأوامر ترتيبية لتركيز منظومة للتمور.

سيدي الوزير، إنّ المحافظة على المياه من أوكد الأولويات لكن خلال اليوم الإعلامي الجهوي حول الشحّ المائي وترشيد استهلاك المياه المنعقد بتوزر بتاريخ 23 نوفمبر 2023 صرحت مصالحكم الجهوية أن نسبة ضياع المياه الصالحة للشرب بلغت 24 % وعليه يجب تدعيم الجهة بكل ما يلزم لتلافي هذه الثروة المائية المهدورة.

سيدي الوزير، شرفتنا سيادتك والأستاذ قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية بالاحتفال بعيد الشجرة في ربوع الصحراء التونسية وهذا أعتبره رسالة مشفرة في ضرورة استغلال الصحراء الشاسعة.

كما أكد السيد الرئيس ضرورة استرجاع الفلاحة ذات الثلاث طوابق حيث زرع فصيلة من النخيل وأخرى من الزيتون ثم عاين زراعة الخضروات وهذا النمط بدأ يتلاشى بواحتنا رغم أنه من تقاليدنا الفلاحية وذلك لضعف مردودية الواحات القديمة ولنقص المياه في الإحداثات الجديدة. ولنتمكن سيدي الوزير من هذه المعادلة يجب استصلاح التربة والترشيد في مياه الري وذلك بعد القيام بالتحليل الضرورية ولكن للأسف المندوبية الجهوية بتوزر تفتقر إلى مخبر للتحاليل، وعليه نطلب من سيادتكم إحداث هذه المخابر وهذا سيساهم في الرفع من الإنتاجية من خلال القيام بالإرشاد الفلاحي بناء على نتيجة التحاليل المخبرية.

سيدي الوزير، وجب تركيز إدارة جهوية للوكالة العقارية بتوزر حيث وأنه برغم توفير تقني لولاية توزر غير كافي لحلحلة الإشكاليات ومزيد التعريف بدور الوكالة والمحافظة على المخزون العقاري الفلاحي ومزيد تنظيمه.

سيدي الوزير، في الختام إن قطاع الفلاحة من أهم القطاعات وإني أعتبر أن وزارتكم هي وزارة سيادة وحيث أن موارد الميزانية تعتبر محدودة أمام تطلعات مهمة الفلاحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نورة الشباك عن المكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق، المقعد عدد 184.

السيدة نورة الشباك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

قربة المدينة الجميلة أو المدينة الحمراء كما يحلو للعديد تسميتها كانت تزود كامل تراب الجمهورية بما يقارب 70 %من الطماطم والفلفل وحوالي 90 %من إنتاج الفراولة. يعاني الفلاحون اليوم من غلاء أسعار البذور والأسمدة وهي ليست بمعزل عن مشاغل أو المشاكل التي تعرضت لها بقية المناطق.

يقترح اليوم شباب قربة عديد الحلول ويتمنون رؤية مشاريع صغرى لتدوير وتثمين فواضل المواد الفلاحية مثل قشور الطماطم والفلفل وأوراق الزيتون وغيرها وإنتاج الأسمدة وإدخالها في تركيبة العلف.

أيضا هناك اقتراحات تقتضي تخزين مياه الأمطار التي تنزل بالمدن وكميات كبيرة منها تصل إلى حوالي 90 %من هذه المياه تنساب نحو البحر، لما لا يتم الرؤية على المدى البعيد وإحداث أحواض تخزين على غرار المواجل التقليدية بالمنازل ولكن بطرق عصرية تتولى الدولة التنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان لإدراجها ضمن مشاريعها الكبرى؟ أيضا هناك اقتراحات أخرى للمعالجة الثلاثية للمياه المستعملة وتوجيهها لري المناطق الخضراء والحدائق العمومية.

السيد الوزير، أود أن أشير إلى أن قربة بها مناطق شاسعة في إطار ما يعبر عنه بالاستصلاح الزراعي تكبدت الدولة الاعتمادات الباهظة لتهيئتها لكنها مهملة الآن وغير مستغلة.

هناك أيضا حلم في منطقة بو الأزهار شبابها كان يحلم بملعب حي وسعوا للحصول على أرض في إطار هبة وتمكنت البلدية من عقد الهبة وأصبحت الأرض من أملاكها وتم رصد اعتمادات في إطار مساعدة مناطق التوسع ولكن بسبب صبغة الأرض لكم تتمكن البلدية من إنجاز المطلوب فهل من حلول السيد الوزير في هذا الإطار لإنجاز حي ملعب بو الأزهار؟

هناك في قربة السيد الوزير توجه نحو الاستثمار في الإقامات العائلية والعديد منها الآن جاهزة لكنها ليست حيز التشغيل والنشاط بسبب صبغة الأرض الفلاحية والتي تحول دون حصول أصحاب هذه الإقامات على التراخيص ولا تدخل في الدورة الاقتصادية وكما تعلمون يجد أن تكون مؤمنة لتفادي أي حوادث.

سيدي الوزير، أشكركم على حسن الإصغاء وأرجو أن تأخذوا بعين الاعتبار الحلول لمنطقة قربة وشكرا.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير زملائي الأفاضل، مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبالموارد المائية والصيد البحري السيد عبد المنعم بلعاتي وكذلك السيد رضا قبوج كاتب الدولة المكلف بالمياه وكافة أعضاء الوفد المرافق له اليوم معنا في رحاب البرلمان.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له دقيقتان، المقعد عدد 198.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أنا عبد القادر بن زينب مرشح عن معتمدية سليمان وهنا السيد الوزير أريد أن أغتنم فرصة زيارتك في مناسبتين لمعتمدية سليمان حيث سمعنا من المواطنين العاديين نظرا لأن سلطة الإشراف المتمثلة في السيدة والية نابل متمسكة بإقصاء النواب وأنا أعرف أنك غير مسؤول عن استدعاء النواب لكن أردنا أن نلفت النظر السيد الوزير إلى وجود مشكل كبير في ولاية نابل.

اليوم في الدستور لا يوجد إقصاء للنواب ولا يمكن أن تعمل في السلطة بمفردها كنا نتمنى لو وقع استدعائنا وحضرنا معك السيد الوزير وبينا لك عدة نقائص لأن السيدة الوالية لا تعرف عدة أمور متعلقة بالولاية، هذا نداء كذلك للسيد رئيس الجمهورية في الدستور الذي ترشحنا بناء عليه لا يوجد إقصاء للنواب.

النقطة الموالية السيد الوزير كنت أود أن أحضر معك وأشير إلى "agri cap" توفر حوالي 45 هكتار من عنب وبرتقال واليوم من وقت الثورة إلى الآن أصبحت أرضا بورا ولم تشر السيدة الوالية إلى هذا الموضوع.

كذلك السيد الوزير فيما يتعلق بالمجامع المائية، ما هو مآل العاملين فيها؟ لا يوجد ماء ونطلب من سيادتكم لأن دقيقتان لا تكفي نريد أن نجتمع بكم لنفسر لك عدة أمور متعلقة بولاية نابل في معتمدية سليمان.

نريد كذلك إعطاء إشارة انطلاق لكهربة الآبار السطحية لكي ينطلق العمل نظرا إلى نقص الأمطار يعتبر العجلة الخامسة للسيارة حتى يغيثنا الله بالغيث النافع.

كذلك جمعيات الماء الصالح للشراب التي لم تنجح نريد إرجاعها للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

كذلك أود الإشارة إلى ضعف ميزانية وزارة الفلاحة من المفروض الترفيع فيها وعدم تركها بهذا الحجم.

كان بودّنا السيد الوزير ....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد بدر الدين قمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثماني دقائق، المقعد عدد 14 فليتفضل.

السيد بدر الدين قمودي

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات وزارة الفلاحة،

هذه الوزارة العريقة التي كانت من أعمدة دولة الاستقلال منذ نشأتها مثلما عرفنا انتشار المؤسسات التربوية في كل الأرياف كانت مراكز الإرشاد الفلاحي وهياكل وزارة الفلاحة تغطي كامل الجمهورية طولا وعرضا، هذه الأهمية أرى في تقديري لا تتلاءم وحجمها اليوم.

السيد الوزير، نحن في كتلة الخط الوطني السيادي نريد أن نشير إلى حقيقة موضوعية مؤلمة وغير منطقية مفادها أن وزارتكم قد بقيت هيكلا متضخما ومتسّعا مترامي الأطراف بشريا وتنظيميا دون أي دور أو مهمة أو سلطة حيث حافظ هذا الهيكل الوزاري في شكله وجهازه بل تمدد أكثر وتم إفراغه من كل صلاحياته في رسم السياسات ووضع التوجهات ومتابعتها وتنفيذها وتحول إلى مجرّد هيكل بيروقراطي في خدمة فئة قليلة مما اصطلح على تسميته بأصحاب المهنة.

نحن نتحدث عن أكثر من 140 هيكلا وإدارات عامة، إدارات عامة مركزية 18 ومنشئات عمومية 9 ومؤسسات ذات صبغة إدارية وغير إدارية 105 وهياكل مهنية من مجامع مهنية وشركات تعاونية ومجامع تنمية ومجامع مياه ومراكز فنية ومراكز تكوين مهني وغيرها أتساءل السيد الوزير كيف يمكن إدارة هذه الوزارة بهذا التضخم الإداري وفي غياب اليوم لدينا قرابة 14 تسمية في الإدارات العامة إدارات عامة مكلفين بتسييرها موظفون. هذا في تقديري فيه خلل وله انعكاس على أداء الوزارة وإن شئت أعدّد لك الإدارات وعددها 14.

سيدي الوزير، كل هذه الترسانة الضخمة من الهياكل والأنشطة لا نعتقد أن أي وزير قادر على متابعة كل هذا النشاط وتفعيل مقومات العمل الحكومي الناجع مهما اعتمد من وسائل الحوكمة ومهما خصص من وقت وأنظمة معلوماتية. وهو ما مكّن في تقديرنا "أصحاب المهنة" من القطاع الخاص من العبث نعم أقول عبث بكل منظومات القطاع الإنتاجية وتدمير كل سلاسل الإنتاج وأفقد البلاد استقلاليتها الغذائية.

لقد عمد أصحاب المهنة إلى التمتع بكل الحوافز المالية والجبائية والتمتع بكل الامتيازات والقروض والاعتمادات وخطوط التمويل وفي المقابل ها هي النتيجة ماثلة أمام أعين الجميع في علاقة بالوضع المتردي الذي يعيشه التونسيون والتونسيات بحثا عن الماء والحليب والخبز والسكر والأعلاف والأدوية الزراعية علاوة على ما يتكبدونه من أمراض نتيجة مكونات غذائهم اليومي.

السيد الوزير، لقد كنت أشرت سابقا في مداخلة أخرى إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ونعتقد أن وزارة الفلاحة لما هي مهمة كدور ووظيفة وهياكل لابد من وضعها في سلم الأولويات في هذا السياق حتى يلتصق هذا الدور وينسجم مع مشروع 25 جويلية وما يحمله من آفاق وتطلعات.

سيدي الوزير، أريد في هذا السياق أن نحيل سيادتكم إلى ملف قطاع المياه على سبيل المثال وما تعانيه ثرواتنا المائية من ضياع وتصدير ومتاجرة. فجزء كبير من الثروة المائية في تونس ضائعة حوالي 40 %حسب إحصائيات وزارتكم نتيجة ترهّل وقدم شبكات وقنوات محطات الضخ المعدة لنقل والتوزيع علاوة على الكميات شبه معالجة التي تكلف المجموعة الوطنية أموالا طائلة وتذهب إلى البحر، ويتم تصدير الجزء الآخر في شكل منتجات زراعية حيث تستهلك المنتوجات الزراعية مياه كثيرة كالدلاع والبرتقال والقوارص والطماطم والعنب وغيرها ويستفيد منها أصحاب المهنة دون أي عائد ودون أي قيمة مضافة للاقتصاد وللشعب التونسي وهي نتيجة عملية للمقاربة التصدير التي انساقت فيها الوزارة دون أي حساب لتتبعاتها.

السيد الوزير، نتساءل أحيانا عن مدى وجود إستراتيجية لوزارة الفلاحة في علاقة بالسيادة الغذائية والأمن الغذائي؟

مبدئيا لا نعرف لوزارتكم إستراتيجية لهذا القطاع ولا إستراتيجية للأمن الغذائي ولا السيادة الغذائية ولديكم استراتيجيات لدى بعض الإدارات العامة غير متناسقة إدارة تعمل على أفق 2050 وإدارة تعمل على أفق 2035 وأخرى على 2030 وأستغرب أن يتم هذا في صلب إدارة واحدة يعني لا يوجد رؤية مشتركة وموحدة "كل يغني على ليلاه".

في موضوع المياه كذلك السيد الوزير، أشير إلى خطة إدارة المياه اعتمادها على فرضيات التصرف المتحرك في الماء. السيد كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية والصيد البحري السيد عبد الله الرابحي في 26 فيفري 2019 صرّح في راديو إكسبراس ف م أن البلاد تعيش حالة جفاف منذ سنة 2015 أدت إلى نفاذ المخزون الوطني من المياه وذلك في حضوره في الراديو وبين أن الإستراتيجية الحالية التي يقع العمل عليها تتمثل في التصرف في المياه على امتداد سبع سنوات حتى نوفر 80 %من حاجياتنا في المياه سواء في علاقة بالماء الصالح للشراب أو القطاع الفلاحي وردد هذا الكلام مسؤولون وإطارات سامية داخل الوزارة، كم أنفقنا على هذه المقاربة وما هي النتيجة؟ التونسيون يعانون العطش اليوم.

عن الماء الصالح للشراب وخلافا للنسب المعلنة حول مدى ربط التونسيين بشبكة المياه سواء في علاقة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو بالمجامع المائية، أعلمكم أن نسبة هامة من التونسيين لازالوا يتنقلون كيلومترات للبحث عن الماء وبعضهم يشتري الصهاريج بما يقدر بثمانون دينار بجنوب المزونة ومنطقة الديايرية وليس بعيدا عن مركز الوزارة في الضاحية الجنوبية بحي الزياني وبرج السدرية 4 لازالوا يعيشون على حلم إقامة خزان المياه رغم وعود الوزارة المتكررة لهم.

السيد الوزير، ماذا عن الهدر المائي، المياه الضائعة؟ على سبيل المثال سد سيدي البرّاق الذي يعد من أهم السدود التونسية بلغ حجم مياهه المهدورة من البحر منذ إنشائه سنة 2002 إلى حدود 2016 ما قيمته 35 مليار متر مكعب حسب المعطيات الرسمية لوزارتكم. ماذا عن الترسبات؟ سد ملاّق سعته 268 مليون متر مكعب نسبة الترسب 81%يعني يحمل فقط الخمس والبقية من الطين، سليانة 70 مليون متر مكعب ونسبة الترسب 52 %إلى غير ذلك. من جهة أخرى أدعو إلى ضرورة إقامة سدود وبحيرات جبلية حفاظا على هذه المياه.

في سيدي وزيد مثلا جزء من مياه تساقطات خاصة في فصل الخريف موجه إلى سدّ سيدي سالم وجزء آخر للسباخ وآخر للبحر الأبيض المتوسط، هذه إمكانيات ضائعة كذلك.

السيد الوزير في علاقة بسؤال كتابي توجهت به لوزارتكم كيف يمكن لمسؤول سابق وسامي بالوزارة أن يشغل منصبا في منظمة دولية في إطار مشروع ممول بالمال العام وهو الذي أشرف على عقد صفقة بالتفاوض المباشر مع هذه المنظمة لإنجاز هذا المشروع علما أن المنسق الأول للمشروع تم إجباره على الاستقالة على خلفية تضارب المصالح باعتباره مديرا عاما سابقا. هذا مدير ديوان سابق يكلف والآخر يعزل.

أشير إلى أن هذا ملف فساد بامتياز وحتى ردكم أنا لست مقتنعا به وأدعوكم إلى استشارة المحكمة الإدارية في هذا الشأن والعملية فيها تضارب مصالح وأنا أؤكد على هذا وإذا أصريتم التمسك بهذه الإجابة سأنقل الأمر إلى الإعلام وهذا شأن وطني من حق المواطنين التونسيين الاطلاع عليه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميلة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية لها دقيقتان، المقعد عدد 30 فلتتفضل.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الفل للجميع،

نرحب بمعالي الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، نعلم جميعا أن حضرتكم تنتمون إلى مؤسسة عسكرية تعرف بجديتها ووطنيتها وحبها للمحافظة على سيادة الوطن وعندما نتحدث عن سيادة الوطن أنا أعتبر الاكتفاء الذاتي في الثروة المائية والغذائية والبحرية ركيزة من ركائز السيادة الوطنية فاليوم أصبحنا نشاهد حرب مياه وحرب غذاء خاصة في مادة القمح التي أصبحت تعتبر ركيزة من ركائز قوة الدول. لذا لابد من جمع كل جهودنا للاعتناء بالقطاع الفلاحي ومزيد تحسين التوعية بأهمية هذا القطاع خاصة لدى الناشئة والشبان. لذا لابدّ من تشجيع كل مواطن على النشاط الفلاحي والصيد البحري مع تسهيل الإجراءات القانونية. فالصحة السليمة في الغذاء السليم.

بلادنا كانت تسمّى مطمورة روما وتونس خضراء بخصوبة تربتها، التربة ما زالت موجودة السيد الرئيس والطاقة موجودة لكن هناك شح مياه نظرا إلى الاحتباس الحراري. لذا لابد من مزيد التوعية بأهمية الموارد المائية وترشيد الاستهلاك وتكثيف التشجيع على مجامع المياه وتثمين المياه المستعملة وإعادة معالجتها واستغلالها وجمع مياه الأمطار من خلال تركيز المواجل والأبراج وتثمين البحث العلمي في مجال المياه والترشيد.

السيد الوزير، إنّ مساحة ولاية منوبة بصفتي نائبة عن ولاية منوبة، مساحتها 113700 ألف هكتار بينها 101330 هكتار أراضي فلاحية أي بنسبـــة 89 %من مساحتها الجملية لكن للأسف نلاحظ غياب الاعتناء بهذه الثروة فهناك ضعف الإحاطة والإرشاد الفلاحي وغياب التوجيه وخاصة لدى صغار الفلاحين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، المقعد عدد 70 تفضل.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بدورنا بالسيد الرئيس وبالإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، ترى كتلة لينتصر الشعب أنه لابدّ من مراجعة السياسات الفلاحية:

-إصلاح عقاري ومؤسساتي شامل يهدف إلى معالجة تشتت الملكية والرسوم المجمدة،

- مراجعة قانون التعاضديات بشكل يقطع مع كافة أوجه الفساد والسطو على قرار المنخرطين وتوسيع نشاطاتها لتشمل عمليات التحويل والترويج والإرشاد والخدمات الأخرى،

- العمل على إعادة هيكلة المهن الفلاحية من خلال تشجيع الفلاحين وخاصة الصغار منهم،

-سياسات زراعية جديدة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنمية الاستثمار من خلال إلغاء كافة ديون صغار ومتوسطي الفلاحين،

- إجبار كل البنوك على تخصيص نسبة من القروض المسداة لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي حسب الأولويات الوطنية في تحقيق السيادة الغذائية، تنظير سعر شراء الحبوب من الفلاح التونسي مع سعر التوريد،

- إسناد المنح للفلاحين عن طريق التعاونيات والمنخرطين فقط وربط المنحة بكميات المنتوج،

- إسناد منح خاصة تتعلق بتحويل الاختصاص الإنتاجي من نشاط إلى آخر،

- إحداث منح خصوصية عند إنجاز منشأة تحويل أو تصنيع بالضيعة أو بالتعاضدية.

- حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني والحد نهائيا من إسناد هذه الأراضي للبناء مهما كان نوعه والتوجه نحو استغلال المرتفعات في إطار تهيئة عمرانية جديدة ومستدامة.

- حلّ مشكل المجامع المائية التي تعاني منها تونس من شمالها إلى جنوبها والتي جاءت في ظرفية معينة وأثبتت فشلها في السهر على توزيع الماء وأضحت مصدرا لتعطيش المواطن والضياع للماء والمال.

في بعض المسائل الخاصة بالجهة التي أنتمي إليها وهي غار الدماء وادي مليز باعتبارها منطقة غابية بامتياز وفلاحية حيث باتت الغابات عائقا أمام متساكني هذه المناطق في علاقة بالماء الصالح للشراب وغياب المسالك الغابية. يجب التفكير في تنقيح مجلة الغابات ومجلة المياه.

المنطقة السقوية بغار الدماء وادي مليز أصبحت تعاني نتيجة اهتراء الشبكة.

في علاقة بالماء الصالح للشراب تعاني هذه المناطق نزرا لصعوبة التضاريس وحرمان بعض التجمعات من الربط بالشبكة على غرار منطقة القوارص والزرايبية والزاوية وعباس والسلايمية والأمثلة كثيرة حيث أصبح التدخل الوحيد في هذه المعتمديات يتم عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية "PRD,PDI".

غياب الطرائد الغابية حيث باتت الحرائق تهدد السكان وتدفعهم إلى الهجرة والنزوح عل حساب الراضي الفلاحية والسقوية.

في سؤال أخير السيد الوزير متى ستنطلق أشغال...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق، المقعد عدد 65.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، نثمن المجهود الذي تقوم به وزارتكم للنهوض بالفلاحة التونسية وإعادتها إلى مكانتها الأصلية رغم كل المصاعب ورغم كل الظروف التي تعيشها البلاد من الجفاف ومن تداعيات الحروب في كافة أنحاء العالم.

فالتحديات كبيرة وكبيرة جدا والعمل ثقيل والمشاكل عديدة والمواطن ينتظر الحلول ويمكن أن نجد الحلول بوضع اليد باليد كوظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية بحلحلة المشاكل التي يعاني منها المواطن.

سيدي الوزير، إثر الجلسة المخصصة لمناقشة مهمة الفلاحة تبين لنا أن لديكم دراية شافية وكافية بكل مشاكل الفلاح ولذلك سوف أذكر منها بعض المشاكل.

- مشكلة الأعلاف بولاية سيدي بوزيد كانت الأولى في تجميع الحليب وتربية الماشية لكن غلاء الأعلاف والنقص في حصة الأعلاف لم تف بالحاجة لذلك أغلب الفلاحين اضطروا لبيع مواشيهم،

- تمويل صغار الفلاحين والشباب أصحاب الشهائد العليا والعاطلين عن العمل بقروض فلاحية لخلق موارد رزق،

- فتح أسواق التصدير عند وفرة الإنتاج خاصة الخضر والغلال للبلدان المجاورة والصديقة وعدة دول خارجية أخرى،

- تسهيل تمويل الفلاحين وتوفير منح لصغار الفلاحين لتركيز الطاقة الشمسية لنقص التكلفة وكذلك مراجعة أسعار الأدوية والمعدات الفلاحية لغلائها المشط.

سيدي الوزير، تساءل فلاحو سيدي بوزيد على طائرات "drones" التي تم تمويلها بقرض 2019 من كوريا الجنوبية ومن البنك الإفريقي وقد تم تكوين فريق لاستعمال طائرات "drones" وتم كذلك إنجاز محطة لهذه الطائرات لاستعمالها لمداواة الأراضي الفلاحية لكن لا نعرف إلى حد الآن مصير هذه الطائرات؟

السيد الوزير، لا تفي السدود والبحيرات الجبلية بوعودها في منطقة سيدي بوزيد ولا يمكن استغلال أكثر من 40 %من مياه الأمطار لذلك أرجو من سيادتكم ترميم سدّ سيدي خليف بأولاد حفوز وكذلك متى سيتم إحداث البحيرة الجبلية بجبل الخشم معتمدية السعيدة الذي تم برمجته؟

أما فيما يخص المناطق السقوية أرجو من سيادتكم توفير مناطق سقوية في مدينة أولاد حفوز والسعيدة لأهمية هذه المناطق في الإنتاج الفلاحي ومنتوجاتها على المستوى الوطني من غلال وخضر وزياتين ويمكن استغلال الآبار القديمة التي تم الاستغناء عنها بداعي درجة الملوحة.

وكذلك بالنسبة إلى الماء الصالح للشراب كما تعلمون سيدي الوزير أن مدينة أولاد حفوز والسعيدة والرقاب من أقل المدن في التزود بالماء الصالح للشراب وذلك لتعطل عديد المشاريع منها مشروع السعيدة الشرقية المبرمج على PDI لكن نقص الاعتمادات تسبب في تعطل المشروع منذ سنة 2020 وتم توفير مليار و700 لكن قيمة هذا المشروع خمس مليارات.

كذلك مشروع السعيدة الشمالية ممول من طرف البنك الإفريقي والحفرية موجودة منذ 2017 إلى حد اليوم لم يتم مدّ الشبكات.

وكذلك مشروع السعيدة الجنوبية التي تشوبها عديد نقاط الاستفهام أود فتح تحقيق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد منير الكموني غير منتمي وله دقيقتان، المقعد عدد 115تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدين وزير الفلاحة وكاتب الدولة للمياه،

مرحبا بالسيدات والسادة إطارات وزارتنا الموقرة،

سادتي الكرام، مطالبنا كثيرة ومشاغلنا أكثر ولكن نظرا لضيق الوقت سأكتفي بمطلبين أساسيين. أولها يتعلق بقطاع تربية الماشية، نرجو النظر في إمكانية دعم نصيب الجهة من المواد العلفية 2500 طن من الشعير لا يصل منها إلا حوالي 60%و1350 طن من السداري كمية غير كافية في جهة يعتمد نشاطها على تربية الأبقار خصوصا وفي جهة تساهم بنسبة كبيرة في الإنتاج الوطني من الحليب تحت إشراف تعاضديات مهددة بالإفلاس نتيجة فقدان القطيع والحليب، في جهة تعاني نتيجة فقدان أغلب مخزونها من التين الشوكي بسب الحشرة القرموزية، لذا نرجو التعجيل بهذا الترفيع في انتظار توفير إستراتيجي تحقق الاكتفاء الذاتي من الأعلاف.

النقطة الثانية تتعلق بالمياه، نرجو التعجيل في إيجاد حلول جذرية لمشكلة مياه الشرب بدائرة أولاد الشامخ وهبيرة وشربان، معاناة يومية لأبناء هذه الجهة من المناطق التي تشملها شبكة

الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لندرة المياه أيضا وربما أيضا لسوء التوزيع أحيانا أو التي تغطيها أيضا شبكة الجمعيات المائية بمناطق بو سليم والصمرة والمحارزة والمعاقل القبلية.

هناك إشكاليات فنية تعجز هذه الجمعيات على معالجتها وهناك أيضا إشكالات في التنظيم والتأطير. لذلك الرجاء النظر في إمكانية الفصل بين المجامع المائية المشتركة وكذلك في حوكمة الجمعيات المشرفة أو ضمها للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، المقعد عدد 107 تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له بيننا،

أولا الحمد لله على الغيث النافع وأقول اللهم أنعمت فزد، تفاءلوا خيرا تجدوه.

أستسمح زملائي من كتلة لينتصر الشعب لأطرح بمعية الزميل والأخ عمار عيدودي القليل من الكثير من مشاغل الفلاحين في ولاية القصرين.

أبدا أولا بمشاكل قطاع التفاح في فوسانة والسبيبة تتلخص في مراكز التخزين مسالك التوزيع ومراجعة التسعيرة. كذلك مشكل الحبوب باعتبار الكمية المتوفرة قليلة مع ارتفاع الأسعار بحيدرة وتالة وجدليان وهذه مناطق إنتاج حبوب وكذلك بقية المناطق.

في نقطة أخرى الأعلاف في ولاية القصرين لابد من توفيرها ومراقبة جدية وصارمة لمسالك التوزيع.

كذلك نستبشر خيرا بتنفيذ مشروع جنوب الولاية بالقصرين بداية من سنة 2024 لنوفر الفرصة لدراسة مشروع شمال الولاية كذلك.

سيدي الوزير، ساهمت المنظومات المائية المعقدة فنيا واجتماعيا في إنهاك كاهل الإدارة والسلطة والمنتفعين في ضمان استمرارية تزويد سكان الريف بالماء على غرار أولاد مبارك وأولاد شعبان وصولة ماجل بالعباس وعين سويس والعيون وأولاد مسعودة وأولاد سالم قلعة العرعار فريانة الكامور حاسي الفريد وأم عين تلابت فالرجاء من وزارة الإشراف فك الارتباط بمزيد فصلها حسب مجموعات متجانسة لكي يسهل على المجامع التصرف فيها.

في إطار حوكمة التصرف في الموارد المائية على الدولة حفر آبار وإحداث منظومات مائية لإعطاء الأولوية في التصرف الجماعي في الموارد المتاحة.

تدعيم الإدارة بالإطارات لتسهيل صرف الاعتمادات والرفع من نسبة التأطير وتشجيع التكوين المستمر للرفع من كفاءة الإطار الموجود وتدعيم الإطارات العاملة بالمناطق الداخلية خوفا من فقدانهم في المستقبل.

تدعيم الغراسات والتكثيف منها للتأقلم مع التغييرات المناخية وهنا أطلب من الوزارة إعادة تنشيط منبتين غابيتين منبت بفريانة ومنبت بماجل بالعباس خاصة أننا بحاجة إلى إعادة غراسة جبل الشعانبي والسلوم والجبال التي أحرقت جراء الإرهاب.

توفير المعدات اللازمة لصيانة الآبار والتدخل عند حرائق الغابات.

ضرورة خلق منظومات مائية على مستوى كل مجموعة متجانسة ليسهل متابعتها والتصرف فيها وتوفر مياه الشرب ومياه الري لتعزيز استقرار سكان الريف في الإنتاج.

كذلك ضرورة إرساء نظام متابعة قادر على كشف إخلالات التأخير في صرف الاعتمادات يكون شفافا ويمكن لأعضاء مجلس نواب الشعب والوزير التابع له.

ضرورة تأمين نقل العملة وخاصة المرأة الريفية إلى مواقع الإنتاج...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد صالح سالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد عدد 132 تفضل.

السيد صالح سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسادة والسيدات المرافقين،

زملائي زميلاتي الأفاضل أسعد الله يومكم جميعا،

السيد الوزير، أنا اليوم محمل برسالة مطلبية من متساكني دائرتي بجلمة وسبالة أولاد عسكر وهنا لا يفوتني أن أثمن زيارتكم لمنطقة برج المحطة من معتمدية السبالة لحلحلة بعض المشاكل والشواغل الخاصة بالماء الصالح للشراب أو المنطقة السقوبة.

نعود، السيد الوزير الكل يعرف، الكل جهويا ووطنيا يعرف أن دائرتي هي الأولى وطنيا من حيث المائدة المائية كمّا وكيفا ولنا في التاريخ إثبات فتسمية جلمة متكونة من جاء الماء فصارت جلمة لكن تاريخها وماؤها ذهبا سدى فالمائدة المائية وجهت للولايات المجاورة والبقية وقع استغلالها ضمن معامل تعليب المياه. وللأسف أغلب المناطق تعاني من العطش المطلق ونحن على أبواب سنة 2024.

تعاني منطقة الأبيّض المعدن الحقيقي للمياه العطش والماء يمر عبر القنوات أو ملعب في قوارير فكيف يحرم المواطن من أبسط المرافق الأساسية المحددة لكرامته؟

وقس على ذلك في جلمة المدينة والباشرية وسلتة وعين جفال ومغيلة الكبرى والسبالة وأريافها العامرة والسد والقرعة والبريج والحمامة وأولاد خلفة بل جل المناطق في جلمة والسبالة تعاني العطش عملا بمفهوم "خيرنا ماشي لغيرنا" علما أن في دائرتي السيد الوزير 14 بئرا عميقة محفورة وغير مجهزة فيها من مر عليه سبع سنوات وكلفته مليار و200 ألف دينار.

النقطة الثانية السيد الوزير هي عدم توفر العلف وأستسمحكم بالعودة إلى لغة الأرقام حتى ندرك ما توفره جلمة والسبالة من لحوم حمراء وفي تحقيق توازن السوق الوطنية. ليكن في علمكم السيد الوزير أن أغلب الفلاحين تخلصوا من قطعانهم في سنوات عجاف وغياب العلف.

سيدي الوزير، في مجال آخر فلتكن لديكم الإرادة لحل إشكال الآبار العشوائية وتسوية وضعية أصحابها.

وهنا الخاسر الأول هي الدولة، المواطن يستنزف المائدة المائية ويقوم بسرقة الكهرباء وهو مضطر في ذلك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق، المقعد عدد 137 تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سيدي الوزير، باسم الكتلة الوطنية المستقلة وباسم كافة نواب الشعب أتقدم لكم ولكل إطاراتكم بأرق عبارات الشكر والتقدير على المجهود الجبار لتنظيمكم لهذا المعرض المتنقل برواق المجلس أين بينتم فيه بكل شفافية وبكل حرفية وبالأرقام العديد من الأنشطة والمشاريع الراجعة بالنظر إلى وزارتكم هذا خير دليل على شفافيتكم في العمل وخير دليل لمد يدكم لكل النواب قصد العمل اليد في اليد من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي الضروري في حياتنا وهذه عينة ستصل لأصحابها وسنعمل عليها.

إلا أن كلمتي إلى سيادتكم السيد عبد المنعم بالعاتي أنت قائد طائرة درست وتكونت وتقود طائرتك عاليا وتقوم بمهمتك بكل نجاح دون أخطاء وكل مهامكم نجحتم فيها وهذا شيء يذكر لكم ويشكر.

كذلك نشكر السيد رئيس الجمهورية الذي منحكم الثقة وعينكم على رأس هذه الوزارة التي فيها عدة أخطاء وعدة أعطاب وأنت تقوم بالإصلاح ولدي الثقة الكاملة في وصولكم إلى تحقيق إنجازات في هذه الوزارة وأخذها إلى أبعد نقطة وتؤدي مهمتك بكل نجاح ونتمنى من الله أن تصلوا سالمين متحدين مع بعضنا.

الآن بسم الكتلة الوطنية المستقلة لنواب الشعب أود أن أتحدث في مجال قطاع الألبان.

السيد الوزير، سيداتي سادتي، نحيط سيادتكم علما أن قطاع الألبان يمر بوضعية حرجة وخاصة المربين المنتجين ومراكز التجميع ويتطلب التدخل السريع حتى نحافظ على ديمومة هذا القطاع الحيوي لما له من بعد اجتماعي تنموي واقتصادي هذا نظرا إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

-الزيادات المتتالية في أسعار العلف،

-عدم توفر الأعلاف الخشنة بالكمية والجودة المطلوبة نظرا للارتفاع المشط في الأسعار،

-ارتفاع تجميع الحليب حيث أصبح يناهز 150 مليما للتر الواحد نظرا لارتفاع سعر المحروقات وقطع الغيار واليد العاملة.

سيدي الوزير، كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع كلفة لتر الحليب على مستوى الإنتاج إلى 1850 إلا أن السعر المحدد من الدولة هو 1340 بخسارة 500 مليم في كل لتر يخسرها الفلاح.

سيدي الوزير، إن سعر الحليب ببلادنا يعتبر الأقل سعرا على المستوى العالمي وإن واصلنا في التعامل بهذا الشكل مع المنظومة فمآلها الانهيار بما فيها من متدخلين فقدان قطيع الأبقار والتفريط فيه بأرخص الأثمان وسنضطر إلى توريد الحليب ولكم دراية بالأسعار العالمية التي تفوق 4 دنانير للتر الواحد.

لذا وبكل لطف أتوجه عبر سيادتكم إلى السيد رئيس الجمهورية لإعطاء الإذن لما يراه صالحا قصد التدخل السريع والفوري لإنقاذ هذه المنظومة التي تعتبر من أقدم المنظومات في إنتاج الحليب. أطلب المراجعة الفورية لتسعيرة الحليب على مستوى الإنتاج إلى 2000 مليم.

سيدي الوزير، سعر اللتر من المشروبات الغازية 3 دنانير والعائلة تستهلك نصف لتر حليب ولتر الحليب 1350 في حين أن علبة الياغورت 700 مليم و800 مليم وعلبة المشروبات الغازية 2500 ولتر الحليب الذي يتطلب جهدا من الفلاح 1350 وهذا صراحة غير عادل. فإن تعذر عليكم ذلك أطلب منكم التخفيض في أسعار العلف المركب وتكفل الدولة بتوريد مواد أولية بديلة للضغط على التكلفة.

كذلك تمكين الشركات التعاونية من استغلال الأراضي الدولية لزراعة الأعلاف قصد توفيره للمربين بأسعار معقولة ويتجدد العقد كل خمس سنوات. يمكننا استغلال عدة أراضي نمنحها للتعاضديات الفلاحية ولو خمس سنوات مع التجديد وهذا يساعدنا على إنتاج العلف المركب.

الترخيص للشركات التعاونية من توريد الأعلاف الخشنة مع إعفائهم من جميع الأداءات خاصة أننا نعاني هذه السنوات من الجفاف لا بأس السيد الوزير في التخفيض ونساعدهم بعدم مطالبتهم بدفع أداءات والعلف أصلا غير موجود.

نقطة أخيرة في شكل سؤال أين وصل توزيع حصص صيد التن؟

أشكركم السيد الوزير وأشكر جميع إطاراتكم.

آخر نقطة أريد أن أبينها السيد الوزير أن هناك بعض الوزراء يرون أن قاعة الجلسة فارغة ويتساءلون أين النواب؟ النواب يعملون في مقرات كتلهم أو في اللجان ليلا نهارا هنا لكي نعد المداخلات ونعمل على جميع المجالات لأننا نفتقد لمساعدين برلمانيين.

تعسف علينا السيد رئيس المجلس لا يوجد ميزانية تحكمنا لكننا نتابعكم وشاشات التلفزة موجودة في كامل فضاءات المجلس، نشكركم ونقدر مواقفكم وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد رشدي الرويسي غير منتم وله دقيقتان.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أبدأ بالتحية تحية وطنية،

لن أتحدث سوى في نقطة واحدة رغم المشاكل العديدة في جهتي وهي نقطة الماء وقبل أن أتحدث في الماء أذكر قولة لصديق من الجنوب عندما زار العالية وقال "أشبح أشبح زي الأوروب". فعلا العالية مثل أوروبا في جمال الطبيعة لكنها ليست مثلها لأن سكانها أكثر المناطق تهميشا مثلهم مثل سكان دائرتي سكان هذا الوطن المنسي.

سكان العالية سيدي الوزير، يمر عبرهم خرطوم ماء من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لكنهم لا يشربون وتبقى المرأة ساعة بأكملها لتعبئة برميل ماء.

مشكلة العالية كنت أتمنى أن تكون المشكلة الوحيدة بمنطقتي لكن أولاد سليط تعاني الأمرين، أولاد سليط كان لديها جمعية مائية سيئة الذكر مثلها مثل كل الجمعيات المائية بمنطقتي قالوا تم تحويلها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لكننا "هربنا من

القطرة وجئنا تحت الميزاب" حرموا من الجمعية ومن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في آن واحد وهم يعانون إلى اليوم.

نبدأ بمعتمدية الكريب لدينا حي الجامع وحي الشعبة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لم تقم بربطهم بالمياه بحكم أن التحيين أعلى من الخزان لكني أختلف معهم ومن المفروض أن يكون الفيصل بينهم "la carte topographique" الغائبة إلى اليوم.

أولاد عمر تعاني من العطش رغم أنها تابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والدراسات موجودة.

مدرسة عقبة السلوقي نفس الشيء حمام البياضة والجواودة بجانب سد واد آركو، منطقة مهايريس، الدهادنية، حي الحياة بسيدي بورويس 2، منطقة مليتة في الكريب، محطة دوار الشكايمية، الطريشة، الخلايفية، السعايدية، العمارنية، النشم، هنشير الرومان ببوعرادة، قصر بوخريص، الحمايزية، سيدي عبد النور، الرحاحلة بقعفور، أم الزين، الأخوات، البرامة، عين رزيق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وبالسادة إطارات وزارة الفلاحة،

مداخلتي ستنقسم إلى جزئين والجزء الأول يهم الجمعيات المائية.

السيد الوزير، لدينا الجمعية المائية بالعلايات في المحمدية هذه الجمعية عندما تأسست لتزويد 130 عائلة واليوم هذا الحي وبفضل البناء الفوضوي والتسيب أصبحت فيه 1000 عائلة، هذه الجمعية لا تعمل بصفة منتظمة وهناك محاولات للسيد الوالي والسيد المعتمد بالمنطقة لكن منسوب المياه ضعيف جدا. هذا الحي في حدود الأحياء المرتبطة والمنتفعة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

اقتراح السيد الوزير لأن المواطنين يعانون في فصل الصيف خاصة حتى في حالة الموت لا يجدون كيف يغسلون الميت وضعية حرجة جدا. لو هناك إمكانية أن يقع ربطهم بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتكون العملية أجدى خاصة أن المواطنين أنهكوا كثيرا ولا يستطيعون الصبر أكثر. الجميع حاولوا سواء السلطة الجهوية أو المحلية أو إدارة الفلاحة لكننا لم نجد حلولا للمشكلة هذا الموضوع الأول السيد الوزير.

الموضوع الثاني هي الأراضي الفلاحية، جمعيات فلنقل مشبوهة لأنها تقوم بأفعال خاطئة مثلا تأخذ 10 أو 20 هكتار ونقوم بتقسيمها وبيعها للمواطنين وكما نعرف أن العقارات اليوم باهظة الثمن والمواطن عندما يجد السعر بـ 50 أو 60 دينار يقوم بالشراء لكنه لا يفكر في الغد من سيقوم بالتهيئة لأن من قام بالبيع ذهب في حال سبيله خاصة عندما تكون جمعية وارتفع اليوم عدد الجمعيات إذ نجد في الحسين والقصير وسيدي فرج بالمحمدية جمعية الصحة وجمعية كتبة المحاكم وجمعية المالية وجمعية التربية يعني نشتري على أساس وزارة كذا وزارة المالية أو وزارة الفلاحة لكن هذه جمعيات تقوم بالبيع وتحدد له المكان ثم تذهب في حال سبيلها.

نحن نهنا وقلنا وكررنا عدة مرات حتى عندما تذهب لمنطقة القصير والحسبين تجد طرقات في أرض مبسطة فلاحية كانت في يوم من الأيام للزراعات الكبرى.

نتمنى أن تنظروا السيد الوزير في هذا الملف وحله وبارك الله فيكم السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد طارق مهدي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد طارق مهدي

تحياتي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية وكافة كوادر الوزارة المرافقين له،

سيدي الوزير، تشهد بلادنا منذ سنوات وتيرة كبيرة في التوجه نحو الاستثمار في الفلاحة خاصة بعد الركود العالمي عامة والتونسي خاصة في مجال الصناعة والتجارة وذلك راجع إلى النمو المتسارع للصناعات في العالم والتي للأسف صعب علينا مجاراتها خاصة في ظل المناخ المتردي للاستثمار في وطننا جراء القوانين البالية والبيروقراطية الركيكة في التحصل على الرخص اللازمة مع الجباية المفرطة والمعاليم الديوانية الكبيرة حتى عند جلب المواد الخام لتحويلها في المصانع التونسية مما جعل المنافسة غير متساوية بين رجال الأعمال التونسيين ورجال الأعمال في البلدان المتقدمة.

ففي صفاقس على سبيل الذكر وتحديدا المنطقة الصناعية بساقية الداير هناك مشروع شراكة بين "GMG" والمنظمة الألمانية "IFE" بمبلغ 17 مليار تساهم هذه الأخيرة بهبة قدرها 16 مليار لم يطلبوا هذه الهبة في تحسين المنطقة الصناعية ولم يطلبوا غير اتفاقية شراكة بين بلدية المكان وموافقة مبدئية من "SONEDE" للدراسة بالمنطقة الصناعية ورغم تفاعل الرئيس المدير العام والسيد المدير الجهوي بصفاقس لدى "SONEDE"بهذا المشروع الذي سيوفر 16 مليار للدولة نصطدم بتأخير أحد المسؤولين بإدارة "SONEDE" في القيام بواجبه ومؤازرة هذا المشروع وذلك بعد القيام بالموافقة على الدراسات الخاصة والتي تمت عن طريق مكتب دراسات معترف به ولم يقم بمهمته في دراسة المشروع ومدنا حتى بالرأي الفني حتى هذه اللحظة، مع العلم أن آخر أجل لقبول مشروع التعاون هو شهر ديسمبر وهذه الإجراءات تراوح في أروقة الإدارة منذ شهر ماي وكل يوم تعلة جديدة السيد الوزير وسنمدكم بتقرير مفصل للموضوع إن لم يتم حلحلة هذا الأمر البسيط في الأيام القليلة القادمة.

لنعد إلى موضوع الاستثمار في المجال الفلاحي وخلق وإحياء مناطق جديدة غير مستغلة وإدخالها في الدورة الاقتصادية يجب السيد الوزير مساعدة رجال الأعمال والفلاحين في الاستثمار الفلاحي، يجب أن يكون مجال الاستصلاح من أولويات الوزارة خاصة وأن الله سبحانه وتعالى خلق من الماء كل شيء حي فليس من المعقول أننا نشهد حفر آبار في كل مكان بطريقة متسارعة جراء عدم تنظيمها ولا نعطي رخص آبار عميقة لمستثمر تونسي يريد أن يحول منطقة قاحلة إلى جنة على الأرض والأمثلة كثيرة آخرها أحد

المستثمرين في صفاقس في هذا المجال يقتني قطعة أرض كبيرة في منطقة مقدوش من ولاية القصرين ويطلب رخصة لحفر بئر عميقة للمشروع ولم يتحصل عليها إلى الآن وغيره عديدون رغم أن العديد من الآبار تحفر في الولاية بدون رخصة وأنت على علم بهذه المسألة السيد الوزير.

هذا بالإضافة إلى أن الأمر ينطبق على غابة الشعّال والتي هي من أكبر غابات الزياتين بالعالم ويجب إنقاذها وذلك بتعيين أحد الكوادر الشابة من الناشطين في المجال على رأس إدارتها وتوفير الآلات الضرورية اللازمة لها وحفر بعض الآبار العميقة لتزويدها بمياه الري لأجل إنقاذ ملايين الزياتين من الاندثار مثلها مثل عديد الغابات على غرار غابات بوزيدة والسلامة وغيرها.

دون أن يفوتني شكر السيد طارق الجربوعي من المجتمع المدني على كل الجهد الذي يبذله في مجال استصلاح الأراضي والقطاع الفلاحي بصفاقس والسيد سامي شلغوم رئيس خلية بالمندوبية الجهوية للفلاحة بقبلي.

وأيضا علينا مراجعة جدية لمقدراتنا المائية في الجنوب وفي عمق الصحراء التونسية فليس من المعقول أن يستغل إخواننا في ليبيا هذه الثروة المائية عبر مشروع النهر الصناعي العظيم والذي ينبع من مياه الآبار الجوفية من عمق الصحراء والمشاريع السقوية الكبرى في واد الصوف المحاذية للحدود التونسية من جانب إخواننا في الجزائر ونحن في الوسط لا نتمتع باستغلال هذه الثروات.

سيدي الوزير، يجب أن تعلم أنه منذ سنوات والعديد من الآبار التي افتعلت جراء التنقيب على البترول تنزف في عمق الصحراء بدون توقف وبدون أي إستراتيجية مثل حويضات الرشاد وبئر السلطان وغيرها.

أيضا بالنسبة إلى الوثيقة التي أصدرها السيد المدير العام للهيئة الوطنية للسلامة الصحية والمنتوجات الغذائية حول موضوع معدل المبيدات الحشرية يجب أن نقول بصراحة "جيناك يا عبد المعين تعين لقيناك يا عبد المعين تتعان". ففي السابق صدر هذا على منتجي زيت الزيتون أفرز تحاليل على المبيدات التي يجلبها المستوردين.

أخيرا وليس آخرا لا يختلف اثنان حول المجهود الذي يبذله السيد الوزير في مجال الفلاحة والموارد المائية في العمل على النهوض بالقطاع الفلاحي في تونس يجب فقط تغيير العناصر المعطلة في وزارتكم وإعطاء الفرصة للكفاءات الشابة وتحيين كل المعلومات والدراسات في المجال الفلاحي والموارد المائية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا،

سيدي الوزير نرحب بك ونرحب بكل وزارة الفلاحة،

سيدي الوزير، الوقت قصير ولا يسعنا للحديث عن مشاكل الفلاحة سواء على مستوى وطني أو مستوى جهوي وخاصة جهة سيدي بوزيد.

السيد الوزير، أكيد سيكون لنا لقاء لأني في لجنة الفلاحة أحاول أن أختصر وأحدثك بصفة عامة والوضعية التي سأحدث سيادتك عنها لدينا في سيدي بوزيد مجموعة من الحضائر يدعون أنهم قد ظلموا رجاء سيدي الوزير انظروا في وضعيتهم وإذا كان لهم حق نمنحهم إياه والعكس صحيح.

السيد الوزير، في المحمدية هناك جمعيات بصدد استغلال أراضي فلاحية يقومون بتقسيمها وبيعها دون وجه حق أرجو النظر في هذه الوضعية.

سيدي الوزير، تعرفنا على سيادتك في إطار اجتماع لجنة الفلاحة تأكدنا أن سيادتك مطلع اطلاعا كاملا وشاملا على مشاكل الفلاحة في تونس وفي سيدي بوزيد خاصة على إثر زيارتك الأخيرة للمنطقة ونشكر سيادتك.

تعرفنا على سيادتك وأنا لا يمكنني أن أكذب أو أنافق لكنني لمست فيك الصدق والرغبة في التغيير والوزير الوحيد الذي تجرأ وتحدث عن الفساد وأنت مشكور على هذا لهذا نحن مطمئنون ولنا ثقة في سيادتك لكي نغير السياسة الفلاحية في تونس لأن الفلاحة هي الأمن الغذائي لتونس وبدون الفلاحة مستحيل أن نتقدم قيد أنملة.

لهذا نحن متأكدون وبحول الله وإلى حد الآن أن الفلاحة في أيادي أمينة وبإذن الله سننقذ هذا القطاع وبه ستنهض تونس اقتصاديا واجتماعيا والسلام عليكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمود العامري غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب اليوم بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له.

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني في تونس إلا أن هذا القطاع أصبح يتطلب وضع إستراتيجية واضحة من أجل التطوير.

السيد الوزير، لا بد من تطوير منظومات الإنتاج الفلاحي وحماية الفلاحين وخاصة صغار المربين فرغم حجم مجهودات الوزارة المبذولة اليوم في مجال توزيع الأعلاف إلا أن هذه المعضلة تبقى متواصلة نتيجة تفشي الفساد وعدم القدرة الكافية للسيطرة عليها.

لابد اليوم من وضع خطة شاملة من أجل تحقيق الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد في القطاع الفلاحي وهنا نؤكد السيد الوزير على تعزيز نظام الإحصائيات وتجسيد عمليات الرقمنة.

تطوير القطاع الفلاحي في تونس ينطلق أيضا من خلال دعم صغار الفلاحين وهنا يجب العمل على تسهيل معايير إسناد القروض ودفع البنك الوطني الفلاحي لمزيد الانخراط لدعم وتمويل المشاريع الفلاحية.

الحل اليوم لواقع أزمة المياه في تونس يتطلب منا جميعا إعادة النظر في مجلة المياه وهذا من أجل ضمان الاستغلال الرشيد للموارد المائية على أساس العدالة الاجتماعية.

سيدي الوزير، تعيش جل مناطق سوسة معضلة الانقطاع المتكرر للمياه الصالحة للشراب ولفترات طويلة معتمدية القلعة الصغرى أفضل مثال. أصبح من الضروري اليوم التسريع في نسق مشروع محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد سوسة ودخولها حيز الاشتغال في أقرب الآجال لتلبية حاجيات السكان من مياه الشرب.

تمتد معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة على مساحة 30 ألف هكتار هذه المساحة تمثل 26 بالمائة من المساحة الفلاحية الجملية لولاية سوسة ورغم أهمية قطاع الفلاحة في سيدي الهاني إلا أن هذه المنطقة تحمل عديد المشاغل والمشاكل نذكر منها:

- ضرورة توفير نقطة بيع البذور الصالحة للزراعة لتوفير خدمات للفلاحين،
- إيجاد حل لمقر خلية الإشعاع الفلاحي المهمل بكروسي،
- النظر في وضعية الجمعيات المائية في المنطقة وتنظيم عملها،
- ضرورة توفير مناطق سقوية جديدة لأهمية النشاط الزراعي.

نؤكد سيدي الوزير، على دعمكم للمشروع المندمج للقطاع الفلاحي بالمناطق الفلاحية الداخلية لولاية سوسة وأهمية ربط منطقة كروسي بمعتمدية القلعة الصغرى والقلعة الكبرى عن طريق الحنية.

أنقل لكم اليوم جملة من مشاغل ومشاكل الفلاحين بمعتمدية القلعة الصغرى وأهمها إعادة تأهيل واستغلال الآبار العميقة بمنطقة واد لاية نذكر منها بئر الناعورة التي علقت عليها آمال الفلاحين وحاجتهم الأكيدة للمياه في هذه المنطقة الفلاحية الشاسعة والواسعة.

تشكو معتمدية القلعة الصغرى أيضا جهدا عاليا "فورس" في جل المناطق الفلاحية وأهمها النقر واد لاية والصباغين مما أدى إلى عجز الفلاحين على تطوير مشاريعهم وانعدام الاستثمار في المجال الفلاحي.

من الضروري اليوم إيجاد حل جذري لوضعية الجمعية المائية بواد لاية ودعمها لإنهاء مشكل انقطاع الماء بكامل منطقة واد لاية. تعاني أيضا المنطقة من ضعف تهيئة المسالك الفلاحية مما أدى إلى صعوبة الدخول...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا زملائي زميلاتي،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

كما نرحب أيضا بالسيد كاتب الدولة والسيدات والسادة المديرين العامين وإطارات الوزارة.

سيدي الوزير، ولاية مدنين تمتد على مساحة جغرافية شاسعة جدا وتضم ثروة حيوانية متنوعة سواء قطيع تربية الماشية أو مخزون الثروة السميكة الهامة. إلا أن تعاظم مشاكل هذا القطاع في السنوات الأخيرة قد فاقم معاناة صغار الفلاحين في ظل غياب الدعم وتعدد الإشكالات لعل أهمها تعطل منح تراخيص حفر الآبار العميقة مما عطل مشاريع الاستثمار الفلاحي للباعثين الشبان وخاصة رفع التحجير عن بعض عمادات معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف.

سيدي الوزير، نثمن مجهودكم في معالجة بعض الإشكالات وقد كنا واكبنا زيارتكم لمدينة مدنين غير أن وجود عديد الإشكالات الأخرى يتطلب التسريع بحلها مثل مشكلة توزيع الأعلاف المدعمة وإحصاء دقيق للقطيع الذي أصبح مهددا بالاندثار.

سيدي الوزير، نحن نعلم جيدا وأنتم أيضا تعلمون أن جهة مدنين تضم مؤسسة بحثية هامة على المستوى الدولي في الميدان الفلاحي وهي تقوم بدور ريادي في مقاومة التصحر وتثمين المنتوج الطبيعي لمنطقة الجفارة إلا أن هذا الهيكل يعاني عديد النقائص على غرار نقص الموارد البشرية من الباحثين والإطار الإداري والعملة إضافة إلى غياب قوانين أساسية لهذه الأسلاك.

سيدي الوزير، نحن نعوّل كثيرا على حماسكم وجديتكم في تدعيم قطاع الفلاحة على رأس هذه الوزارة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد نزار صديق عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيدة الرئيس،

مرحبا بك السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لك،

أنا السيد الوزير نائب عن دائرة نفطة حزوة من ولاية توزر.

السيد الوزير، أنت تعرف أن قطاع التمور هو روح الجهة وهو المؤثر الأول والأهم في حياة مواطنينا في الجريد.

هذا القطاع يشهد صعوبات عدة من أهمها مشاكل الترويج نظرا لتضاعف المساحات المغروسة مما يستوجب البحث عن أسواق جديدة خاصة السوق الهندية والصينية وغيرها وهذا في الحقيقة يساهم فيه كثيرا سفراؤنا وقنصلياتنا. يجب أن نجد حلا للكميات الجديدة خاصة بعد أن أصبحت الشقيقة المغرب تنتج حيث كانت من أهم الأسواق لنا لذلك لا بد من تعويضها.

ثانيا، لا بد من الإحاطة بالفلاح في مسألة الجودة وإعادة تنظيم القطاع من نواحي عدة لأن الفلاح ضائع ولا يعرف لمن يقوم ببيع منتوجه ولا يعرف ما يريده الحريف بالضبط.

السيد الوزير، بخصوص صغار تجار التمور فقد أفلسوا والبنوك لم تعد تمولهم فلا بد من إعادة تأهيلهم لذلك أصبح الفلاح يبيع منتوجه "بالكريدي" وبالتالي لا يشتري الأسمدة ولا يجد كيف يدفع راتب العمال والكهرباء والماء وبالطبع لهذا تأثير على جودة المنتوج.

السيد الوزير، القروض التي منحت للفلاحين بقيمة 5 و10 آلاف دينار الأخيرة بالتجربة هذه القروض لا ينجز بها الفلاح أي شيء فلو منحت للمصدرين وصغار التجار لكان أفضل وهكذا يشترون من الفلاح بالحاضر.

السيد الوزير، أريد أن أتحدث عن الأراضي الفلاحية للباعثين الشبان وعلى المنشور المشترك 4/6 بين وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة المتعلق بتوزيع 831 هكتار من الأراضي الغير مهيكلة التي

ستسند للشباب بحساب هكتار لكل شاب فهكتار واحد لكل شاب غير مجدي بالمرة فعلى الأقل يجب أن تكون ثلاثة هكتارات وتكون مشاريع مندمجة فيها أشجار مثمرة وتربية ماشية ونخيل، يجب أن تفرضوا هذا كشرط أساسي في إسناد الأراضي.

السيد الوزير، رجاء بالنسبة للآبار نتمنى إيضاح حصة ولاية توزر منها وترصدون لها الاعتمادات من الآن لكي لا يهرب المقاولين مع إعطاء الأولية للآبار التعويضية خاصة ووضع برنامج خصوصي لكهربة الآبار بالطاقة الشمسية عبر مراحل لأنه ثبت أن أكبر مشاكل الفلاح هو خلاص فاتورة الكهرباء.

أقترح كذلك السيد الوزير وضع دليل إجراءات يبين عملية الكراء ويوضحها والأهم يوضع آجال محددة لإتمام هذه الخدمة فمن غير المعقول أن يستهلك هذا الإجراء في عديد الأحيان مدة طويلة تفوق 3 سنوات وتصل إلى 9 و10 سنوات.

أتمنى توسيع مجال تدخل الجيل خاصة في هيكلة منظومة التمور والإحاطة بالفلاح وعدم الاقتصار على توفير الناموسية والبخّارة فقط وتفعيل دور الإدارة العامة للغابات مهم في مقاومة التغيرات المناخية لأننا لم نر لا غابات ولا أشجار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارات،

من خلال الشرح المصاحب لميزانية 2024 بينتم أن المخطط التنموي 2025/2023 يمثل انطلاقة فعلية لتحقيق الرؤية المستقبلية للقطاع الفلاحي المتمثلة في فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن الغذائي والمائي ولكن هذه الإستراتيجية تطرح عديد التساؤلات خاصة بمدى ملاءمتها مع منطقة الوطن القبلي الذي أنتمي إليه حيث أن الفلاحة تقوم على أساس القوارص والعنب والطماطم والفراولة وكل هذه الغراسات والزراعات سقوية والسؤال المطروح هنا ما هي إستراتيجية الوزارة لتوفير مياه الري لكل هذه الأنشطة والمحافظة على مواطن الشغل لهذا القطاع؟

ثانيا، محطة المياه المعالجة بمدينة دار شعبان الفهري تضخ يوميا السيد الوزير ما بين 12 و15 ألف مترا مكعبا للمنطقة السقوية بالهوارية بمدينة نابل وبعد تركيز المعالجة الثلاثية بهذه المحطة التي ستنطلق في بداية سنة 2024 تصل الكمية إلى 20 ألف متر مكعبّ يوميا. السؤال المطروح ماذا أعدت وزارة الفلاحة لاستغلال كل هذه الكمية وبالأخص مناب منطقة دار شعبان الفهري وبني خيار من هذه المياه؟

السيد الوزير، بخصوص تربية الدواجن تعرفون أن منطقة الوطن القبلي معروفة بتربية الدواجن من حيث تدعيم الاستثمار في هذا المجال إلى غاية التاريخ لم يتم إعداد كراسات الشروط للترخيص للبناء المنظم أي أن أي مستثمر في هذا المجال مطالب بالحصول على تراخيص في كراس الشروط لإعداد بيوت تربية الدواجن أو سيقوم بالبناء العشوائي وبالتالي سيؤثر على استثماره.

نفس الشيء بالنسبة للمذابح ومسالخ الدواجن، رغم أهمية هذا القطاع حيث أن القدرة الشرائية اهترأت وأصبح المواطن التونسي غير قادر على شراء اللحوم الحمراء فالرجاء الإسراع في إعداد كراسات الشروط.

أما في خصوص الحصة الوطنية لأمهات دجاج اللحم فإن حصة التعاونية لا تتجاوز 10 بالمائة في حين أن أغلبية المربين من صغار الفلاحين والمطلوب هنا الترفيع في هذه النسبة.

السيد الوزير، ميناء بني خيار يستنفر فرغم أهمية الميناء بالنسبة للبحارة في بني خيار فإن المضخة الثانية لتزويد المحروقات غير قابلة للاستغلال وعدم تجهيز الميناء برافعة رغم العدد الكبير للزوارق والسفن حيث أن قليبية تم تزويدها برافعة ثانية إلا أن بني خيار إلى حد الآن بدون رافعة.

وأخيرا السيد الوزير موضوع الأعلاف وتأثيرها على كلفة إنتاج الدواجن وحاليا نعرف أنها في يد ثلاث مؤسسات ومن دورها أن تؤثر على كلفة الإنتاج وهنا نطلب بترك المجال للمستثمرين لكي يستوردوا الأعلاف ونقلص من كلفة الإنتاج...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار وله دقيقتان.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تدخلي السيد الوزير سيكون في نقطتان:

النقطة الأولى هي الإشكاليات الفلاحية المتعلقة بالتوسعات الخاصة والآبار العشوائية بولاية قبلي، في هذا الإطار أريد توضيح بعض الأمور، التوسعات الخاصة والتي تشمل أكثر من 70 بالمائة من جملة الواحات هي مجهودات مواطنين قاموا بتحدي الطبيعة والجغرافيا في ظل غياب تام للدولة وعقود من الإهمال الحكومي والإداري بنفزاوة وهي مورد رزق لأكثر من 80 بالمائة من متساكني ولاية قبلي لذلك السيد الوزير الحلول يجب أن تكون تشاركية لا فوقية أو أحادية ويجب أن تراعي في ذلك مصلحة الفلاح ولا يمكن دفع المواطنين للتخلي عن هذا الحلم وإجبارهم على حلول لا علاقة لها بالواقع وجعلهم ينظرون إلى مجهوداتهم ومجهودات أجيال سابقة تتبخر فالمقاربة في الموازنة بين تشجيع الفلاح وديمومته والمحافظة على الموارد المائية في نفس الوقت ليست صعبة. أما إذا كانت الغاية من المحافظة على الموارد المائية بجرد الآبار ثم غلقها فيما بعد فهذا يعتبر مسا من قوت الفلاح وكذلك من السلم الاجتماعي بالجهة.

سيدي الوزير، النقطة الثانية نحن نثمن الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة في الوقوف إلى جانب الفلاح من خلال عدة إجراءات كنت سيادتك قد أذنت بها والمتمثلة أساسا في رفع الاعتمادات المخصصة للقروض المقدمة لصغار الفلاحين والترفيع في نسبة الدعم لمادة الناموسية فإن الفلاح ترك وكالعادة للضغوطات التي يمارسها عليه المجمعين والمصدرين بالرغم من أنك سيدي الوزير كنت قد أشرفت بنفسك على اتفاق تحدي الأسعار المرجعية عند الإنتاج للموسم الحالي حيث أنه لم يتم احترام هذه التسعيرة كالعادة وفي ذلك عدم احترام الدولة من طرف هؤلاء وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد سامي طوجاني عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد سامي طوجاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

السيد الرئيس،

زملائي الافاضل،

تمنحني الأيام والمتغيرات السياسية الجارية ببلدي فرصة التعبير ورفع الصوت باسم جهتي وبالتحديد معتمديتي جومين لأول مرة منذ عقود في رحاب مجلسنا الموقر هذا ما سيشكل نقطة وضاءة في تاريخ الدائرة التي منحتني شرف تمثيلها سجنان جومين غزالة والتي تعتبر هذا المجلس فضاء رحبا لسماع كافة أصوات مواطنيها والتعبير عن مشاغلها وتطلعاتها.

سيدي الوزير، مداخلتي اخترت لها عنوانا يترجم ويلخص واقع الحال الغذائي الذي تعيشه تونس وبقية بلدان العالم بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والتحولات المناخية وما خلفاه من اضطراب في الأمن الغذائي خاصة بعد اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية عنوان هذه المرحلة "من لا يتقن حرث وزرع أرضه الجوع يهدد أبوابه".

من هذا المنطلق أؤكد أنّ أهم عنصر للأمن الإستراتيجي هو الأمن الغذائي فأمن البطون وطرد الجوع هو الضمانة لرفع كل التحديات وأتقدم إليكم سيدي الوزير بجملة من المقترحات كإفراد أو استحداث هيكل وزاري تحت مسمى وزارة التموين والمياه والأمن الغذائي لما لهذه العناصر الثلاثة من أهمية للأمن القومي الإستراتيجي وبالتالي نجمع كافة الهياكل الوزارية الأخرى المتداخلة في هذا الجانب وفي هيكل واحد يضمن الاستقرار والتشخيص والمعالجة والإنجاز في أسرع الأوقات تحت إشراف موحّد تجنبا للتعقيدات الإدارية والبيروقراطية التي تكبّل مصالحنا الإدارية اليوم أو مراجعة الهيكلة التنظيمية لوزارة الفلاحة والأدوار والمشمولات المعقدة والمركبة التي لا تسمح أحيانا بانسياب الإجراءات وتطبيقها في ظروف عادية وآجال زمنية معقولة وخاصة في مجال بعث المشاريع الفلاحية بمختلف أنواعها والتي تعرف تداخلا معقدا لمختلف الإدارات التابعة للوزارة وبقية الوكالات الأخرى ذات العلاقة.

وفي هذا الإطار أقترح سيدي الوزير إحداث شباك موحد لبعث المشاريع ذات الخصوصية الفلاحية هذا على المستوى العام، أما على المستوى الخاص وانطلاقا من الخصوصية الفلاحية التي أعيشها في جهتي أشير إلى الغلاء المفرط في الأعلاف وانعدامها أحيانا مما يؤزّم وضعية الفلاحين وخاصة الصغار منهم زيادة على تلاعب بعض المصنعين في تركيبة هذه الأعلاف نتيجة غياب أجهزة الرقابة المختصة وهذا ما يؤثر سلبيا على مردودية القطيع وخاصة في مستوى إنتاج الحليب الذي اختل توازن سعره في علاقة بالصعود المتنامي لسعر الأعلاف.

وفي هذا الإطار أؤكد فض إشكال الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحليب لن يتحقق إلا بتركيز وحدات التجفيف علما أنه في سنة 2021 حققنا فائضا أهدر على جانبي الطريق لنعيش أزمة في السنة التي تلها 2022-2023 لافتقادنا لهذه الوحدات المجففة التي كانت مطلبا ملحّا منذ سنوات طويلة.

سيدي الوزير، البحث عن شغل أصبح اليوم من أكبر العوائق أمام شبابنا بمختلف مستوياته وشرائحه الاجتماعية وقطاع الفلاحة قادر على استيعاب وامتصاص حجم مهم من الطلبات إذا توفّرت الآليات الضرورية لذلك خاصة أنّ الأرضية الرئيسية متوفرة وهي الأراضي الاشتراكية غير أنّ إجراءات الإسناد والتخصيص هي المعطلة زيادة على تعطل آليات وإجراءات الحصول على القروض الموجهة لشريحة الشباب الباعثين. وفي هذا الصدد أقترح إحداث وكالة مختصة موجهة للشباب تتولى الدعم والإسناد في بعض المشاريع انطلاقا من دراسة الجدوى إلى المرافقة حتى سنوات النجاح.

لدي عدة نقاط سيدي الوزير، تسوية وضعية عمال الحضائر، التسريع في إجراءات الامتيازات من وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية فلاحون يحصلون على التجهيزات وتبقى في الانتظار عامين حتى تتمتع بالمنحة وتحصل على التجهيزات عن طريق البنك ولا تتمكن من السداد.

كما أنه لدينا إشكال كبير سيدي الوزير في الماء الصالح للشراب إذ أنه منعدم في أغلب مناطقنا سجنان وجومين وغزالة.

أختتم بالقول أنّ الأمن الغذائي الإستراتيجي لا تفصل بينه وبيننا غير بعض المسافات التي بالإمكان قطعها مع توفر الإرادة السياسية الصادقة التي نعيشها اليوم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي السيد غير منتمي له دقيقتان. المقعد رقم 114.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكاتب الدولة والوفد المرافق،

لابدّ من تثمين المجهودات التي تقوم بها الوزارة على النطاق الوطني والجهوي ولدي بعض الأسئلة: السؤال الأول هو ما آل إليه مشروع تأهيل المنطقة السقوية بسجنان والتي تمتد على مساحة 3700 هكتار فهذا من أولويات الجهة.

كذلك مآل إجراءات مراجعة مجلة الغابات قصد تطوير أساليب استغلال الثروة الغابية وهل فكرتم في بعث ديوان وطني للغابات؟ ماهي خطة العمل الوزارية لتحسين مردودية المركبات الدولية الفلاحية؟ وهل هناك برنامج لمراقبتها وتقييمها؟

سؤال آخر طول وتشعّب الإجراءات في احداث مشاريع تربية الأحياء المائية. كذلك تجهيز مختلف موانئ الصيد البحري بالرافعات بجهة بنزرت وهذا هام جدا لتطوير أداء القطاع البحري في بنزرت.

هل من دراسة إستراتيجية لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي والصيد البحري تأخذ بعين الاعتبار التأقلم مع التغيرات المناخية الحالية؟

سيدي الوزير، طول إجراءات صرف المنح المصادق عليها في إطار أعمال اللجان الجهوية وإسناد الامتيازات في القطاع الفلاحي والصيد البحري.

في الجهة هناك مشكل الطب البيطري في نقص من المعدات الطبية والأدوية والإطارات كما نطالب كذلك بدعم مراكز التكوين البحري الفلاحي على النطاق الوطني والجهوي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق المقعد رقم 13.

السيد علي زغدود

شكرا، تحية للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والصيد البحري،

سيدي الوزير، تعتبر وزارتكم وزارة سيادية نظرا لأهمية الأمن الغذائي والمائي لكن هناك بعض المشاكل والنقائص ببعض الجهات، فالقطاع الفلاحي ببن قردان مثلا يتطلب تدخلا عاجلا في عديد القطاعات والمجالات، فقطاع تربية الماشية والأغنام والإبل مهدّد بالانقراض بعدما كانت بن قردان الأولى وطنيا في تربية الماشية وذلك لغياب دعم الفلاح وغلاء الأعلاف وعدم توفّرها وغياب بنية تحتية مشجعة في المناطق الرعوية وتقادمها وصعوبة المسالك الفلاحية وعدم تهيئتها في جهة الحمادة والوعرة وهو ما أثّر على القطاع فشساعة المنطقة العازلة وصعوبة الحصول على رخص دخول المنطقة العازلة أصبح عاملا منفّرا للفلاحين خاصة أنّ الدولة بعثت مشروعا استراتيجيا منصة اللحوم الحمراء بتكلفة 11 مليار لابدّ من معالجة هذه المشاكل سيدي الوزير وذلك ببعث مناطق زراعات علفية بالجهة.

كذلك فتح تحقيق جدّي في مشروع التنمية الزراعية "PRODEFIL" الذي لم يقدم إضافات مرجوة وفعلية للقطاع الفلاحي للجهة ببن قردان.

أيضا غراسة الزياتين ببن قردان حيث تمتلك الجهة الآن 3 مليون شجرة زيتون بعلية إلى جانب أكثر من نصف مليون شجرة زيتون سقوية وما زال الفلاحون يعانون من صعوبة الوصول إلى ضيعاتهم نظرا إلى صعوبة المسالك وانقطاعها بالرمال.

أيضا غياب التنوير الكهربائي الذي أثّر على عدة ضيعات ومثّل عائقا أمام تطورها على غرار جهة الشهبانية والحميلة وطوايل علي بن سعيد والمطالبة بفتح فرع محلّي للديوان الوطني للزيت بالجهة في ظل الجفاف والشح المائي فما هو برنامجكم سيدي الوزير لهذه الجهة لحماية هذه الثروة ودعم الفلاحين في هذا القطاع؟

كذلك ميناء الصيد البحري بالكتف وبحيرة البيبان سيدي الوزير لابدّ من تحسين ظروف الميناء وتزويده بالماء الصالح للشراب ومراجعة وضعية استغلال البحيرة وحمايتها من عمليات التسويغ التي لا تحترم خصوصية هذه البحيرة وضرورة استفادة أبناء الجهة منها.

أيضا ضرورة حلّ مشكل الماء الصالح للشراب ببن قردان ومعالجة جودته ومشكل انقطاعه المطول والمتكرر.

أيضا سيدي الوزير، تدعيم دور وتنشيط المحمية الوطنية بسيدي التوي وإخراجها من المنطقة العازلة لتقديم دورها السياحي والثقافي والبيئي.

كذلك مشروع مركض سباق الخيل بمرسى القصيبة هذا المشروع الذي انتظرها وطالب به مالكو الخيول العربية الأصيلة ببن قردان نظرا لاحتلالها المرتبة الأولى وطنيا في هذا القطاع تربية ونتائج ويجب إنجازه والترفيع في اعتماداته.

أيضا يجب وضع رؤية استراتيجية للقطاع استئناسا بالتجارب الناجحة في المجال والتربية على غرار المغرب وفرنسا.

يجب إدماج تربية الخيول...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق المقعد رقم 133. فليتفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لك سيدي الوزير ولجميع الإطارات ملؤها الخيرات والبهجة والتفاؤل تونس غدوة خير إن شاء الله.

سيدي الوزير، لقد استقبلتم عدة سفراء وبعثات أجنبية ومؤسسات وبنوك مختصة في الزراعة والتغذية فماهي البرامج والاتفاقات والتمويلات التي أثمرتها هذه اللقاءات؟

سيدي الوزير، قمتم أيضا بعدة زيارات ميدانية ماهي سياستكم المستقبلية لقطاع تربية الأبقار حيث يشهد هذا القطاع مشاكل تنذر باختفاء منظومة الألبان نتيجة فقدان حوالي 35% من نسبة القطيع إما بالتهريب او الذبح وهي حلول مكرهة للفلاح باعتباره يخسر 660 مليما في اللتر الواحد. هل من نية في تحرير هذه الأسعار أو الترفيع في سعر الحليب عند الإنتاج إلى 2000 مليم أو إسناد منح للفلاح حسب الإنتاج تسمى منحة الإنتاج وللمقارنة البسيطة سيدي الوزير لتر البنزين 2600 مليم.

يشهد قطاع تربية الأغنام أيضا تراجعا كبيرا رغم ارتفاع أسعار اللحوم إلا أن الفلاح يبقى دائما مكويا بنار الأسعار الملتهبة للأعلاف أتساءل أين دور ديوان الأراضي الدولية في توفير الأعلاف الخضراء والحبوب؟ أين دور شركات الإحياء؟

سيدي الوزير، تتوفر في معتمديتي بئر الحفي وسيدي علي بن عون عدد كبير من المعاصر العصرية لزيت الزيتون وقد جاء في برنامجي الانتخابي المطالبة بتركيز قطب صناعي لتعليب زيت الزيتون في إطار تثمين المنتوج التونسي. نحن نطالب بتركيز هذا القطب الذي سيكون له دور فعال في النهوض بقطاع زيت الزيتون والمشكل سيدي الوزير ليس في التعليب بل حقيقة في إيجاد الأسواق وهذا دور الدولة وبالتحديد وزارتكم ووزارة التجارة.

المشاريع المعطلة تم حفر آبار تدعيمية للماء الصالح للشراب منذ 2019 ولم يقع تجهيزها بصبرة أولاد إبراهيم معتمدية سيدي علي بن عون أيضا المنطقة السقوية بالواعرة والحرشان معطلة منذ ثلاث سنوات وبئر البطومات منطقة دمدوم الرابطة الذي تم تجهيزه بعد الانتهاء من الحفر منذ ثلاث سنوات. أيضا التسريع في انطلاق المشاريع المبرمجة لإحداث مناطق سقوية لكل من عمادة الساهلة وصبرا.

ضرورة تزويد مناطق كل من أولاد تليل واولاد منصر وورغة واولاد ناجي الرابطة بالماء الصالح للشراب هذه المناطق التي عانت عبر سنين من حرمانها من حقها الدستوري في شرب الماء.

سيدي الوزير، أقول أن وزارتكم هي وزارة سيادة غذائية لا يمكن أن تستقيم دون منظومات الإنتاج الوطنية حيوانية أو نباتية بديمومة وتأقلم مع مواردنا الطبيعية والمناخية.

وبالنسبة إلى الجفاف كل دول العالم وجيراننا شمال افريقيا تعاني هذا الجفاف لكن الفرق في الإنجاز والاستباق من خلال معالجة المياه وتحلية ماء البحر وتجدر الإشارة أن معتمدية سيدي علي بن عون توجد بها محطة مياه جاهزة مياه صرف مدينة بئر الحفي فإلى متى تبقى هذه المشاريع معطلة رغم أهميتها ودورها في ظل الشح المائي الحاصل؟ وأدعوكم سيدي الوزير إلى زيارة هذه المحطة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق المقعد رقم 187.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها دقيقتان المقعد رقم 150. فلتتفضل.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

في الحقيقة الدقيقتان وقت قليل للحديث عن الفلاحة ولكن أحاول إيصال إشكاليتين.

سيدي الوزير، رغم أنّ تونس كانت سباقة في تحقيق اكتفائها الذاتي من الحليب منذ نهاية التسعينات وكانت سباقة في إرساء منظومة قانونية وإرساء منظومة رقابية صحية بيطرية إلا أن الوضع اليوم أصبح لا يبشر بالخير واليوم نرى الفلاح خاسرا ينتج اللتر بـ 1700 مليم ويبيعها بـ 1200 ومنظومة الدعم تتكلف على الدولة ما يقارب 180 مليار كلها ترصد لرؤوس الأموال.

الدولة تخسر ما يقارب 36 مليار لدعم الماء لأن لتر الحليب فيه 20% ماء ومواد بيطرية وأدوية ومواد كيميائية وإن لم نتخذ قرارات حاسمة وسريعة بتوجيه الدعم إلى مستحقيه ندعم الفلاح وعوض أن نقتصر على دعم التجميع والتخزين والفارق في التكلفة ونفرض ونفعل الدفع حسب الجودة سنفقد قطيعنا وموارد الشغل في هذا القطاع تدريجيا وسنضطر لتوريد الحليب اضعافا مضاعفة لسعره اليوم.

يمكن تطبيق هذا الاجراء لأننا بطبعنا نقوم بمراقبة المنتوج طوال سلسلة الإنتاج ونقوم بالفحوص اللازمة وعلى ضوئها نقوم بالدفع حسب الجودة وهذه الإصلاحات تضمن اكتفاءنا الذاتي وتدعم قدرتنا التنافسية في الخارج وتمكننا من تقديم منتوج محترم للمستهلك التونسي ولم لا كذلك تونس تكون وسيطا ونقطة تزود للبلدان الشقيقة في إطار قانوني مقاوم للتهريب ومشجع على الاستثمار.

النقطة الثانية سيدي الوزير أريد أن ألفت نظركم للمشكل الذي تعرض له الحاصلون على شهادة تقني سامي ثلاث سنوات تعليم عالي وتعتبر مطابقة لشهادة الإجازة لماذا يتمّ حرمانهم من الترشح للماجستير والترقيات وعدم الأخذ بعين الاعتبار لمقاييس الترشح كما أنقل رسالتهم اليكم بطلب لقاء عن ممثلين من مجلسهم النقابي الوطني الجامعي للتقنيين أصحاب الشهائد العليا لتوضيح وضعيتهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حسن بن علي وله ثلاث دقائق المقعد رقم 58.

السيد حسن بن علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق،

في الحقيقة سأتطرق للشأن المحلّي وأتحدث عن دائرتي التي قدمت منها وهي الناظور صواف من معتمدية الناظور.

سيدي الوزير، تم تصنيف هذه المنطقة منذ أواخر التسعينات بما يعرف منطقة حمراء وهذه الدائرة ليس لها سوى الفلاحة يمكن ان تعيش منها خاصة إنتاج الزيتون والحبوب. وفي ظل التغيرات المناخية وشح الأمطار تصارع آلاف الأشجار على البقاء وأصبحت آلاف الهكتارات مهملة فلا يمكن للفلاح أن يحفر بئرا ويدخل في منظومة الإنتاج ولم توفر له الدولة بديلا من خلال إحداث مناطق سقوية تغطي معظم الأراضي.

لذا رجاء سيدي الوزير، إعطاء الاذن ببعث مناطق سقوية بالجهة على سبيل الذكر لا الحصر منطقة الدغافلة ودوار الحاج عمر والحميرة وسيدي ناجي وهنشير الجديد وعين بطوم وصوغاس وغيرها من المناطق.

النقطة الثانية نعلمكم سيدي الوزير أن ديوان تربية الماشية بصواف كان قاطرة للتنمية والإنتاج لكن الآن ومع مرور الوقت تغيرت الأمور وكثرت بطالة أصحاب الشهائد العليا وأظن لو نأخذ من 1500 هكتار موضوعة على ذمة الديوان 50 هكتار لبعث منطقة صناعية أظن أنه لا يمثل أدنى مشكل.

سيدي الوزير، يعمل الفلاح الآن ليلا نهارا حتى يسدّد ما عليه لشركة الكهرباء والغاز والمزود وكذلك مربي المواشي الذي يسدّد ما عليه نيابة الأعلاف ويعملون مجانا فما هي حلولكم من أجل استمرارية الفلاح وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل الغلاء غير المسبوق في الأدوية والأسمدة والأعلاف؟

ختاما أدعوكم سيدي الوزير كأعضاء مجلس نواب الشعب إلى التسريع في تنقيح مجلة الغابات ومجلة المياه من أجل ملاءمتها مع الواقع وجعلها قادرة على خلق تصورات جديدة تدفع بالاستثمار والتنمية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان المقعد رقم 40.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والوفد المرافق،

سيدي الوزير، تعتبر الفلاحة أهم الركائز الأساسية في النشاط الاقتصادي الوطني عبر تاريخ تونس ولذلك فإن إصلاح القطاع الفلاحي هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستقلة ويتطلب النهوض بالقطاع إصلاحا زراعيا حقيقيا وشاملا يضمن للفلاحين حقوقهم الكاملة في الأرض ويضمن فرص عمل لائق وأجر عادل فأين الحلول الممكنة تجاه غلاء الأعلاف وغلاء الأسعار تشجيعا للفلاح؟

وفي إطار السياسات الفلاحية يجب إحداث مشاريع كبرى للتوازن الجهوي تتمثل أولا في مشروع الاكتفاء الغذائي من مادة الحبوب وتطوير الإنتاج الى حدود 42 مليون قنطار حتى سنة 2030 ورفع المساحات المزروعة من الحبوب الى 300 ألف هكتار إضافية وتحقيق نسبة استغلال المناطق السقوية العمومية من 40% حاليا الى 90% ورفع معدل إنتاج حبوب الهكتار الى 60 قنطار سقوي و25 قنطار بعلي وتحويل المساحات الهامشية المزروعة حبوبا الى إنتاج.

سيدي الوزير، بصفتي نائب عن جهة رواد هناك مجموعة من الملاحظات سأسوقها لكم في نقطتين لأن رواد تستحق أكثر ممّا هي عليه في جميع المجالات.

أولا، امكانية تحسين جودة ونوعية المياه المعالجة لاستغلال المنطقة السقوية بمنطقة برج الطويل بمعتمدية رواد وكذلك أحدثكم سيدي الوزير عن مناطق برواد وعيشوشة حي المطار وجعفر إلى هذا اليوم لم يتمكنوا من ربط الماء الصالح للشراب لغلاء معاليم الربط الذي يفوق 5 آلاف دينار للعائلة الواحدة فيجب أن تكون هناك تسهيلات لجدولة مصاريف الربط وتمكين الجهة من حقها في الماء الصالح للشراب.

ثانيا، بخصوص الإصلاحات الجذرية في قطاع الصيد البحري أذكر لكم سيدي الوزير مشاغل مجمع الصيد البحري برواد من ولاية أريانة نظرا لوضعية الهياكل المهنية الفلاحية التي تعنى بالبحارة بالمنطقة والصعوبات التي تعترض مجمع الصيد البحري برواد نظرا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق المقعد رقم 57.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير الفلاحة والإطارات السامية المرافقة له،

في هذا اليوم ونحن ندرس ميزانية الوزارة لسنة 2024 أريد من خلالك سيدي الوزير أن أقدم تحياتي وشكري للعاملين التابعين للوزارة وخاصة بولاية زغوان وما لقيته منهم والحقيقة تقال خلال الصائفة الفارطة عن مشكل المياه وتدخلاتهم حقيقة سواء على مستوى الجمعيات كمندوبية فلاحية أو على مستوى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أوجه لهم تحية شكر ومن خلالهم أقول إن شاء الله المشاريع المبرمجة تشهد التسريع اللازم حتى لا تتكرر المشكلة ونعيش ضائقة مالية أخرى.

سيدي الوزير، عندما نقول الفلاحة نقول تونس لكن الفلاح التونسي مهما كان نوعه شركات إحياء أو فنيين أو فلاحين شبان إلى غير ذلك فالفلاح التونسي يعيش منذ أكثر من عقد وضعا ماليا ووضعا نفسيا ووضعية صعبة وصعبة جدا لا يمكن نقاشها في الميزانية ولكن لابد من وقفة تأمل وعقد لقاءات للنقاش وتعميق التفكير حقيقة كيف تعود الفلاحة والفلاح الى الوجهة المضيئة ويساهم كما عودنا في الاقتصاد الوطني.

الوضعية الثانية سيدي الوزير هي مشكل مركز التكوين الفلاحي بجوقار الذي افتتح في سنة 1961 وكان يسمى المركز القومي للميكانيك الفلاحي وكان يؤمه أكثر من 150 ولكن عندما نشاهده اليوم صفر مقيم وصفر مسجل للتكوين في هذا القطاع منذ على الأقل ثلاث أو أربع سنوات. سؤال يطرح، مركز بهذا المبنى الذي يتضمنه ومساحات الأرض فيه أصبح علامة غير مضيئة في الجهة وحقيقة كان له بعد ثقافي وتكويني وبعد فلاحي وإنساني في تلك الجهة ولكن سؤال محير أين الوزارة وأين إطارات الوزارة في النظرة وفي تأمل كيفية إعادة هذا المركز إلى الحياة من جديد؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة زينه جيب الله غير منتمية لها دقيقتان المقعد رقم 79.

السيدة زينه جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير مرة أخرى،

نظرا إلى ضيق الوقت سأكتفي بإرسال رسالة نصية من أهالي وادي الزيت الى سيادتكم وهي كما يلي:

من متساكني عمادة وادي الزيت الى حضرة جناب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للجمهورية التونسية،

شكوى ولفت نظر حول الضيعة الفلاحية المتواجدة بمنطقة عين صابون من منطقة عمادة وادي الزيت معتمدية زغوان،

سيدي، بعد التحية والسلام،

نحن متساكنو عمادة وادي الزيت نتقدم إلى جنابكم بهذا المكتوب قصد لفت نظركم إلى ما آلت إليه أوضاع الضيعة الفلاحية المسندة لأحد المستثمرين والتي تضم حوالي 600 هكتار فيها أكثر من 4000 شجرة زيتون و4500 شجرة لوز ونحيط سيادتكم علما أن هذه الضيعة أهملت في السنوات العشر الأخيرة حيث أنه لم يحافظ على سلامة "الفيرمات" من العبث والسرقات وأكثر من ذلك أصبح يسوّغ الأرض الى الخواص من أصحاب قطيع الأغنام والأبقار كما أنه منذ سنتين أو أكثر قام ببيع جميع ما يملك من ماشية حيث أنه لم يعد يملك ولو رأس غنم واحدة.

سيدي الوزير، ضيعات الزيتون واللوز أصبحت مرتعا ومرعى للأبقار والأغنام إذ تم إهمالها ولم يعد يقوم بعملية الحرث لهذه الضيعات ولكم أن تعاينوا ذلك عن طريق المصالح الجهوية المختصة في هذا الشأن.

نتساءل إلى متى سيتواصل هذا الإهمال للثروة الوطنية فقط رجاؤنا التدخل العاجل لما تبقى من هذه الضيعة.

سيدي الوزير، ها نحن نعمل بتوصيات سيادة رئيس الجمهورية في التصدي للفساد والعبث بممتلكات المجموعة الوطنية لنا كل الثقة أن ينال مطلبنا العناية من جنابكم.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر وحفظ الله كل من سهر على رعايتها وحمايتها بكل إخلاص وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عمر بن عمر عن كتلة الاحرار له ثلاث دقائق المقعد رقم 105.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق لك،

سيدي الوزير، سأتطرق لمواضيع تهمّ قطاع الفلاحة لكن تشمل تداخل عديد الوزارات الأخرى لكن نعرف أن وزارتكم تعتبر الحاضنة الأولى والرئيسية للفلاح ودوركم مهم وأساسي في التنسيق مع بقية المتدخلين لتذليل العديد من الصعوبات التي يمر بها القطاع.

أوّلا، أطلب من سيادتكم إعادة النظر في تركيبة اللجان المكلفة بتحديد حصة الفلاح من المواد العلفية المدعمة لأن هناك العديد من المستفيدين بحصة المواد المدعمة ولا يملكون ولو دابة واحدة.

سيدي الوزير، نطلب من سيادتكم كذلك إعادة النظر في المقاييس المعتمدة في توزيع حصص الفلاحين من المواد المدعمة كما نطلب من سيادتكم مزيد الحرص على مراقبة مسالك توزيع الأعلاف المدعمة وتوجيهها الى مستحقها.

النقطة الثانية بخصوص قطاع الألبان، سيدي الوزير نعرف أنك تمتاز بالصراحة وهنا نريد أن تصارح الناس بوجود أزمة حقيقية بهذا القطاع وذلك لعدة أسباب منها الجفاف الذي تمر به البلاد ومدى تأثيره خاصة على أسعار الأعلاف الخشنة.

الحرب الروسية الأوكرانية ومدى تأثيرها على أسعار المواد الأولية لإنتاج الأعلاف المركبة مثل الذرة والصوجا ومادة الشعير باعتبارها مرتبطة بالعرض والطلب وبالبورصة وليس لنا أي دور في التأثير على أسعارها.

أيضا سيدي الوزير، هناك المشكل المالي الذي تمرّ به مركزيات صناعة الحليب ومراكز تجميعه باعتبار تخلد عدة ديون لها لدى الدولة وهنا أطلب من سيادتكم التدخل وتمكينهم من قسط من المنح المتخلدة لتجاوز الصعوبات المالية.

أيضا ما أثر على هذا القطاع مشاكل السرقة والتهريب للدول المجاورة وتبعا لكل ما سبق ذكره أثر هذا على مربي الأبقار وكان له انعكاس على كلفة إنتاج الحليب الذي لا يواكب أسعار البيع ولهذا انخرطت منظومة الإنتاج في عدة تجاوزات أثرت على الكمية والجودة لمادة الحليب. فهل لوزارتكم برنامج فعلي وعملي لإصلاح وإنقاذ هذا القطاع بعيدا عن رمي التهم ونحن في غنى عنها لعديد المتداخلين في إنتاج الحليب وتجنب الدولة مشاكل وعبء توريده بالعملة الصعبة في هذا الظرف المالي الصعب الذي تمر به البلاد؟

سيدي الوزير، أريد أن أتطرق لنقطة أخرى بخصوص منتجي الزيوت وأريد أن أتسأل حول مهمة ونجاعة تدخل الديوان الوطني للزيت في منظومة الإنتاج على اعتبار أن هذا الديوان تخلى على حدّ علمي عن دوره الأساسي وهو الدور التعديلي للأسعار وحماية الفلاح الا أنه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد رقم 35.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة ألفة المرواني عن الكتلة الوطنية المستقلة لها أربع دقائق المقعد رقم 32 فلتتفضل.

السيدة ألفة المرواني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة ومرافقيه الكرام،

أبدأ مداخلتي اليوم سيدي الوزير بالتذكير أنني كنت توجهت لسيادتك بأسئلة كتابية بتاريخ 20 جويلية 2023 وكان من بين الأسئلة الموجهة ما تعلق بمشكل زيت الزيتون والتدابير المتخذة لمعالجة التصدير في هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي الذهب السائل إلا أن رد السيد الوزير الوارد علينا بتاريخ 11 سبتمبر 2023 وعلى تأخره فإنه لم يقدم الإجابة الشافية الضافية التي تحدد تصورا واضحا معقولا قابلا للتطبيق ويقدم الحلول الكفيلة لمجابهة مشاكل هذا القطاع. ونظرا إلى أن نظامنا الداخلي لا يكفل متابعة الردود والتعقيب عليها ويكفي مجرد الردّ لإغلاق ملف السؤال النيابي سأعيد طرح هذه المسألة في الجلسة العامة.

كنا قد نبهناكم إلى ما يهدد السوق الداخلي من نقص في الكميات المعدة للاستهلاك الداخلي وبالتالي التهاب الأسعار وهو الواقع الذي نعيشه اليوم وهو ما عبر عنه السيد رئيس الجمهورية حين قال إنه لم يعد مقبولا بهذا الشكل مهما كانت المبررات.

يؤسفني سيدي الوزير أن أقول بأن وزارتكم يغيب فيها البعد الاستشرافي والتخطيط الإستراتيجي الدقيق وليس فقط في قطاع زيت الزيتون بل في جل القطاعات قالت وزارتكم أن التقديرات الأولية لمحصول زيت الزيتون ستصل حدود 200 ألف طن يعني مليون طن زيتون وأظن أنه يصعب الوصول الى هذه التقديرات أيضا بناء على ما نراه وبالطبع سترتفع الأسعار بصفة جنونية أكثر مما نراه الآن.

لذلك سيدي الوزير سألح مرة أخرى على أسئلتي الموجهة ماهي الإستراتيجيات التي وضعتها وزارتكم لمعالجة مشاكل هذا القطاع سواء ما تعلق بالسوق الداخلي أو الأسواق الخارجية؟

ماهي الإستراتيجيات التي وضعتها وزارتكم للتقليص من هيمنة منظومة الربع وتقليص مجالات الاحتكار؟

ماهي الإستراتيجيات التي وضعتها وزارتكم لحماية زيت الزيتون التونسي من التغييرات المناخية وتأثيراتها؟

ماهي الإستراتيجيات التي وضعتها وزارتكم لحماية الأصناف التونسية الأصيلة أمام مخاطر إغراق السوق بالأصناف الأجنبية؟

ماهي الإستراتيجيات التي وضعتها وزارتكم لحماية الشعب التونسي من لهيب أسعار زيت الزيتون التونسي؟

ماهي الإستراتيجيات التي وضعتها وزارتكم للتوسع في الإنتاج وتحسين الإنتاجية خاصة أننا نعرف أن تونس تحتل اليوم المرتبة الأخيرة من بين التسع دول المنتجة لزيت الزيتون في الإتحاد الأوروبي؟ مع الشكر الجزيل سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق المقعد رقم 59. تفضل.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والوفد المرافق لك،

أعطيكم لمحة حول ديوان الأراضي الدولية بالنفيضة وما أدراك الذي يتكون من ثلاثة فروع:

أولا، المركب الفلاحي الذي يتكون من مساحة جملية 8.768.5 هكتار، 3959 ألف هكتار منها مستغلة و4389 هكتار من المراعي الطبيعية.

ثانيا، يتكون من مركب الدواجن الذي يتكون من ثلاثة مراكز انتاج بطاقة استيعاب 250 ألف طير وبطاقة إنتاجية 1850 طن من لحم الدجاج.

ثالثا، يتكون من معمل العلف المركب 100 وحدة إنتاج للعلف المركب بطاقة 130 طن في اليوم ووحدة إنتاج المكملات الغذائية بطاقة 15 طن في اليوم ووحدة إنتاج العلف المركب بطاقة 70 طن في اليوم.

تتطلب هذه الثروة التدخل العاجل والمباشر من سيادتكم سيدي الوزير ولدينا طاقات تريد العمل لإعادة الديوان لمكانته الطبيعية والدور في احداث التوازن في السوق التونسية ويرجع كما يعرف مطمورة روما.

في معتمدية هرقلة لماذا التعطيل الكبير في دراسة إصلاح تهيئة وتوسعة ميناء الصيد البحري في هرقلة.

النظر في اقتناء آلة ثلج جديدة مع العلم أن الآلة في وضعية كارثية وفي نفس السياق المجبن الموجود حاليا في وضعية كارثية الرجاء اقتناء عربة رفع وإنزال جديدة.

معتمدية بوفيشة، النظر في وضعية سدّ وادي الرمل، إحداث آبار عميقة بعين الرحمة وسيدي خليفة حيث أن انقطاع عين الرحمة لها أثر إنساني وفلاحي كبير مع العلم أن جمعية تراث سيدي خليفة قامت بدارسة الوضعية الحالية بالعين وراسلت المندوبية الجهوية بسوسة.

لم لا إحداث مرفأ للصيد البحري بسلوم والحدّ من الصيد العشوائي في معتمدية بوفيشة؟

ختاما شكرا سيدي الوزير على التعامل الراقي مع السادة النواب ونشكر كل الإدارات الجهوية التابعة لكم بالنظر وعلى رأسها المندوبية الجهوية للفلاحة بسوسة وعلى رأسهم السيد المندوب محمد العبيدي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم كمال كنعاني عن الكتلة الأحرار له ثلاث دقائق المقعد رقم 106.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المصاحب،

السادة الزملاء،

أود أن أرحب بكم السيد الوزير وإطارات الوزارة المرافقين لكم في هذه المصافحة الأولى لكم لمجلس النواب الموقر وأود أن تكون حقيقة بصفة متواترة نظرا إلى أهمية عديد المواضيع التي تهم الشأن الفلاحي ووزارتكم التي تشرفون عليها والتي اعتبرها وزارة سيادية بامتياز باعتبارها تهم الأمن الغذائي الوطني وفي جانب هام منها المقدرة الشرائية للمواطن وقفة المواطن التي تحدد التوجهات العامة للدولة في إطار تحسينها والضرب على أيدي من يريد العبث بها.

سيدي الوزير، إضافة إلى كوني نائبا عن الشعب فإني فلاح أيضا ولي ارتباط بالأرض كارتباطي بهذا الوطن على اعتبار عديد المشاغل التي حملني إياها فلاحو ولاية القيروان فإنني سأحاول إيصالها بصفة مقتضبة.

أولا، وضعية الأراضي والضيعات الفلاحية التي تم إسقاط الحق والتي تنتظر إعادة توظيفها منذ 11 سنة ثروة وطنية سيدي الوزير مهدرة تقدر بأكثر من 10 آلاف هكتار بمعتمديتي نصر الله ومنزل مهيري تنتظر زيارة عاجلة من سيادتكم وقرار وطني لإعادة الأرض والزيتون للحياة كضيعة سيدي سعد وحدائق سيدي منصور من معتمدية منزل مهيري.

إيجاد حلول عاجلة وبديلة لتوفير مياه الري بالمناطق السقوية والآليات لترشيد استعمال الماء بمعتمدية منزل المهيري ونصر الله والشراردة.

حلول عاجلة لوضعية المجامع المائية التي تشرف على مياه الشرب أصبحت غير قادرة بهيكلتها وبالقوانين الحالية بأن تؤمن الماء للمواطن في عمق أرياف ولاية القيروان مما دفع به في كل صيف النداء "رانا عطاشى" كمنطقة الطويلة والمغارة والسوالم والشرايطية الجنوبية.

مديونية المجامع المائية لفائدة الدولة والتي ساهمت ضعف قوانين المحاسبة في تضخمها تصل 5 مليون دينار بولاية القيروان آن الأوان لإيجاد حل لهذه المديونية التي تهدد في كل حين بقطع الماء على المواطن وأقترح تفعيل برنامج الصوناد الريفي.

سيدي الوزير، ينتج الفلاح المواد بأبخس الأثمان غير أنها تصل المواطن بأضعاف الأضعاف فلا استفاد الفلاح لتغطية المصاريف ولا المواطن تحسنت مقدرته الشرائية ولذلك وجبت معالجة الوسطاء والمتمعشين من ذلك.

سيدي الوزير، نعيش هذه الفترة موسم جني الزيتون وما أدراك ما الزيتون والفلاح يعيش الاضطراب نتيجة لعدم وضوح التسعيرة أيضا في ظل غياب رؤية واضحة للإنتاج والتسعيرة وكثرة المتدخلين والوسطاء دون أن ننسى كذلك الإشكاليات التي يواجهها بالمثل في موسم الحبوب.

سيدي الوزير، أين دور الدواوين في تعديل السوق ولعب دور ريادي في ديمومة الفلاح ديوان الزيت وديوان الحبوب.

الأعلاف وما أدراك ما السداري والشعير الذي أصبح كابوسا لمربي الأغنام بولاية القيروان لارتفاع الأسعار والطلب المتزايد عليه في ظل قلة المراعي والمناخ الحار والنقص الحاد للأمطار مما اضطر إلى الالتجاء لاقتناء 50 كيلوغرام بـ 70 دينار أو أكثر.

سيدي الوزير، طلبت ولاية القيروان كل سنة الترفيع في الكمية المخصصة لها من الأعلاف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة الاطارات المرافقة له،

حين نقول تونس وقلعة الاندلس وسيدي ثابت نقول بلاد الخير صحيح نمر بفترة صعبة في هذا العام لكن لا يتواجد هذا الخير إلا حينما تتوفر الإرادة القوية والكفاءات وخاصة الناس الذين تعلقوا بالأرض ويحبونها ويحبون الفلاحة وهذا دليل صغير عن الفلاح الذي يعاني في قلعة الأندلس وكيف يسقي أراضيه اليوم.

اليوم أخذت الدولة منهج الزراعات الكبرى والزراعات التي تستهلك الكثير من الماء مثل البطيخ والدلاع التي تعرف به هذه المنطقة فهل فكرنا اليوم في الفلاح؟ وهل فكرنا في حلول بديلة أم لا؟ وكيف يمكن أن نقنع الفلاح بترشيد استهلاك الماء وهو اليوم يقف على وادي مجردة ويرى الماء يصب في البحر فعلا هناك تناقضات كبيرة.

أريد أن أتحدث عن حصة قلعة الأندلس وسيدي ثابت من المياه التي تعتبر ضعيفة وضعيفة جدا كذلك لا تصل منها إلا نسبة 20 و30% حسب الاحصائيات فيجب أن نفكر اليوم في كيفية إيصال كمية الماء كاملة.

أريد أن أسأل عن المنطقة السقوية بسيدي ثابت التي تعاني اليوم من عديد الاشكاليات والتي لم تكتمل بعد واعتقد أنكم تعرفون الأسباب وأظن أن اليوم زمن الكفاءات ويجب على من يجلس على الكرسي ويتحمل المسؤولية أن يكون جديرا بها.

في الفترة الأخيرة الماء يصب في البحر والناس يبحثون عن الماء لمواشيهم ويتصلون بالإدارات الجهوية فيعلمونهم بأنهم راسلوا كاتب الدولة وينتظرون الإجابة واستمر انسياب الماء في البحر عشرة أيام ولا توجد أية إجابة ثم يقولون نسبة الملوحة كبيرة والماء مرتبط بديوان التطهير وبعد عشرة أيام يقدمونه للناس للسقي.

نفس الشيء هل توجد اليوم إستراتيجية توجهها الدولة للمناطق والأراضي الفلاحية بقلعة الأندلس وهي أراضٍ غنية خاصة أن هذه المنطقة يعبرها وادي مجردة.

نتحدث عن محطات معالجة المياه واعتقد أن في المشروع توجد 175 أو 150 محطة واليوم توجد محطات معطبة منذ عدة سنوات فهل فكرنا في هذه المحطات أم لا؟ كذلك حين تسأل على مستوى جهوي يقول بأن الاشكال في المرحلة الثالثة وتعطلنا لأجل 20 ألف دينار.

أيضا هناك عدة إشكاليات لدى الفلاحين اليوم سيدي الوزير خاصة في شهادة التزود بمادة الأمونيتر الزراعي، نود لو نسهل لهم قليلا على مستوى الإجراءات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي المشرقي غير منتم له دقيقتان فلتفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، وزارة الفلاحة هي وزارة سيادية وقطاع الفلاحة هو أساس الأمن القومي وبالرجوع لآخر الاحصائيات فهو القطاع الوحيد الذي بقي صامدا رغم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد بعد الثورة فهو يساهم بـ 10% من الناتج الداخلي الخام ويؤمن موارد رزق لأكثر من 570 ألف عائلة بين فلاح وبحار ويمثل مورد رزق بصفة غير مباشرة لأكثر من مليونين ونصف عامل ويشكل 12% من الصادرات لسنة 2020.

سيدي الوزير، سأطرح عليك بعض التساؤلات: ما هي إستراتيجية الوزارة في الإشكاليات المطروحة في المجامع المائية للتزود بالماء الصالح للشراب في معتمدية بنزرت الجنوبية وأذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر مثل المجمع المائي ببرج القلي وغارولنكل وخراطة وغيرها بالنظر لمشكل المديونية وصعوبة التسيير أليس من الأجدى سيدي الوزير إحالة هذه المنظومة على مصالح " SONEDE" لضمان استمرارية تزود المواطنين بالماء الصالح للشراب تماشيا مع دستور 2022 أن الماء حق دستوري.

ما هو دور الوزارة في تجاوز الإشكاليات المطروحة أمام الفلاحين للحصول على القروض والتمويلات خاصة أن آخر إحصائيات تقر أن أكثر من 70 ألف فلاح مدرجين بالقائمة السوداء ولا يمكنهم الحصول على قروض؟

ثالثا، كيف عالجت وزارتكم مشكل غياب ونقص الأدوية والأسمدة والبذور والأعلاف وغياب الإحاطة بالفلاحين وخاصة الشباب منهم مع العلم أن 85% من جملة الفلاحين تتجاوز أعمارهم 55 سنة؟

سيدي الوزير، كيف عالجت وزارتكم أزمة ديون الفلاحين التي تضخمت وتجاوزت 200 مليون دينار؟

خامسا، ما هي إستراتيجية الوزارة في مشكل نقص الموارد المائية وتعاظم ظاهرة التصحر وانجراف التربة بالإضافة لتأثير التلوث البيئي خاصة في مجال الصيد البحري؟

سادسا، ما هي خطة الوزارة في التصرف في ملك الدولة الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطاراته،

اليوم سأتطرق إلى موضوع ربما لا يحبه العديد من الناس هو موضوع الأراضي المسرطنة التي حدثت بعد التوريد المتتالي للأدوية التي أضرت بالأرض في تونس ولا نعرف إن كانت الأجيال القادمة ستعاني أم لا هذا سؤال سيدي الوزير نريد بحثا حقيقيا في وضعنا بعد سنوات من توريد الدواء ففي البلدان الأوروبية يأكلون البيولوجي ونحن أصبحنا في تونس أية مواد أو إنتاجات فلاحية لا يمكن تحقيقها إلا بالأدوية.

سؤال آخر سيدي الوزير ضيعات التجارب الموجودة في تونس منها ضيعة هندي الزيتونة في السبيخة و"FAO" والمنزل في الوسلاتية ما هو دورهم الآن؟ أين الأبحاث وأين التجارب رغم برنامجكم الإصلاحي الذي جئتم به للوزارة اليوم؟

سيدي الوزير، لن أتحدث اليوم عن ديوان الأراضي الدولية بالعلم لأنه بعد الجلسة التي تمت معكم وبعد تعيين المدير العام الجديد نلاحظ أن الديوان تحرك وإن شاء الله سيقع إصلاح جديد الذي لا يمكن أن نتحصل عليه إلا بعد مدة معينة حتى نقول بأننا إما نجحنا أو فشلنا مثلما قال السيد المدير.

هناك سؤال آخر سيدي الوزير، الأمر الحكومي عـ729ـدد لسنة 2018 المتعلق بصندوق الجوائح، هل الزيتون تعتريه جوائح؟ أريد أن أفهم إذن الفلاحون الموجودون الآن وهناك سنوات جفاف فهل تم تمتيعهم من الصندوق لسقي أشجارهم؟ نود إيلاء نظرة لهذا الصندوق سيدي الوزير.

سأتحدث عن الجمعيات المائية سيدي الوزير، وما يعانيه أهالينا في الوسلاتية وعين جلولة والسبيخة هناك جمعيات مائية فاتها القطار مثلما نقول ونود إيجاد إصلاحات كبرى وهناك عدة

أرياف وعدة مساكن لا يوجد بها الماء الصالح للشراب الموجودين في سيسب الذريعات وعين بومرة وسنديانة والوسلاتية وعين جلولة نود إيلاءهم لفتة منكم سيدي الوزير.

هناك مناطق سقوية سيدي الوزير وخاصة منطقة عين بومرة انتهت الأشجار المثمرة التي بها لم يعد لها أي دور نود أن يتم تجديدها وايلاء نظرة أيضا للوسلاتية.

مرة أخرى سيدي الوزير دعنا من التبعية نريد استقلالية إدارية في ولاية القيروان ونريد أيضا الفلاح الذي يحفر اليوم ويتعرض لعقوبات لأنه زرع ألف أو ألفي شجرة فكيف نريد منه اليوم أن يسقي أشجاره يجب إيجاد حل وقد تمت حلحلة ذلك سابقا ونود نظرة في كهربة الآبار وإن شاء الله تونس بخير في السنوات القادمة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وبطلب من السيد الوزير نرفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونرجع إن شاء الله بعد حين بعد إذنكم بالطبيعة تفضلوا.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة الواحدة وسبع وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها دقيقتان.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المصاحب له،

أولا، أثمن مساعي الوزارة لدعم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية ولكننا نطلب منكم إعطاء الأولوية في ما يتعلق بنفقات الاستثمار والمشاريع التي تعنى بالحد وتعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية وأخص بالذكر الحرائق المتكررة والتي هي في تزايد بحكم التغيرات المناخية.

سيدي الوزير، الرئتان الحقيقيتان للمنطقة الحضارية في ولاية أريانة هي التلال الجبلية بالنحلي وسيدي عمر وهي تمتد على حوالي 1000 هكتار وتحتوي على ثروة نباتية وبيئية نادرة ولكنها للأسف معرضة للحرائق بسبب قربها لأنشطة السكان المجاورين أو العابرين 15 هكتار من غابات النحلي سيدي الوزير أتلفت في صائفة 2023 و40 هكتار من غابات سيدي عمر أتلفت في صائفة 2021 وهذه الحرائق يا سيدي تخفي وراءها نية التوسع العمراني " l'écosystème ils veulent qu'il soit dégradé et au contraire on veut le préserver" ونطلب منكم سيدي الوزير أن تشمل منطقة سلاسل جبال النحلي وسيدي عمر الاعتمادات المرصودة والتي سترصد أيضا في نطاق دعم موارد صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

ثم إن المسألة تتعلق يا سيدي بأرواح بشرية متساكني المنطقة فلا بد من ضبط خطة عمل وبرنامج واضح المعالم يشترك فيه كل المتدخلين في هذا الشأن يعني "un véritable décroisement ministériel" وزارة الفلاحة والبيئة والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي لأن اجتماعين في الولاية لدراسة موضوع مجابهة الكوارث الطبيعية غير كافية بتاتا.

بالنسبة إلى المياه نثمن تطوير التغذية الاصطناعية للموارد المائية عن طريق المياه التقليدية وغير التقليدية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق فليتفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

مرحبا السيد كاتب الدولة،

سيدي الوزير، أنت الآن في مهمة وطنية بامتياز فعلا حين نعطي وزارة الفلاحة للمؤسسة العسكرية لأنه أمن قومي واليوم نتحدث عن الأمن الغذائي والأمن المائي وكل هذا موجود صلب وزارة الفلاحة هي صمام الأمان للشعب التونسي وهي المقدرة الشرائية وهي توفير المواد الغذائية والصناعات لأن عديد الصناعات تنطلق من الفلاحة.

سيدي الوزير، اليوم عديد المشاكل داخل هذه الوزارة على مستوى النصوص التشريعية وكما قال السيد رئيس الجمهورية لا يمكن أن نبني ونعول على الذات بنصوص قانونية بنيت على المقاس في السابق، اليوم ما هي إستراتيجية الوزارة لإصلاح المنظومة التشريعية التي تخص وزارة الفلاحة في معاملاتها مع بقية الوزارات وخاصة في ما يخص الأمن المائي والأمن الغذائي؟

اليوم ليست لنا إستراتيجية وطنية في الزراعات وليس لنا علم بما يوجد في العالم وفي الخارج وماذا يمكن أن نزرع هنا؟ ليست لنا اليوم تجارب جديدة وزراعات بديلة فيها استغلال طفيف للماء ولا تكون بكميات كبيرة فيجب أن نتوجه إلى هذا وتجديد الغطاء النباتي التونسي على مستوى الزراعات وماذا تتطلب السوق الخارجية حتى نصدر إليها؟ هذا ما يجب أن نتحدث فيه ويجب أن نساهم اليوم في الاقتصاد عن طريق الفلاحة ويجب أن نخلق أشياء يمكن أن نصدرها للخارج ونغزو بها الأسواق الأوروبية خاصة أننا بوابة إفريقيا ودوما أقول بأننا بوابة إفريقيا بالاسم فقط لأننا لم نقم بديبلوماسية اقتصادية ولأننا لم نفتح أسواقا في الخارج.

سيدي الوزير، أريد أن أطرح سؤالا بسيطا هنا لم نحافظ على قطيع الأبقار وقلتها لوزراء الفلاحة في السابق ثم انتهجنا لتشبيب القطيع فلماذا نصل إلى حد انقطاعه؟ ونعرف الكوارث التي صارت في عهد الوزير السابق سمير بالطيب أقولها ولا أخجل ساهم في تفقير الشعب التونسي من قبل وليس الآن على الماء وعلى مستوى القطاع الذي تم تهريبه إلى الجزائر.

ونحن اليوم في وضعية إصلاحية والإصلاح يتطلب التشبيب لكن هذا الأخير يتطلب تشجيع الفلاح لأنه اليوم غير قادر على هذه الأعلاف.

نبتة "الأزولا" وتمت تجربتها في ولاية المهدية توفر ثلاث مرات الإنتاج العادي وهي نبتة متجددة ودائمة وتمت تجربتها ووزارة الفلاحة تعرف هذا وحين منعوها في البداية وأنا كنت واكبتها وقلت بأن هذه النبتة ليس بها أضرارا وتمت التحاليل وكانت إيجابية فلماذا لا يتم اليوم تعميم هذه النبتة على كل الفلاحين بالجمهورية التونسية؟ أقول لك السبب سيدي الوزير هم يغالطونك

سيتحججون لك فاسع بنفسك للتجارب واطلع عليها لأن " monopole" للعلف لا يريد أن تنتشر "الأزولا" لدى الفلاحين لأن زيد وعمر وذلك "monopole" يأتي بالعلف لبيعه للفلاح بهذا الشكل وهذا هو الاحتكار الفعلي والمتاجرة والمضاربة بحق التونسي في العيش الكريم ونبدأ من هنا.

حين نرجع إلى الزراعات العادية التقليدية لدينا البرسيم وغيره وتشجيع الفلاح أن يزرعها وبذلك يقلل من العملة الصعبة وتنقص تكلفة الإنتاج الحيواني والنباتي على الفلاح وبالتالي تصبح تكلفة الحليب أقل في حين أنه يتكلف عليه الآن 1800 وتدفع له الدولة 1300 هذا ما يجب أن نتحدث حوله إستراتيجية وطنية كاملة.

سيدي الوزير، أكثر من هذا لدينا مركز تكوين مهني فلاحي بمدينة السواسي وان شاء الله تزوره وتطلع عليه، إنها ضيعة كاملة ومشروع كامل مفقر ومهمش في حين أنه يمكن أن يكوّن أجيالا في الفلاحة ويكوّن شبابا وتكون فيه اختصاصات متعددة واليوم ليس فيه شيء وندفع الأجور دون مؤطرين ودون أي شيء، هيكل كامل تابع للفلاحة من شأنه أن يساهم في حلحلة إشكالية فنضمن التكوين للشباب الذي يمكن أن يعمل مستقبلا في الفلاحة ويجب أن يرغب الشباب في الفلاحة ويرى مستقبله فيها وحين يغادر الشباب إلى إيطاليا فإنه يشتغل في الفلاحة عند "الطلياني" واليوم لديه أرض مهملة وأراضي دولية فيجب أن يمارس التكوين ويخدم بلاده وبذلك نحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ولا يمكن أن نتحدث عن السيادة الوطنية دون أن يكون لدي اكتفاء ذاتي ولا استحق شيئا من الغرب.

الرجوع إلى البذور التونسية الأصلية واليوم يبيعون لنا البذور الهجينة ويجب أن تشتري سنويا واليوم هناك مركز الجنات وهناك من تبرع فلماذا التعطيل وأنا أشجع كل من يوفر البذور التونسية الأصلية التي تعيد القيمة الحقيقية؟

أخيرا الجمعيات المائية ليس حلا ولا يوجد لهم أي حل سيدي الوزير فالحل في مجلة المياه التي من المفترض أنها جاهزة منذ 2020 وعرضت في المجلس سابقا فأتوا بالأصلية ولا علينا في التي نقحها النواب حتى نعمل عليها فقد أعدها خبراء في وزارة الفلاحة فيجب إلغاء الجمعيات المائية لأنها منبع للفساد وكلها تندرج تحت "SONEDE" حتى يتحمل كل فرد مسؤوليته.

مركز بوزويتة في صفاقس ثلاث ضيعات منه تابعة للمهدية يجب إعادتها للمهدية فنحن أيضا نريد مركزا مشابها له، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة أسمة الدرويش غير منتمية لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، بعد الاطلاع ودراسة مهمة وزارة الفلاحة موضوع التصويت اليوم أود التطرق إلى بعض النقاط المهمة.

سيدي الوزير، الجمعيات المائية غير الفلاحية يجب إعادة هيكلتها وادراجها ضمن الهياكل التابعة للشركة الوطنية لتوزيع المياه.

منطقة برج التومي وطبلبة والجديدة كانت تسمى سابقا حدائق مجردة توفر كافة أنواع الخضر والغلال والأسواق اليومية أغلبها قاحلة الآن دون يد عاملة وبها منطقة سقوية واقفة عن العمل لمدة سنتين لأسباب غير معلومة.

وبالنسبة إلى الأراضي الدولية المسترجعة من طرف ديوان الأراضي الدولية فهي ضعيفة الإنتاج والمردودية وحتى نسبة التشغيل ضعيفة لذا يجب إيجاد حلول جذرية لإعادة هيكلتها.

سيدي الوزير، عديد الفلاحين الشبان أولاد المنطقة يطالبون بمنحهم مقاسم تحت أطر قانونية لاستغلالها وإنتاج الثروة.

سيدي الوزير، لما لا يتم استغلال المنابت الغابية التابعة لإدارة الغابات لتشتيل الزيتون الأصلي الشتوي وبيعه لصغار الفلاحين مع مدة إمهال إلى حين الإنتاج وتزويد جزء من غاباتنا التي حرقت بأشجار الزيتون عوض لكاسيا.

سيدي الوزير، يجب إعلان حالة الطوارئ في غاباتنا لمدة ثلاث أشهر في السنة جوان وجويلية وأوت يمنع فيها منعا باتا التجول أو المرعى أو التخييم تفاديا للحرائق ويبقى المرعى مقتصرا على السباسب الجبلية التي ليس بها أشجار غابية وتشديد المراقبة المستمرة من أعوان الغابات.

سيدي الوزير، يجب العمل على التكوين المستمر في البيوت المكيفة لأنها تنتج الثروة الفلاحية وتوفر مواطن شغل ولا تستحق كميات كبيرة من المياه للري.

سيدي الوزير، أهالي برج التومي يطالبون بإحداث محطة ضخ مياه بجانب وادي مجردة وربطها بالمنطقة السقوية وتفادي التبعية لمياه الري الفلاحي من ولاية باجة. كما يطالبون بإحداث بئر عميقة يتم استغلالها من طرف أربعة فلاحين على الأقل بالتناوب فيما بينهم عوض أن يتم حفرها في إطار غير قانوني لشخص واحد دون بقية الفلاحين.

سيدي الوزير، في ظل الشح المائي نطالب بإحداث محطة تحلية لمياه البحر بجانب سد البراق وذلك لتغذيته لارتباطه بسد جومين من الشرق وسد سيدي سالم من الغرب لنؤمن الماء لكامل الشمال التونسي.

سيدي الوزير، أخيرا وليس آخرا أريد أن أسأل عن برنامجكم لدعم الشباب بالنسبة للشركات الأهلية لم لا يتم تصنيفها ضمن وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية؟ وهل أن هذا المنوال التنموي الجديد يعتبر مشاريع صغرى أو كبرى أو متوسطة؟

سيدي الوزير، هناك أرض فلاحية يحدها من جهة مركب جامعي ومن جهة أخرى قطب تكنولوجي وليست مستغلة فلاحيا في منطقة منوبة طلب منكم تغيير صبغتها لما لها من أهمية في إحياء المنطقة تجاريا واقتصاديا نرجو منكم النظر في هذا الموضوع قبل الانتهاء من مراجعة مثال التهيئة الترابية بمنوبة وهي تعتبر الآن مساحة مهجورة ومرتعا للمنحرفين وفاقدي المأوى وتشكل خطرا على أمن الطلبة بالمبيتات الجامعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سوسن مبروك عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق.

السيدة سوسن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الفريق المرافق له من كفاءات واطارات وطنية،

سيدي الوزير، إن الأمن الغذائي والأمن المائي يشكلان ثنائية لاستقرار الدولة ورقيها الاجتماعي والاقتصادي وعندما نتكلم عن هذه الثنائية فإننا نتحدث عن التكامل فلا سبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي إلا بتحقيق الأمن المائي.

سيدي الوزير، الأمن الغذائي والمائي للدولة هو مطلب شعبي وهو جزء من المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ومن خلاله يمكن تحصين المجتمع من المجاعة والفقر وتكون الزراعة هي القاعدة في التحصين لأنها تضمن الطعام الدائم ويكون الاستخدام المحوكم والرشيد للماء مع تطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام بالإضافة إلى تنمية موارد المياه الحالية ثم البحث عن موارد جديدة هو الضمان لاستمرار الحياة.

سيدي الوزير، إن الفلاحة في تونس للأسف الشديد تعاني من مشاكل عديدة ومتنوعة لعل أبرزها أنها سياسة فلاحية تقليدية تقوم على ارتفاع كلفة الإنتاج الناتج عن غلاء الأسمدة وكلفة الطاقة والتجهيزات. كذلك تعاني من ندرة اليد العاملة الفلاحية وسببها في ذلك النزوح والهجرة. أيضا تقوم على تهرم الفلاحين والعزوف المتزايد للشباب أكثر من النصف تجاوز 50 سنة ويعانون من الأمية الفلاحية للأسف وغياب التمويل والشروط البنكية المجحفة والبيروقراطية الإدارية.

للأسف أيضا فلاحتنا تعاني من تفشي الأوبئة والأمراض والأعشاب السامة لعل أبرزها "la morelle jaune et excellas" والحشرة القرمزية.

غياب منظومة توزيع عصرية وضعف البنية التحتية الريفية وعدم مصداقية التأمين الفلاحي وخاصة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والشح المائي.

سيدي الوزير، ما هي خطة عمل الوزارة في إدماج المرأة الريفية في شكل جمعيات أو تعاضديات إنتاج؟ وما هي استراتيجيتكم في أقلمة الزراعات والغراسات حسب خاصية كل منطقة من حيث نوعية التربة ووفرة المياه والبذور المحلية التاريخية الأصلية؟

سيدي الوزير، الاستراتيجية الفلاحية لا يجب أن تكون ظرفية بل هي إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى.

لا بد من التخلي عن تخطيط المكاتب والاحاطة بالواقع وبالميدان ورفع مستوى التدريب والتكوين وتحسين الدعم الاستشاري.

لا بد من تطوير آليات التأمين ولا بد من مسح عقاري شامل وتسجيل كل الأراضي الشيعية.

لا بد من إصلاح جبائي منعش ومحفز وإعادة جدولة ديون الفلاحين وخاصة ديون الفلاحين الصغار وفلاحي المناطق التي تعاني من ظروف مناخية صعبة وأبرزها فلاحي الجنوب وأتحدث هنا عن الفلاحين الصغار بمدنين وبمدنين الشمالية وهو حال كل الفلاحين في كل تراب الجمهورية تقريبا نظرا للظروف المناخية الصعبة.

كذلك لا بد من إعادة صياغة أولويات السياسة المائية وتحديثها بتحلية مياه البحر والتقطير باستعمال الطاقات البديلة "photovoltaïque" ولا بد من تعميم استعمال مائدة شمال الصحراء بالجنوب التونسي أو ما يعرف بالمائدة الألبية.

كذلك لا بد من استعمال تقنيات الاستمطار باستثارة وتحفيز السحب أيضا لا بد من المعالجة الثلاثية فيزيائيا وكيميائيا وبيولوجيا للمياه المستعملة واستعمالها في أنشطة الري من مجموع 240 مليون متر مكعب نستعمل فقط 13 مليون متر مكعب.

لا بد من تنقيح ومراجعة مجلة المياه.

لا بد من ترشيد إجراءات التميز الإيجابية لفائدة النزل وملاعب الغولف من أجل مساهمتها في تطوير القطاع الفلاحي وانعاشه.

لا بد من التشجيع والتحفيز على الزراعات الفلاحية المائية "hydroponie" والمائية السمكية "aquaponie" والدفيئة أو ما يطلق عليها بالبيوت المكيفة نظرا إلى عدم حاجتها لمساحات شاسعة أو لوفرة المياه حيث أنها توفر في اقتصاد استعمال المياه بنسبة 90%.

لا بد من سياسة بعيدة المدى لاستقطاب الأمطار بالتشجير المكثف وربط السدود...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا جزيلا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالحضور الكريم،

أستهل مداخلتي بأنه قيل لعمر ابن عبد العزيز أن الناس قد ساءت أخلاقهم ولا يقاومها إلا السيف قال لهم كذبتم يقاومها العدل.

سيدي الوزير، نأمل في عدالة جهوية من ذلك أن جندوبة بلاد المخزون المائي المهم وطنيا وأهالينا يعانون العطش. التلميذ سيدي الوزير وسيدي الرئيس وزملائي الأعزاء يمضي أربع ساعات للتزود بالماء لمنزلهم وأعتقد هنا سنطرح عليه المراتب الأخيرة في المناظرات الوطنية وهذا يدخل في باب العدالة.

سيدي الوزير، تحدثنا كذلك عن مشروع تحويل فائض مياه الشمال الغربي إلى باقي المناطق، نحن لسنا ضد هذا ولكن أريد أن أذكر أن 70% من أريافنا لا يوجد فيها ماء صالح للشراب ونأمل التدارك في هذا الباب.

كذلك سيدي الوزير والسادة الحضور أريد أن أذكر أننا في جندوبة نسدد خمس فاتورات فاتورة لل "SONEDE" الماء الذي أمرضنا وفاتورة للماء المعدني وفاتورة لماء "الابادن" وفاتورة لطبيب الكلى وفاتورة لطبيب البوصفير نأمل في القطع مع هذا.

سيدي الوزير، تحدثنا عن شبكة مياه المنطقة السقوية التي تعادل 40 ألف هكتار أصبحت مهترئة ولا تفي بالحاجة ووقع تجديد 10 آلاف نأمل يا سيادة الوزير مواصلة تأهيل باقي الأراضي السقوية وصيانة ما يسمى بالشبكة.

سد وادي البربر سيدي الوزير الذي يعاني من القناة المعطبة المزودة لبوهرتمة أين نحن من هذا؟

مديونية الفلاح سيدي الوزير وللأسف التعدي الصارخ الذي صار عليه بتوظيف 50 دينار على الهكتار وسترون كم وصلت. إذن مديونية خانقة في الماء وتوظيف أداءات على هذه الديون والديون البنكية.

مراجعة منظومة المجامع المائية الفلاحية التي أضرت القطاع أكثر مما نفعته ومن يسدد يكون ضحية من لا يسدد.

طبرقة ومعالجة مديونية البحارة ودعمهم لشراء المراكب والتجهيزات.

إنقاذ المنطقة السقوية بطبرقة ضد الزحف العمراني.

معالجة فقدان البذور والأدوية بالنسبة للفلاح بجندوبة.

عملية تسليم السداري والشعير سيدي الوزير يعانون من نقاط التزويد للتصرفات غير اللائقة للأسف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة آمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية لها أربع دقائق فلتتفضل.

السيد آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

من أبرز ما نادى به دستور 25 جويلية هو الأمن الغذائي لأنه من ركائز السيادة الوطنية والاستقلالية الغذائية إضافة إلى أن له انعكاسا مباشرا وغير مباشر على قفة التونسي "ومكتوبو".

وقع منذ عقود الاعتماد على منتوجات فلاحية تستهلك كثيرا من الموارد المائية ويتم تصديرها بأسعار تنافسية في الأسواق العالمية في ظل التغيرات المناخية وشح المياه. أريد أن أسأل ما الذي برمجته الوزارة لترشيد الفلاحين وحثهم على إعادة النظر في رزنامة المواسم الفلاحية من ناحية التوقيت وكيفية الزرع بطرق حديثة؟ إلى يومنا هذا ما زلنا مع الأسف نتبع سياسة فلاحية تقليدية ولم نتأقلم بما فيه الكفاية مع التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي ومع المخاطر التي تواجهنا من جراء التغيرات المناخية.

مع الأسف نكون متواجدين في المحافل الدولية ونتحدث عن الاستدامة والتأقلم والمرونة ومنذ 2007 "واحنا في هاك السردوك نريشو" استراتيجيات ودراسات وملتقيات تحذر من خطورة التغيرات المناخية على الأمن الغذائي ونحن لا حياة لمن تنادي.

لدينا المعهد الوطني للبحوث الزراعية تأسس منذ 1913 من أعرق وأقدم المؤسسات في بلادنا مهمته الأساسية تنظيم وتنفيذ ونشر البحوث في تحسين تقنيات الإنتاج النباتي والحيواني.

سيدي الوزير، أريد أن أسأل هذا المعهد الذي هو تحت إشراف وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي أين البحوث الخاصة به؟ لماذا لا ننتفع بها؟ في الحقيقة نقطة استفهام.

نتساءل هل أن للوزارة إستراتيجية واضحة في كيفية الحفاظ على الموارد المائية واستغلالها أحسن استغلال؟ هل هناك برنامج عملي لتكريس إستراتيجية الفلاحة العمودية التي ستمكننا من الحفاظ على الموارد المائية واستقطاب التكنولوجيات الحديثة لترفيع المردودية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج الفلاحي؟

أريد أن أتساءل أيضا عن مشروع مليون شجرة زيتون الذي أعلن عنه سيادة رئيس الجمهورية أين وصل؟ والجميع يعرف أهميته لما له من انعكاس إيجابي لتربع تونس وافتكاك المركز الأول في سوق الزيتونة العالمي.

منذ شهر أو أكثر تنقل وفد تونسي برئاسة السيد وزير الخارجية إلى روسيا ويضم المديرة العامة لديوان الحبوب للنظر في إمكانية تواجد الحبوب بأسعار تفاضلية أتساءل أين وصلت المفاوضات مع الجانب الروسي؟

كما أريد أن أسأل عن خطة عمل الوزارة لاستقطاب الفلاح التونسي وحثه على العودة لزراعة القمح الذي يمثل قوام الأمن الغذائي وفي نفس السياق أتساءل عن مدى استرجاع بنك البذور البذور الأصيلة التونسية.

حسب توقعات إدارة الإنتاج الفلاحي يقدر إنتاج تونس من زيت الزيتون بـ 200 ألف طن في هذا العام 2023 - 2024 وهذا مهم في ظل الجفاف الذي نعيشه ولما فيه من انعكاسات على الصادرات وبالتالي على تدفق العملة الصعبة ولكن حين نجد في قانون المالية 2024 وتحديدا بالفصل 14 الترفيع في المعلوم المضاف على صادرات زيت الزيتون غير المعلب والمعلب وهنا أتساءل هل سيحقق الفائدة المرجوة لقطاع زيت الزيتون؟ مع الأسف لا أتصور أنه سيحسن من تثمين صادرات زيت الزيتون رغم أنه كان الهدف الأساسي من إحداث صندوق النهوض بزيت الزيتون سنة 2006 وكان آنذاك بطلب من المهنيين.

يعني في كل الأحوال من غير المنطقي أن يتم الترفيع في المعاليم لدعم صندوق النهوض بالصادرات الذي يتبع "CEPEX" وبهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن المرعوي غير منتم له دقيقتان.

السيد أيمن المرعوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الفلاحة،

سيدي الوزير، ديوان الأراضي الدولية الشعال من معتمدية طينة ولاية صفاقس الذي كان خلال فترة التسعينات ركيزة لقطاع الفلاحة بالجهة من حيث إنتاج مادة الحليب والزيت والأعلاف ومادة القطن هذا إضافة إلى تربية الأراخي والأبقار ودعم صغار الفلاحين، يعاني هذا المركب اليوم عديد الصعوبات وفقد إشعاعه وتخلّى عن دوره نتيجة التبعية الإدارية وغياب الصيانة ونقص المعدات إضافة إلى الظروف الصعبة للعملة من حيث تدني الأجور وحذف المنح والامتيازات، فرجاء سيدي الوزير إيلاء هذا المركب العناية اللازمة وتمكينه من استقلاليته المالية والإدارية وفتح تحقيق معمق في هذا الملف.

إنّ الغلاء المشط في الأعلاف وغياب الرقابة على مسالك التوزيع وضعف قيمة الدعم عمّق أزمة صغار الفلاحين مما اضطر العديد منهم في معتمدية طينة إلى التخلي عن نشاطهم وفلاحتهم، كذلك قطاع الصيد البحري ومعاناة صغار البحارة بمعتمدية طينة نظرا إلى غياب مرفأ لمراكبهم هذا بالإضافة إلى التلوث المتسببة فيه شركة التطهير وشركة الملاحة وما عمق الأزمة هو الغياب الكلي لمنظوريكم جهويا من حيث الإحاطة والدعم للملف في هذا القطاع.

سيدي الوزير، ما نلاحظه خلال دراسة ميزانيتكم هو المواصلة في اتباع السياسات السابقة الفاشلة وغياب رؤية تؤسس لمرحلة جديدة ترسم أهدفا وتدعم توجهات الدولة لتحقيق السيادة الغذائية.

سيدي الوزير، ما لمسناه في شخصك من عزم وحزم وجدية للنهوض بهذا القطاع يجب أن يمرر لإدارتكم ومصالحكم الجهوية ومن هذا المنبر أدعوك إلى زيارة معتمدية طينة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان والمقعد عدد 103.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية نرحب بالسيد وزير الفلاحة وكاتب الدولة للمياه والوفد المرافق لهما،

نثمن في البداية دور وتفاعل السيد وزير الفلاحة ووزارة الفلاحة الإيجابي والجدي مع بعض المقترحات التي كنا قد قدمناها سواء في حواراتنا في اللجنة أو سابقا وهنا أتحدث عن استغلال بعض الآبار العشوائية بجهة برج العامري ونتمنى أن يتم النظر في البقية وفي بعض الجمعيات المائية كما تقدمنا بها سابقا.

سيدي الوزير، اخترت اليوم أن لا أشخّص الواقع بل أن أقدم حلولا لأني أرجع لتصريحكم وقد قلتم أن سياستكم في وزارة الفلاحة تعتمد على ثلاث كلمات الصمود وفلاحة مستديمة وصامدة وناجعة ومندمجة لأن السيادة الغذائية جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية وأن إيماننا راسخ اليوم بأنه لا مخرج من هذا الضيق إلا بالرجوع إلى الفلاحة والإنتاج المحلي واخترت أن أقدم بعض المقترحات والحلول.

اليوم دعوة إلى تثبيت الفلاحة وصغار الفلاحين في الأرياف من خلال ضمان حصولهم على قروض وتسهيل الإجراءات ليكون الحديث على أرض الواقع، اليوم تعزيز دور البحث العلمي والدفع نحو إنتاج محلي، تكوين الإرشاد الفلاحي يجب أن يعود لدوره الحقيقي كما تعودنا عليه في التسعينات، مراقبة منظومة الأعلاف ومسالك توزيعها وهذه المنظومة بها تلاعب بالأسعار وبتوزيع الحصص بين الجهات وبين الفلاحين بدرجة ثانية. كفانا ضغطا على أسعار البيض واللحوم والحليب والدواجن فقد أصبح المواطن هو من يدفع الضريبة.

كذلك إعادة هيكلة وإنقاذ ديوان الأراضي الدولية التي تحدثنا عنه سابقا 190 ألف هكتار يمكن أن تخلق لنا ثورة زراعية في تونس، يجب تشجيع صغار الفلاحين من خلال القروض والتسهيلات ونحن نعلم بأنكم أمضيتم اتفاقية مع البنك الوطني الفلاحي نتمنى أن تكلل بالنجاح وأن يجدوا حظهم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان والمقعد رقم 134.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أنتم تعلمون أن منطقة سيدي حسين هي منطقة فلاحية بالأساس حيث أنها تحتوي تقريبا على 1768 هكتار من الزياتين و1119 هكتار من الأعلاف و1346 هكتار من الحبوب ويمكن تطوير هذه المساحات والاستفادة أكثر من منتوجاتها. سؤالي سيدي الوزير هل لدى الوزارة برنامج لتوسعة المنطقة السقوية العمومية بمغيرة وإنزال وتقوية ضخ الماء بها؟ ما هو مآل الدراسة التي تنجزها وزارتكم حول المنطقة السقوية بالمياه المعالجة بمنطقة العطار وبرج شاكير وهو مشروع طموح ينتظره جميع الفلاحين بالمنطقة لأنه سيعود بالفائدة على صغار الفلاحين؟

كذلك في برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي ما هو حظ منطقة سيدي حسين من هذا البرنامج؟ وهل وضعت الوزارة برنامج مرافقة ومتابعة لمن تم تمكينهم من قروض لبعث المشاريع الفلاحية خاصة النساء الريفيات؟

في مشاريع التنمية المندمجة القسط الثالث من هذا المشروع الذي تبلغ قيمته 10 مليارات نص على إحداث 391 مشروعا صغيرا لفائدة شباب المنطقة لكن لم يتم إنجاز سوى 40 مشروعا إلى حد الآن فما هي أسباب هذا البطء؟

ماهي استراتيجية الوزارة إيزاء الزحف العمراني الذي اكتسح الأراضي الفلاحية بالمنطقة والاعتداءات المتكررة من بعض لوبيات الفساد على أراضي خصبة وتعلمون أنها ذات إنتاجية عالية؟

هل فكرت إدارة المياه خاصة في منطقة الشمال من حماية أطفال المنطقة من قنال الموت أو قنال مجردة؟

متى سيتم انطلاق العمل بخزان الماء الجديد بطريق العطار من أجل توزيع عادل للماء بين متساكني المنطقة؟

هل فكرت الوزارة في تشريعات لإدماج الفلاحة الحضارية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي له أربع دقائق والمقعد 116.

السيد شكري بن البحري

صباح النور،

في التقديم الموجود في بطاقة مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس صفحة 471 قلتم "تشهد منطقة صفاقس الكبرى (معتمديات صفاقس المدينة-صفاقس الغربية-صفاقس الجنوبية-ساقية الداير-ساقية الزيت وطينة) المعنية بالمشروع وأرجو تسطير عبارة المعنية بالمشروع نقصا متزايدا في المياه الصالحة للشرب، وهنا أسألكم أين توجد المحطة؟ والجواب في منطقة قرقور وأين توجد قرقور الجواب في معتمدية عقارب؟ هل نسيتمونا؟ هل نسيتم قرقور وعقارب سيدي الوزير أم أنه خطأ مطبعي؟ هل نسيتم أن منطقة قرقور تقع على بعد 2 متر من المحطة ومن المشروع؟ هل نسيتم أن أهالي منطقة قرقور لا يعانون من نقص متزايد في الماء، هم ليس لديهم ماء أساسا؟ 10 آلاف ساكن محرومون من الماء من سنة 2017 يعانون العطش، هل من المعقول أن منطقة سيقع فيها المشروع بطاقة إنتاج 200 ألف في اليوم ليس لديهم قطرة ماء؟ هل نسيتم قرقور وعقارب وبو الأذياب وزليانة والمحروقة والدراكة والميزاندا والتربة يعاون العطش؟

نحن ننتظر بفارغ الصبر هذا المشروع بالدقيقة والثانية ونعتبره إنجازا تاريخيا ومكسبا وطنيا حلمنا وحلم كل الجهة وليس لمناطق

بعينها لكنكم قسمتمونا ونسيتمونا ونتمنى أن تكون غلطة مطبعية أتمنى ألا يكون مجرد الحلم بالانتفاع بقطرة ماء يعد إنجازا وطنيا.

سيدي الوزير، بكل الجدية والالتزام الذي لمسناه فيكم نرجو الحرص على التخفيف من معاناة أهالي قرقور بتحقيق مطلبهم التاريخي الدستوري الإنساني.

سيدي الوزير، بكل معاني الوطنية ندعوكم إلى الإسراع في تنفيذ وعود وبنود مخرجات محضر الجلسة المنعقدة يوم 18 جانفي 2023 بين كل الهياكل التي تم فيها الالتزام بتهيئة الشبكة الحالية التابعة للجمعية المائية واستغلالها بشكل آني وبشكل فوري لتزويد المنطقة بالماء في انتظار نقل التصرف في الشبكة إلى مصالح الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه في ظرف ثلاث سنوات. لقد مرّت قرابة سنة كاملة سيدي الوزير وقرقور تشكو العطش بأهاليها بصغارها وكبارها ونسائها بأرضها وأشجارها وأغنامها منسيون ننتظر تنفيذ الوعود.

سيدي الوزير، ألحّ عليكم بكل المحبة والتقدير والمسؤولية يجب تزويد منطقة قرقور بالماء الصالح للشرب قبل الانطلاق في استغلال المحطة.

شيء آخر سيدي الوزير في هذا المشروع الوطني هناك إقصاء متعمّد لعدد من أهالي قرقور، هناك مجموعات وضعت liste noire" et liste rouge" مقاولات وأشغال مهمات وفرص لتشغيل وهناك عاطلون عن العمل وشباب معطل وكل من يطالب بحقه يتهمونه بالتعطيل وتتم هرسلته.

هذا المشروع نعمة ونريده أن يكون مكسبا للجميع وهذا مشروعنا في أعيننا ونحن من سيعمل على التسريع في إنجازه لكننا لن نتنازل عن سيادتنا الوطنية وكرامتنا ومواقفنا ليست محل مساومة، تونسيون وسنبقى، أولاد أسود ولا ننتظر أحدا أن يعطينا دروسا في محبة الوطن والمصلحة الوطنية.

سيدي الوزير، بخصوص عقارب نلتمس منكم أيضا التدخل العاجل واتخاذ قرارات وإجراءات جدية فيما يخص:

- قرقور قرقور قرقور

-إحالة الجمعيات المائية إلى مصالح "SONEDE"

-التدخل لوضع حل نهائي للأعطاب التي تتعرض لها الشبكة والتي تتسبب في ضياع الماء لأشهر بسبب قدم الشبكة ويجب العمل على تجديدها وعلى مراحل.

-القنة وما أدراك ما محمية القنة المحمية الوطنية المنسية المتروكة.

أشكرك سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فوزي دعاس غير منتمي له خمس دقائق والمقعد 162.

السيد فوزي دعاس

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

جميعنا يعلم ما يعانيه قطاع الفلاحة منذ عقود من التهميش نتيجة لسياسات وخيارات تجويع الشعب التونسي، إن الإرادة السياسية في القطع مع نظام التبعية والاستغلال لابد أن تترجم في رؤى وسياسات مختلفة عن سياسات إنتاج الأزمة ولعل قطاع الفلاحة أحد أهم أعمدة مسار التحرر الوطني وتحقيق السيادة الوطنية فهل أجابت مهمة وزارتكم على حلول جذرية للمشاكل الحقيقية لقطاع الفلاحة؟

سيدي الوزير، إن تحديد الأهداف مهم ومهم جدا أن نرفع شعار الاكتفاء الذاتي لكن تحديد طرق الوصول إليها وتنفيذها هو الأهم.

تعاني الفلاحة في تونس من إشكالات عقارية تعيقها عن التطور وتتفاقم مديونية صغار الفلاحين وتتحكم السماسرة في مسالك التوزيع وتعيش المناطق الفلاحية هشاشة في مستوى البنية التحتية إضافة إلى مشاكل المياه. لوضع البرامج يجب الانطلاق من الوقائع وقراءة الأرقام والمعطيات يعاني 46 % من الفلاحين من الأمية وينزح 12% من صغار الفلاحين إلى المدن سنويا، يمثل صغار الفلاحين 80 % من مجموع الفلاحين الذين يعانون من تحكم المحتكرين والسماسرة في العلف والإنتاج بأسعار لا تضاهي الكلفة تبلغ قيمة ديون صغار الفلاحين 1200 مليون دينار في حدود سنة 2018 ومن المؤكد أنها تراكمت أكثر فأكثر فما الذي يمنع الحكومة من إسقاط هذه الديون في حين تتمتع كبار المافيات والعصابات بامتيازات كبرى تحت لافتة تشجيع الاستثمار.

يرتبط الإنتاج الفلاحي بالتقلبات المناخية في 80% منه أما المساحات المستغلة بالفعل فهي أقل بكثير من المساحة الجملية القابلة للاستغلال والتي يبلغ حجمها 10 مليون هكتار.

تتميز الأراضي الفلاحية المستغلة بالتجزئة والتشتّت حيث لا تتجاوز 75 % من مساحة 10 هكتارات مردودية ضعيفة حيث لا تتجاوز المعدل الذي ينتجه الهكتار 14 قنطار في حين يبلغ المعدل العالمي 32 قنطار.

سيدي الوزير، لابد من إصلاح ومراجعات المنظومات الوطنية للحبوب والحليب واللحوم الحمراء والدواجن، منظومات تربح من عرق وتضحيات المنتجين الحقيقيين وعلى حساب المستهلكين من موارد الدولة، منظومات صناعة الجوع قطاع الألبان الشركات تتزود من المجمعين حسب حصص تضبطها والمجمعين يتزودون من المنتجين حسب طاقة خزنهم وحسب الحصص المتفق عليها من المصنعين وما بقي من كميات خاصة في موسم الذروة يتم إتلافه، وماذا عن المنتجين؟ تكلفة الإنتاج محررة وسعر الإنتاج محدد وعدد المنتجين يتراوح حسب بعض الأرقام ما بين 125 و200 ألف مربي، 80% من صغار المنتجين.

قطاع الأعلاف المركبة يسيطر عليه الثلاثة الكبار وهم من يحددون أسعارها حسب استراتيجيتهم الربحية وتقلبات السوق العالمية أما الشعير والسداري فيوزع عبر ديون الحبوب واتحاد الفلاحين ويشهد توزيعها عدة خروقات.

الكل يعلم أن تونس تشهد غياب توازن واضح وجلي بين حجم القطيع والمواد العلفية يقدر بـ 40% لكن يتواصل تمكين الثلاثي من السيطرة على الأعلاف المركبة دون ضبط استراتيجية وطنية لتطوير الزراعات العلفية والاستغناء عن توريد جزء كبير منها بالعملة الصعبة علاوة على تفادي تقلبات السوق العالمية لابدّ من حماية منظومة المياه والسدود وتطويرها والتصدي للاستنزاف الرهيب للمائدة المائية من طرف لوبي شركات المياه المعدنية.

سيدي الوزير، أريد الرجوع إلى ولاية الحامة ولنرجع كلنا إلى الحامة، الحامة العطشى رغم أنها منبع المياه المعدنية الحارة، ثروة كبيرة مهدورة غير مستغلة لا في الميدان الصحي ولا في الشرب وتعاني من انقطاع الماء صيفا وشتاء وحتى الفلاحة فواحاتها ماتت وهاجر أهاليها وهي ليست خسارة للحامة فقط بل لتونس كاملة لأن التنمية تعني تنمية الأطراف لتساهم في المجهود الوطني ككل ولا تكون عالة على بلاد تعاني من عجز غذائي وصعوبات كبيرة في الفلاحة.

أختم لأقول سيدي الوزير حل المشاكل الجزئية يعني حل مشكلة من البلاد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق والمقعد 63.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري،

في الحقيقة أريد أن أبدأ من بلاغ وزارة الفلاحة بخصوص إشكال قطع المياه وترشيد استهلاكها وأن المخالفين في هذا الصدد سيتعرضون لعقوبات وتتبعات وقد تحدثنا عن هذا الموضوع ونريد أن نعرف مدى التقدم في تنفيذ الخطايا؟ وماهي الرقابة التي نفذت على الأشخاص الذين يحفرون "sondage" بدون رخص؟ وماهي العقوبات وما هو نوعها ومدى تتبع هؤلاء المخالفين؟

نفس الشيء أنا من منطقة الحمامات ولدينا قرابة 8 جمعيات مائية لأن ريف معتمدية الحمامات كبير والجمعيات المائية هذه إشكالية كبيرة، إن وجد شخص لم يسدد دينه أو جمعية لم توف بتعهداتها اتجاه "STEG" فيتم قطع الماء على كامل المنطقة ويتساوى المسدد لديونه وغير المسدد يجب إعادة النظر في منظومة الجمعيات المائية وخاصة المشاريع الموجودة في الحمامات لربط بقية المناطق بماء "SONEDE" الماء الصالح للشراب.

نفس الشيء، رخص الآبار العميقة نحن في الحمامات الأشخاص الذين يحفرون الآبار العميقة والـ "sondage " بدون رخصة وبدون رقابة لا يقع تتبعهم من طرف أحد بينما الأشخاص الذين يتقدمون بمطالب للحصول على رخصة لحفر الآبار العميقة يجدون أنفسهم في بيروقراطية الإدارة وينتظرون شهرا وشهرين وثلاثة أشهر ولا يجيبونهم، فمن لديه صابة زيتون سقوي يقوم ببيعها ويجف دون اعتبار الأشخاص الذين يقتلعون الزيتون ويبيعونه وفي كل مرة لم يتم صدهم.

بخصوص مسألة الأمن الغذائي أريد أن أسأل الوزارة كيف سيتم تحقيق الأمن الغذائي خاصة أمام الشح المائي وغياب دعم صغار الفلاحين؟

نفس الشيء أرى أنه على الوزارة إرجاع مسألة الأعلاف البديلة مثل "الكوازا" كاستراتيجية دولة وهي التي تشرف على تطويرها.

بالنسبة إلى الوزارة يجب عليها وضع مخطط سريع لتكوين تجمعات فلاحية لكي لا تترك الفلاح الصغير تحت رحمة "الكرتالات" ومن يريد الانتفاع بالمواد المدعمة والإرشاد ينخرط في هذا التجمع.

بالنسبة إلى لأعلاف المدعمة الشعير والسداري العرض عليها أقل بكثير من الطلب وهذا ما يجعل هناك مضاربة واحتكارا وسوق سوداء والمشكل هنا يكمن في كون المحاباة والسوق السوداء تحدث في المندوبيات الفلاحية لذلك نحن نطالب بالرقابة وأكثر شفافية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وختاما النائبة المحترمة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق المقعد 44.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والسيد كاتب الدولة وكل الإطارات المرافقة،

وزارة الفلاحة هي وزارة سيادية ذات أولوية، أولوية في الأمن القومي فهي وزارة الأمن الغذائي أساسا وما الأمن الغذائي إلا لبنة من لبنات تحرر الشعوب لأن الشعوب المتحررة هي التي تفلح أرضها وتأكل ما تنتجه.

سيدي الوزير، بين يدي وضعية مواطن بل قضية مواطن تحصل على ترخيص في البحث والتنقيب عن المياه الجوفية بغرض التعليب موجودة في البحيرين معتمدية برقو ولاية سليانة من لجنة اعتماد الرخص المتعلقة بالملك العمومي للمياه في جلستها عدد 10 بتاريخ 28 ديسمبر 2022 وفعليا أمضيتم سيادتكم بتاريخ 3 فيفري 2023 ومنذ يوم حصوله على الترخيص وبداية الأشغال فتحت عليه أبواب البلاء من جهات معلومة وجهات متخفية وصل به الأمر إلى حد تعنيفه وتعنيف العدل المنفذة التي أرسلها لمعاينة تلك الوضعيات ووصل الأمر إلى القضاء الذي أنصفه في مرحلتين وحتى القضاء الإداري أنصفه .

وبعد التنقيب الذي وصل إلى حدود 203 مترا أنهى الأشغال يوم 06 نوفمبر 2023 وبتاريخ 8 نوفمبر 2023 اتصل هذا المواطن بمصالح المندوبية الجهوية للفلاحة بسليانة دائرة المياه المائية طلب منهم إكساء البئر إلا أنهم رفضوا طلبه معللين ذلك بأن هذا السيد هو محل بحث إداري وقضائي ثم عاد مرة أخرى وقالوا له بأن هذا الأمر من أنظار السيد كاتب الدولة للفلاحة.

سيدي الوزير، من فضلكم أنا أطلب تدخلكم بشكل مباشر إذا لم يكن لهذا السيد حق واعتدى على حق غيره فقوموا بمقاضاته لأن لنا ثقة في قضائنا وإذا كان هذا السيد صاحب حق فمن فضلكم أنصروه وارفعوا عنه المظلمة وانتصروا له لأن في برقو ولاية سليانة هناك مصنعين على غرار هذا المعمل، أنشئ المعمل الأول في سنة 2004 في عهد التجمع ولا أحد يعلم قصته ولم يقم أحد بتتبعه والمعمل الثاني فتح في عهد النهضة سنة 2013-2014 نفس الشيء لم يتم أي اعتراض عليه ولكن هذا السيد ليس له أحد لكنه تقدم بترخيص وأخذ الترخيص وقام بالدراسة وبعد الحصول على الترخيص بدأ في العمل لم ويعجب هؤلاء المجموعات التي تريد الاحتكار وتحتكر في كل شيء الفلاحة والماء وغيره...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل إسناد الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة النائب المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق المقعد 35.

السيد المنصف المعلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد الوزير والإطار المرافق له،

الماء منقطع على المواطن والمؤسسات التربوية والمراكز الصحية وهناك مناطق الماء منقطع عنها منذ أشهر، جهة تشرب وجهة لا وهذا حق يضمنه الدستور في دولة القانون.

انقطاع الماء بدون سابق إعلام ولمدة طويلة هذا يعتبر كذلك مخالفا للقانون ولا تعمل به شركة "SONEDE" في الجهة، الوضع الكارثي سيدي الوزير بالجهة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لا تحرك ساكنا وعاجزة عن إيجاد الحلول والمواطن ينتظر الماء الصالح فلم يأته لا الماء الصالح ولا الماء المالح رغم وجود المياه الجوفية سنوات ونحن ننتظر حفر الآبار وننتظر تحلية المياه ولكن تبقى دائما لدينا أمنيات لم تتحقق إلى حد الآن.

العمل على تجديد الشبكات المائية كما يقول صبرا جميلا أيها المواطن لا تيأس فإذا لم يأت الماء بهذه الشبكات يمكن أن يأتي الغاز إذا رفقوا بالجهة وأنهوا المشروع الذي طال لسنوات ولم يبدأ.

سيدي الوزير، لتر الزيت 25 دينار، اللحوم الحمراء تجاوزت الـ 40 دينار وغيرها من خيرات بلادنا حيث أصبح المواطن يرى بعينه ويموت بقلبه إلى أين نحن سائرون؟ أو أن هذا يعود كذلك إلى حرب أكرانيا والكوفيد، رجاء لي ملاحظة كل وزير نراسله يجيبنا حرب أكرانيا والكوفيد وهذه حقيقة غير مقنعة وتجاوزناها.

يستغيث الفلاح من غلاء الأعلاف وتداعياتها على تربية الماشية والتفريط في الثروة الحيوانية غير المدروسة كذلك صراحة في ظرف صعب والزيادات فلابد من التدخل سيدي الوزير قبل فوات الأوان ولا نجد حتى الأضحية في الأعياد القادمة إذا فرطنا في الثروة الحيوانية وهذا بالجهات التي لها تداعيات كبيرة.

الرجاء التدخل سيدي الوزير في وضعية شركة البستنة التي يلزمها حل مشاكلها وتصنيفها تحت إدارة وزارتكم الموقرة وهذا من طلباتها. أيضا إضافة كميات الأعلاف للجهة.

كذلك سيدي الوزير، ندعو كل المسؤولين إلى النزول إلى الميدان والاستماع لمشاغل المواطنين ونعمل معا لنتقدم بالبلاد إلى الأفضل وشكرا لكم سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح للسيد رئيس اللجنة وله في حدود ثلاث دقائق.

السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

لجنة الفلاحة تشكر السيد وزير الفلاحة وكافة إطارات وزارة الفلاحة على هذا الكتيّب الذي تحصلت عليه اللجنة اليوم والذي تضمن كل الإجابات على أسئلة السادة النواب خلال جلسة 16 نوفمبر الفارط في إطار مناقشة مهمة الفلاحة وكانت إجابات واضحة وضافية وأريد أن أشكرهم على هاته الحرفية وأتمنى أن تنسج بقية الوزارات على نفس المنوال وأدعو كافة السادة النواب إلى الاطلاع على هذا الكتيب وهو موجود أيضا في نسخة رقمية للاطلاع على إجاباتهم مع الشكر مرة أخرى لوزارة الفلاحة على هذه الحرفية.

بيانات وأجوبة

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن أحيل الكلمة للسيد وزير الفلاحة ليتولى تقديم ردوده على النقاش العام فليتفضل.

السيد عبد المنعم بلعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا جزيلا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

أولا، أود أن أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة النواب على تفهمهم وعنايتهم بكل ما يتعلق بالفلاحة خلال الاجتماع الأخير مع لجنة الفلاحة وخير دليل على ذلك العدد الكبير من الأسئلة وهنا وللأمانة أقول أنه لا يمكن الإجابة اليوم عن جميع التساؤلات بالتفاصيل، ولكن كما ذكرنا خلال اللجنة سنتوخى طريقة عمل واضحة ترتكز بالأساس على التواصل المتواصل مع السيدات والسادة النواب وذلك بتنظيم اجتماعات دورية طبق محاور معينة يتم فيها تحديد جميع التساؤلات وسيتولى المختصون بوزارة الفلاحة القدوم بينكم هنا في المجلس لدراسة جميع هذه الاقتراحات.

صراحة السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

لنكن عمليين حتى نقدم الإضافة للبلاد فعندما نجلس مع بعضنا كل منا يأخذ من وقته وسنتمكن من الخروج بشيء ما، عمليا على الميدان سنتبين النقاط وبطبيعة الحال اهتمام السيدات والسادة النواب بجهاتهم ونحن مستعدون للتعامل معكم وتناول الموضوع تلوى الآخر طبق محاور معينة وبعد الاجتماع ستكون لنا مخرجات من وزارة الفلاحة وسننظر في كل المسائل مع بعضنا البعض وهذا هو الشعار الذي سيكون بيننا إذا لم ننجز القليل فسننجز الكثير وبالتالي سنعمل سويا ونحن مستعدون سيدي الرئيس، بداية من الأسبوع المقبل إن شاء الله بتحديد موعد الجلسات ونقوم ببرنامج معد في الغرض للتعامل مع جميع هذه التساؤلات وخلاصة القول، إذا قلنا تساؤلات فنحن نعني بذلك انشغالات المواطن وبالتالي نحن هنا جميعا لخدمة المواطن، هذا فيما يتعلق بالعلاقة مع السيدات والسادة النواب.

في نقطة ثانية، نحمد الله على نزول الأمطار بعد الأمطار التي نزلت خلال آخر ماي وأول جوان إن العملية ليست عملية بديهية لذلك اسمحوا لي سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، دائما نقول أن الله يحب هذه البلاد لا محالة وأن الفرج يأتينا دائما بعد كل ضيق ولكن ما الذي قمنا به لكي تسلك فلاحتنا طريقها، أريد أن أقول في مرحلة أولى أن هناك تراكمات كبيرة وبالتالي وبكل لطف لأننا لا نملك عصا سحرية في الوزارة لنقول للشيء كن فيكون. إن ما نقوم به أننا بصدد العمل ولكن ليس وزير الفلاحة بل المسؤولون في وزارة الفلاحة وهم أفراد وزارة الفلاحة وأنا سعيد جدا بقول أن "ماكينة" وزارة الفلاحة بدأت في العمل.

لماذا أريد قول هذا؟ لأنه مهم جدا بإمكاننا القيام بالعديد من الاستراتيجيات وإعداد أي ميزانية كانت وتكون أعتى الميزانيات ولكن يبقى كل ذلك حبرا على ورق إذا لم تكن هناك إدارة حاضرة وجاهزة لتطبيق ما حدّد مسبقا لذلك سأعيد القول أن "ماكينتنا" بدأت تعمل وكل الأشخاص الذين حضروا معي اليوم يجتهدون طول اليوم وإن لزم الأمر فهم يعملون أيام السبت والآحاد، هدفهم الأساسي مصلحة البلاد وسنكون معكم لتحقيق هدف واحد ألا وهو مصلحة تونس ومصلحة البلاد في مجال الفلاحة.

ماذا نعني بذلك بالأساس؟ يجب أن نقول كيف نحب فلاحتنا؟ في ثلاث كلمات، الصمود "la résilience" الاستدامة "la durabilité" ثم الاندماجية "l'inclusivité" ثلاث عبارات جيدة ولكن تطبيقها على الميدان يتطلب مجهودات كبيرة وسأعطيكم مثالا ونتحدث هنا عن الاستدامة في وقت نعيش فيه الجفاف بين سبع وخمس سنوات طبقا للجهات تضرر منه الفلاح وأنهكه التعب. عن أي استدامة نتحدث؟ خاصة عندما نتبين أن 85% هم من صغار الفلاحين، كل هذا جيد فما الذي قمنا به كحكومة؟

سأتحدث تباعا عن أهم نقطة والتي تتمثل في المياه ثم عن كل ما هو إنتاج فلاحي ثم عن كل ما هو قطيع وبالضرورة علف ثم سنضيف بعض النقاط لنقوم بحوصلة حول الوضع الفلاحي في تونس في الوقت الحالي.

بالنسبة إلى مسألة المياه، لدينا ظروف صعبة فعندما نقول أن مخزوننا وصل إلى نسبة تقدر بـ 23% وهي تعتبر نسبة تاريخية يجب أن نكون واعين بذلك، وبكل لطف سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، هذا ما يجب تبليغه إلى جهاتنا ويجب أن يكون المواطن واعيا بالوضعية التي يعيشها ومع الأسف أسميه المواطن سواء كان المستهلك لمياه الشرب أو حسب اختصاصنا نحن هو الفلاح لأنهم عندما يفتحون الحنفية يجدون الماء فهم سيستغربون من كل ما نقوله الآن وعن أي نقص ماء يتحدثون؟ فإذا كانت شجرة الفلاح تستحق 10 لترات من الماء ونحن نعطيه 20 لترا على أمل أن يكون المنتوج أكبر لكن العملية غير سليمة وغير صحيحة فهذا إهدار للماء.

فإذا كان هناك مستثمرون لديهم بنية تحتية لاستغلال الماء دون وجه حق وبدون أي صفة، كيف يمكننا أن نحافظ على الماء وبالتالي نحافظ على بلادنا ونساندها في هذا المجال ومع الأسف أقول بكل أسف أنه خلال العشرية الأخيرة هناك تراكمات تكوّنت فيها عقلية التواكل على الدولة.

بكل لطف، السيد النائب علي قرقور إن كل ما ذكرته صحيح ومعقول ولكن في الدول المتقدمة التي نريد الوصول إليها وبما أننا نتساءل دائما عمّا قامت به الدولة والحكومة في الدول المتقدمة فهم أيضا يسألون عما قدمه المواطن لدولته وهنا سأتوجه قليلا إلى الجماعات المائية والجمعيات المائية التي لا أريد السماع عنها لأن هذا التمشي غير سليم بالمرة ونحن نعمل من أجل تعديل هذه الوضعية لا يمكننا مواصلة العمل بهذه الطريقة إذا كانت هناك جمعية لا تقوم بدفع مستحقات الدولة التي تبلغ 128 ألف دينار فكيف يمكن للدولة توفير ذلك وأنا أذكر جمعية ولكن كل الجمعيات بصفة عامة لا تقوم بخلاص الدولة فكيف ستدفع الدولة هذه المستحقات إذا لم تكن هناك عودة إلى خلق الثروة لكي تدور عجلة الاقتصاد، لو لا تقوم الدولة بالإشراف على هذه الجمعيات والبنية التحتية لتوزيع هذه المياه و لا يكون هناك رجوع ولا يساهم المواطن في هذا المجال فمن الذي سيساند هذه البلاد هل سنأتي بهم من الخارج لذلك سيكون دورنا جميعا دورا كبيرا جدا.

إذا كنا سنتحدث عن وزارة الفلاحة فنحن غير جاهزين ولدينا إشكاليات وصعوبات وإخلالات ناهيك أن هناك ملفات أحلناها إلى القضاء وهنا سأفتح قوسا لن نتمكن من التقدم ببلادنا إذا لم تعتدل الإدارة ولا يكون هناك عمل جدي في مكافحة الفساد وهذه من بين التوجهات الرئيسية للسيد رئيس الجمهورية، لقد هدم هذا الفساد البلاد وأضر بها كثيرا ولا يمكننا المواصلة على نفس المنوال ونحن نشتغل على هذه المسألة في وزارة الفلاحة كما أعلمكم أن الملفات تحال دوريا على القضاء ولا مجال لوجود الفاسدين داخل الإدارة لأن هناك تواطئا للإدارة في عدة مواضيع وسأتحدث عن هذا لاحقا وهذا لا يمكن أن نتقدم به إذا كنا نحب هذه البلاد ونريدها أن تتطور.

إذا كنا سنواصل الحديث عن الماء فلنتحدث قليلا عن السدود، إن الدولة ما زالت تعمل على إنجاز سدود إضافية ناهيك أنه لدينا في القلعة والسعيدة والدواميس والرغاي وهكذا دواليك كما أننا نعمل على التقدم في ذلك بدرجة كبيرة وهناك ما هو مبرمج وسنعمل على إنجازه وللسائل أن يسأل، لماذا نقوم بإحداث السدود بما أن هناك جفاف؟ يجب أن نقوم ببناء هذه السدود لأنه لا بد أن تكون هناك سنة ممطرة وهنا أفتح قوسا، نحن نعيش تغيرا مناخيا بامتياز ولن أخفي عنكم لقد قمنا بإعداد برنامج التدرج في وزارة الفلاحة إلى غاية سنة 2035 للتعامل مع تغير هذا المناخ الذي نعيشه إذن نحن في صلب الموضوع وأذكركم هنا أن درجة الحرارة فاقت الخمسين درجة هذه الصائفة في تونس مع انعكاسات تغير المناخ بالإضافة إلى الحرائق التي وقعت في غاباتنا التي تعتبر المتنفس لبلادنا. كما تبخر 900 ألف مترا مكعبا من المياه السطحية الموجودة في السدود في يوم واحد ويعتبر هذا دمارا وهذا هو تغير المناخ وهذا ما طرأ علينا دون أن يطرق الباب.

سأغلق القوس ثم سأعود إلى الموضوع، لذلك يجب علينا أن نتعامل مع كل ذلك بالسرعة الضرورية خاصة في مجال المياه ومياه الشرب، وعندما أقول مياه فماذا أعني بذلك؟ نحن لدينا 37 سدّا وقد تحدث منذ قليل بعض الإخوة عن مسألة إحداث السدود الجبلية وعن البحيرات وغيرها، لدينا تقريبا 925 بحيرة و95 أو 96 سدا جبليا وهم صغار وليسوا كبارا وبالنسبة إلى هذه السنة ولأول مرة هناك سدود لم تعمل قط ملئت بالماء ثم كان منتهاها في البحر.

أما بالنسبة إلى السد الذي تحدث عنه البعض منكم والذي يصب في البحر وقع تعديل وضعيته منذ سنة 2016، أما بالنسبة إلى السدود التي لم نستعملها من قبل مثل الحركة وقع استعمالها هذه السنة لقد عملنا ليلا نهارا على إعادة تشغيلها لكي نستغل المياه الموجودة فيها وبالتالي نحن لدينا سدود وبحيرات مائية وسدود جبلية ويتم التصرف في كل هذه المياه عبر بنية تحتية من شأنها أن تمكن الدولة من التحكم في هذه المياه كما تريد.

وهنا أريد أن أؤكد بكل لطف أن هذه المياه للدولة التونسية وللجمهورية التونسية وأن الدولة من يتصرف فيها لتوفيرها للمواطن التونسي مهما كانت المنطقة التي يعيش فيها، وخلاصة القول هذه هي الوحدة الوطنية، عندما تنزل الأمطار في قابس لا يعني أننا نريدها أيضا في بنزرت فأينما تكون تنفع ونقوم بتحويل هذا الماء عبر بنية

تحتية وكما ذكرت أن البنية التحتية في دول أكثر منا تقدما ليست موجودة ولن أدع الفرصة تفوتني بهذه المناسبة لأشكر قدماء وزارة الفلاحة الذين عملوا في الثمانينات والتسعينات والألفين الذين تركوا هذه البنية التحتية الهامة، ويمكن أن تكون لدينا إشكاليات في الماء في الوقت الحالي وهي إشكاليات كبيرة بحيث أن هناك أشخاصا يعانون من العطش لذلك مثلما عمل السابقون في وزارة الفلاحة يجب علينا أن نعمل نحن أيضا لنترك ذلك للأجيال القادمة.

سنتحدث عن السدود لإجابة من تساءل عن تنظيف السدود أنا من جهتي آمل ذلك ولكن هل نعلم كم سيكلفنا ذلك؟ سنعطي رقما على سبيل المثال لو قمنا بتنظيف سدّ ملاق بجهة نبر فسيكلفنا ذلك 4 آلاف مليون دينار وعندما نقوم بإنجاز سد جديد سننفق أقل من 500 مليون دينار أي أنه ليس من قبيل الصدفة أن نقوم بإنجاز سد ملاق العلوي الذي سيدخل طور العمل في 2025 بعد الدراسة في حين أن لدينا سد ملاق نبر وأريد أن أؤكد أن وزارة الفلاحة لديها كفاءات كبيرة خاصة على مستوى المياه ومعترف بها دوليا وأنا شخصيا أفتخر بهم كثيرا لأن تلك الأمطار التي تنزل ليلا نهارا وتلك المياه التي تأتينا من الشقيقة الجزائر أيضا يجب علينا التصرف فيها فهؤلاء الأشخاص التابعين للإدارة العامة للسدود لا يعرفهم أي أحد فهم جنود الخفاء وبالتالي خاصة تلك الأمطار التي نزلت في أواخر شهر ماي وفي بداية شهر جوان والتي بلغت 150 مترا مكعبا قمنا بإدخالها عبر المنظومة إلى سد تصل طاقة استيعابه إلى 50 مليون برق أي يجب أن يكون هناك دائما رؤية وتحكم التصرف للمحافظة على هذه المياه لكي لا تضيع هذا على مستوى المياه السطحية.

على مستوى المياه الجوفية ما هي الفكرة التي لدينا عنها؟ هذه المياه في نقص متواصل لأنه ليس هناك تغذية للمائدة المائية، ماذا يعني ذلك؟ كيف سنتبين ذلك؟ سيصبح الماء مالحا، لذلك أصبحنا نستعمل في بعض المناطق محطات تحلية لاستغلال المياه الموجودة خاصة في مجال كل ما هو مياه شرب، وفي هذه الوضعية إن الأمطار في نقص متواصل وهناك تحديات كبيرة في المستقبل فيجب علينا أن نكون جاهزين، فما هو تمشي الوزارة في هذا المجال؟ أن كل ما هي مياه شرب والتي تعتبر أولوية قصوى للمواطن "وجعلنا من الماء كل شيء حي" سنوفر مياه الشرب من مياه البحر المحلاة وبالتالي سيكون هناك تركيز لمحطات تحلية المياه، أين نحن في هذا المجال؟ لدينا محطة في جربة تعمل منذ سنة 2018 وهناك محطة ستدخل طور العمل في أواخر هذه السنة إن شاء الله في الزارات بجهة قابس، وإذا كان هناك مشكل للماء سواء كان في تطاوين أو قابس وغيرها فنحن سنتخلص من كل ذلك بإذن الله.

كذلك لدينا محطة أخرى هامة بجهة صفاقس والتي تحدث عنها السيد النائب الكريم نحن الآن في مساعي حثيثة والتي ستنتهي أشغالها حسب العقد في جوان 2024 ونأمل التسريع في ذلك وحتى في إدماج الطاقة القصوى لأن طاقتها القصوى 200 ألف ولكن الخطة الأولى المبرمجة كانت ستكون 100 ألف ولأننا لم نعتقد أن تنقطع الأمطار فجأة ولكن ها نحن الآن في صلب الموضوع الآن وإن شاء الله سيغيثنا الله في جميع الحالات فعندما تنزل الأمطار فستنفعنا دائما لذلك نأمل أن تشتغل محطة صفاقس في أقرب الأوقات.

أما المحطة الرابعة فهي محطة سوسة والتي لدينا فيها بعض الصعوبات مع المقاول ونأمل حل الإشكالية في أقرب وقت ممكن، سيتواصل هذا المشروع على مستوى كل ما هو تركيز محطات تحلية وتعلمون جيدا أن ذلك مكلف وسأعطيكم مثالا، منظومة قرقور التي أحدثناها تصل قيمتها إلى حدود 1000 مليون دينار لكي نتبين المصاريف التي تدفعها الحكومة والتي لا يعلمها المواطن ولا يشعر بالإنجازات التي تحدث وكل هذا في إطار الاشتراك في العمل سويا وسننظم لكم زيارات إلى بعض المناطق لتبين مدى إنجازات الدولة في جميع مناطق الجمهورية، وأعلمكم أنني عندما ذهبت إلى الوزارة تفاجأت بالكمّ الكبير للمشاريع الموجودة في البلاد التي لا يعلمها المواطن والنواب أيضا.

لذلك مهم جدا أن نطور إن شاء الله الخطة الاتصالية لكي يعلم المواطن مآل الأموال المرصودة للميزانية وكذلك السيدات والسادة النواب لكي يتبينوا أين ستوظف كل الأموال المخصصة لوزارة الفلاحة وسننظم كل هذا إن شاء الله مع بعضنا البعض، كل ذلك في إطار كل ما هي مياه شرب ولكن ماذا عن مسألة الفلاحة؟

على مستوى الفلاحة قلنا أننا بالأساس وبطبيعة الحال إلى جانب المياه الجوفية سنعتمد المياه غير التقليدية وهنا أقصد معالجة المياه المستعملة ونحن لدينا تقريبا 300 مليون مترا مكعبا نستغل منها بين 6 و10% وبصراحة فإن هذا الوضع فيه إشكالية كبيرة، لماذا؟ لأنها عقلية فالفلاح الذي كانت تنزل عليه الأمطار ولديه الأمل في وقوع ذلك ستوفر له ماء آخر لم يتعود عليه فهل سيقبل استعمال ذلك؟ ولكن الحاجة تولد الوسيلة.

لدينا في بعض المناطق التي أثر فيها الجفاف كثيرا طالبت بالحصول على هذا الماء فمثلا في الساحل هناك استغلال كبير لهذه النوعية وبالتالي فإن الإشكالية الكبيرة التي لدينا في الوقت الحالي بالإضافة إلى تطوير نوعية الماء بالتنسيق مع وزارة البيئة وهذا ما نقوم بالعمل عليه كيفية تحويل هذه المياه إلى المناطق المستحقة لها وهي مناطق جافة وكما ذكرنا أن لكل مياه الشمال ومياه الشرب لدينا بنية تحتية لتحويل المياه أينما أردنا ولكن في المياه المستعملة المعالجة ما زلنا في بداية الطريق ويجب أن يكون هناك تسريع في العمل لأن الوضع يتطلب أن يكون التدخل حينيا وأن تتطور هذه العملية في أقرب وقت ولكنها تتطلب اعتمادات وفي إطار التعاون الدولي وكما تساءل عن ذلك البعض سأقوم لاحقا بتوضيح هذه النقاط وإجمالا بالنسبة إلى وضعية المياه ما هي وضعية رؤيتنا وما هي الأولوية التي سنعطيها للقطاعات في ظل الوضع الصعب الذي تمر به البلاد وخاصة على مستوى المالية العمومية؟

يجب أن نفكر في كل ما هو عملة صعبة وعندما نقول عملة صعبة على المستوى الفلاحي سنقول بالأساس الزياتين، التمور، القوارص ولكن قبل القوارص هناك قطاع آخر وهي الطماطم "cerise" التي تقوم بشوط كبير في إدخال العملة الصعبة وتقتصد في المياه، كما سنتحدث قليلا عن الزيتون وزيت الزيتون والذي فيه اهتمامات من السيدات والسادة النواب، نحن نريد تطوير الإنتاج وآمل أن نصل إلى تحقيق 1 مليون طن من إنتاج زيت الزيتون في تونس وهذه العملية غير صعبة خاصة إذا تبينا أن لدينا 2 مليون هكتارا لأشجار الزيتون وهي تمثل 40% من الأراضي المحترثة لبلادنا، لدينا فيها أراضي لا أريد القول بأنها قاحلة بل سأقول غير مستغلة، لماذا أقول ذلك؟ لأن هناك إمكانية لاستغلالها ولدينا مناطق في الجنوب الشرقي يوجد فيها الماء، نحن لا نريد أن نتكلم بل نريد أن ننجز ثم نتكلم، لدينا برنامج في هذا المجال لتطوير هذه القطع وإذا

قلنا 8 مليون ضارب 8 أورو فقط سأقول 30 مليار دينار إذا أضفنا إلى ذلك التمور والفسفاط سنتبين كل الخيرات التي لدينا في تونس وما الذي يمكننا القيام به في تونس خاصة عندما نقول في بعض الأحيان أن بلادنا كلها خيرات.

وكما ذكرت لكم بأنني أصبحت قريبا من الميدان فذلك ليس كلاما فقط بل كلام وفعل ولكنه يتطلب التفعيل والعمل ويتطلب بالأساس أربع كلمات أريد سياقتها لكم لكي تفهموا طريقة عملنا بوزارة الفلاحة يجب تطبيق أربع كلمات في أي مجال سنعمل به وهي: متابعة ، مراقبة، مساءلة إذا لم يكن هناك تمشي مثل ما هو مبرمج وإذا لزم الأمر المحاسبة، هذا ما نقوم به الآن ووصلنا إلى المحاسبة وإحالة الملفات للقضاء ويجب على كل شخص أن يتحمل مسؤوليته، إذا لم نساند نحن المسؤولون في الدولة فمن الذي سيقوم بذلك وإذا تملص الجميع من حل المشاكل فكيف يمكن لنا أن نتقدم؟

صحيح أننا نعيش ظرفا صعبا ولكن هذا الظرف ليس مستحيلا ونستطيع التقدم فيه مع بعضنا البعض وأنا هنا لست أقول الشعر بل أذكر الواقع وبما أني في مجال الزياتين أريد أن أنتقل إلى الشعال التي تعتبر حسب المعطيات الموجودة ثاني ضيعة زياتين في العالم وقد كان في الثمانينات وخاصة في السبعينات عندما نشهد ضيعة منظمة نعلم جيدا أنها على ملك الدولة ولكننا أصبحنا نتبين عكس ذلك الآن، فما الذي تغير؟ أصبح هناك التواكل على الدولة ولم تعد هناك لا متابعة ولا مراقبة ولا مساءلة ولا محاسبة كل شخص يتصرف حسب هواه وبطبيعة الحال فهذه نتيجة منطقية ومعقولة لتصرفنا، وبالتالي من البديهي أن نسقط في مثل هذا الوضع وأمثاله فعلى سبيل المثال إذا كان منتوج زيت الزيتون وأريد أن أعرج على الامتيازات التي تحدث عنها البعض منكم إذا كنا سنعطي لكل شخص أكثر من 200 لترا عوض 10 أو 20 لترا بتعلة امتيازات ثم تمنعها وزارة الفلاحة وتكون هذه السنة بصفة خاصة 50 لترا فقط فكم سندخل للديوانة سيكون ذلك في حدود 6 مليون دينار هذا بالأرقام، كيف يمكن للأراضي الدولية أن تقدم وأن نتقدم ببلادنا وأن نتحدث عن الأمن الغذائي وتعديل السوق بالأراضي الدولية إلى غير ذلك؟

لذلك أنا أتفاءل خيرا، كما تحدث أحدكم عن مسألة أسعدتني كثيرا وهي أن هناك ضيعة قرب مقر إقامته تبين أنها أصبحت فيها حركية، لماذا؟ لأننا غيرنا رؤيتنا على مستوى كل ما هو أراضي دولية وهناك عقد أهداف بين الديوان وذلك المركب أو تلك الضيعة، متابعة مراقبة مساءلة محاسبة، نوفر لهم الظروف الضرورية وحصلنا على اعتمادات لمواصلة العمل ولم يكن ذلك من الدولة بل من البنوك وسنقوم بإرجاعها ويجب أن نعمل وأن نتعلم كيفية الاعتماد على الذات ولكن في السابق كان يعتمد كثيرا على الدولة مثلا في مسألة تسديد الرواتب التي تصل إلى 5 مليون دينار ثم يقع تخصيص 6 مليون دينار في الامتيازات، وعلى فكرة لقد قمنا بعدم اعتماد هذه الامتيازات مجددا لسبب بسيط جدا، ماذا نقول بلغتنا كتونسيين نحن نقول "ولي صيد وكولني" يجب أن نخلق الثروة وأن تصبح الشركة رابحة حينها سيحظى الجميع بالامتيازات لأننا خلقنا الثروة وأصبحت العجلة الاقتصادية تدور حينها سيتحسن وضع البلاد، وكفانا تواكلا على الدولة، يجب أن نساعد بلادنا ولكن ليس بالكلام فقط بل بالعمل.

بما أننا لا زلنا نتحدث عن الزيتون والحديث في الوقت الحالي عن سعر زيت الزيتون وهنا نريد أن تكون الرؤية واضحة لا وزارة الفلاحة ولا تونس يتحكمان في تحدد سعر زيت الزيتون بل هو سعر عالمي تتفق عليه كل الدول المعنية ثم ما يطبق هو ما يفرض وهنا أتحدث عن مستوى التسويق والتصدير وآمل أن يباع بسعر يقدر بعشرة أو ثمانية لكي نوفر أكثر مداخيل تدخل إلى تونس ولكن أين المواطن التونسي من كل ذلك هل سنمنع عنه الخبز والزيتون وغير ذلك؟ هذا غير وارد، إذا كان الأمر كذلك فليس هناك معنى لوجود الدولة بل هي موجودة لاتخاذ الإجراء المناسب في المكان المناسب عند التعامل مع وضعية خاصة، لذلك وخاصة بعد تدخل السيد الرئيس اتصلنا بالاتحاد التونسي للفلاحة والصناعة والصيد البحري مشكورون صراحة فأنا أتعامل معهم كثيرا فكلما اتجهنا إليهم لتعديل موضوع ما إلا ووجدنا منهم التجاوب الإيجابي لمساندة الدولة وسنجتمع يوم الإثنين في هذا المجال، رؤيتنا واضحة سنعدلها وسيكون فيه زيت الزيتون ليس العادي عندما أعود من المعصرة بعد شراء زيت الزيتون أظن أنه "extra vierge" في حين أنه ليس من هذا النوع ويتطلب الكثير وهذا ما سنوفره هذه السنة وسيكون مقبولا بالنسبة إلى المواطن التونسي إن شاء الله ولن أدخل في أكثر تفاصيل.

هذا على مستوى كل ما هو زيت زيتون وأريد إضافة مسألة فقط لقد ذكرنا بأننا نريد أن نطور وأن نصل إلى مليون طن ولن يكون ذلك إلا بالعمل، لقد أثبتت التجربة أنه عندما نعتمد في السقي نظام القطرة قطرة ستكون هناك مردودية أكثر في المنتوج وبشكل كبير وهذا ما سنعتمده، كيف سيكون ذلك ونحن نعيش بنظام القطرة قطرة وشحا مائيا وجفافا بل المناطق التي سنقوم بزراعتها يوجد بها الماء خاصة على مستوى الجنوب الشرقي وهنا سأفتح قوسا على مستوى كل مائدة مشتركة بيننا وبين الجزائر وليبيا وهذه المسألة معتمدة منذ السبعينات حتى نكون واضحين.

ثانيا، نحن لدينا 8% 70 % الجزائر و22% ليبيا ونحن نعمل على ذلك كما أن لدينا مياه أخرى بالجهة الشرقية سنعمل عليها أيضا، حقيقة إن بلادنا كلها خيرات وقد كان لي الشرف لزيارة رجيم معتوق مع السيد الرئيس والتي كانت لدي فكرة عنها ثم ذهبنا إلى محدث ولكن المهر في الأمر أنه كانت توجد أربعة أو خمسة منازل في رجيم معتوق ولكن المدينة توسعت بشكل ممتاز والمفرح في الأمر أن هناك بناءات حديثة هناك وهذا هو التونسي في خلاصة القول وتعلمون جيدا مدى أهمية تركيز مدن في تلك المناطق.

ثانيا، ذهبنا إلى المحدث التي لا تبعد كثيرا عن رجيم معتوق فإلى جانب رؤيتنا للنخيل كانت هناك أيضا البطاطا وهي مسألة رائعة جدا وكيف أننا أصبحنا نتقدم تدريجيا على مستوى التمور ودقلة النور والماجول وغيره وهناك رؤية وتمشي في هذا المجال لذلك بقدر ما قمنا به في الغرب وفي الوسط الغربي فسنواصل ذلك في الجنوب الغربي وسنواصل ذلك في كل ما هو جنوب شرقي وصولا إلى بن قردان ورمادة وبرج الخضراء ولكن هاذان الأخيران سيتطلبان بعض الوقت ولكن من بنقردان إلى رمادة فإن الزياتين تكثر يوما بعد يوم وأصبح هناك من يستثمر في هذا المجال ولدينا الماء في تلك المنطقة ونحن لدينا رؤية في التمشي وكما ذكرت فنحن لا نريد الكلام فقط بل الإنجاز ثم الحديث.

أولا، استغلال كل ما هي تجهيزات سقوية تكنولوجية متقدمة ثانيا، توسيع المساحات لزراعات الزيتون هذا فيما يتعلق بزيت

الزيتون وذكرنا أنه يعتبر عنصرا هاما في إدخال العملة الصعبة إلى بلادنا.

السيد الرئيس، إن هذا المقعد غير مريح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سيدي الوزير، نحن نتابعك بكل انتباه.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

ربي يباركك،

النقطة الثانية، الركيزة الثانية بعد الزياتين وزيت الزيتون التمور عندما أتحدث عن التمور خاصة فيما يتعلق بقبلي وتوزر ولا ننسى قفصة وقابس لأن القطاع بصدد التوسع في هذه المنطقة وهذه مسألة مشجعة جدا إلا أنها تتطلب المزيد من العمل في هذا المجال على مستوى قبلي وتوزر أولا على مستوى المياه ولدينا مشكل في هذا الصدد، هناك من قاموا بحفر الآبار العشوائية التي أصبحت مالحة بشكل كبير فأثرت سلبا على النخيل وقد قمت بمعاينة ذلك وتبينا موت بعض أشجار النخيل ولكن في إطار التعامل مع هذا الوضع ولدينا قرابة الثلاثة أشهر في الوضع الحالي بعد الزيارة التي أداها السيد كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية على عين المكان نحن بصدد تشخيص الوضعية كم لدينا 1000 أو 2000 أو 10.000 لم نتمكن من القيام بإحصاء النهائي لهذه الآبار نريد أن نحدد على أرض الواقع كم يتطلبنا من بئر عميقة ليكتفي الجميع ونحذف كل ما هو آبار عشوائية وبطبيعة الحال سيكون ذلك في إطار الاتفاق والتشارك مع جميع الجهات المعنية بهذه الولايات.

المسألة الثانية التي يجب أن نعمل عليها لأن هذا القطاع وقع مسه بشكل كبير وهو تقسيم الملكية وبالتالي ما الذي يحدث؟ هناك من لديه 1 هكتار وآخر نصف هكتار أو ربع هكتار أو كذا وعندما تأتي الصابة يسعرها المشتري بقيمة 2.500 مليما أما إذا لم يقم ببيعها فإنها ستتلف خلال يومين لذلك سنتحدث أولا عن إنجازات الدولة إلى حد هذه الساعة قبل أن نصل إلى التمشي الذي سنسلكه إن شاء الله ونأمل أن مساعدتنا كثيرا في ذلك.

أولا لقد شجعت الدولة على استعمال "الناموسية" والتي أصبح ثمنها 20% لأننا خفضنا 80% وتدخلت الدولة لكي يحصل الفلاحون الصغار على القروض وهنا لا أتوافق كثيرا مع السيد النائب طالب بإعطاء الآخرين أيضا والذين تحدثت عنهم منذ قليل وبينت ما يقومون به وهذا ليس بمعنى أن أبعدهم لأن كل ذلك يدخل في سلسلة القيمة وبالتالي فإن لكل دور يقوم به بالنسبة إلى الفلاح والمجمع والمصدر وأنا أحترم الجميع ولكن أريد أن أحافظ على الحلقة الضعيفة في سلسلة القيمة لهذا القطاع ألا وهو الفلاح وبالتالي أصرينا على حصول الفلاح على هذا القرض أقلهن لتصبح لديه الإمكانيات لجني المحصول ووضعه في الصناديق ولكن أحطناه علما بإمكانية وضعها في المبرّد الفلاني وأن الدولة ستتكلف بدفع الكراء حتى لا تتلف صابته وهنا أردت الحديث عن كيفية خدمة الدولة للفلاح ولكن ذلك لا يظهر جيدا وسنتحدث في هذا المجلس عن كل ذلك لأننا نتحدث عن نفس الذبذبة وحتى يكون الجميع على بينة بما تقوم به الدولة في الجهات.

ولكن الإشكالية التي تحدثت عنها بالنسبة إلى كل شخص لديه نصف هكتار أو 1 هكتارا أو هكتارا ونصف فهؤلاء لا يمثلون قوة بمفردهم ليتمكنوا من السيطرة على السوق وهنا السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، أريد توضيح نقطة، عندما تدخلت هنا وزارة الفلاحة كان ذلك للمحافظة المعنوية على الموضوع في تحديد الأسعار المرجعية لقد تدخلت عن مضض لأنه عمليا قانون السوق هو العرض والطلب ولكن لدي ثقة في المصدرين والمجمعين الذين تحدثنا معهم لكي يتعاون الجميع مع الفلاح لأن كل هذا القطاع مرتبط بالفلاح وبالتالي يجب على الجميع أن يحافظ على النقطة الأولى في سلسلة القيمة في قطاع التمور ألا وهو الفلاح.

رغم أن هناك من يعترض على الأسعار ولو أن التشخيص الذي لدينا لا يتوافق كثيرا مع هذا الكلام على أساس أننا اتفقنا على 5 و100 أو 200 على النوعية الممتازة جدا أحسن نوعية وتعلمون جيدا أكثر مني أن نوعية الدقلة تراجعت بعض الشيء في العديد من المناطق وهناك من قام ببيعها وهي لا زالت في أمها وقد قام بذلك وهو راض وبالتالي فإن المعطى الذي لدينا ولنكون إيجابيين بعض الشيء بأن المحصول لهذه السنة جيد والأسعار كذلك ويمكن هناك عدد قليل ليس فرادي تكون نوعيته غير جيدة هذه هي خلاصة القول في كل ما يتعلق بما هو تمور، كما أنه بالنسبة إلى التمور إذا كانت هناك إمكانية للتوسع فسنقوم بذلك آخذين بعين الاعتبار في كل ما هي مياه لأن تقدم هذا المجال سيزيدنا في العملة الصعبة.

تحدثنا قليلا الآن عن قطاعين من شأنهما أن يدخلا العملة الصعبة للبلاد سنتوجه الآن إلى القطاع الذي يأكل العملة الصعبة وهنا سأدخل قليلا في قطاع الحبوب وسنبدأ بالحديث عن القمح الصلب وهذا نتيجة تغير المناخ خلاصة القول لقد كان من المفروض أن تصل قيمة الصابة من 1.2 مليون طن إلى 1.5 مليون طن لكنها قدرت هذه السنة بـ 0.3 مليون طن وهو وضع غير عادي وغير طبيعي ووضع سيء على مستوى المنتوج في القمح الصلب وبالتالي نجد أننا نقوم بتوريد القمح الصلب وسأعود قليلا إلى برنامجنا في المستقبل،

بالنسبة إلى القمح اللين نحن في تونس نعطي الأولوية دائما للقمح الصلب وهنا السؤال الذي يتبادر إلى ذهني لماذا لا نزرع القمح الصلب الذي نسميه بلغتنا العامية "الفارينة" لأن القمح الصلب سعره مرتفع والذي بلغ سعره منذ سنتين على ما أعتقد 90 فأصبح في السنة الفارطة 130 ووصل هذه السنة 140 لماذا وقعت هذه الزيادة وفي هذا الوقت بالذات؟

كان ذلك لحماية الفلاح ولكي يحصل على حقه في السوق العالمية في الوقت الحالي يبلغ سعره الآن بين 130 و140 مع احتساب النقل أي بأقل 10 دنانير للقنطار الواحد وبذلك حصل الفلاح على حقه وأصبح الوضع جيدا لذلك أردت أن أبين سبب زيادة عشرة دنانير في قنطار القمح الصلب ولكن لماذا القمح اللين سعره زهيد اليوم؟ لأن سعره في السوق العالمية ليس باهظا، لذلك قلنا بأننا نطمح هذه السنة ونأمل من الله أن يساعدنا أن نعمل على الاكتفاء الذاتي على مستوى القمح الصلب لماذا؟ لأن القمح اللين كلفته أقل من القمح الصلب الذي يتمثل في كل ما هو "سميد ومقرونة وكسكسي وإلى غير ذلك" نحصل على كل ذلك بالأساس من القمح الصلب ولكن في ماذا يعتمد القمح اللين؟ نستعمل القمح اللين في صناعة الخبز.

بالنسبة إلى تمشينا وهنا أريد أن أعود إلى الزياتين التي ذكرنا أننا لا نهتم بها، فمنذ أربعة أو خمسة أشهر نقوم بعقد اجتماعات

دورية بالنسبة إلى مسألة الزياتين ولا نترك الأمور للصدفة، نقوم بكل الإمكانيات المتوفرة لدينا ونفس الشيء على مستوى موسم الزراعات الكبرى منذ جمع المحصول وترك البذور على حده وسأفتح قوسا آخر هنا لنبين مرة أخرى كيفية مساندة الدولة للفلاح فنوعية القمح لهذه السنة هي متوسطة جدا لكي لا نقول كلاما آخر ولكن على مستوى تعيير هذا القمح إذا قمنا بذلك فعليا فعوض أن يحصل الفلاح على 140 سيكتفي بـ 90 أو 80 دينارا في القنطار الواحد ولكننا قلنا أنها سنة استثنائية ويجب علينا مساندة الفلاح لذلك قررت الدولة حصول الفلاح على 130 أو 140 دينار إجمالا للقنطار الواحد هناك أشياء لا تظهر ولكن يجب علينا قولها، لماذا؟ لأنها تابعة لميزانية الدولة ولكنها غير ظاهرة.

هناك مسألة أخرى في هذا المستوى وعلى مستوى الدولة، هل أننا نشتري السماد بسعره الأصلي؟ بل نحصل عليه مدعما من الدولة، أيضا عندما نحصل على البذور لزرعها هل يكون ذلك بالسعر الأصلي بل بأسعار مدعمة من الدولة، كما أنها تساهم في شراء "الجرار" بنسبة تبلغ 50% من سعره الذي يبلغ 120 ألف دينار وهنا سأفتح قوسا، صحيح أن لدينا تأخيرا في خلاص بعض المنح ولكن لدينا قائمة واضحة ولدينا روزنامة في الخلاص ومن لديه مستحقات لدى الدولة سيحصل عليها وهنا نتحدث عن ظرف استثنائي فإذا لم نصبر نحن على دولتنا فعلى من سنصبر ومتى سنصبر وهنا أطلب منكم بكل لطف يجب أن نمرر هذه الرسالة معا جميعا لأن ثقتي فيكم كبيرة وسنضع اليد في اليد لأن هناك من يشتكي من عدم حصوله على مستحقاته ولكن يجب أن نصبر بعض الشيء فدوام الحال من المحال وسنتمكن من إنقاذ هذه البلاد وأنا أتحدث إجمالا وخاصة على مستوى وزارة الفلاحة لأننا واعون بكل ما نقوم به.

هذا فيما يتعلق بالزراعات الكبرى والآن على مستوى تحضير الموسم الحالي صراحة قبل نزول الأمطار كان هناك تخوف كبير حتى أن هناك من لم يقم بشراء البذور ولكن نحمد الله على نزول الغيث النافع في الوقت المناسب واستبشر بها الجميع ونتمنى أن تكون البداية موفقة وأن يتواصل نزول الأمطار إن شاء الله وبالتوازي مع هذا فقد توجهنا في تمشي لتخصيص مناطق سقوية على مستوى القمح الصلب.

السيد الرئيس، السادة النواب،

يجب علينا أن نفهم جيدا ماذا نعنى بالمناطق السقوية؟ لقد كانت أحسن مردودية هذه السنة بقفصة والتي تجاوزت المائة ونعني بذلك 100 قنطار في الهكتار الواحد والآن على مستوى كل ما هو مطري فإن المردودية بين 15 و20 أما إذا توجهنا في السقوي فإن ذلك سيصبح ضارب 5 لذلك إن شاء الله سنتجاوز 70 ألف هكتارا على كل ما هو حبوب هذا ما قمنا ببرمجته في إطار الوصول إلى الهدف الذي تحدثنا عنه وأن نحقق الاكتفاء الذاتي على مستوى كل ما هو حبوب وقمح صلب بالتحديد.

هذا فيما يتعلق بالتمور والزياتين لكي نغطي بالأساس على مستوى كل ما هو توريد للحبوب يجب علينا تطويرها ولكن نعمل بالتوازي على تطوير كل ما هو حبوب، اسمحوا لي لأن الوقت ضغط قليلا.

لا زالت لدي ربع ساعة سيدي الرئيس؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تقريبا ولكن يمكنك أخذ المزيد من الوقت.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا لكم،

سأبقى في الفلاحة البرية سأتحدث قليلا عن الأعلاف وسأبدأ بنقطة هامة تهم الجميع، لقد ضرب الفساد أطنابه في هذا القطاع لكي نقف على كل هذه الأمور كما يجب هناك أشياء نعمل عليها في بعض الولايات بدون ذكر الأسماء لتحديد القائمة الفعلية للأشخاص الذين لديهم حيوانات والتي تستحق الحصول على العلف فمثلا عندما نحصل في ولاية من الولايات على 40% من الكمية التي نوفرها حاليا سنحقق اكتفاء ذاتيا على مستوى المجموعة التي لديها حيوانات ماذا أعني بهذا؟ لأننا وجدنا أشخاصا مسجلين في القائمة ليس لهم حيوانات وهناك من سجل مائة ولكن لديه اثنان أو ثلاثة وهكذا دواليك.

وبالتالي أول مسألة يجب علينا حوكمة القطاع ومد كل من يستحق الحصول على ذلك ونحن بصدد العمل على هذا الآن، لماذا أقول كل ذلك؟ لأنه يجب علينا معرفة سبب الداء أولا وكما ذكرت لكم هناك فساد ولكن لن نتمكن من مقاومته إلا إذا اتحدنا مع بعضنا البعض وتكون لدينا حوكمة ترتكز بالأساس على كل ما هو رقمنة على مستوى الجمهورية. عندما تصبح لدينا قاعدة بيانات تتوفر فيها كل البيانات لمعرفة كل من يستحق الحصول على مستحقاته وهل أنه حصل عليها أم لا تكون حينها الرؤية واضحة وبالتوازي مع هذا ما هو التمشي الذي اعتمدناه؟

لقد تساءل البعض عن سعر الشعير الذي قدر سعره 80 دينارا من ينزل إلى الميدان ويتحدث مع الفلاح سيطلب منه حينها الحصول على ذلك حتى إذا بلغ سعره 100 دينار لأنه غير متوفر ويقومون ببيعه بـ 120 دينار لأن هؤلاء الأشخاص الذين يحصلون على الشعير ولكن ليس لهم الحق في ذلك هم الذين يقومون بالسمسرة وبالتالي يخلقون نوعا من الاحتكار الذي ينتج عنه ارتفاع الأسعار لكن أقوم بإعطاء الإمكانية لديوان الحبوب لتقوية وتيرة توريد هذا العلف لتغطية طلبات السوق لكي تتوفر هذه السلع التي تكون دائما مدعمة لأنه بإمكاننا من خلال المبلغ الذي سنتحصل عليه بعد بيعه سنتمكن بطريقة سريعة من شراء كمية أخرى وهكذا دواليك ولكن بالتوازي مع هذا فقد صرحنا للخواص وطلبنا منهم جلب الشعير ليتواجد في الأسواق لأن العملية هي عملية عرض وطلب فإنه بإذن الله سيتعدل.

أضف إلى ذلك الأمطار التي نزلت مؤخرا ونحن نقول بمنطق الفلاح أن "الهايشة تولّي تاكل على فمها" يصبح هناك استهلاك للأعشاب وغيرها وهذا بطبيعة الحال سيخفض من الضغط على كل ما هو علف، نحن نريد أن يكون العلف تونسيا وأن تكون لدينا نوعيتنا، كما أقول لكم أن هناك العديد من اللوبيات التي تدفع في اتجاه معين لمصلحة معينة ونحن لدينا قراءة سليمة في الوضع وسنعالجه ونتعامل معه بطريقة عملية وموضوعية وبراغماتية، نحن لدينا نوعيات علف فعندما أقول "القرفالة" أعتقد أن العديد منكم لا يعرفها وهي نوعية من العلف الممتاز التي لا نعمل عليها جيدا ولكننا أعطينا التعليمات الآن لتقوية وتيرة إنتاجنا وهكذا دواليك.

اسمحوا لي أن أفتح قوسا هنا على كل ما هو بذور أصلية وسأبلغكم أن الأمور تحت السيطرة ومع الأسف نحن جميعا في بعض الأحيان نحصل على المعلومات من وسائل التواصل الاجتماعي التي لم تكن قط مرجعا، هل تريدون أن ننظم لكم زيارة سيدي الرئيس للقدوم إلينا؟ مرحبا بكم في كل وقت اقتربوا منا قليلا لكي تتبينوا طريقة عمل وزارة الفلاحة ومخابرنا وما الذي تقوم به الآن وبالتالي هناك مشاتل وأصناف نحن من قام بها لتتعامل وتتأقلم مع الوضع الذي نعيشه اليوم خاصة على مستوى كل ما هو تغير مناخي والفلاحون الذين يتابعون الموضوع يعلمون جيدا عما أتحدث الآن وأتمنى الحديث عن الكريم والمحمودي وأبلغكم بأنها تونسية مائة بالمائة وبأنها تحت السيطرة وتحت المتابعة.

أريد أن أثمن البحث العلمي الفلاحي الذي بصدد العمل ولكني أعيب قليلا على عدم المواصلة في النتائج التي توصلنا إليها لتطبيقها على عين الواقع وهنا أغتنم الفرصة لإجابة بعض الإخوة الذين تحدثوا عن هذه التجارب التي نقوم بها في حقول تابعة لهذه المعاهد، أقول لكم أنه ستتم إعادة هيكلة لأنه لا يمكننا تخصيص ثلاثة مائة أو أربعة مائة هكتارا للتجارب فأنا لا أقبل هذه الفكرة لأنني أعتبرها ضيعة تدخل في الإنتاج الفلاحي بإمكاننا أن نترك عشرة أو خمسة عشرة هكتارا يوظف على مستوى التجارب وهذا مهم جدا.

سأتحدث قليلا عن قطاع الألبان المرتبط بقطاع العلف بصفة كبيرة ولكن للأسف فقد ارتفعت أسعار العلف بشكل كبير وقد أنهك الفلاح ونحن نعي جيدا هذه المسألة وما أعد به أن العمل لا يزال متواصلا لإيجاد الحل خاصة على مستوى الوقوف إلى جانب الفلاح ومساعدته لكي يبقي على خمس أو أربع أبقار ونذكركم أن صغار الفلاحين يمثلون 85% يعني لديه خمس أبقار وهناك من تشبث بالحفاظ على أبقاره حتى عندما يكون مريضا يقوم بشراء العلف لأبقاره ويقدم لها الأكل قبل أن يأكل ، إن عقلية الفلاح تنص على أنه لا يبقى كما نقول بلغتنا العامية "المراح فارغ" لأن ذلك عيب كبير وإن شاء الله سنتوصل إلى حل في أقرب وقت على مستوى الألبان لأن الموضوع ينطلق من هناك وللمحافظة على قطاع الألبان يجب علينا المحافظة على الفلاح.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

سأختم بقطاع الصيد البحري، اسمحوا لي بالقول أن الصيد البحري دمار بالنسبة إلينا بما في الكلمة من معنى، يعني خلال هذه المدة الأخيرة "يفلّحون" في البحر كما يشاؤون، فوضى عارمة الأمور خارجة عن السيطرة ونحن غير موجودين وبالتالي تحصلنا على الورقة الصفراء الثانية من الاتحاد الأوروبي وسنحصل عن قريب على الورقة الثالثة الحمراء حينها لن نتمكن من تصدير الأسماك بسبب عدم النظام لأن كل شخص يفكر في نفسه فقط ولسنا نفكر في أنفسنا الآن ولا في الأجيال القادمة وبالتالي سأعطيكم مثالا بسيطا جدا.

منذ أن أتينا في شهر مارس قمنا بإعداد برنامج لتطبيق القانون على الجميع، على مستوى الوقود على سبيل المثال منذ شهر مارس إلى أواخر شهر أكتوبر وفرنا مقارنة بالسنة الفارطة تقريبا بنفس عدد المراكب ربحا للدولة بـ 7 مليون دينار على مستوى الدعم في الوقود، كيف تمّ ذلك وما الذي تغير؟ ما حصل هو عوض أن نعطي لكل شخص 500 لترا منحناه 10 آلاف لتر ولك أن تسوي أمورك مع العلم أن الجميع ينتفع وهذا مثال بسيط جدا ولكن الآن الوقت غير الوقت.

أولا، لا يمكنك أن تصطاد إلا في المكان المحدد لك ثانيا، يجب عليك أن تلتزم بالقوانين والإجراءات المعمول بها في المجال، لا مجال للتسيب فهي ثروة ليست ملكا لهؤلاء الأشخاص بل هي ثروة وطنية ونحن مسؤولون عنها الآن وللأجيال القادمة وقد حاول هؤلاء الأشخاص القيام بـ "Bras de fer "وسأذكركم قليلا عندما حجزوا "اللوبد" تزامنا مع العودة المدرسية وطلبوا مواصلة الصيد كما كانوا في السابق، ولكن لا رجوع إلى الوراء ويجب تطبيق القانون على الجميع محافظة على الثروة.

وقد تساءل البعض منكم حول مسألة الحواجز البحرية لكي نمنع حدوث الاصطياد "بالكركارة"، لقد قمنا بهذه التجربة في خليج قابس وبشهادة بحارة الجهة وفي المدة الأخيرة منذ أسبوع أو عشرة أيام تقريبا زارني بعض الإخوة البحارة من قابس التقيت به على الساعة الثامنة ليلا يشكون تعدي البعض على مورد رزقهم عن طريق الصيد "بالكركارة" التي تجر معها كل شيء مثل الشباك و"الدراين" التي يقومون بوضعها وبذلك يكونوا قد قضوا على مورد رزق هؤلاء الأشخاص.

نتوجه بجزيل الشكر إلى وزارة الداخلية ووزارة الدفاع التي تثبت وجود الدولة مرة أخرى دولة القانون والمؤسسات واتخذنا عديد الإجراءات وقمنا بالقبض على البعض منهم ووقعت إحالتهم على القضاء وهذه الحملة الواقعية تمرر رسالة بوجود الدولة ولن يستمر ذلك التسيب الذي كان في السابق حتى إذا قام أربعة أو خمسة أشخاص بغلق السكة أو القيام بالحفر العشوائي ولا نتمكن من احتجازهم ولكن ذلك لن يتكرر اليوم ونحن نقوم بحجز الحفارات يوميا ونقوم بالإجراءات الضرورية لتطبيق القانون وبقدر ما نتشبث في هذا المجال يجب علينا أن نلوم أنفسنا بعض الشيء يجب علينا أن نتحرك في التعامل مع الفلاح ومع المواطن عند طلب أي عمل كان لأننا نطيل كثيرا في الإجابة على مطالب بعض الأشخاص وبالتالي يجب علينا أن نتفاعل إيجابيا ونحن نعمل الآن على ذلك، وقد قمنا بإعداد منظومة على مستوى التراخيص تبين لنا من خلال "plateforme" تاريخ وضع ذلك الترخيص بالمندوبية ولدينا التوقيت المحدد لإجابة هذا السيد.

المسالة الثانية، غيرنا على مستوى المقاييس إسناد هذه التراخيص في إطار التشجيع على العمل ومراعاة للثروة المائية ولكن أيضا وخاصة في إطار بعث المشاريع وبالتالي خلق الثروة وبما أني أتحدث عن الصيد البحري لا أريد أن أترك الفرصة تمر للحديث عن كل ما هو تن أحمر أو ما يسمى بالذهب الأحمر لنعرف به أولا فهذا التن تحت إشراف المنظمة الدولية للتينيات وهي التي تحدد حصة كل دولة من هذه الثروة ونحن لدينا قرابة 3020 طن وللتوضيح فإن هذه الثروة باسم الدولة التونسية كل ذلك بالتنسيق مع المنظمة لأنها تراقب كل شيء وبإمكانها أن تخفض أو ترفع حسب الانضباط وهي التي تحدد عدد المراكب ولن أخفي عنكم عند قدومي وجدت أن هناك من هو متحصل على خمس أو سبع حصص وماذا يعني حصة؟ كمية اصطياد سمكة التونة طبقا لخاصيات المركب "une formule mathématique" تبين أن لديك 30 أو 50 طن وهناك من يحصل على 4 أو 5 أو 7 في الخمسين طن.

وعندما فتحت الكتاب حول هذا الموضوع، قررنا أن يحصل كل واحد على حصة من العدد الذي تحدده المنظمة الدولية للتنيات وتوزع بقية الحصص وتخصص مداخيلها للدولة، وماهي فكرتنا في كل ذلك؟ عند قدوم هذا الحوت يأكل كثيرا السمك الأزرق مثل السردين والماكرو، فما بإمكاننا القيام به سنمنحهم الراحة البيولوجية مرفقة بمنحة ولكن ألم نقل كفانا تواكلا على الدولة، إذا فتلك العائدات نضعها في صندوق يتكفل بإعطاء هؤلاء الأشخاص منحة لهذه الراحة البيولوجية، وما سبب قيامنا بالراحة البيولوجية؟ أولا ليرتاح البحر ولخلق ثروة سمكية أخرى لكي يكون هناك دائما ما نصطاده في البحر وهذا هو التمشي الذي اعتمدناه.

هناك من في القطاع ويتساءلون هل سيبقى دائما نفس الأشخاص الذين يقومون بالصيد؟ سنضيف هذه السنة كل من لم يسعفهم الحظ مسبقا في إطار العدالة بين جميع المواطنين هذا هو التمشي الذي سنسلكه في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

في ختام الكلمة صراحة تشرفت كثيرا بقضاء هذه الفترة الصباحية معكم مثلما حضرت معكم اجتماع اللجنة.

السيد الرئيس، شكرا جزيلا بصراحة أمضينا وقتا ممتعا، ممتعا بمعنى إيجابي، بمعنى أن نضع اليد في اليد للتوصل إلى الحلول.

وزارة الفلاحة كلها إرادة للتعامل مع بعضنا البعض وكما ذكرت سنعد برنامجا وسنحاسب فيه بعضنا البعض لأننا في حاجة إليكم لنتقدم ببلادنا إيمانا منا أنه لن تكون هناك تنمية في تونس إلا إذا كانت هناك تنمية في الجهات.

السيد الرئيس، شكرا جزيلا على رحابة الصدر وبورك فيكم آمل أن تكونوا دائما بخير وأتمنى أن نجتمع في مناسبات قادمة لكن وخاصة بالوقوف على مشاريع وإنجازات لهذه البلاد وبالأساس للمواطن الذي ينتظرنا جميعا لخلق الثروة في تونس. (تصفيق) وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد كاتب الدولة رضا قبوج والوفد المرافق لهما على حضورهما بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

وشكر خاص لروح التعاون الذي أبداه السيد الوزير مع مجلس النواب وقد تلقينا هذا الوعد وفي المستقبل على مستوى الأكاديمية البرلمانية سننظم أياما دراسية حول الفلاحة بمختلف فروعها وأكيد سوف نجد من قبلكم والإطارات العليا لوزارة الفلاحة كل التجاوب لإنجاح هاته الأيام الدراسية، فضلا على أن كل النواب باسمهم جميعا نعلن عن استعدادنا للتحول الميداني لنطلع على الميدان على المجهودات التي تقوم بها وزارة الفلاحة خاصة أن الأمن الغذائي مرتبط بالمجهودات التي ستقوم بها هذه الوزارة في المستقبل وهي مشكورة على ذلك اعتبارا أن الأمن الغذائي هو دعامة للأمن القومي بالنسبة إلى بلادنا.

شكر خالص إليكم وإلى كافة إطارات وزارة الفلاحة وستكون هناك لقاءات في الأيام المقبلة ونتمنى أن تكون مثمرة.

والآن نمر زميلاتي زملائي إلى التصويت على اعتمادات مهمة شؤون الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا وسنحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

المصدح إلى اللجة

السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

شكرا سيد الرئيس،

بعد إذنك السيد الرئيس، أريد أن أترحم على روح الفقيدة النائبة بمجلس نواب الشعب السابق وابنة جهتي هاجر بوهلال، اللهم ارحمها وأغفر لها واجعلها من أهل الجنة.

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

اعتمادات التعهد.....2.757.368.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 2.202.075.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....59.000.000 دينار

-صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي

والصيد البحري..... 47.000.000 دينار

-صندوق النهوض بجودة التمور..... 5.000.000 دينار

-صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد

البحري..... 7.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت،

132 صوتا "نعم"، 5 محتفظين، 3 معترضين. المجموع 139.

تبعا لنتيجة التصويت تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكر موصول للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وللسيد كاتب الدولة وللوفد المرافق لهما متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري.

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل أشغالنا على الساعة الرابعة بعد الزوال لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق. شكرا.

(كانت الساعة الرابعة مساء)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع ميزانية

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024

(كانت الساعة الرابعة مساء وعشر دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميع أرحب بالسيدة أحلام الباجي رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وكافة أعضاء الوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لتقديم أعمالها حول مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتبها وإلى كافة أعضاءها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها، إذن المصدح للجنة.

السيد محمد ماجدي، رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

شكرا السيد رئيس المجلس،

تحية لزملائي الأفاضل،

ومرحبا بالسيدة رئيسة ديوان الصناعة والطاقة والمناجم الوفد المرافق لها.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة لجان مجلس نواب الشعب على العمل القيم المنجز في ظرف وجيز من خلال النظر في كل مهام الوزارات وأتمنى التوفيق لكل من الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والقضائية في خدمة المصلحة العليا للوطن.

عاشت تونس حرة مستقلة والعزة والمجد لشعبنا العظيم.

والآن أحيل الكلمة إلى مقرر اللجنة ليتلو على مسامعكم تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح لمقرر اللجنة.

السيدة ريم المعشاوي، المقررة

شكرا سيدي الرئيس،

تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

ا.التقديم :

تم ضبط نفقات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024 والمحمولة على موارد الدولة بـ 7.406.000 أد مقابل 5.971.200 أد سنة 2023 أي بزيادة 1.434.800 أد تمثل 24,03%.

وتبلغ نفقات ميزانية المهمة 7.408.020 أد باعتبار موارد ذاتية للمؤسسات العمومية والبالغة 2.020 أد. وتتوزع النفقات المحمولة على موارد الدولة على النحو التالي:

	اعتمادات على موارد الدولة	
	التعهد	**الدفع**
نفقات التأجير	39.788	39.788
نفقات التسيير	8.247	8.247
نفقات التدخلات	7.348.980	7.348.980
نفقات الاستثمار	7.400	8.985
الجملة:	7.404.415	7.406.000

نفقات المهمة حسب البرامج

البرنامج عدد1: الطاقة

أعدت الوزارة استراتيجية جديدة لقطاع الطاقة في أفق سنة 2035 ترتكز على توازن وتكامل 4 أبعاد وهي الأمن الطاقي، التنمية الاقتصادية الشاملة، والتحول المنصف وحياد الكربون.

وتدخل استراتيجية قطاع الطاقة ضمن رؤية طويلة المدى تهدف إلى حياد الكربون في البلاد بحلول عام 2050، وفقا لالتزام تونس بموجب اتفاقية باريس، في الوقت نفسه تهدف الاستراتيجية إلى ضمان التزوّد القار والنفاذ المستدام والميسّر للطاقة لتلبية حاجيات المواطن والاقتصاد الوطني بكامل تراب الجمهورية.

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعدّدة الأبعاد وعلى أفق متعدّد المحطات وذلك لتحقيق غاية السياسة العمومية "الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"

وفي أفق زمني متعدّد المحطات سيعمل برنامج الطاقة إلى موفى سنة 2025 بوضع الأطر التشريعية والانطلاق في إنجاز المشاريع الأولى في مختلف أنظمة الإنتاج والقيام بالإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار، تليها المحطة الثانية في أفق سنة 2035 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 وتنتهي بتطوير أنموذج طاقي نظيف صديق للبيئة يعتمد بالأساس على الطاقات النظيفة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

ضبطت نفقات برنامج الطاقة لسنة 2024 في حدود 7.209.344 أد مقابل 5.738.634 أد سنة 2023. دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

البرنامج 2: الصناعة

يهدف برنامج الصناعة إلى دعم القطاع الصناعي وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر محورين استراتيجيين هما دعم القدرة التنافسية والمحافظة على النسيج الصناعي الحالي والنهوض بالاستثمار وتطوير الخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة واللذان يتضمنان تسريع الاستثمار الصناعي وتبنّي التكنولوجيات الحديثة.

وعلى هذا الأساس فإن رؤية البرنامج في أفق 2035 تتمثل في رفع مساهمة الصناعة التحويلية إلى نسبة 20%، وتسريع نسق التصدير والوصول بصادرات الصناعات التحويلية إلى 36 مليار دولار، كما يمكن إضافة الصناعة 4.0 مع التركيز على التنمية المستدامة والصمود أمام التغيرات المناخية والتنمية الدامجة التي تضمن حقوق الفئات الهشة.

وللوصول إلى تحقيق هذه النتائج تم ضبط خطة عمل ترتكز على خمسة محاور هي خلق مناخ مناسب للاستثمار وتسريع الانتقال الرقمي وتدويل الصناعة التونسية ودعم اختصاصات عمودية جديدة ودعم صورة تونس كوجهة مناسبة للاستثمار.

ضبطت نفقات برنامج الصناعة لسنة 2024 في حدود 176.645 أد مقابل 213.502 أد سنة 2023 دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

البرنامج 3: المناجم

يعتبر قطاع المناجم في تونس من القطاعات الحيوية والاستراتيجية، حيث يلعب دورا هاما في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا تكمن أهميته في توفير المواد الأولية التي تعد عنصرا حاسما في تطور الاقتصاد وديمومته وخاصة قطاع الصناعة وقدرته على توفير احتياجاته وضمان استمرارية المنظومة الإنتاجية.

كما يساهم هذا القطاع في الحفاظ على أمننا الغذائي وذلك من خلال توفير احتياجات الفلاحة الوطنية من الأمونيتر الزراعي (200 ألف طن سنويا) والأسمدة الفسفاطية.

وفي هذا الإطار تكمن الغاية المنتظرة من البرنامج في حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا، وترتكز التوجهات الاستراتيجية لقطاع المناجم على أربعة محاور أساسية وهي:

الأمن الطاقي وإزالة الكربون والإنصاف الطاقي والتنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة.

وضبطت نفقات برنامج المناجم لسنة 2024 في حدود 7.986 أد مقابل 7.946 أد سنة 2023.

II.أعمال اللجنة :

تعهدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالنظر في مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وذلك في إطار إبداء الرأي وفقا للطلب المقدم من قبل لجنة المالية والميزانية بمقتضى أحكام الفصل 70 من النظام الداخلي بمناسبة التداول حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وعقدت اللجنة جلسة يوم الأربعاء 15 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة حول مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وأوضحت السيدة رئيسة ديوان وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة في بداية مداخلتها أنّ مهمّة الصناعة والمناجم والطاقة تهدف إلى إعداد السياسات العمومية القطاعية في مجالات الصناعة ودعم الاستثمار والنّهوض بالمؤسسات الصّغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم، وذلك لغاية دعم القدرة التنافسية للقطاع الصّناعي وتحسين مساهمته في التّنمية الشاملة والمستدامة، والنّهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والسّعي إلى تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة والنظيفة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون، وبيّنت أنه يتم العمل على تحقيق كل هذه الأهداف في إطار توجهات الاتفاقيات والتعهدات التي التزمت بها الدولة التونسية وفق ما أقرّه دستور الجمهورية التونسية وجملة التشريعات الجاري بها العمل.

واعتبرت أنّ مخطط التنمية للفترة 2023 - 2025 على المستوى الوطني مرجعية هامّة لضبط الاستراتيجيات والأهداف القطاعية، هذا بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية التي تمّ ضبطها والمصادق عليها من قبل الحكومة مثل استراتيجية الصّناعة والتجديد في أفق 2035 واستراتيجية الطاقة في أفق 2035، وهو ما مكّن من تحديد نقاط القوّة والتحديات التي وجب رفعها في ظل الظرف العام الدولي والوطني وتأثيره على القطاعات الراجعة بالنظر للوزارة.

وإثر ذلك استعرضت مهمة الصناعة والمناجم والطاقة التي تتوزع إلى أربعة برامج وهي الطاقة والصناعة والمناجم والقيادة والمساندة ثم تطرقت إلى الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصناعة والمتمثلة في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة والنهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي ودعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما استعرضت الأهداف الاستراتيجية لقطاع المناجم والمتمثلة في دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته وتشجيع بعث المشاريع المنجمية وانتهت إلى تقديم الأهداف الاستراتيجية لقطاع الطاقة والمتمثلة في ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع والانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون، وعن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة فقد أشارت إلى العمل على إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات والحاجيات والمحافظة على ديمومة الميزانية.

واستعرضت السيدة رئيسة الديوان الميزانية المرصودة لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2024 حسب البرامج حيث بلغت 7.406.000 أد، مقابل 5.971.200 أد سنة 2023، وبلغت ميزانية برنامج الطاقة 7.209.344 أد وقد استحوذ برنامج دعم الطاقة على النّصيب الأكبر من الميزانية إذ قدّر بحوالي 7.086.000 أد، وبلغت ميزانية برنامج المناجم 7.986 أد وبلغت ميزانية برنامج القيادة والمساندة 12.025أد. بلغت ميزانية برنامج الصناعة 176.645أد خصصت للنهوض بالاستثمارات الصناعية والإحاطة بالباعثين الشبان ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والمتصلة

بالصناعة والإحاطة ودعم الهيكلة المالية للمؤسسات وتهيئة المناطق الصناعية الكائنة بمناطق التنمية الجهوية وربط الأقطاب التكنولوجية والتنموية وكذلك المركبات الصناعية بالشبكات الخارجية للماء والكهرباء والغاز.

وأكدت على دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي من خلال تأهيل حوالي 200 مؤسسة صناعية وبعث آليات جديدة خاصة بالابتكار والتجديد والتحكم في انبعاثات الكربون ومواصلة إنجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز الفنية وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي ودعم تصدير زيت الزيتون المعلب ودعم المخزون التعديلي من الحليب الطازج ودعم إنتاج السكر المستخرج من اللفت السكري المنتج محليا.

وأضافت أنه ولدعم القدرة التنافسية على مستوى مختلف المتدخلين العموميين تم توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد والترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة وتكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات تدعيم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتدعيم القدرات التحليلية للمخبر المركزي وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة والترفيع في عدد المخابر والتحاليل المعتمدة.

وأشارت السيدة رئيسة الديوان إلى تطوير إنتاجية وأساليب التصرف والتسيير صلب المراكز الفنية حتى تكون قادرة على الإحاطة بالقطاعات الصناعية الراجعة لها بالنظر وتطوير التشريعات وإدراج المحاسبة التحليلية وتقديم الإحاطة الفنية وتنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات.

وأضافت أن الوزارة تعمل على تطوير الاستثمار من خلال توفير بنية تحتية متطورة بالجهات الداخلية والرفع من نسق إحداث المؤسسات بتكثيف المساعدة للباعثين ودفع التنمية الجهوية وتكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإيوائهم بمحاضن المؤسسات وإسناد التحفيزات المالية للمؤسسات الصناعية وتعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة وكذلك توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة وتحسين نوعية الحياة بالمناطق الصناعية.

وفي تعرضها لقطاع المناجم أشارت إلى وجود هدفين وهما: دعم قطاع الفسفاط ومشتقاته وتشجيع بعث المشاريع المنجمية ولمتابعة نسق تقدم هذه البرامج يتم القيس بواسطة مؤشرات مستوى تطور إنتاج الفسفاط وتطور تصديره ومشتقاته ونسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة ونسبة التغطية للخرائط الجيولوجية مبينة أن إنتاج الفسفاط شهد تراجعا حادا منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2023 من 8,13 مليون طن سنة 2010 إلى 3,1 مليون طن سنة 2023، وأن الوزارة تعمل على تحسين الاستثمار لبلوغ 6,6 مليون طن وذلك لبلوغ 8 مليون طن سنة 2025. وذكرت بعدد المغاسل وهي المتلوي وكاف الدور وأم العرايس والرديف والمضيلة.

وأضافت أن برنامج المناجم سنة 2024 يشمل مراجعة مجلة المناجم ودخول مشروع استغلال الرصاص والزنك وتطوير 16مشروعا لإنتاج الأملاح وتطور انتاج الجبس والدخول في انتاج مادة الرمل السيليسي وبرمجة دراسة استراتيجية لمادة الرمل السيليسي.

وفي تقديمها لميزانية برنامج الطاقة لسنة 2024 أوضحت أنه يهدف إلى ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع والانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون يشمل خمسة مؤشرات لقيس الأداء وهي نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة ونسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز ونسبة تحسين الكثافة الطاقية ونسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وأيضا نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.

إثر ذلك تطرقت إلى موضوع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في سنة 2024 باعتماد نظام اللزمات مشيرة إلى مشروع 500 ميغاواط وانطلاق الأشغال لمشاريع سيدي بوزيد وتوزر وتطاوين وانطلاق استغلال محطة القيروان في نهاية السنة وإسناد الجولة الأولى لطلب عروض 1700 ميغاواط وتلقي العروض للجولة 2 بقدرة جملية تناهز 350 ميغاواط.

وبخصوص نظام التراخيص أشارت إلى مراجعة نظام التراخيص في اتجاه تحديد تعريفة شراء الكهرباء وتبسيط الإجراءات ونشر دعوة خامسة تتضمن حزمة مشاريع في حدود 200 ميغاواط لمشاريع طاقة شمسية من فئة 1 ميغاواط و10 ميغاواط، وفي إطار نظام الإنتاج الذاتي سيتم تركيز حوالي 50 ميغاواط من مشاريع الأسطح الشمسية الفولطاضوئية في الجهد المنخفض وتركيز حوالي 30 ميغاواط من مشاريع الإنتاج الذاتي في الجهد العالي والمتوسط.

وفي مجال الكهرباء والغاز أشارت إلى المشاريع المبرمجة وهي الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وذلك قصد التبادل والتنويع في مصادر التزود الطاقي للبلاد وسيدخل هذا المشروع طور الاستغلال في سنة 2028 ومواصلة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الشبكة الذكية، أما المشاريع المبرمجة في مجال الغاز فقد أشارت إلى الانتهاء من أشغال "أنبوب الغاز تونس - المبطوح -بنزرت" ومشروع أنبوب الغاز المعد لتزويد مدن: حاجب العيون، سبيطلة، جلمة، لسودة وسيدي بوزيد وكذلك أنبوب الغاز المعد لتزويد مدينة تطاوين بالغاز الطبيعي ومواصلة إنجاز أنبوب الغاز الرابط بين تونس وباجة والدهماني وأنبوب الغاز بجهة الساحل والانطلاق في انجاز مشروع أنبوب الغاز "مروج - مساكن".

وفي إطار التحكم في الطاقة بينت أن سنة 2024 ستشهد الانطلاق في تنفيذ

عدة مشاريع وبرامج وطنية جديدة من ذلك برنامج الانتقال الطاقي في المؤسسات العمومية والبرنامج الوطني لاستبدال الفوانيس بأخرى مقتصدة لفائدة العائلات محدودة الدخل وبرنامج بروسول الاجتماعي ويشمل العائلات ذات استهلاك سنوي لا يتعدى 1200 ك.و.س وبرنامج بروسول الاقتصادي الذي يشمل العائلات ذات استهلاك سنوي بين 1200و1800 ك.و.س والمشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد وتجديد شبكة التنوير العمومي بولاية توزر.

وختمت تدخلها بتقديم ميزانية القيادة والمساندة التي تهدف إلى إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمحافظة على ديمومة الميزانية.

وتمحورت تدخلات السادة النواب وتساؤلاتهم حول جملة من المواضيع هي على التوالي:

حول البنية التحتية الصناعية أشاروا إلى النقص الكبير في بعث المناطق الصناعية وخاصة بالمناطق الداخلية مستفسرين حول أسباب التأخير في إتمام إنجازها. وعبّر البعض عن عدم رضاه عن سياسات الوزارة فيما يتعلق بالاستثمارات الصّناعية في الجهات الدّاخلية إذ لم تراع مبدأ التّميز الإيجابي والتوزيع العادل للثروة وحقها في التنمية، بل عمقت الفوارق الجهوية وكرّست نفس الخيارات الاقتصادية التي أثبتت عجزها.

كما تمّت المطالبة بإنقاذ العديد من المؤسسات الصّناعية المتعثرة والتي تعاني عديد الصعوبات الهيكلية والمالية.

ودعا أعضاء اللجنة إلى دعم قطاع الطاقات المتجددة وتطوير قطاع المناجم باعتباره أحد أهم ركائز الدولة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التشريعات الجريئة ومواصلة دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وإدخال التقنيات الحديثة للتصنيع ودعم الصناعة النظيفة والخضراء ومراجعة التشريعات للتسويق لتونس كوجهة للاستثمار المتجدد ودعم قطاع النسيج والملابس والصناعات الغذائية ومختلف الصناعات الأخرى في إطار خطة استراتيجية وطنية إضافة إلى التأكيد على استكمال استراتيجية الصناعة والتجديد في أفق 2025.

كما تساءل عدد من النواب حول قطاع الطاقات المتجددة من حيث بعث المشاريع وتشجيع المستثمرين التونسيين على التوجه نحو قطاع الطاقات البديلة، ودعا بعض النواب إلى العمل على تنويع مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك والتركيز على الطاقات النظيفة والمتجدّدة، إذ تنعم تونس بحكم موقعها الجغرافي بثراء مصادرها الطبيعية، مع التأكيد على تطوير قطاع المناجم وهيكلته للرّفع من إنتاجيته واستعادة إشعاعه الاقتصادي على المستوى الوطني والجهوي.

كما شددوا على دعم قطاعات النسيج والملابس والصناعات التحويلية وصناعة الجلود والأحذية وتنويع النسيج الصناعي عامة ما يستدعي ضرورة استعادة ثقة المستثمرين بتوفير مصادر التمويل وتطوير آليات المرافقة والمتابعة واستحثاث إنجاز المناطق الصناعية وتعميمها على مختلف ولايات الجمهورية، فضلا عن تشجيع الرّأس مال الوطني حيث يقتضي الظرف مراجعة التشريعات والتقليص من الإجراءات الإدارية.

بينما أشاد بعض النوّاب بعديد نقاط الضوء في برنامج الوزارة التي تبعث على التفاؤل بمستقبل أفضل والدعوة إلى الحفاظ على القطاع العام كمكسب وطني لدوره الفاعل في الحفاظ على التوازن مع القطاع الخاصّ، إذ ينبغي كذلك تشجيع القطاع الخاص والعمل على إنقاذ المؤسسات المتعثرة مثل مصنع الفولاذ ببنزرت، والشركة التونسية لصناعات التكرير بجرزونة والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين وشركة إسمنت أم الكليل بالكاف جراء المشاكل الهيكلية وغياب السلامة، وتساءلوا عن برنامج الوزارة لإصلاح ودعم الشركات والمنشآت العمومية الوطنية وذات المساهمة العمومية مثل المجمع الكيميائي وشركة الكيمياء وفروعها التي تمر بصعوبات مالية ومديونية ضخمة.

كما عبّر البعض الأخر عن ضرورة تركيز المناطق الصّناعية في الجهات الدّاخلية ضمن رؤية تقوم على التّكامل مع الإنتاج الفلاحي الموجّه للتصنيع الذي يمكن تثمنيه والاستفادة من القيمة المضافة، فتركيز وحدات الصناعة التحويلية يمكن أن تكون مراكز إشعاع اقتصادي على هذه الجهات فتسهم في التنمية والتشغيل واستقرار الشباب بها، كما ينبغي دعم المؤسسات الصناعية القائمة مثل الشركة التونسية للسّكر بباجة، وإنقاذ الشركات المتعثرة وتذليل الصّعوبات والعراقيل الإجرائية والإدارية والمالية أمام المشاريع الاستثمارية.

وأشار بعض النواب إلى ضعف البنية التحتية وخاصة غياب المرافق الأساسية واليد العاملة المختصة ولا سيما كثرة الإجراءات الإدارية بالنسبة إلى الاستثمارات في المناطق الداخلية والذي يتجسّد في تأخر تزويد عديد المناطق الحدودية بالغاز الطبيعي رغم مرور الأنبوب عبر الجهة وإبرام اتفاق في الغرض.

وتم التطرق لديون الجمعيات المائية وعدم قدرتها على استخلاص فواتير استهلاك الكهرباء، كما تمت الإشارة إلى الديون المتخلدة بذمة الفلاحين جراء التأخر في رفع العدادات لفترات متفاوتة، إضافة إلى طلب توضيح حول ما يروج من تضارب في رفع عدادات استهلاك الكهرباء والغاز في جهتي سوسة ونابل في ظل ضعف الرقابة، مما أضرّ بالصناعيين في مجال الآجر، إلى جانب التساؤل عن خلفية اعتماد فرضية سعر برميل النفط المقدّرة بـ 81 دولارا في إعداد ميزانية 2024، بينما في شرح الأسباب امتد هامش التّوقع ما بين 81 دولارا و87 دولارا، فلماذا تم اختيار الفرضية الأدنى؟

كما اهتم عدد من النواب ببعض الجوانب ذات العلاقة بالمحيط والبيئة، إذ ركز البعض على ما تتسبب فيه الفضلات الناجمة عن المجمع الكيميائي من تأثيرات سلبية على البيئة، حيث أثرت في التنوع البيولوجي للكائنات البحرية وقضت على الغطاء النباتي وأضرت بصحة السكان بظهور العديد من الأمراض، وتساءل البعض عن استراتيجية الوزارة لدفع عجلة التنمية بالجهة والخطة المتبعة لإنقاذ المجمع الكيميائي التونسي الذي يمر بصعوبات نتيجة تراجع إنتاجه وعدم الإيفاء بتعهّداته.

وأشار البعض من النواب إلى ما تعانيه العديد من الأسر في المناطق الدّاخلية النائية وخاصة الحدودية منها وحتى في الأحياء المجاورة للعاصمة نتيجة غياب تغطية شبكة الكهرباء والغاز وما يكابده البعض الآخر من ضعف التّيار الكهربائي والانقطاعات المتكرّرة.

وتساءل عدد هام من النواب حول قطاع الفسفاط وخاصة فيما يتعلق ببرنامج الحكومة للنهوض بهذا القطاع واستعادة ثقة حرفائه، وضمان السير العادي لعمل شركة فسفاط قفصة، وعن أسباب تعطل مشروع الفسفاط بجدليان "شكتمة" بولاية القصرين ومآل مشروع فسفاط صرى ورتان بالكاف الذي سيساهم في إنعاش وتطور اقتصاد البلاد التونسية.

وشدد رئيس اللجنة على العمل على إيجاد حلول جذرية لشركات البيئة والغراسة والبستنة وأكد على ضرورة تحمل كل الأطراف المتداخلة مسؤولية تسوية وضعية عمال هذه الشركات بكل الجهات وأعرب بعض النواب عن استعدادهم للتعاون مع الوظيفة التنفيذية لإيجاد الحلول المناسبة كما دعا إلى ضرورة إنقاذ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية والوقوف على الصعوبات التي تمر بها شركة فسفاط قفصة وأخذ التدابير اللازمة لعودة نسق الإنتاج.

كما أشار البعض إلى نقص البيانات على موقع واب الوزارة ودعا إلى تحيين معطياتها خاصة فيما تعلق برخص البحث عن المحروقات ونوعية العقود وأصحاب الرخص.

وتمت التوصية بضرورة توفر مراكز لتثمين النفايات الصناعية ومعالجتها في المناطق الصناعية وتعديل منوال استغلال الطاقة باعتبارها حقا وإيلاء أهمية للمسائل البيئية والاجتماعية وضمان حق المواطن في امتلاك الطاقة والتصرف فيها لتكريس الانتقال العادل للطاقة وإعطاء الأولوية لمؤسساتنا الوطنية تكريسا للسيادة الوطنية والحفاظ على مقدرات الشعب التونسي.

وتعقيبا على تساؤلات السادة النوّاب وفيما يتعلق بالمناطق الصناعية، بيّنت السيدة رئيسة ديوان الوزارة أن الهدف المنشود هو تطوير الصناعة التحويلية خاصة المنتوجات الفلاحية ومواد البناء وهي تندرج في إطار دراسة استراتيجية تشمل جميع جهات البلاد التونسية.

كما بينت أن أهداف استراتيجية الوزارة في مجال الصناعة في أفق 2025 تتمثّل في رفع مساهمة الصناعة التحويلية إلى نسبة 20% ودفع نسق التصدير بالاعتماد على الصناعة الذكية من الجيل الرابع 4.0 والصمود أمام التغيرات المناخية.

وفيما يتعلق بالمناطق الصناعية، أشارت إلى وجود 520 مؤسسة صناعية متنوعة منتصبة في الشمال الغربي بطاقة تشغيلية طيبة في عدة اختصاصات، والهدف المنشود هو تطوير الصناعة التحويلية خاصة المنتوجات الفلاحية، ومواد البناء، وهي تندرج في إطار دراسة استراتيجية تشمل جميع الجهات.

وحول ضرورة نشر رخص البحث وتحيين البيانات، وقعت الإشارة إلى أنه يتم نشر قائمة رخص البحث على موقع واب الوزارة وتحيينها بصفة دورية تتضمن اسم الرخصة وصاحب الرخصة والمادة المعدنية والولاية والمساحة وتاريخ التأسيس والصلوحية. كما يتم نشر خريطة لمواقع هذه الرخص والقرارات الصادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وإجراءات الحصول على هذه الرخص.

وحول المجمع الكيميائي والأثار الجانبية للفوسفوجيبس، تمت الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة للتأهيل البيئي تقدر بنسبة 30% من ميزانية الاستغلال، وأن الإشكال يكمن في عدم إيفاء مقاولي الأشغال بتعهداتهم، وأن الوزارة تعمل على تخطي هذه الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لحل إشكاليات التلوّث البيئي وضمان شروط السلامة.

وأرجعت أسباب تدني مخزون الفسفاط من 900 ألف طن في بداية السنة إلى 400 ألف طن حاليا إلى تراجع الاستثمار وتقادم المعدات ممّا أثر على جاهزية وحدات الإنتاج بالإضافة إلى ضعف منظومة النقل سواء داخل الشركة أو تأمين نقل الفسفاط إلى مصانع التّحويل، وبيّنت أن عودة الإنتاج إلى المستويات العادية تسير بخطى ثابتة ومدروسة في إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة لهذا الغرض واستكمال إنجاز بعض الاستثمارات وحل الإشكال العالق مع الشريك الصيني وهو في الطور الأخير، وبدخول المغاسل حيز العمل سترتفع طاقة الانتاج.

وفي ردها عن السؤال المتعلق بشركة إسمنت أم الكليل بالكاف، أوضحت أن هذه الشركة تأتي على رأس المؤسسات المستهلكة للطاقة حيث تمثل 77% من كلفة الإنتاج، وبالتالي فإن الشركة في حالة عجز مالي مقابل الإضرار بالشركة التونسية للكهرباء والغاز من جهة دعم المحروقات وتراكم الدّيون، والحل التوقف عن استخدام الغاز من قبل الشركة وتغيير منظومة الطاقة المستخدمة لاستعادة توازناتها المالية.

أما فيما يتعلّق بمصانع الآجر أكدت أن الوزارة تسعى لإيجاد الحلول المناسبة في خصوص التوريد ودعم القدرة التنافسية للمصنّع التونسي باعتماد التّجهيزات المقتصدة للطاقة.

وبالنسبة إلى الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين، فقد أوضحت السيدة رئيسة ديوان وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة أنه تمّ تأمين العودة المدرسية بعد مجهود كبير خاصّة إثر الانقطاع عن الإنتاج لمدّة ثلاث سنوات، ونفس الشيء ينطبق على شركة الفولاذ ببنزرت وغيرها من المؤسسات الصناعية إذ لم يقع تجديد آليات الإنتاج وإعادة هيكلتها منذ ستينات القرن الماضي حيث لم تتم إعادة استثمار جزء من المرابيح في تجديد المعدات عندما كانت هذه الشركات في أوج عطائها.

وفيما يتعلق بالمناطق الصناعية أوضحت أن الوكالة العقارية الصناعية تم إحداثها منذ سنة 1973 ولها من التجربة والخبرة في المجال، وأن مسار تهيئة المناطق الصناعية يمر بعدة صعوبات مثل الإشكاليات العقارية وهاجس الزمن المحدد للتهيئة الذي لا يقل عن 6 سنوات، والكلفة المالية ودراسة الجدوى الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن العديد من المناطق الصناعية التي أحدثت خلال العشرية الماضية كانت لا تستجيب إلى عناصر الجدوى الضرورية، في ظل شح الموارد المالية المتاحة للوزارة، لهذا تعطلت أشغال بعض المناطق الصناعية في عدد من الجهات، وتسعى الوزارة للبحث عن التمويل الخارجي وفض الإشكاليات العقارية والإدارية العالقة واسترجاع المقاسم التي تم إسنادها ولم يقع استغلالها.

وحول قطاع الفسفاط تمت الإشارة إلى أن قطاع الفسفاط يشكل أحد الروافد الهامة في الاقتصاد الوطني وقد شهد خلال العشرية الماضية تراجعا كبيرا من حيث المردودية ومن حيث الفاعلية الاقتصادية إذ تراجع حجم الإنتاج مما انعكس سلبا على التوازنات المالية لكل المؤسسات المكونة لقطاع الفسفاط والأسمدة بما في ذلك الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية حيث شهدت طاقة نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية تراجعا حادا، وقد عملت الحكومة على إعداد خطة عمل تهدف إلى النهوض التدريجي بالقطاع وذلك بتأمين أفضل الظروف لتحسين الإنتاج ونقل الفسفاط الخام والتجاري داخل الحوض المنجمي وإلى معامل التحويل بكل من قابس والصخيرة.

وحول أسباب تعطل منجم صرى ورتان ومشروع الفسفاط بجدليان "شكتمة" بولاية القصرين تمت الإشارة إلى أن ذلك يعود إلى الصعوبات المالية وانعدام الموارد.

وحول الأسئلة الموجهة للشركة التونسية للكهرباء والغاز تم التأكيد على العمل على إيجاد حلول لإشكالية خلاص الفواتير بالنسبة إلى الجمعيات المائية من خلال جدولتها والسعي إلى تطوير الخدمات المسداة باعتماد العداد الذكي خلال السنوات المقبلة وتفعيل هذه الإجراءات في آجالها وتفادي الاضطراب المتكرر في توزيع الكهرباء.

وبخصوص الطاقات المتجددة، القيام بعدة إجراءات من أهمها اعتماد نظام اللزمات بالنسبة إلى المشاريع الكبرى ونظام التراخيص بالنسبة إلى المشاريع المتوسطة والصغرى ونظام الإنتاج الذاتي واتخاذ إجراءات أخرى في الغرض من ذلك إعداد مشروع قانون خاص بإحداث هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء وما للطاقات المتجددة من أبعاد وهي بعد استراتيجي وهو الاستقلالية الطاقية وبعد اقتصادي وهو الإدماج المحلي وخلق مواطن الشغل والتخفيض في كلفة الكهرباء وبعد بيئي وهو المحافظة على البيئة والتقليص من الانبعاثات.

III. قرار اللجنة :

أنهت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والبيئة النظر في مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيّم والجادّ.

والآن ننتقل إلى النقاش العام قائمة أولية للزملاء والزميلات النواب المحترمين: نور الهدى سبائطي، مليك كمون، مصطفى البوبكري، أسماء الدرويش، محمد علي، حسام محجوب، عبد العزيز شعباني، محمد الماجدي، هالة جاب الله ومحمد علي فنيرة.

إذن الكلمة للزميلة المحترمة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل لها خمسة عشر دقيقة.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة،

السيدات والسادة إطارات وكفاءات الوزارة،

أهلا وسهلا بكم جميعا بمجلس نواب الشعب في الجلسة الخاصة بالنظر في مهمة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وعلى اعتبار أن قطاع المناجم يمثل أحد أهم القطاعات الحيوية التي تساهم في الحدّ من عجز الميزان التجاري وبما أن الفسفاط يمثل أحد أهم أعمدة هذا القطاع وفي إطار تفعيل أحد المهام الموكولة للوزارة والمتمثلة في دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته وحسن حوكمته وتكريس مبدأ ضرورة الحفاظ على الثروات الوطنية وتطوير طرق وآليات استغلالها للمساهمة في تركيز تنمية اقتصادية مستمرة ومزدهرة.

وتثبيتا للمبادئ والقيم التي ضبطها دستور 25 جويلية ضمن فصوله وترسيخا للسياسة العامة المنتهجة من طرف الدولة التونسية والمتمثلة في تكريس مبدأ السيادة الوطنية وتعزيز الشعور بالانتماء للوطن ومن واجب كل مواطن تونسي من موقعه الذود عنه وحمايته والتحليق برايته عاليا في كل المحافل الدولية.

السيدة رئيسة الديوان، في إطار المحافظة على الثروات الوطنية وتفاديا إهدار المال العام ما هو مآل 2,5 مليون طن من مادة الفسفاط الخام والتي وقع تخزينها بمنجم أم العرائس من ولاية قفصة منذ سنة 2010 ألا يمثل هذا الرقم الهام من حيث الكمية أولا والقيمة المالية ثانيا رقما مفزعا يدفع الوزارة بالتسريع في اتخاذ الإجراءات اللازمة والشروع في استغلاله وجلب موارد مالية لخزينة الدولة التونسية التي تعيش تحت وطأة ظرف اقتصادي صعب؟

السيدة رئيسة الديوان، ما هو مآل مبلغ مالي قدره 700 مليون دينار وقع إنفاقه منذ سنة 2010 لإحداث معمل المظيلة 2 من ولاية قفصة والمختص في صنع الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية الموجهة للفلاحة التونسية وللتصدير حيث أن المشروع معطل لمدة فاقت 12 سنة بسبب خلاف كل من الطرف الأول ممثلا في الشركة الكورية والشركة الصينية المكلفتان بتنفيذ الأشغال والطرف الثاني ممثلا في المجمع الكيميائي التونسي لعدم اعتراف هذا الأخير بالأضرار التي لحقت بالجانب الأجنبي المنفذ للمشروع وقد كان للاحتجاجات المتتالية وغلق المنافذ المؤدية للمشروع دورا رئيسيا فيها حسب ما تم التصريح به؟

السيدة رئيسة الديوان، لماذا تأخر انعقاد اللجنة المشتركة لتحديد سعر الفسفاط والتي تشمل كل من ممثل عن: وزارة الإشراف، الإدارة العامة للمناجم، الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي، شركة فسفاط قفصة والتي كان من المفترض انعقادها مطلع السنة أي شهر جانفي إلى الخميس الموافق لـ 16 نوفمبر 2023 ما انجر عنه اضطرار الشركة المستفيدة التزود بالفسفاط بحساب السعر التقديري والمقدر بـ 130 دولار للطن الواحد.

كما كان لهذا التأخير عدة انعكاسات سلبية أخرى نذكر منها عجز المجمع الكميائي التونسي على الإيفاء بوعوده للسوق المحلية وعدم قدرته على تزويد الفلاحة التونسية بمادة "DAP" في الآجال المحددة خاصة بعد أن رفضت الديوانة التونسية الترخيص له في القيام بعملية البيع نظرا لعدم تحوزه على فواتير الفسفاط بالسعر الجديد والذي تم تحديده إثر انتهاء أشغال اللجنة السالف ذكرها بـ 93 دولار للطن الواحد.

السيدة رئيسة الديوان، سأواصل في نفس الإطار الخاص بضرورة تكاثف كل الجهود ومسؤولية كل مواطن تونسي من موقعه في الدفع نحو دعم الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على المؤسسات والمنشآت العمومية ذات المساهمة العمومية والخاصة وتحفيزها وتشجيع التصدير وتطويره لتعزيز خزينة المالية العمومية.

لذلك واعتبارا لكل ما سبق ذكره السيدة رئيسة الديوان ما هي أسباب تراجع مخزون المجمع الكيميائي التونسي، معامل قابس من مادة الفسفاط الخام إلى 300 ألف طن فقط خلال شهر نوفمبر 2023 بعد أن ناهزت المليون طن في مطلع نفس السنة وإلى صفر طن تقريبا بمعمل الصخيرة التابع للمجمع الكيميائي التونسي خلال شهر نوفمبر 2023؟

ما هي إستراتيجية الوزارة في حال تواصل عدم قدرة شركة فسفاط قفصة على الإيفاء بوعودها إزاء أحد أهم حرفائها وعدم التزامها باحترام البنود المنظمة للعقد المبرم بينها وبين المجمع الكيميائي التونسي خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالآجال وتزويد الشركة المستفيدة وتسليم كميات الفسفاط المطلوبة وفق روزنامة منتظمة متفق عليها سابقا؟ حيث أنه وحسب آخر التحيينات المتحصل عليها والمجراة شهر نوفمبر 2023 لن تتجاوز الكميات المستلمة من الفسفاط الخام من طرف شركة فسفاط قفصة 1,5 مليون طن نهاية سنة 2023 بعد أن كان من المفروض أن تناهز 4 مليون طن لجميع معامل المجمع الكيميائي التونسي من نفس السنة.

السيدة رئيسة الديوان، ما هي خطة الوزارة لحماية المجمع الكيميائي التونسي والنهوض به باعتباره منشأة وطنية هامة ومنه

حماية كل مساهماته في الشركات الخاصة ذات المساهمة العمومية والتي تواجه أوضاعا مالية صعبة يمكن أن تنتهي بإفلاسها وبغلق أبوابها وبالتالي خسارة المساهمة العمومية بها؟ أذكر منها شركة الكيمياء وفروعها المتعثرة والتي تمثل مساهمة المجمع الكيميائي التونسي بها 39,1% حيث ولمدة ثماني سنوات متتالية تكبدت الأخيرة خسائر مالية متراكمة بلغت 146 مليون دينار في موفى سنة 2022 كما زادت مديونيتها وكان للمجمع الكيميائي التونسي النصيب الأكبر منها حيث فاقت مستحقاته لديها 120 مليون دينار.

ما هي خطة الوزارة للتسريع في استرجاع مستحقات المجمع الكيميائي التونسي وإنقاذه والحفاظ على استمراريته واستمرارية كل المؤسسات التي يعتبر المجمع مساهما رئيسيا فيها خاصة وأن هذا الأخير يواجه تحديات مالية كبرى ويصارع للاستمرار الأمر الذي اضطره إلى اللجوء للاقتراض حتى يتمكن من تأمين رواتب موظفيه لشهر أكتوبر 2023 لتحقيق الأمن الاجتماعي؟

السيدة رئيسة الديوان، وبعد أن اقتصر دور الحكومات المتعاقبة بالدولة التونسية على تكريس صناعة الموت من خلال تحفيز وتشجيع الشركات الصناعية الملوثة على الانتصاب بولاية قابس المنطقة الصناعية معتمدية غنوش بدء بتركيز المجمع الكيميائي التونسي منذ سبعينات القرن الماضي مرورا للترخيص لعديد الشركات المختصة في الصناعات الملوثة وصولا إلى جعل الحديث على التلوث محضور يعاقب كل من يثيره وانتهاء إلى الترخيص لتفريغ شحنات بعض المواد الخطرة ذات النسبة العالية من حيث التلوث والمحضورة دوليا مثل البات كوك بالميناء التجاري بقابس وتوزيعها منه في اتجاه كل مصانع الإسمنت الموجودة بالجمهورية التونسية ما انجر عنه أن ولاية قابس مصنفة نقطة حمراء من حيث ارتفاع نسب التلوث وتتصدر المراكز الأولى في عدد المصابين بمرض السرطان وهشاشة العظام وضيق التنفس وانتشار بعض أنواع السرطانات النادرة التي لم تستثن حتى الرضع.

ولاية قابس خسرت مساحات كبيرة من واحاتها، ولاية قابس خسرت بحرها وانقرضت ثرواتها السمكية، ولاية قابس استنزفت مائدتها المائية، ولاية قابس تتصدر المراكز الأولى من حيث ارتفاع نسبة البطالة.

سأقف عند هذا الحدّ السيدة رئيسة الديوان نظرا إلى ضيق الوقت وأمر من مرحلة تشخيص الوضع الكارثي لجهة قابس بيئيا وصحيا واجتماعيا والذي لا يخفى على أحد لأتوجه لكم بالسؤال التالي:

السيدة رئيسة الديوان ، استنادا إلى كل ما سبق ذكره وعملا بالفصل 47 من الدستور التونسي والذي ينص على أن الدولة تضمن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي وعملا بالفصل 16 من دستور 25 جويلية والذي ينص في فقرته الأولى أنه على الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية وكردّ اعتبار واعترافا بالجميل لما قدمته ولاية قابس ومتساكنيها من تضحيات جسام في سبيل دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز خزينة المالية العمومية ولعقود متتالية، ما هي رؤية الوزارة للدفع نحو إرساء تنمية مستدامة بولاية قابس عموما ودائرتي الانتخابية غنوش، المطوية، وذرف، منزل الحبيب خصوصا أين تنتصب المنطقة الصناعية الملوثة والتخفيف من وطأة التلوث من خلال تشجيع الاقتصاد الأخضر والتحفيز لإحداث مشاريع هامة تعمل وفق تكنولوجيات حديثة صديقة للبيئة؟

السيدة رئيسة الديوان، ما هو مآل المشروع الخاص ببناء مقر اجتماعي للمجمع الكيميائي التونسي أين تتمركز كل الوحدات الملوثة بولاية قابس والذي تقدر قيمته 17 مليون دينار حيث أن الأشغال توقفت منذ حوالي أربع سنوات وذلك بسبب عدم احترام المقاول القائم بالأشغال للبنود المنظمة للعقد المبرم بينه وبين الشركة المستفيدة عبر ارتكاب إخلالات على المستوى الفني بالإضافة إلى عدم احترام المواعيد المحددة للتقدم بالأشغال؟

السيدة رئيسة الديوان، واعتبارا لما أقرته لجنة فض النزاعات بالحسنى بأنه لا وجود لأي مجال للصلح وضرورة المرور إلى فسخ العقد المبرم بين الطرفين متى يتم تفعيل قرار اللجنة والمرور إلى فتح طلب عروض جديد في العرض؟

السيدة رئيسة الديوان، وفي نفس الإطار الخاص بضرورة مزيد حرص الوزارة على متابعة المشاريع المعطلة ومحاولة تفعيلها بإزاحة كل العراقيل وإيجاد حلول للمشاكل التي تمنع ذلك، ماذا فعلت الوزارة للتسريع في تفعيل مشروع معالجة غاز الأومنيا NH3 بمعمل "DAP" بالمجمع الكيميائي التونسي حيث وصلت نسبة الأشغال المنجزة 70% ولم تتعد ذلك منذ سنة 2016 وذلك راجع إلى إخلال المقاول التونسي القائم بتنفيذ الأشغال بالبنود المنظمة للعقد المبرم بينه وبين الشركة المستثمرة فيما يخص احترام الآجال المحددة للتقدم بالأشغال؟

أواصل في نفس الإطار السيدة رئيسة الديوان، ما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتسريع تفعيل مشروع معالجة غازات "Nox" بمعمل الأمونيتر بالمجمع الكيميائي التونسي؟ والذي تم الانتهاء من أشغاله منذ سنة 2022، إلا أن المشروع تعطل ولم يتم المرور إلى المرحلة الموالية والأخيرة والأهم والمتمثلة في تشغيل المعمل وإدخاله حيز النشاط بسبب وجود خلاف بين المقاول التونسي والشركة الصينية.

ما هو مآل مشروع تحويل وحدة الحامض الكبريتي للسلسلة الثانية من امتصاص عادي إلى امتصاص مضعف "SOD"؟ حيث انطلقت الدراسة الفنية للمشروع منذ سنة 2010 وصولا إلى اقتناء التجهيزات اللازمة سنة 2017 ثم تعطل المشروع في هذا المستوى دون المرور إلى مرحلة تركيب المعدات ثم الدخول إلى حيز النشاط وإلى حدّ الآن لم يقع تقديم طلب عروض في الغرض؟

السيدة رئيسة الديوان، ما هي إستراتيجية الوزارة للحدّ من الأضرار الناتجة عن رمي الفسفوجيبس بالبحر وما هي الحلول البديلة لتثمينه في ظل غياب المقبولية المجتمعية بكل معتمديات ولاية قابس ورفض سكانها تركيز المشروع الخاص بالفسفوجيبس على أراضيها مهما بلغت عائداته المالية ومهما كانت طاقته التشغيلية؟

السيدة رئيسة الديوان، أعتذر عن الإطالة والتي لم تكن كافية مقارنة بطول الفترة الزمنية التي عاشت خلالها ولاية قابس بصفة عامة وكل من معتمدية منزل الحبيب، وذرف، المطوية وغنوش أين تتمركز المنطقة الصناعية الملوثة قهرا واضطهادا وتهميشا شمل كل

القطاعات دون استثناء وأبرز ولاية منسية رغم أهميتها التاريخية ورغم ما حباها الله به من موقع جغرافي إستراتيجي يجمع بين الواحة والبحر والجبل والصحراء.

شكرا السيدة رئيسة الديوان، شكرا لكل الوفد المرافق لك على حسن الإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مليك كمون عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد مليك كمون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان وكافة الوفد المرافق لك،

السيدة الرئيسة، أنا ابن ولاية صفاقس ومن يقول صفاقس يقول صناعة ويقول نسيج اقتصادي كبير، فيمكنك أن تعتبريني شاهد عيان على العشرية الأخيرة على المنوال الذي يشهد حالة تراجع كبرى على مستوى الصناعة، شاهد عيان على أزمة يشهدها قطاع الحرفيين والتجار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، شاهد عيان على ضائقة مالية كبرى، شاهد عيان على التراجع في الإنتاجية وعلى المنافسة من المنتوجات الأجنبية التي تزاحم في السوق أو المنتوج التونسي في أسواقنا الداخلية، شاهد عيان كذلك على الصعوبات التي تعترض اليوم الشاب التونسي الذي يحب المبادرة والذي يريد أن يجد لنفسه مكانا في هذه الساحة الاقتصادية بل يريد أكثر من هذا يريد أن يسافر ويصدر المنتوج التونسي إلى خارج الحدود.

كل هذا غير ممكن اليوم في ظل هذه الإجراءات المعقدة وفي ظل هذه الضائقة المالية الكبرى وهذه الصعوبات عند بداية الانطلاقة وفي المواصلة وفي الثبات التي تمنعه من أن يواصل في الإنتاج وكل هذا نحن على علم به ونعتقد أنه لا يمكن أن ينكره أحدا.

السيدة رئيسة الديوان، دور الوزارة مهم ولعل أهميتها تنعكس على الميزانية وربما الميزانية لا تفي بالغرض في ظل المهام والمجال الواسع الذي تتكفل به وزارتكم.

أريد أن أعود على ثلاث نقاط أساسية:

أولا، الجدوى من المناطق الصناعية والحرفية خاصة أنني استمعت الآن للتقرير بخصوص الصعوبات التي تواجهها الوزارة في دفع هذه المناطق، اليوم في صفاقس هناك العديد من المناطق الصناعية والحرفية، في ساقية الزيت لدي منطقة حرفية ومنطقة صناعية لذلك أتساءل بخصوص هذه المناطق ما هي إستراتيجية الوزارة لإعادة إحياءها؟ وبإمكانك أن تأتي لصفاقس وترى منطقة كمنطقة بودرياب، منطقة كالمنطقة الصناعية بسيدي صالح، منطقة حرفية بحي الأنس هذه المناطق بصدد الاندثار تقريبا تواجه صعوبات كبرى فما هي إستراتيجية الوزارة خاصة في هذه الوضعية المالية الصعبة التي يمكنها من إعادة إحياء هذه المناطق؟

كذلك في علاقة بالمناطق الصناعية، من غير المعقول سيدتي رئيسة الديوان أن نجد منطقة صناعية محترمة موجودة على بعد أمتار من أحياء سكنية، على بعد أمتار من مساحات فلاحية وأراضي فلاحية شاسعة تضر بالمتساكنين فهل هناك اليوم إستراتيجية ستنتهجها الوزارة في إعادة النظر في تحديد المواقع بالتنسيق مع الوزارات الأخرى في تحويل المناطق الصناعية والمناطق الحرفية؟

النقطة الثانية في علاقة بالطاقة، ربما لا نملك البترول ولا يمكننا مزاحمة دول أخرى في الغاز ولكن منّ علينا الله بثروات أخرى لقد أنعم الله علينا بمناخ وبموقع كما تحدثت زميلتي، هل تم اليوم استغلال هذا الموقع وهذه الطاقة الشمسية الكبيرة والكبيرة جدا خاصة وأننا ننتهج اليوم سياسة تقشف؟

نقطة أخيرة سأختم بها ما هي إستراتيجية الوزارة في تثمين المنتوج التونسي؟ كما ذكرت في بداية مداخلتي اليوم الشباب في ظل هذا الوضع لم يعودوا يحلمون بالتشغيل بل لم يطالبوا به، اليوم نتحدث في تونس عن الفرصة لذلك كيف يمكن للدولة تأمين هذه الفرصة للشاب التونسي ليصنع وينتج منتوجا تونسيا صرف يتواجد في السوق الداخلية بل ويكون قادرا على مزاحمة السوق الخارجية.

ما هي إستراتيجية الوزارة في وضع إجراءات وامتيازات تثمين من خلال التكوين والتأطير ومن خلال تحسين التشريعات التي ستؤدي إلى امتيازات في الإجراءات وفي الجباية؟

كذلك في نقطة تثمين المنتوج التونسي السيدة رئيسة الديوان، أين الحملات التحسيسية للشعب التونسي لاستهلاك المنتوج التونسي؟ لقد خرجت في فترة ما "استهلك تونسي" وكانت حملة شعبية لكن أين حملة الدولة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة،

نرحب بالسيدات والسادة الإطارات،

بالرجوع إلى مهمة الصناعة والمناجم والطاقة وتعهدات الميزانية نرى أنها ميزانية محترمة ما شاء الله نتمنى أن يكون لها أثر طيب ويكون لها مردود إيجابي على ميزانية سنة 2024.

وهنا أريد أن أسأل ما هو نصيب ولاية تطاوين سنة 2024؟ هل هناك رؤية استشرافية لهذه الولاية أو ما زلنا نأخذ منها ولا نعطيها حقها؟ هذا من ناحية.

نحن نعلم بأن ولاية تطاوين تتوفر بها إمكانيات وخامات هامة في مختلف المواد الإنشائية والرمال السيسيلية والحجارة والجبس والرخام فضلا عن قطاع الخدمات في الحقول البترولية والذي يبقى مع الأسف حكرا على بعض اللوبيات وعدم تشجيع شباب الجهة للدخول لهذا القطاع الذي يمكنه استقطاب عددا كبيرا من أصحاب الشهائد العليا لبعث شركات ودخول صحراء تطاوين كغيرهم ويمكن أن يكون لهم امتيازا وأولوية لأنهم أبناء هذه الولاية.

ثانيا، المقدرات المتاحة بولاية تطاوين ومميزاتها وما يتوفر بها من إمكانيات ومن فرص لدعم الاستثمار والتنمية بهذه الربوع تتطلب رؤية إستراتيجية على المدى القصير والمتوسط تلعب فيه الدولة إلى جانب القطاع الخاص وكامل الأطراف المتداخلة دورا مهما لحسم واقع الجهة ويساعدها على أن تكون قطبا اقتصاديا في الجنوب التونسي يساهم بنجاعة أكبر في الدورة الاقتصادية للبلاد.

لقد تطرق السيد رئيس الحكومة عندما جاء في المرة الأخيرة إلى البرلمان إلى مسائل مهمة في عمل الحكومة وعن مستقبلها إن شاء

الله ومن بين هذه النقاط التنمية الجهوية العادلة، ندعو أن تتحصل ولاية تطاوين على حظها في التنمية وفي الاستثمار وفي بعث المشاريع وفي تشغيل الشباب الذي تخرج من الجامعات والعاطل عن العمل.

النقطة الثانية الذي تحدث عنها السيد رئيس الحكومة العدالة الاجتماعية، فنحن كدولة وكحكومة يجب أن تكون عادلة في معاملاتها مع فئة اجتماعية معينة أينما كانت فوق التراب التونسي وهنا أقصد بالطبع شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين، مع الأسف وزارة الصناعة ومن خلالها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والتي نسبة كبرى من مداخيلها تتحصل عليها من تطاوين ومن الشركات المنتصبة بالجهة إلا أنه مع الأسف يتم التعامل مع تطاوين بالكثير من الشح وبالكثير من "الحقرة" سامحني وبالكثير من اللامبالاة.

ما معنى أن أترك عمالا بدون أجر لمدة ثلاث أشهر وهذه العملية تكررت العديد من المرات، هناك محاضر جلسات تم القيام بها على مستوى حكومات وعلى مستوى الوزارات وعلى مستوى مؤسسات علينا تطبيقها هناك تواصل للدول. ما معنى أن لا يتم دفع مستحقاتهم في الصناديق الاجتماعية أشخاص عندما يمرض أبنائهم أو زوجاتهم أو عائلاتهم وعندما يذهب للمستشفى فإنه يجد دفتر علاجه لم يتم دفع مستحقاته، أطفالهم دخلوا للدراسة بعد العودة المدرسية تركوا العمال في شهر جويلية وأوت بدون أجر ويتم دفع أجورهم في 23 سبتمبر هذا غير مقبول وغير معقول مع الأسف.

أين العدالة الاجتماعية عندما يتم مقارنتهم بشركة البستنة في قفصة وفي قابس وفي صفاقس يتقاضون أجرهم كل يوم 05 في الشهر ويتمتعون بالمنح الخصوصية وبالعديد من الامتيازات وزملائهم في تطاوين وفي قبلي يتقاضون أجرهم مرة كل ثلاث أشهر مما يضطرهم للاعتصام والاحتجاج ويطالبون بحقهم بكل ديمقراطية.

هنا أريد أن أسأل، إن كان هناك من لديه يد في أن يجعل من تطاوين كامور أخرى فإننا نطمئنه ونقول له لا يمكن ذلك، الناس قد وعت وآمنت بمسار 25 جويلية ولم يعد لديها نية في أن تدخل في مشاكل وفي غيره ومن لديه أي نية في إعادة إشعال تطاوين فيجب أن ينسى هذا وعليه أن يعطي لأهالي تطاوين حقهم ونسير على درب مسار 25 جويلية نسير إلى الأمام ولا نعود إلى الوراء من فضلكم.

أيضا دعم الجمعيات الرياضية بولاية تطاوين بدون استثناء وهنا نطالب المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية أيضا التي لديها تعهدات تجاه الجمعيات الرياضية بتطاوين بأن تقوم بدعمها لأن هذا يدخل في إطار المسؤولية المجتمعية للشركات البترولية ومن وراءها شركة ETAPE وهنا نقول جميع الجمعيات الرياضية وليس فقط اتحاد تطاوين والذين يمنون عليهم بالمبلغ المتفق عليه "بالحبابة وبالكبابة" فهذا غير معقول هناك جمعية يوجد وراءهم شباب يجب تأطيره ويوجد وراءهم جهة كاملة يجب إعطاء ما تعهدنا به لهذه الجمعية لتواصل نشاطها الرياضي. وأيضا الجمعيات الصغرى المنتصبة بكل الجهة نرجو أن تحصل على حقها أيضا كمسؤولية مجتمعية.

هناك دار للمؤسسات البترولية بتطاوين، هذا المنزل أنشأته "L'ETAP" في سنة 2017 ويقومون بدفع 80 مليون سنويا كراء، هذه البناية متكونة من ثلاث طوابق لا يوجد بها أي شركة منتصبة ولا يوجد بها أي مكتب ويقع توظيف زيادة بـ 5 % كل سنة لذلك نود فتح ملف بخصوص هذا لننظر في وضعيتها بالضبط، هذا يسمى إهدارا للمال العام.

وفقكم الله ونتمنى أن نرى نتائج جيدة سنة 2024 في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة إن شاء الله، أعطاكم الله الصحة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مساء الخير زملائي الأفاضل،

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيدة أحلام الباجي رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وكافة الوفد المرافق لها من إطارات وكفاءات وطنية، مرحبا بكم.

الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة أسمة الدرويش غير منتمية لها دقيقتان فلتتفضل.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة رئيسة ديوان الوزارة والإطار المرافق لها،

بعد الاطلاع على مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 حول مهمة الصناعة والمناجم والطاقة نستنتج الدور المهم الذي تضطلع به وزارة الطاقة والمناجم في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجالات الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي بما يضمن الاستغلال الأمثل للثروات الوطنية الطاقية والمنجمية وتطوير موارد الدولة والتنمية المستدامة.

السيدة رئيسة الديوان، ندعوكم إلى الاستثمار في جبل الأنصارين في معتمدية طبربة من ولاية منوبة وتحديدا سيدي فرج من جبال الأنصارين والقيام بدراسة لإنجاز محطة توليد للطاقة الكهربائية حيث يتوفر عنصر الشمس والهواء وأهم شيء هو الجبل الذي يتجاوز ارتفاعه 450م على مستوى البحر ويطل على بنزرت واستغلال الأراضي الدولية لوضع اللوحات الفتوضوئية وهذا المشروع قادر أن يزود كامل ولاية منوبة بالكهرباء ويمكن إيجاد تمويل عبر البنك الإفريقي الدولي للتنمية أو بالشراكة مع الصين المختصة في مجال اللوحات الفتوضوئية.

سيدتي الكريمة، الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لا تتوانى عن قطع الكهرباء على المواطن الضعيف وهو غير قادر على تسديد فواتير استهلاك الكهرباء والغاز، فهل يمكننا أن نتساءل عن وضعية المؤسسات العمومية هل سيتم دفع مستحقاتها لشركة الكهرباء والغاز حتى تتمكن في المقابل من عدم الضغط على المواطن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد؟

ومن هنا أتوجه بنداء للسيد رئيس الجمهورية وإلى رئاسة الحكومة ولوزيرة العدل ولكافة السلطات المعنية، اليوم تتم نقلة مدير من مكان عمله لأنه يطالب بخلاص فاتورة تفوق 4 مليارات لمؤسسة عمومية وهذا المبلغ متخلد بالذمة وهو إجراء عادي في العادة يتم لتسوية ديون الشركة الوطنية للكهرباء والغاز...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له عشر دقائق فليتفضل.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة الرئيسة،

السيدة رئيسة الديوان،

السادة المرافقين من وزارة الصناعة،

السادة النواب،

مساء الخير،

في البداية ألاحظ أن المالية التونسية رغم ما قيل عنها من مواطن ضعف وبالرغم من كل الانتقادات الموجهة إليها قد حققت نجاحا ملحوظا في سياسة التعويل على الذات.

رغم الحصار المالي الغربي والأمريكي لفرض سياسة التبعية المالية والاقتصادية على الدولة التونسية بقيادة المؤسسات المانحة خاصة من ضغوطات صندوق النقد الدولي وبالرغم من عدم الاستقرار الدولي والجوائح والأوبئة والحروب والصراعات وانتشار الإرهاب الذي هدد الاستقرار وسهّل السيطرة من قبل الدول الغربية وأمريكا على اقتصاديات الدول الفقيرة، وبالرغم من مخاطر الجفاف لمدة سبع سنوات وبالرغم من كلفة الإجراءات الحمائية الاجتماعية الموجعة والباهضة في بعض الأحيان طالت المقدرة الشرائية وعطلت التشغيل فقد تمكنت الدولة التونسية والمالية العمومية من الإيفاء بتعهداتها سنة 2023.

أولا، التعهدات الداخلية من صرف الأجور ومن جرايات المتعاقدين في مواعيدها واستمرار الخدمات الاجتماعية الضرورية للفئات الضعيفة والهشة واستمرار التزود بالمواد الحياتية الأساسية رغم ما شهدناه من فترات صعبة في عديد المرات.

ثانيا، التعهدات الخارجية خاصة سداد خدمة الديون الخارجية بنسبة 81% وتغطية تكاليف توريد المواد الأساسية خاصة المحروقات والحبوب في ظل ما شهدته هذه المواد من شح وغلاء نتيجة الحروب وعدم الاستقرار الدولي.

وقد تزامن ذلك مع تحقيق مداخيل مهمة من السياحة ومن تحويلات التونسيين بالخارج والتي ساعدت في تنمية موارد الميزانية.

وقد استطاعت تونس أن تخوض معركة التحرر من الهيمنة الخارجية وسياسة الغرب في فرض إملاءاته المالية على تونس وإخضاعها لشروط المانحين والمؤسسات المالية الكبرى والنجاح النسبي الملحوظ في سياسة التعويل على الذات والحفاظ على السيادة الوطنية إلا أن هذا النجاح السيدة الرئيسة والسادة الممثلين لوزارة الصناعة، غير كاف لتحقيق مبدأ التعويل على الذات وحتى لا يكون ذلك مجرد شعار ظرفي سادتي الكرام نحن في الخط الوطني السيادي ندعو إلى الالتفات إلى ناحيتين أساسيتين في ضمان القدرة على تحقيق هذا المبدأ في ميدان الصناعة والطاقة والمناجم.

أولا، ردّ الاعتبار إلى الصناعات الوطنية التي أنهكت ووقع تدميرها بطريقة ممنهجة لفائدة دول وقوى خارجية أهمها الدولة التركية طيلة العشرية السابقة فصناعة النسيج والصناعات التحويلية للمواد الفلاحية والإنشائية والطبيعية وقع تدميرها طيلة عشرية قاتلة وأغلقت المصانع ووقع تسريح العمال وأغرقت الأسواق بالمنتوجات وبالمواد الأجنبية والآليات والأجهزة وانتهى فخر الصناعة التونسية وضاع مجهود التونسيين طيلة عقود في توفير حاجياتهم وخدمة دولتهم تحت رعاية الحكام الجدد لفائدة الدول الأجنبية هناك 110 مؤسسة وطنية لم يقع العناية بها قادرة عل توفير الأموال لميزانية الدولة دون أن نصل إلى هذا الوضع.

سيادة رئيس الجمهورية، مسألة حيوية للتحرر الاقتصادي والصناعي من الهيمنة أن نردّ الاعتبار للصناعيين التونسيين ومساعدتهم على القيام بدورهم الوطني كشركاء أصليين في التعويل على الذات وحماية السيادة الوطنية.

ثانيا، لا يمكن الحديث على توازن مالي يحفظ كرامة الشعب التونسي ويحررها من قهر الغرب وأمريكا وصندوق النقد الدولي في معزل من الحديث عن شركة فسفاط قفصة وبمعزل أيضا عن الحديث عن انتفاضة الحوض المنجمي بجهة قفصة وما تلاها من معارك اجتماعية ومن ثورة الشباب التونسي 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 وكل الحركات الاجتماعية المناضلة بعدها أسبابا وأهدافا، فالشباب التونسي والشعب التونسي وأبناء الحوض المنجمي عانوا كثيرا من"الحقرة" والغبن والتهميش والإهمال ومن البطالة ومن البؤس من كل السياسات المتعاقبة قبل ثورة 2011 وبعدها وقدّم الشباب التونسي منذ سنة 2008 ضريبة باهظة من الدم والاستشهاد في سبيل الكرامة والحرية والشغل، شهداء الحوض المنجمي، شهداء ثورة 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011، شهداء الاغتيالات السياسية وفي مقدمتها الشهيدان الحاج محمد البراهمي وشكري بلعيد وشهداء الإرهاب من أمنيين ومن عسكريين ومدنيين في كل ربوع تونس وقدموا ضريبة القهر والظلم والسجون من أجل الكرامة والشغل والعيش الكريم.

قدموها مناضلون نجلهم ونقدرهم لما قدموه للبلاد التونسية من تضحيات أذكر منهم المناضل عدنان الحاجي والشهيد محمد بن المفطي والمناضل الفاهم بوكدوس والمناضل عادل جيار والدكتور عبيد الخليفي والمرحوم الأستاذ حسين المبروكي والمناضل الحفناوي بن عثمان وغيرهم كثيرون. أحييهم وأحي فريق المحامين الحقوقيين الذين دافعوا عنهم ولا زالوا وفي مقدمتهم الأستاذ رضا الرداوي رئيس هيئة الدفاع عن الشهيد ورئيس مركز تونس للدراسات حول الإرهاب.

سيادة رئيس الجمهورية، للأسف لا زالت دار لقمان على حالها وبقيت الأحلام معلقة بالأفق إلى حدّ اليأس وتزامن ذلك مع الاستهداف الممنهج لدفع الشركة نحو الإفلاس وبيع هذا الرمز التاريخي الوطني للاقتصاد التونسي ارتبط تاريخه بتاريخ الحركة الوطنية في مواجهة سياسات الاستعمار الفرنسي من قبل السياسات المتعاقبة لحكومات ما بعد 2011 لفائدة الخواص والأجانب.

سيادة رئيسة الديوان،

سيادة رئيس الجمهورية التونسية،

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي نؤكد أن تحقيق ديمومة التعويل على الذات والسيادة الوطنية على ثرواتنا والتخلص من إكراهات التبعية ومن اشتراطات المانحين والمؤسسات المالية الغربية والأمريكية يمر حتما بإصلاحات كبرى توضع على طاولة مجلس الأمن القومي لفائدة الشركة من أجل عودتها لدورها الوطني بما يلي:

أولا، معالجة الأسباب العميقة التي أدت إلى انتفاضة الحوض المنجمي وثورة شباب تونس ضد التهميش والبطالة والتخلي عن سياسة الوعود التي مارستها الحكومات المتعاقبة في الصحة والنقل والتنمية وإنجاز المشاريع المبرمجة والمعطلة طيلة أكثر من عقد حدا للمآسي الاجتماعية والقطع مع سياسة "الحقرة" والإهمال وإعادة النظر في منشوري 4 و5 اللذان يمنعان الشركة من التدخل في المجال الاجتماعي.

ثانيا، إصلاح وضع الشركة بالحدّ من نزيف خروج الإطارات وإيقاف هذا التمشي نحو تسريح الكفاءات والإطارات حتى يساعدوا في إنقاذ هذه الشركة أهل مكة أدرى بشعابها على الأقل لمدة خمس سنوات قادمة ووضع حدّ لتراجع نسبة التأطير التي وصلت 6% تحت المعدل العادي 15% في كل الشركات الكبرى في العالم خاصة بعد مغادر دفعة 2016 من الكفاءات نحو قطر والسينغال والكوت دي فوار والمغرب إلى آخره.

إصلاح وضع النقل الحديدي إلى معدل نقل 8 مليون طن الذي وصلنا إليه سنة 2010 نحو المغاسل والمعامل والتصدير.

التسريع في إنجاز صفقات التزود بالزيوت وقطاع الغيار التي تحتاجها آليات الاستخراج والوسق.

التدخل لتوفير التزود المستقر لمادة "الأمونيتر" اللازم في الاستخراج.

تثمين جهد الإطارات والعملة الذين صمدوا أمام الاستهداف الممنهج لإضعاف الشركة ودورها رغم كل الظروف مدة عشر سنوات والعناية بمتقاعدي الشركة وتشريكهم في سياسة إصلاح وضعها وتوحيد الشركة والمجمع الكيميائي التونسي في نفس الإدارة برئاسة إدارة عامة واحدة.

سيدي الرئيس،

سيدتي رئيسة الديوان،

تعلمون أن ثمن طن الفسفاط اليوم قارب 500 دينار 175 دولار وفسفاط ثنائي الألمنيوم بسعر 650 دولار للطن في التداول في الأسواق العالمية.

ومع إنجاح سياسة الاستثمار في المواد الإنشائية بالجهة وفواضل الفسفاط وتوجيه نسبة 80% من عائدات الشركة لفائدة محيط الشركة الاجتماعي والتنموي لخلق مناخ أفضل لعمل الشركة وإيفاءها بالتزاماتها وعقودها وستتوفر السيولة الكافية لوضع حد لسياسة التبعية المالية وخلاص الديون الأجنبية والداخلية والخارجية ودعم الاحتياط المالي من العملة الصعبة لتغطية تكاليف توريد المواد الأساسية من المحروقات والحبوب أساسا.

وفي الأخير سيدتي، أتساءل مع زميلتي عن وضعية الوحدة الثانية للمعمل الكيميائي التونسي بالمظيلة التي صرف عليها أكثر من 1000 مليار علما وأنها لا تعاني الآن من أية تعطيلات اجتماعية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق فليتفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة رئيسة الديوان وإطارات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة،

تعاني البلاد التونسية من عجز طاقي في تفاقم مستمر ولمواجهة تداعياته تم سنّ جملة من القوانين للتشجيع على النجاعة الطاقية والطاقة المتجددة.

وفي هذا الإطار خصّ هذا القطاع بامتيازات ديوانية وجبائية عند استيراد المعدات التي ليس لها نظير مصنع محلي، شملت هذه الامتيازات اللاقطات الشمسية المستوردة ثم تم حذفها في سنة 2016 بتواجد صناعة محلية لهذه اللاقطات.

في سنة 2018 قامت وزارة الطاقة بإطلاق طلبات عروض تقدر بحوالي 1000 ميغا واط ولتشجيع ولتسريع الإنجاز تم في إطار قانون المالية لسنة 2019 تخفيض المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة للاقطات الشمسية المستوردة في تجاهل تامّ لوجود مصنعين محليين.

وقد تبين عدم جدوى هذا الإجراء رغم تدعيمه في إطار قانون المالية لسنة 2022 حيث تمّ إغراق السوق بلاقطات شمسية مستوردة ذات جودة متدنية على حساب التصنيع المحلي دون أن تتجاوز القدرة المركبة سنويا 50ميغاواط وهذا أقل بكثير من القدرة التصنيعية المحلية. وفي دراسة قامت بها وزارة الصناعة والطاقة سنة 2022 أفرزت أن الصناعة التونسية في هذا المجال ذات كفاءة وقادرة على تحقيق رقم معاملات يتجاوز 1000 مليار سنويا وتحويل تونس إلى قطب في مجال صناعة مكونات الطاقة الشمسية.

وفي هذا الإطار وعملا بتوجه الدولة لتطوير الصناعة المحلية والرفع من القيمة المضافة وللحدّ من تغول التوريد والقطاع الريعي ولترشيد الإنفاق وللحدّ من إهدار المال العام والعملة الصعبة، نرجو من سيادتكم:

أولا، إلغاء الامتيازات الديوانية والأداء على القيمة المضافة على اللاقطات الشمسية المستوردة وبالتالي رفع الدعم على هذ المنتوج المستورد والتشجيع على المنتوج المحلي.

ثانيا، تحديد مدة زمنية لا تتجاوز سنتين لتجهيز كل الإدارات والوزارات بهذه الطاقة المتجددة باعتبار أن أغلبها تعمل نهار علما وأن حوالي 60 % من ديون شركة الكهرباء والغاز متخلدة بذمة الدولة.

ثالثا، مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بتخزين المواد الطاقية.

محليا، أطلب من سيادتكم توفير الاعتمادات اللازمة لتهيئة المنطقة الصناعية بالزيات من معتمدية مساكن خاصة وأن الإشكال العقاري تم فضه.

كما أطلب من الوكالة العقارية الصناعية إلى ضرورة التدخل لتسوية وضعية المنطقة الصناعية بالمسعدين من معتمدية مساكن التي بقيت منطقة صناعية عشوائية.

أيضا ربط عمادة الفرادة من معتمدية مساكن بشبكة الضغط العالي للكهرباء لرفع العزلة عنها علما أنها تفتقد لأبسط مقومات الحياة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد العزيز شعباني عن صوت الجمهورية له أربع دقائق. تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والإطارات العليا للوزارة،

لقد قامت الوزارة بإعداد إستراتيجية الصناعة والابتكار آفاق سنة 2035 وبلورت خطة لإستراتيجية الترويج وخطة اتصالية للنهوض بهذا القطاع، نتساءل عن مدى تقدم الخطوات العملية لكل خطة منهما على أرض الواقع؟ وهل تمّ التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية قصد الترويج لهذه الإستراتيجية في الخارج خاصة وأن لتونس 167 سفارة وقنصلية وذلك بغية جلب الاستثمار الأجنبي؟

كما نتساءل عن الدور الإزدواجي لصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب حيث أن كل العمليات التي يقوم بتغطيتها يقوم بها صندوق النهوض بالصادرات وخاصة المشاركة في المعارض الدولية التي هي من مهام مركز النهوض بالصادرات الذي يقوم بالترويج للمنتوجات التونسية على الصعيد الدولي.

كما نتساءل عن الأقطاب التكنولوجية في تونس وهل هناك مخططات إستراتيجية واتصالية للتعريف بهذا على الصعيد الوطني والدولي؟

نتساءل أيضا عن المراكز الفنية وعن مدى مواكبتها للتطورات الدولية وخاصة بخصوص استعمالها لأحدث التكنولوجيات التي تساعد على الإنتاجية وهل هناك برنامج لتطوير هذه المراكز؟

كما نتساءل عن دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ومتى سيتم تحيين مجلة المحروقات وعن مدى مواكبتها للمعايير الدولية؟ كذلك أسأل عن رخص الاستكشاف وعن منصات التنقيب في تونس؟

في موضوع آخر وحارق بجهة القصرين، الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق كانت هذه الشركة تعد أهم قطب تنموي بالجهة كما تعلمون وتلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا محوريا، هذا إضافة إلى دورها الإستراتيجي والمتمثل في توفير الورق المعدّ لصناعة الكتاب والكراس، كانت هذه الشركة من أهم الشركات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد التونسي لإدخالها العملة الصعبة عند تصدير الورق إضافة إلى دورها الاجتماعي في الجهة حيث كانت تقدم العون لكل المؤسسات لا سيما عند العودة المدرسية وكانت ملجأ لأغلب العائلات المعوزة ولضعاف الحال دون أن ننسى أنها تصنع مادة الكلور وأنتم تعلمون أهمية هذه المادة وحاجة البلاد إليها. هذه الشركة تموت سريريا أمام أنظاركم. هل من تاريخ محدد لإعادة هيكلتها خاصة وأن الملف على طاولة الوزارة؟

ملف التطهير، لماذا لا تذهبون في هذا التمشي خاصة وأن العمال راغبون في ذلك منذ مدة؟ لماذا لم تفتح ملفات الفساد وأنتم تعلمون أغلبها؟

سادتي، إذا اتخذنا قرارا جريئا لإصلاح هذه الشركة ولإعادة هيكلتها فسيكون من أبرز العناوين ومن أول مفاتيح التعويل على الذات داخل الجهة.

ندعوكم إلى زيارة ولاية القصرين على أن يكون هذا الملف أولى الأولويات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له سبع دقائق. تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية لزملائي الأفاضل ومرحبا بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق لها،

إن كتلة لينتصر الشعب تعي جيدا أهم المشاكل التي تمر بها شركة فسفاط قفصة ولعلّ أهمها نقص الآليات وقطاع الغيار ومشكل نقل الفسفاط من المقاطع إلى المغاسل ومنها إلى مراكز التحويل والتصنيع. لقد أصبحت هذه المغاسل عاجزة عن توفير كميات الفسفاط المطلوبة محليا وخارجيا.

كما تراجع دور منصات التفريغ باتباعها لتقنيات ولأجهزة قديمة، الدورة العادية لنقل مادة PPO5إلى المجمع الكيميائي وtft عنوان الوصف والتصدير. وأثر تدهور وضعية الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بصفة مباشرة على قدرة شركة فسفاط قفصة في نقل مادة الفسفاط، أضف إلى ذلك تراجع دور شركة نقل المواد المنجمية التي تشكو نقصا حادا في العتاد وفي قطاع الغيار والعمال.

كما نشير إلى غياب التأطير في الدورات التكوينية للعمال ونلاحظ غيابا ولو بصفة نسبية لبعض المهندسين والمشرفين الميدانيين للتدخل عند الحاجة وفي الحالات الطارئة وهذا يعود إلى عدم توفر المساكن الوظيفية التي يقطن بعضها الكثير من غير إطارات الشركة. كما تعاني الشركة من تشتت مكاتب ووحدات إدارتها في الحوض المنجمي خاصة بالمتلوي ما أثر سلبا وعطل أبسط الإجراءات الإدارية.

وتتساءل كتلة لينتصر الشعب عن معمل المظيلة 2 الذي تعطل لسنوات وأثر على تراجع إنتاج الفسفاط الرفيع ومغسلة أم الخشب وفسفاط شغدمة جدليان القصرين.

كما نتساءل عن مصير المناظرات المعطلة وفي انتظار تفعيل مشروع الدولة المتمثل في نقل الهيدروليك للفسفاط نقترح ما يلي:

-تعزيز أسطول شركة فسفاط قفصة وشركة نقل المواد المنجمية بالعتاد وبالتجهيزات اللازمة،

-تعزيز أسطول الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بعربات نقل فسفاط جديدة، تتماشى والشبكة الحديدية بصفة عاجلة نظرا لتزايد الطلب العالمي على هذه المادة وغلاء أسعارها.

-تبسيط الإجراءات الجمركية للتوريد العشوائي العتاد وقطاع الغيار اللازمة.

- تجهيز معمل المظيلة 2 وتفعيل نشاطه.

-فض الإشكال مع المقاول الصيني لاستكمال إنجاز مغسلة أم الخشب.

-تجميع الإدارات والوحدات بمبنى إداري وحيد يليق بشركة بمدينة المتلوي.

-التعاطي بجدية وبسرعة مع مناظرات معطلة.

-بعث مشاريع بالجهة تعنى برسكلة وتثمين الرواسب الفسفاطية من فسفوجيبس وغيره ولتوفير مواطن شغل جديدة ولتخفيف العبء على الشركة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن كل التجارب أثبتت مدى فاعلية إدارة شركة فسفاط قفصة من قبل كفاءاتها، اعطوا فرصة لأبنائها ثم قوموا بمحاسبتهم.

نصل الآن إلى ما هو صحيح والصراحة ماضي الحوض المنجمي أفضل ألف مرة من حاضره، هل تعلمون أنه كان عاملا بالمسارح وبدور السينما وبالمسابح وبملاعب التنس، يا سيدي كان يوجد بالحوض المنجمي أطباء اختصاص وكانت لدينا مناطق خضراء ومهرجانات وغيره، المعذرة اليوم، المستشفى الذي يخرب ينسى وكذلك الطريق والمدرسة والسوق والقنطرة والملعب.

هناك مدن لا توجد بها بنك كالمظيلة وهناك مدن يوجد بها مكتب بريد أو اثنان تقومان بتوفير الخدمات للمواطنين كما هو الحال في الرديف وفي أم العرايس وفي المتلوي.

سيدي بوبكر تابديد الدوارة والسقدود كلهم معزولون بالنسبة إلى الماء أحيانا تجد ماء وأحيانا أخرى يكون ضعيفا وأحيانا لا تجده.

التطهير بالسند، تقدمت لهم وعود منذ 23 سنة ولكن لا يوجد شيء، لقد اهترأ المواطنون من مرض السرطان ولم تقتنعوا إلى حد الآن بأن الحل في الحوض المنجمي وفي ولاية قفصة كاملة هو حل اجتماعي بالأساس أهالينا لا يقع مجازتهم ومكافئتهم سوى بالأمراض مرض السرطان، هشاشة العظام، مرض الكلى، والعيون كما يعانون من مشاكل التنفس. لذلك شعر الناس هناك بالملل ونفذ صبرهم وهم لا يطالبون بشيء كبير ولم يطلبوا المستحيل يطالبون بحياة كريمة مستشفى لائق نقل محترم بيئة سليمة ومورد رزق للشباب المعطل والمهمش.

عفوا، هذا أمر لا يتم إلا بمفهوم حقيقي للعدالة الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والشغل والخدمات والبيئة والترفيه. ألا تعتقدون معي أنه من شروط الدولة الوطنية الإنصاف وإنصاف هذه المناطق الداخلية جميعها شرط لابد أن يتحقق في الإستراتيجيات التنموية للدولة أو أنه سيظل الحال على حاله وستتوالد النقمة من رحم المأساة الاجتماعية وعليه فلا حل أمامكم إلا الاستماع إلى الشعب الذي اختار من يمثله ومن ينوبه في طرح مشاكله، هل تريدون خلق ثروة وتسددون ديونكم وتحققون الرفاه؟ عليكم بتغيير المنوال وحققوا العدالة الاجتماعية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها دقيقتان. تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة مديرة الديوان وبالسيدات والسادة المرافقين،

سيدتي، هل من المعقول أن أكثر من 100 هكتار مخصصة لإنشاء منطقة صناعية بحي الزهور من منطقة سوسة الرياض لم يتم تهيئتها إلى حد اليوم رغم حاجة المنطقة إلى مواطن شغل ورغم موقعها الإستراتيجي المشجع على الاستثمار؟ نطلب منكم القيام بما يلزم لتسهيل الإجراءات. كما نتساءل عن عدد المناطق الصناعية بالجمهورية التونسية ونسبة استغلالها؟

ثانيا، أنقل إليكم الوضعية الحرجة لأعوان الحراسة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز المحرومين من حقوقهم، هؤلاء العملة يعملون 12 ساعة وهذا يتعارض مع الفصل الثاني من مجلة الشغل أضف إلى ذلك هم يحرمون من الزيادة ومن الساعات الإضافية التي يكفلها القانون الأساسي للشركة.

نطلب منكم تسوية وضعية الأعوان وإدراجهم ضمن أعوان وموظفي الشركة المشمولين بالقانون الأساسي المذكور وتمكينهم من حقوقهم المالية والاجتماعية.

ثالثا، السيد المدير العام للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، لا يخفى عنكم الوضعية الحرجة لأعوان وإطارات ريادة الأعمال بجميع الولايات، هؤلاء الموظفين يعيشون لمدة تفوق 15 سنة في وضعية قانونية ضبابية بدون ترقيات بدون نظام أساسي إلى أن وصل الأمر أنه في سنة 2022 بقوا مدة سبعة أشهر بدون أجور وبدون تغطية اجتماعية رغم أنهم يمثلون موقعا مهما جدا للتشجيع على الاستثمار.

نطلب منكم اليوم تصحيح المسار الإداري والقانوني والمالي لهذه المراكز وتسوية ملف الموارد البشرية إما بالإبقاء على المراكز وبتفعيل استقلالها المادي والمعنوي وتصنيف مواردها البشرية كموظفين عموميين تحت إشراف وزارتكم أو بإدماجهم مباشرة مع مؤسسات عمومية أخرى وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة مديرة الديوان وبالإطار المرافق لك، ومشكورون على كل المجهودات التي تقومون بها في هذه الوزارة.

سيدتي، 7406 مليار نأخذ منها 7086 للدعم بقيمة 95 % هنا نلاحظ أنه لم يبق شيء للميزانية بل أكثر من هذا نكتشف أنه لا يمكننا دعم الانتقال الطاقي بهذه الميزانية لأنه يوجد بها 0,6 % للانتقال الطاقي وأظن أن الأولوية في تونس اليوم للانتقال الطاقي ولا للدعم. عندما أتقدم قليلا أجد 2 % دعم الاستثمار وتحسين مناخ استثمار والنهوض بالشركات المتوسطة والصغرى وهذه أولوية تونس اليوم، لذلك عندما نخصص 2 % فإن هذا قليل جدا. أذهب إلى الشيء الهام أجد أنه تخصص 8 مليون دينار لتهيئة الأقطاب التكنولوجية وأجد 5 مليون دينار في تهيئة المناطق الصناعية بقيمته 12 مليار.

سيدتي، 12 مليار تعتبر قليلة وقليلة جدا و120مليار لا تكفي لبعث مناطق صناعية في تونس1200 مليار وربما تكفي. لذلك إن أردنا اليوم أن ننهض بالاقتصاد التونسي يجب إيلاء الاهتمام الأكبر للمناطق الصناعية. إن النمو الاقتصادي اليوم يتمثل في المناطق الصناعية وإن تشغيل أصحاب الشهائد لا يأتي سوى بالمناطق

الصناعية، إن المساهمة في خلق الثروة لا تأتي سوى بالمناطق الصناعية ولا تأتي القيمة المضافة في تونس إلا بخلق هذه المناطق الصناعية وهذا ليس كلامي أنا، السادة النواب الذين حضروا الملتقى مع السيد وزير الاقتصاد والسادة المديرين الجهويين ومع رجال أعمال قالوا لا توجد مناطق صناعية في مناطق ذات جاذبية لذلك اليوم "constat" واضح لماذا نضع 8 مليارات؟ لماذا نضع 12 مليار والـ " constat clair et net" يصرخ ويقول لا يوجد "financier" ولا يوجد "des titres" ولا توجد مناطق صناعية.

أنا سأصادق على هذه الميزانية اليوم ولكن أرجو أن أجد في المرة القادمة 1000 مليار هنا مناطق صناعية أتمنى أن أجد 500 مليار مناطق صناعية أما بـ 8 و12 مليار فإنه في المرة القادمة لا يمكننا أن نوافق عليها وهذا "constat" أقوله أمام كل الزملاء يجب النظر في هذا.

شيء آخر أتحدث في"l'extra-muros et l'intra-muros" من لا يريد أن يخدم "l'intra-muros" سواء كان "ONAS" أو تجهيز فيجب أن يخدمه رغم أنفه وعندما تأتي بقانون سنرجعه هنا تحت قبة البرلمان ولا يجب أن يختار ما يخدمه وما لا يخدمه ويجب أن يقفوا معك لنقف مع الاقتصاد التونسي ونقف مع نمو الدولة التونسية وهذه تمثل أولوية كبرى لنا ولكم أيضا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم بوبكر بن يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق. تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والوفد المرافق لها،

شهدت تونس تصحرا صناعيا غير مسبوق خلال العشرية الأخيرة وكان من أهم أسبابه الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الذي حوّل العديد من صغار الصناعيين والحرفيين والمهنيين إلى مجرد تجار توريد وقد فقد النسيج الصناعي حسب المعطيات الرسمية ما لا يقل عن الثلث بسبب تفعيل اتفاقية الشراكة لذلك من الأجدر الآن مراجعة هذه الاتفاقية بما يتلاءم والمصلحة الوطنية.

ثانيا، الكل يعلم أن البلاد تعاني من عجز طاقي في مجال الكهرباء والغاز والمحروقات والكل يعلم أن تونس تستورد نصف حاجياتها من الغاز والكل يعلم بأن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تعالج صعوبات هيكلية أثرت بشكل كبير على أدائها وعلى توازناتها المالية مما فرض على الحكومة توفير دعم توازن لهذه المؤسسة ومع ذلك نلاحظ غياب أي تصور إستراتيجي لإصلاح هذه المؤسسة الوطنية الهامة ولكل المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الطاقة والمحروقات.

ويكفي أن نشير إلى أن الانطباع العام لدى المواطن أنه من خلال ميزانية الدولة وما يتكبده من نفقات يمول جزئيا سوء التصرف لهذه المؤسسات فعلى سبيل المثال هل يعقل أن يتجاوز فاقد الكهرباء مستوى 20 % خسارة كهربائية أكثر من نصف آفاق التنمية خسارة تقنية ولا أحد يحرك ساكنا في حين أن هذا المؤشر لا يتجاوز مستوى 5 % في عديد الدول إذن وجب إعادة هيكلة هذه المؤسسة.

في مجال المحروقات مازالت وضعية " STIR" المسؤولة عن التكرير في حاجة إلى الدعم بمبالغ هامة، فهل توجد تصورات لتطويرها وتطوير معمل جرزونة المتداعي الذي يمثل حسب بعض الخبراء خطرا على المنطقة؟

شركة "ETAP" المسؤولة مع المستثمرين الأجانب للاستكشاف والتنقيب لا نسمع عنها إلا بعض الملفات في سوء التصرف والفساد فلا بد من تطوير أدائها ومراقبتها.

تتحدث الحكومة عن تطوير الطاقات المتجددة وهي كلمة حق غير دقيقة لأننا لا نرى إستراتيجية وطنية واضحة تضمن تطوير الطاقات المتجددة وأهم عنصر فيها حل إشكالية التخزين الطاقي للطاقة الكهربائية وللمزج الطاقي.

كما أن الربط مع الاتحاد الأوروبي عن طريق إيطاليا موضع جدل كبير بين الخبراء حول الاستفادة منه لتصدير الكهرباء في حين أن البلاد تعيش عجزا طاقيا واضحا وهو ما يجعل استقلال البلاد الطاقي وشعار التعويل على الذات محل مراجعة.

حسب الإحصائيات الرسمية فإن إنتاج تونس من النفط يقدر بـ 33,8 ألف برميل يوميا في آخر ماي 2023 وهذا الرقم مدعاة للتحقيق والتأكد لأن ما نراه على أرض الواقع أعتقد أنه عكس التصريح فصناعة الشركات النفطية على البحث والتنقيب في صحراء تونس وفي محطات التجميع والتحويل توحي بوفرة الإنتاج إضافة إلى ما بلغ إلى مسامعنا عن طلب العروض المطروح منذ أكثر من شهر بسعر افتتاحي يقدر 1,5 مليار دولار وبإنتاج من المتوقع أن يصل إلى 20 ألف برميل يوميا في الحقل الواحد وهذا يطرح سؤالا عن ماهية هذا العقد.

وباعتبار أن الدولة هي التي عليها وجوبا الاستماع والإنصات إلى الخبراء والكفاءات الوطنية وتنظيمهم وتمكينهم من الأدوات ومن وسائل العمل المناسبة لتحديد ثرواتنا نجدد اقتراح بعضهم حول إحداث الهيئة العليا لخبراء الطاقة والمناجم والموارد الطبيعية لتكون هي المرجعية العلمية المتخصصة في تقديم الدراسات والخطط التنفيذية لخدمة البلاد على أسس علمية صحيحة بعيدا عن الإدارة العويقة والعقيمة التي لا نجني منها إلا السوء والدمار.

كما نذكّر بأن وزارة بهذا الحجم رغم ثقتنا في إطاراتنا وفي أعواننا إلا أنها بدون وزير إلى حدّ الآن لما له من أهمية في التسيير وفي رسم السياسات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والوفد المرافق لكم،

تعتبر وزارتكم من وزارات السيادة وهي العمود الفقري للدولة لما توفره من يد عاملة ومن ثروات ومن توفير للعملة الصعبة.

سيدتي رئيسة الديوان، لا يمكن لوزارة أن تقدم الإضافة بالوضعية التي تعيشها النقص الفادح في الإطارات وفي وسائل النقل لذلك يجب إيجاد الحلول اللازمة للنهوض بهذه الوزارة لقدرتها على مجابهة التقدم العالمي في الطاقات المتجددة والمناجم فتونس غنية بالثروات والمناجم.

سيدتي رئيسة الديوان، يجب التسريع في المعالجة للحصول على رخص البحث والاستفادة من الإدارة العامة للمعلومات الجيولوجية للمنطقة. السرعة في منح رخص الاستغلال لخلق مواطن الشغل وتنمية المناطق المحرومة وإدخال العملة الصعبة لكل مستثمر يقوم ببحوث لها فائدة على الدولة بالمعلومات على كامل الجمهورية.

سيدتي رئيسة الديوان، يجب تسهيل التعقيدات الإدارية خاصة للشباب أصحاب الشهائد العليا والعاطلين عن العمل لتوفير موارد الرزق لهم.

سيدتي رئيسة الديوان، تقدمنا في مخطط 2023-2025 بإنشاء منطقة صناعية بمدينة السعيدة وبالتحديد هي منطقة تسمى بالقرعة وهي تقع في مفترق حدودي بين سيدي بوزيد وصفاقس والقيروان. نرجو منكم تفعيل هذه المنطقة الصناعية بما تجلبه من استثمارات ومن توفير لليد العاملة.

فيما يخص الطاقة المتجددة، لماذا لا تتكفل وزارة الطاقة بإعطاء منحة لكافة الفلاحين وحتى في الاستعمال المنزلي والصناعي وهو ما يمكن من توفير الطاقة الكهربائية وما يغنينا عن شراء التيار الكهربائي بالعملة الصعبة؟

بالنسبة إلى منطقة دائرة السعيدة والرقاب وأولاد حفوز، سيدتي رئيسة الديوان، هل لديك علم بأن التيار الكهربائي خلال كامل الصائفة يكاد يكون منقطعا ما سبب ذلك وماذا أحضرتم لنا؟ صدقيني الحرارة 51 درجة لمدة 22 يوم تعيش هذه المنطقة في الظلام ولا يمكنها أن تتحصل على شربة ماء ولا أي شيء، فكيف يمكن لأناس يعيشون في 51 درجة حرارة 22 يوما وهذا على مدار السنة كما يتم قطع التيار الكهربائي ثلاث أو أربع مرات في اليوم، هذا إن لم يتم قطعه 10...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان. تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والوفد المرافق لها،

السيدة رئيسة الديوان، تعلمين بأن العدد الجملي للمؤسسات الصناعية بمنطقة سيدي حسين التي تعد أكثر من 200 ألف ساكن هو تقريبا 88 مؤسسة مقسمة كالآتي:

-44 مؤسسة تشغل أكثر من 10 عملة أي 8 آلاف عاملا في الجملة،

-في قطاع النسيج يوجد لدينا 16 مؤسسة تشغل 1360 عاملا،

-في الصناعات الغذائية لدينا 5 مؤسسات تشغل 521 عاملا، وهناك مؤسسات متنوعة تشغل 6 آلاف عاملا ولا يتجاوز العدد الجملي 16 ألف عاملا.

وهذا يعتبر عددا ضعيفا مقارنة بنسبة الشباب العاطل عن العمل لذلك فإن التشغيل في القطاع الصناعي بمنطقة سيدي حسين يبقى ضعيفا ولا يتجاوز نسبة 30 % من طالبي الشغل وهذا ما يبين النسبة المرتفعة من البطالة بالجهة.

أيضا هناك عدد كبير من العملة ومن العاملات يتنقلون إلى المناطق الصناعية المجاورة مثل المغيرة الشرقية والفجة وهذا يكبدهم العديد من المتاعب. السؤال، متى ستتم تهيئة منطقة صناعية تستجيب للشروط المعمول بها بمنطقة سيدي حسين من أجل امتصاص النسب المرتفعة من البطالة وتحريك الدورة الاقتصادية بالمنطقة.

كما ندعو الوكالة العقارية للسكنى والوكالة العقارية للصناعة إلى لعب دور هام في هذا المجال خاصة وأن لهما تجارب مماثلة في المناطق المجاورة.

كما سيتم استغلال مصب برج شاكير من أجل بعث مشاريع تنموية في مجال تثمين النفايات ورسكلتها ومشاريع إنتاج الطاقة النظيفة في إطار الشركات الأهلية من أجل امتصاص البطالة وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

كما نرجو من الشركة التونسية للكهرباء والغاز تزويد حي المهارة وحي بالأسود وحي القنطاسة وحي رحيم وحي عرفة بالكهرباء في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية وانسجامها مع الدستور.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق. تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان وكل الوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب ونتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في المهام الموكولة إليكم.

الصناعة والطاقة والمناجم، بصراحة كل مهمة من هذا تتطلب وزارة على حدة السيدة الرئيسة وفي نفس الوقت كل مهمة من هذه المهمات تتطلب رؤية مستقبلية وتخطيطا على المدى المتوسط والبعيد. أعتقد شخصيا أن وزارتكم ليست وزارة سيادية لكنها وزارة ثورية بالأساس بدون الخوض في التفاصيل لأن التوقيت لا يسمح.

أود الحديث بصفة برقية عن فكرة إدارة الصناعة والطاقة في تونس، يشهد العالم تغييرات كبرى في هذين المجالين، بعض البلدان فهمت الرهان الخوض في تجربة انتقالية طاقية وصناعية.

بالنسبة إلى الصناعة أريد أن أقول أن المنوال الصناعي القائم على الصناعات الثقيلة "le travail à la chaine" هو منوال قديم تقليدي ومكلف من جانب المال والجهد والطاقة وحتى البيئة. نحن نعيش في زمن الصناعة الذكية، اليوم الاستثمار في الصناعة التكنولوجية وفي بيع المقدرات الفكرية مربح للغاية وغير مكلف وصديق للبيئة بحيث أننا لسنا في حاجة إلى معدات ثقيلة ولا محروقات ولا حتى إلى مقرات ومكاتب.

تعد تجربة "Silicon Valley"من التجارب العالمية في المجال الصناعي والتي تعد أكبر "Hobe" التكنولوجيات الحديثة، تجربة تستقطب نخبة المبرمجين في العالم، هذه التجربة السيدة رئيسة الديوان القائمة على البرمجيات وعلى الألعاب الإلكترونية وعلى التطبيقات الذكية والتي تدر على الدول أرباحا طائلة وتخلق مواطن شغل ذات قيمة مضافة وتصنع عقولا خلاقة ونحن مع الأسف ما زلنا متمسكين بمنوال قديم تقليدي قائم على إحداث المناطق الصناعية والبحث عن عقار لإقامة هذه المناطق وإذا وجدنا العقار نجد فيه إشكال ويتعطل المشروع وندخل في حركة مفرغة تخلق اليأس والإحباط والإحساس بالقهر خاصة لدى الشباب. وفي ذات الوقت نجد غيرنا بـ "ordinateur"يخلق تطبيقة ويبيعها على " play store" بآلاف الملايين.

فمتى ستقرر وزارة الصناعة بالشراكة مع الوزارات الأخرى ذات الصلة مثل وزارة تكنولوجيا الاتصال ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية القيام بمخطط شامل تحت عنوان الانتقال الصناعي؟

بالنسبة إلى الطاقة وما أدراك ما الطاقة أكبر عجز نعاني منه في الدولة هو عجز الطاقة بكل أنواعها من محروقات ومن تيار كهربائي ومن طاقات بديلة ومن طاقات متجددة وهنا نفس الشيء المحروقات والغاز والكهرباء هي طاقات قديمة ومكلفة جدا وتؤثر على الطبيعة ولا تحظى بالرضى من كل الأطراف لا الدولة ولا المواطن ولا الشركات وكلنا نعلم ما يحصل في البلاد بمجرد أن يصدر " préavis de grève" في محطات التزود بالبنزين كل البلاد تنقلب "سافلها على عاليها" والصفوف تصبح من بنزرت إلى برج الخضراء.

وفي نفس الوقت، نفس البلدان التي تحدثت عنها في مطلع المداخلة استثمروا في الطاقات الصديقة للبيئة واتجهوا نحو الطاقة الشمسية والطاقات المستخرجة من تثمين النفايات وغيرها والأدهى والأمر ومع الأسف يوجد لدينا أكثر من 300 يوما مشمسا وهي "malheureusement un capital qui dort".

لقد آن الأوان أن نفكر أيضا في ثورة طاقية والقطع مع الأساليب القديمة التي لا تزيد الطين إلا بلة. هنا سأختم مداخلتي بالقرية الحرفية في حي هلال السيدة رئيسة الديوان وهي تمثل مشروعا رئاسيا وهنا أود أن أشكر السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد، السيد مالك الزاهي وزير الشؤون الاجتماعية اللذان تكفلا بهذا المشروع الرئاسي، اليوم هذا المشروع متوقف لأن السيدات الحرفيات يقلن ما سنشتغل به هل يكفيني لدفع ثمن قفة لابني في السجن أو لتسديد فاتورة الكهرباء، فهل يمكننا اليوم التوصل إلى حل مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز نقوم بـ" exonération" فتجد في فاتورة استهلاكهم 100 دينار أو 50 دينار هذا لا شيء من أجل مشروع رئاسي نريده أن يتقدم وأن يقدم الإضافة من المنطقة الحرفية خصوصا في حي هلال.

السيدة رئيسة الديوان، لاحظت أنها ميزانية دعم بالأساس وليست ميزانية وزارة كلها نفقات تدخل. كيف يمكنك السيدة رئيسة الديوان تحقيق الأهداف والبرامج صدقا عندما تقرأ البرامج والأهداف تقول سنقوم بنقلة نوعية في تونس لكن عندما تجد أن كلها نفقات تدخل أتساءل بماذا سننهض بالصناعة وكيف ستتقدم بهذه البلاد؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم سامي السيد غير منتم وله ثلاث دقائق. تفضل.

السيد سامي السيد

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة رئيسة الديوان والوفد المرافق،

طبعا الميزانية حسب ما تم عرضها في اللجنة هي ميزانية ضعيفة لكن هذه هي موارد الدولة ومستقبلا نتمنى أن تكون الميزانية أرفع من ذلك.

الأساس في وزارة الصناعة هي المنشآت العمومية والقطاع العام بالنسبة إلينا لذلك لابد من الإسراع في هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية واتخاذ قرار في أسرع وقت لأن المؤسسات العمومية لم تعد تتحمل الصعوبات التي عليها في الوقت الحالي.

طبعا بخصوص الاستثمار لدينا الوكالة العقارية للصناعة، نريد أن نعرف كم من صفقة تم إمضاؤها سنة 2023 من قبل هذه الوكالة؟

لدي طلب السيدة رئيسة الديوان، في بنزرت لدينا 17 منطقة صناعية ولا توجد لدينا إدارة جهوية للوكالة وهذا يسهل الاستثمار في الجهة، العديد من المستثمرين يشعرون بقلق بخصوص هذا الموضوع.

بالنسبة إلى إستراتيجية الوزارة بصفة عامة، هل هناك تفكير في استئناف التنقيب للزيادة في إنتاج الغاز والنفط الخام؟

-إطلاق الدراسات اللازمة لتطوير الاستكشاف وإنتاج الغاز والنفط الصخري وتأثيرها على البيئة.

-تأهيل مصفاة بنزرت لتلبية حاجيات السوق المحلية من حيث الكمية والنوعية للمنتوجات.

النقطة الرابعة، تطوير نقل المنتوجات البترولية عبر الأنابيب من الصخيرة إلى المنطقة الساحلية، هل هناك برنامج في خصوص هذا الموضوع؟

فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، هناك حاجيات أكيدة لتفعيل المشاريع لتحقيق أهداف البرنامج الذي تم إطلاقه وتطوير التشريعات ووضع البنية التحتية اللازمة لإدراج السيارات الكهربائية في السوق تدريجيا.

بالنسبة إلى الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات العمومية، لابد من العناية بهذا الموضوع لأن هناك المؤسسات المصنفة خطيرة لابد من العناية بصحة السلامة وبالصحة المهنية للعمل الموجودين بها.

بالنسبة إلى الفسفاط، تم عرض أنه في سنة 2024 سيقع إنتاج 6 مليون طن نتمنى أن نصل إلى أكثر ونحن نعرف الظروف والمعدات لذلك لابد من العمل على تعزيز هذا القطاع والإنتاج أكثر ما يمكن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق. تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة مديرة الديوان وكل الطاقم المرافق مرحبا بكم،

في الحقيقة أريد أن أشيد بمجهود الوزارة في النهوض بقطاع مكونات السيارات وقد لمسنا بوادر جدية لمساعدة مستثمرين تونسيين في مجال تصنيع السيارات وقد تم تدشين اليوم سيارة تونسية بكفاءات شبابية تونسية وهذا هو الشباب التونسي الذي نريده ونحن فخورون به، لقد قام بقلب الطاولة سنة 2019 وما زال وسيكون عند كلمته في بناء تونس الجديدة وقد جاء هذا كنتيجة لمثال الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بهذا القطاع مما ساهم في إعطاء رؤية بخصوص مناخ الاستثمار.

كما أؤكد السيدة كاتبة الدولة على ضرورة قيام الوزارة بشراكة أخرى لبقية القطاعات مثل الاعتماد على مواثيق شراكة بين القطاع العام والخاص في قطاعات هامة كقطاع الصناعة الصيدلية والصناعات التقليدية.

أيضا بالنسبة إلى الشركات العمومية، فقد تم عرض برامج إعادة هيكلة لمجالس عمل وزارية، أريد أن أؤكد على أهمية هذا البرنامج وعلى ضرورة التسريع فيه.

منذ أكثر من سنة تم اعتماد منشور مشترك بين وزارات الصناعة والتجارة والصحة لإقرار آلية المراقبة القبلية للواردات لقائمة المنتوجات التي لها تصنيع ببلادنا وقد وجدنا ارتياحا كبيرا من المؤسسات الصناعية المحلية. فهل تمّ تقييم هذا الإجراء وهل هناك نية لتوسعة هذه القائمات خاصة وقد لاحظنا تذمرا كبيرا في قطاعات كالجلود والأحذية والآجر والمربعات الخزفية؟

تلعب وزارة الصناعة والمناجم والطاقة في تونس دورا حيويا في تعزيز القطاع الصناعي واستغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال وهنا أريد أن أسأل عن إستراتيجية الوزارة في تعزيز الصناعة وفي استغلال الموارد الطبيعية وفي ضمان إمدادات الطاقة وأريد أن أهنئ اليوم الوزارة على نجاح تجربة الربط الكهربائي التزامني بين الجزائر وتونس وليبيا وهذا في إطار التعاون الدولي. كما أود أن أعرف إستراتيجية الوزارة بخصوص التنسيق مع القطاع الخاص والرقابة والتنظيم وفي التوجه الاقتصادي البيئي، كذلك في التخطيط المالي؟

أريد أن أتوجه اليوم إلى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع الكهرباء وأريد أن أتطرق إلى الهيكل الذي لا يجب أن يتواصل اليوم على هذا الوضع وهو "Tunis marine" في الحقيقة هذا هيكل مختص ولا توجد لدينا بخصوصه أي ملاحظات أخرى سوى بطء خدماته فمن غير المنطقي اليوم أن عطبا من الأعطاب إصلاحه يتطلب نصف ساعة نبقى ننتظر يوما أو يوم ونصف ليصل فنيين "Tunis marine" هذا الهيكل يشرف على تونس الكبرى وعلى عديد المناطق لذلك لا يمكننا أن نواصل بهذا الهيكل نظرا إلى التأخير الذي يعاني منه المواطن للتدخل.

كذلك اليوم لدينا تجربة وهي تجربة "STEG International" الرائدة في مجالها وإن أردنا مقارنتها بالـ "STEG TUNISIE" نقول أن هناك العديد من نقاط الاستفهام.

كما أود أن أشكر أيضا "AF " للتقدم الرقمي الحاصل في الوكالة التي أحرزت عليه وخاصة في التطبيقة الأخيرة فيمكن لأي مستثمر اليوم أن يدخل على هذه التطبيقة ويطلع على الأراضي التي وضعتها الدولة للاستثمار وهذا ما نثمنه وما نريد تشجيعه وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا،

السيدة رئيسة الديوان مرحبا بك وبكل إطارات الوزارة المرافقة،

نتمنى أن يتم تعيين وزير في أقرب وقت على هذه الوزارة الهامة وكذلك على رأس بعض الوزارات الأخرى التي تشهد شغورات.

وزارة في الحقيقة تعج بالإطارات وكان هناك تعاون كبير مع السادة إطارات المجلس على غرار المشرفة على المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية على سبيل الذكر لا الحصر. يوجد لدينا في الحمامات مشكل كبير يعطل الاستثمار ويعطل مصالح المواطنين، المشكل بسيط هو بيت محوّل كهربائي أي "poste" كهرباء في الحمامات ولا يوجد مثال تهيئة عمرانية منذ 47 سنة وغياب مثال التهيئة العمرانية جعل الأشخاص الذين يقومون بالبناء بدون رخص يتعطلون عندما يريدون الحصول على رخصة لإدخال الكهرباء وجعل الناس الذين يبنون بالرخص من مستثمرين أو "promoteur" أو شخص لديه عمارة وتكون لديه رخصة بناء ثم يذهب إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز لإدخال الكهرباء يقولون له يجب أن يكون لديك "poste" ودائما العذر واضح "zone saturé" لذلك يتعذر علينا مدك بـ"poste" خاصة عندما يكون وسط المدينة أو في منطقة ذات كثافة سكنية كبرى يصعب عليهم إيجاد "poste" فالإنسان عندما يريد أن يتحصل على رخصة يجب أن يكون هناك تنسيقا على مستوى البلديات ليتم إعلام المواطن الذي يقدم رخصة من البداية أنه عليه إحضار مكان لـ "poste".

ما ذنب المواطن عندما يكون هناك سوء تنسيق بين البلديات وبين "STEG" فيجد نفسه بعد ذلك رأسا لرأس مع الحائط؟ في الحقيقة هذا موضوع كبير ويجب أن يتم التدخل فيه وحتى إن تحصل في بعض الأحيان على "poste" ونجد له حلا يجد أن البلدية وضعت الـ "poste" مباشرا على الرصيف وهذا مخل بالمظهر العام وفي الحقيقة غير لائق بتاتا، في الحقيقة هناك تعاون مع إقليم الـ "STEG" في الحمامات وأشكر المشرفين عليه ولكن هذا غير كاف هناك بعض الإشكاليات ولكن نظرا لكثرة نسق الطلبات للحصول على هذه التراخيص يكون عملهم غير كاف، لذلك وجب دعم الإقليم بالإطارات وبالإمكانيات المادية واللوجستية حتى يضطلع بدوره على أحسن ما يرام، خاصة وأن هذا يهم جانب الخدمات.

يوجد في الحمامات أراضي شاسعة كبيرة على ملك الدولة وهناك طلب كبير على الاستثمار في مجال الصناعة خاصة أننا على مقربة من المطار والميناء والطريق السيارة، المطلوب تهيئة مناطق صناعية على مستوى عالمي تستجيب إلى تطلعات الصناعيين الذين يريدون الاستثمار في الحمامات.

المنطقة الصناعية بوعرقوب حاضرة وكبيرة ولكن المشكل الموجود في محول الضغط عالي، ضغط متوسط "HTMT" إن المكان موجود وأشغال المحول ما زالت لم تبدأ بعد لذلك نرجو التسريع في ذلك.

السيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، لدينا في خليج الحمامات 2 رخص مسندة لحقول التنقيب عن البترول لدينا حقل نوارة وحقل المنزل، نريد أن نعرف ما آفاق هذه الحقوق وما الإنتاج المنتظر لمساهمته في تغطية الحاجات الطاقية؟

كذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة التابعة لقطاع الصناعات والخدمات يعاني من مشكل لا توجد لديهم خطوط تمويل خاصة بهم بشروط ميسرة خاصة وأن بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة يمر بصعوبات كبيرة ومتأكدة لذلك فلنفاذ هؤلاء إلى سوق التمويل لتمويل مؤسساتهم يجب حلول، علينا بإيجاد حلول لهم لذلك نرجو إجابة عن هذه التساؤلات.

كذلك الطاقات الجديدة والمتجددة اليوم رخص البحث في البترول عددها ينخفض، هل هناك رخص جديدة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بكل إطارات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة،

في البداية ومرة أخرى أريد أن أترحم على روح الفقيدة والنائبة بمجلس نواب الشعب السابق وابنة جهتي هاجر بوهلال اللهم ارحمها واغفر لها واجعلها من أهل الجنة.

السيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، لقد قرأت مهمة وزارة الصناعة والطاقة والمناجم في الحقيقة لم أر حلولا جذرية للشباب المعطل عن العمل لذلك أدعوكم مرة أخرى وأتحدث مرة أخرى عن مشروع فسفاط شقطمة من معتمدية جدليان والذي تشرف عليه شركتين: شركة تونسية وشركة أسترالية تقدر بحوالي 200 مليون طن خاصة أن نوعية الفسفاط تتميز بجودة عالمية وبمردودية عالية وهذا وفق عدد من الخبراء.

سيساهم هذا المشروع في حل جملة من الإشكاليات الموجودة خاصة بالمناطق المجاورة على غرار خلق بين 500 موطن شغل مباشر وأكثر من 1000 موطن شغل بطريقة غير مباشرة وأدعوكم من هذا المنبر إلى التسريع من أجل انبعاث روح جديدة بالبلاد التونسية أولا وبجهة القصرين ثانيا وبمعتمدية جدليان وببقية المعتمديات المجاورة لها.

ثالثا، أريد أن أشكر كل طاقم وإطارات الشركة التونسية للكهرباء والغاز خاصة وأننا مقدمون على فصل الشتاء نظرا لما يقدمونه من عمل في هذا الفصل.

أدعوكم إلى تركيز الضغط العالي للطاقة الكهربائية بمعتمدية جدليان وبمعتمدية سبيبة وخاصة منطقة عين الخمايسية ومعتمدية العيون وخاصة منطقة الصويدات والصخيرة والبرك والقرين.

كما أعلمكم بأنه قد سجلت منطقة الصويدات حالة وفاة يوم أمس لامرأة نظرا للانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وهي تستعمل آلة التزود بالأكسيجين.

سيدتي رئيسة الديوان، لدينا تلاميذ يدرسون وفي حاجة إلى المراجعة ليلا لذلك لطفا منك النظر في هذا المطلب.

كما أدعوكم إلى إنجاز مقر يليق بالشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية سبيبة وأدعوكم إلى بعث فرع بمعتمدية جدليان لتقريب الخدمات من المواطنين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة، غير منتمي له أربع دقائق تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

السيدة الرئيسة،

السادة النواب،

تحية طيبة،

نرحب بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق لها،

ننظر اليوم في ميزانية وزارة لها دور سيادي باعتبار الأهمية الإستراتيجية لقطاع الصناعة والمواد الاستخراجية والطاقة وخاصة منها الطاقة الجديدة والمتجددة والبديلة والشمسية.

نبدأ بموضوع التراجع الحادّ هذه السنة في إنتاج الفسفاط وإشكاليات نقله إلى المصانع وإلى المجمع الكيميائي التونسي حيث لم يتجاوز الإنتاج خلال الأشهر الأولى من السنة الحالية 2,3 مليون طن ووتيرة النقل اليومي لمصنع المجمع كمية لم تتجاوز 5 آلاف طن وهي أرقام بعيدة كل البعد عن برنامج الشركة للإنتاج وللخطة الحكومية لإنتاج ولتثمين الفسفاط لفترة 2023-2027 والذي أقر إنتاج كمية 8 مليون طن سنة 2024 و12 مليون طن سنة 2025،يتوقع المجمع الكيميائي التونسي ألا تتجاوز نسبة النشاط الصناعي لهذه الشركة 40 % مما فوت على البلاد إيرادات مالية هامة بالعملة الصعبة والسؤال المطروح اليوم ما هي الحلول لتجاوز هذا الوضع ولاستعادة نسب الإنتاج ولتموقعنا في السوق التونسية واعتبارا للدور المحوري لعائدات الفسفاط في تمويل ميزانية الدولة؟ وما هي خطة الوزارة لإعادة هيكلة قطاع الفسفاط ومشتقاته؟

موضوع آخر لابد من التطرق إليه وهو الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز في ظل تواصل عجزها المالي واعتمادها على القروض لمجابهة أعباء الاستغلال وقد انبنت الهيكلة المالية لميزانية 2024 على توفير مداخيل للدولة بحوالي 4 آلاف مليار دينار تونسي واللجوء إلى الاقتراض من البنوك بما يقدر 1700 مليار دينار مقابل عجز الشركة على استخلاص المتخلدات بذمة حرفائها وعن ترشيد نفقات الاستغلال.

يستوجب العجز الطاقي والنقص الحاصل في إنتاج الطاقة اليوم مزيد التوجيه والتحفيز على إنتاج واستعمال الطاقة البديلة والشمسية.

الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة لا يزال يواجه صعوبات إدارية وإشكاليات للاستثمار فيها ونشدد هنا على أن الذهاب إلى الطاقة النظيفة بحلول 2025 ليس خيارا بل اضطرارا لكل الشركات لتحقيق الأمن الطاقي وإسناد الرخص للمستثمرين وتعبئة جهود التحسين واستعمال الطاقة البديلة يجب أن يكون في جوهر سياسة الدولة في القطاع في المرحلة القادمة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والوفد المرافق لها،

من أين أبدأ وقد ضاقت السبل منذ مطلع السبعينات حيث راهنت الدولة التونسية على نسيج صناعي استثماري كبير جدا وكانت تونس منذ تلك الفترة تنافس وتضاهي دول اليوم ما يسمى بدول النمور الأسيوية تحقق نسب نمو مرتفعة جدا في حين وقع في تونس تفكيك ممنهج أقول ذلك جيدا لهذا النسيج الصناعي الذي أنقذ تونس على مرّ أكثر من قرنين من الزمن، لكن اليوم في شكل جريمة أقول ذلك هناك تصحير واستهداف ممنهج لهذا النسيج الصناعي في تونس نتيجة خيارات سياسية غير محينة لأن اليوم أكبر عتاد ومفكري الليبرالية الحديثة تراجعوا عن أفكارهم وآمنوا بدور الدولة في النمو ودورها كمعاضدة للقطاع الخاص ولا يمكن للاستثمار أن يكون بعيدا عن الدولة.

أمر لأن الحديث يطول في هذا الجانب وأريد أن أنزل إلى أرض الواقع للحديث عن جملة من القضايا في جهتي، جهة قبلي، أتساءل

عن مصير محطة إنتاج الكهرباء في منطقة تسمى منطقة النويل وقع التفويت في قطعة أرض على مساحة 25 هكتار منها 5 هكتارات لإنشاء وقد تم التفويت فيها بالطبع لصالح STEG لإنشاء محطة لتقوية الضغط و20 هكتار لإنشاء محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية، لكن ما وقع هو ترحيل هذه المحطة إلى ولاية أخرى، نهئ الولاية الأخرى ولكنني نتساءل ما هي الخلفيات وما هي التداعيات والأسباب وراء هذا الاختيار؟

ثانيا، ما هو مصير محطة الطاقة في قبلي لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح وكان هذا مبرمجا منذ سنة 2017 بطاقة إنتاج تصل تقريبا إلى 100 ميغاواط بكلفة مالية تقدر بحوالي 240 مليون دينار؟ أيضا ما هو مصير هذا المشروع وهل مازالت تفكر وزارة الصناعة فيه؟

هل فكرت الوزارة في إنشاء دراسة إستراتيجية حول مخزون الجهة من المواد الإنشائية ومن أهمها منطقة شط الجريد وقد اقتصرت هذه المنطقة على ضخ وترحيل الملح في شاحنات يوميا تمر إلى قابس ثم لتذهب إلى ما وراء البحار؟ هل فكرت الدولة في إنشاء دراسة في هذا المجال؟

نقطة أخرى، في إطار المسؤولية المجتمعية للشركات النفطية المنتصبة بالجهة استثنائيا ووقتيا وإن كان هذا المجال ذو صلة بهذه الوزارة، هل يمكن تحويل المخصصات المالية في إطار المسؤولية المجتمعية لإنقاذ شركة البستنة بجهة قبلي والتي لا يتجاوز فيها عدد العمال تقريبا 400 أو 450 عاملا فقط. أعلم أن رئاسة الحكومة بصدد إنشاء دراسة حول تطوير وحوكمة هذه المؤسسات ولكن أقول لكم إن البطون الجائعة لا تنتظر أكثر من أعمارها. فالرجاء التدخل إن كان هذا من اختصاص هذه الوزارة أو أي وزارة أخرى لإيجاد حل لهذا الملف الشائك.

إن جهة قبلي منتجة للبترول وللغاز ويمر بجانبها أنبوب الغاز لكنها ولاية لا تتمتع بالربط بشبكة الغاز، فهل فكرت الوزارة في ذلك؟ ونظرا للخصوصية المناخية للولاية فالحر يدوم سبعة أشهر ليلا نهارا وأحيانا لعدة أيام، فهل فكرت الوزارة في إيلاء هذه الجهة بامتيازات خاصة في شكل إعفاءات من أجل تشجيع المواطنين على الإقبال على الطاقة الكهربائية المنتجة عبر الطاقة الشمسية؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها،

ملاحظة أولى موجهة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب تخص الأسلاك الشائكة التي تغطي كل أسوار مجلسنا، ألفت انتباهكم إلى أن هذه المؤسسة السيادية باتت لا تتحمّل الانطباع الذي تعطيه الأسلاك الشائكة ودلالته للذين يعملون في المجلس من نواب ومن موظفين ومستشارين ومن عملة ومن ضيوف وللمواطنين فالرجاء التعجيل بإزالة هذه الأسلاك الشائكة وشكرا.

عنوان المداخلة المناطق الصناعية في الجهات الداخلية، في إطار التميز الإيجابي لها أو ما يعادلها كذبة العصر والضحك على الذقون، ذقون أهالينا في المناطق الداخلية وتشتيت الانتباه أو ما يمكن تسميته "عيش بالمنا يا كمون والي يستنى خير مالي يتمنى" وشكرا وألف مبروك ويعمل ربي وارجع غدوة."

تعمدت إطالة العنوان لأن المماطلة طالت والمسرحية التافهة للإدارة العميقة أضحت تثير ضحك أهالينا في المناطق الداخلية ضحكا مرا كالبكاء، بل إنها باتت تبعث على الغثيان، أنا الغني وأموالي المواعيد.

أهالينا في المناطق الداخلية أرهقوا وتعبوا وهم الآن يعانون الويلات وكذبة "معناش شكون يبات جيعان" كذبة تعرت لا يا سيدي لدينا من يبات جائعا أضف إليهم العراء والعطش والرعب من البرد القادم.

أعود إلى التحليل، يسكتوننا عندما نسأل عن مصير البناءات المخصصة للمناطق الصناعية؟ وأقول جيدا بناءات أصبحت أعشاشا للطيور ومرتعا للحمير بل إنها تفتقد لأبسط عناصر البنية من مد شبكات الكهرباء والماء والأنترنات وغيرها.

هذا واقع المناطق الصناعية الافتراضية أقول جيدا الافتراضية في الجهات الداخلية: تالة وسبيطلة والقصرين وأم العظام والمظيلة والمتلوي وأم العرائس والرديف والعقيلة والسند ومطماطة.

هذا العجز والتخبط وانسداد الآفاق هو نتيجة قيام الخيارات الوطنية الكبرى في مجال الصناعة على الترضيات وبيع الأوهام وعندما يبرر هذا العجز بغياب البنية التحتية والطرقات السيارة وأسطول النقل نسأل أين الدولة؟ هل يعقل أن نحضر "الحصيرة قبل الجامع"؟ وعليه واستعجاليا:

- مد شبكة الطرقات السيارة إلى المناطق الداخلية حق وليس منا،

- تفعيل الاستثمار الصناعي في هذه المناطق الصناعية حق وليس منّا،

-حل مشاكل المستثمرين الصناعيين حق وليس فضلا،

-بعث منطقة صناعية في فريانة وماجل بلعباس وفي فوسانة وبلخير وزانوش والقطار حق وليس فضلا.

-علكة الرخام عفوا ثروة الرخام مشتتة تتمعش منها اللوبيات، وزارة الصناعة لا دخل لي، أملاك الدولة والتجهيز والفلاحة تفرق دوره بين قبائل حل مشاكل قطاع هذه الثروة الرخامية، حق وليس فضلا،

-منطقة صناعية في القطار والسند وبلخير تحتوي أو تؤطر إمكانيات الحرفيين المبدعين المهمشين، حق وليس فضلا.

أهالينا في المناطق الداخلية ضاق عليهم الخناق وملوا اختاروا إما أن يقع تميزنا تميزا إيجابيا أو اقصاؤنا إقصاء معلنا وصريحا وتتحملون المسؤولية تحملا كاملا تريدون خلق ثروة وتسددون ديونكم وتحققون الرفاه للشعب المنكوب عليكم بتغيير منوال التنمية وحققوا العدالة الاجتماعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار ولها أربع دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المصاحب لها،

تهدف الإستراتيجية العامة لبرنامج الطاقة إلى ضمان التزود القارّ والنفاذ المستدام والميسر للطاقة لتلبية حاجيات المواطن والاقتصاد الوطني بكامل تراب الجمهورية.

وتبلغ ميزانية برنامج الطاقة 7209344 ألف دينار وقد استحوذ برنامج دعم الطاقة على أن النصيب الأكبر من الميزانية ولكن للأسف هذا الحق الدستوري لا يتمتع به الجميع.

سيدتي رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، حي سكني في أريانة المدينة يتكون من 40 منزل، 40 عائلة من 200 إلى 250 ساكن لا يمتعون بالماء ولا بالكهرباء.

من هذا المنبر أولاد حي هشام، طلاب حي هشام، تلاميذ حي هشام بأمس الحاجة إلى مدهم بالكهرباء يطالبون بتسوية وضعيتهم يسكنون على بعد كلم واحد من مقر ولايتنا الموقرة وعن مقر السيادة ولا يتمتعون بالإنارة، هذا ظلم كبير خاصة وأن 7 عائلات من هؤلاء تحصلوا على أحكام قضائية بات للتزويد بالكهرباء : واصف الطاهري، معز بن رجب، هشام النفزي، كمال الخميري، سهام هلال، بريكة بن إبراهيم، أمي بريكة بن إبراهيم سنها يتجاوز الثمانين سنة يا سادة لذلك عندما يبعث السيد والي أريانة للشركة التونسية للكهرباء والغاز لتوقيف إجراءات كهربة المنازل فإنه قد أصدر حكما بالإعدام على المسنين بهذه المنطقة وهم بأمس الحاجة إلى التيار الكهربائي " pour le bon fonctionnement de concentrateur d'oxygène" أي لآلة التزود بالأكسيجين كل هذا بسبب إجراءات إدارية روتينية مقيتة.

رسالة مضمونة الوصول لولايتنا الموقرة، إن الإحاطة بالنساء الفاقدات للسند والمسنين والدفاع عن المسألة الاجتماعية بصفة عامة ليست مجرد شعارات فضفاضة نزين بها " les pages officielles" للولاية، إن من أهم النقاط التي يرتكز عليها مشروع مسار 25 جويلية وما فتئ رئيس الجمهورية يؤكد عليها ويذكر بها منظوريه حرمان الفئات الاجتماعية الهشة من حقوقها الشرعية ومن حقوقها الدستورية هي جريمة، نعم هي جريمة فحرمانهم من أبسط حقوقهم هو ما يسبب فقدان الأمل ففي حي هشام يا سيدتي بسبب الإحساس بالظلم، مواطن اسمه مختار حرق نفسه أمام الولاية.

أطلب منكم سيدتي تزويد هذا الحي بالتيار الكهربائي علما وأن القانون يسمح بذلك حسب الأمر عدد 504 لسنة 2018 وهناك مجموعة من المتساكنين لهم أحكام قضائية باتة ربحوا قضايا إدخال الماء والكهرباء وقامت "STEG" بتركيب المحول الكهربائي وطلبت من المواطنين أن يجهزوا مكانا مخصصا للعداد ولكن إلى حد اليوم ينتظرون هل هذا معقول؟

نعول سيدتي رئيسة الديوان، على تعاونك لحل هذا الملف فرغم التعطيلات الإدارية والبيروقراطية القاتلة والإجراءات المعقدة فقد حاولوا وتحصلوا على أحكامهم القضائية فأرجو منك إنصافهم نحن على مشارف فصل الشتاء فمن فضلكم عليكم مدهم بالكهرباء وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث في ثلاث مواضيع محددة: أولا، الضريبة الموظفة على تصدير الرمل والرخام والمواد المنجمية والمقاطع، بعد مرور سنة على تطبيق وتفعيل هذا المعلوم، هل أعددنا "les taux d'impact" ماذا جنينا؟ المالية العمومية ماذا استفادت؟ النتيجة صفر بل بالعكس لقد غرقت هذه المؤسسات لأنه عندما تضع 100 دينار على رمل السيليس وتضع 250 دينار على طن من الحجارة الرخامية دون أن تعرف حتى الأسعار في السوق العالمية فقد أنهيت: أولا، لم تدخل أي مليم للخزينة العمومية. ثانيا، ساهمت في غلق هذه المؤسسات وفي تسريح العمال وتعريضهم للبطالة.

الموضوع الثاني، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مثل السيليلوز وفسفاط قفصة وهذه المؤسسات هناك العديد من التقنيات لإعادة هيكلتها ومن بين هذه التقنيات التي ذهب فيها العالم هي الإفراق الذي ينبني على ماذا؟ أن تقوم مثلا شركة "CELLULOSE" أو شركة قفصة بطرد العمال هناك أشخاص ينتصبون على الحساب الخاص تقوم الشركة بتدعيمهم فمثلا أحدهم يفتح مقر خراطة والآخر يفتح محل ميكانيكي والآخر كهربائي بشرط أنها لا تتعامل إلا معهم وتخلق بيئة استثمار لأن الشركة لا يمكنها أن تتحمل كل هذا وأن يشتغل الجميع في هذه المؤسسة كما أن المؤسسة غير قادرة على العيش في بيئة لا يوجد بها مناخ مؤسساتي وبالتالي فإن اعتماد هذه الطريقة حتى معمل "السيليلوز" من غير المعقول أنه لا يشتغل هذه السنة لذلك فإن خلق مؤسسات صغرى حول معمل السيليلوز سيساهم في تفعيله.

ثالثا، سأتحد عن هلال الفقر، هلال الفقر في تونس هي بالتحديد المناطق التي يوجد بها المواد المنجمية والثروات الباطنية بالضبط نفس الشيء هنا سأقوم بربط بين فلسفة شركات الإحياء وبين خلق هذا المجتمع لأنه في هذه المناطق التي سميتها هلال الفقر مثل الذي سأله وقالوا له كيف يمكننا القضاء على الفقر؟ أجابهم هذا أمر سهل جدا نقضي على الفقراء وبذلك نرتاح.

هناك حلول بخصوص هذه المناطق، لا يجب أن نبقى ننتظر المستثمر الأجنبي، لابد من وجود مستثمر محلي، لابد من عيش كريم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن صوت الجمهورية له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا مرحبا بكم،

مرحبا بوزارة الصناعة،

صراحة نحن في القصرين لا علاقة لنا بالصناعة بقدر ما لنا علاقة بالصناعات التقليدية فقط صناعة المرقوم وبعض صناعة الحلفاء. ماذا يوجد لدينا في القصرين؟ لدينا منطقة صناعية تمثل فضيحة تخيلوا منطقة صناعية بالقصرين لا يوجد بها انترنات فيجب أن ينزل المستثمر 20 كلم و10 كلم وسط البلاد ليرسل "e-

mail" تخيل هذا وأنت تتحدث عن الصناعة هذه أبسط الأشياء، منطقة صناعية لا توجد بها انترنات، لا توجد بها إنارة عمومية حتى الشخص الذي يفتح معملا في فصل الشتاء عندما يعم الظلام أي بعض الكلومترات من الإنارة العمومية عجزت عنها الدولة وعجزت عن ذلك السلطة الجهوية فقد عجزوا عن توفير "câble Internet" هذا بخصوص المنطقة الصناعية.

الملف الآخر الذي تحدث عنه الجميع هو ملف معمل الحلفاء 20 مليار تدفع أجور سنويا يتقاضون أجورهم منذ سنتين أو أكثر والمعمل متوقف عن العمل هذا المعمل ليس معمل القصرين، معمل الورق هو معمل تونس عندما نتحدث عن الورق فإننا نتحدث عن وزارة التربية وعن المطابع الرسمية وعن تونس، نتحدث عن أكياس الإسمنت وعن الكيس الصغير الذي يوضع فيه الكعك و"croissant" التي نستوردها بالعملة الصعبة وبلادنا تحتاج إلى القمح، في إصلاح معمل الحلفاء سيصبح باستطاعتك تصدير عجين الحلفاء سيمكنك جلب العملة الصعبة سيصبح بإمكانك تصدير المواد الكيميائية.

متى سيفتح هذا الملف؟ متى ستتم إعادة هيكلة هذه الشركة في إطار التعويل على الذات؟ رئيس الجمهورية يقول سنعول على أنفسنا لذلك لنعول على أنفسنا بمنتوجنا الحلفاء تونسية والمعمل تونسي واليد تونسية، هذا فيما يخص معمل الحلفاء.

معمل الآجر الذي كان ينتج الآجر ويصدره وفجأة تم غلقه، هل قامت وزارة الصناعة ببحث في هذا الملف؟ لماذا تم غلق معمل الآجر بالقصرين؟

نصل الآن إلى المستثمرين الجدد الذين أفسلوا كلهم بعد جائحة الكوفيد وجميعهم معاملهم الآن مغلقة وأدعوك إلى زيارة المنطقة الصناعية بالقصرين، أظن بقي بها بعض معامل الخياطة تعمل وهم يعانون وهم كذلك على أبواب الغلق. المستثمرون الشبان كلهم "classés" في القصرين والبنوك لم تعد تعطيهم قروضا، المعمل مغلق والآلات وسط المحل والمستثمر يتفرج، لديه ديون مع البنك لذلك لم تعد البنك مستعدة لمساعدته وعليه فإننا ندعو إلى النظر في دعم استثنائي مالي أو قانوني مع البنوك لهؤلاء المستثمرين الشبان.

بترول وغاز تونس الذي خرج من القصرين كل سنة يتم إلقاء المسؤولية المجتمعية على بعض المدارس أربع محفظات ويقال هذه مسؤولية مجتمعية بينما المستشفيات والمستوصفات في أرثى الحالات الطرقات إلى غير ذلك. راجعوا المسؤولية الاجتماعية يأخذون البليار من تونس ويقدمون لنا بعض الملايين.

الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبعجالة لقد ارتفعت الكثافة السكانية لذلك فإن الوضع تطور وكذلك الاستهلاك و"les transfos" التابعة لكم أصبحت قديمة لهذا السبب في فصل الشتاء يتكرر انقطاع التيار الكهربائي.

راجعوا المحولات الكهربائية في الأحياء السكانية وخاصة في الأرياف وأدعوكم إلى المراقبة ومن اتضح أنه مخالف عليكم بمعاقبته والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتم له دقيقتان.

السيد محمد بن حسين

بسم الله،

شكرا سيدي الرئيس،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

مرحبا بالسيدة مديرة الديوان المكلفة بتسيير وزارة الصناعة والطاقة والمناجم ومرحبا بالوفد المرافق،

إن ملف الطاقة بتونس بقي في خانة المسكوت عنه توالت الحكومات وتغيير القائمين على ملف الطاقة مرات ومرات ولكن بقي الشعب التونسي يطرح نفس السؤال حول حقيقة ملف الطاقة والعجز الطاقي وطبيعة العقود مع الشركات في الإنتاج وفي الاستكشاف.

السؤال المطروح بعد 25 جويلية مازلنا نتعامل بالثقة مع هذه الشركات أم أصبحت لدينا عدادات ومتابعة دقيقة لكميات الإنتاج والصادرات؟

السادة المحترمون، نحن في انتظار إجابات واضحة حول عدد الشركات المنتصبة بالدولة التونسية ومدنا بأرقام دقيقة حول إنتاج تونس من النفط والغاز، إلى متى سيبقى الشعب التونسي يطرح الأسئلة ولا إجابات؟

في سنة 2019 بلغنا خبر وجود بئر استكشافية في سواحل ولاية المهدية وتحديدا بمدينة سلقطة وبسؤال السلط المحلية والجهوية تم إجابتنا بعدم توفر المعلومات حول الموضوع. نطلب من سيادتكم تمكيننا من المعلومات الكافية حول هذا الموضوع.

فرع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقصور الساف طلب طال انتظاره من الأهالي وحيث تم عقد جلسات مع الإدارة الجهوية بالمهدية وبعد التنسيق مع المصالح المركزية تم توفير عقار وتخصيص اعتمادات للتهيئة ولكننا إلى حدود الساعة في انتظار زيارة وفد من المصالح المركزية لانطلاق الأشغال، نرجو ألا يطول الانتظار.

معتمديات الرجيش والبرادعة وقصور الساف من أكثر المناطق في الجمهورية التي شهدت موجات كبيرة من الهجرة غير النظامية والسبب الرئيسي غياب مناطق صناعية مؤهلة تحتضن جملة من المشاريع ذات الطاقة التشغيلية الهامة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والفريق المرافق لها،

الكل يعلم أن تونس تعاني من عجز طاقي كبير أثّر على كل شيء في ميزانها التجاري والوضع الاقتصادي والتنموي وهذا معلوم وبشكل عام هو ما يستوجب وضع خطة للحد من اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري المستورد فضلا عن حاجة تونس إلى تأمين إمدادات متواصلة من الطاقة على المدى الطويل حتى تحقق التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال تقليص العجز الطاقي ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق هذا الهدف يجب وضع الأطر الصحيحة وإعادة تقييم المشاريع الوطنية للطاقة المتجددة في ظل المتغيرات في

ميدان الطاقة خاصة أمام الإمكانيات الهائلة المتوفرة في تونس في توليد الطاقة من الرياح والطاقة الكهروضوئية والطاقة الشمسية.

أولا يجب رسم خطة لمواجهة العقبات لا سيما الاحتكار الذي يعيش على وقعه سوق الطاقة وهو ما يتطلب إصلاح المنظومة بأكملها والانتقال إلى الطاقة المتجددة وجذب الاستثمارات الأجنبية وصولا إلى الهدف النهائي وهو الحد من اعتماد البلاد على الطاقة المستوردة وكل المؤشرات والعوامل تؤهل تونس لتصبح مركزا إقليميا للطاقات المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر بما يدعم الأمن الطاقي ودمج مصادر الطاقات المتجددة وجعل طاقات القطاع أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية وهو ما يتطلب السادة الكرام إحداث وكالة وطنية للطاقة المتجددة وسن التشريعات اللازمة لإنتاج ونقل الهيدروجين ووضع برنامج وطني لتطوير البحث العلمي والتكوين في مجال الطاقات المتجددة وبعث مجلة للطاقات البديلة على غرار المجلات الأخرى.

كما يتوجب التأكيد على العامل الوطني في مثل هكذا مشاريع خاصة تحديد الأطراف المعنية بعملية الإنتاج وتصدير الطاقة إلى أوروبا وتدقيق العائدات المالية للبلاد حتى لا يسقط القطاع ضحية هيمنة الشركات الأجنبية وتغييب الاستثمارات الوطنية بحجة صعوبة التمويل.

شيء آخر على سبيل الذكر في قطاع البترول والغاز في صحراء تطاوين وما أدراك ما البترول والغاز، يجب على الشركات المنتصبة في صحراء تطاوين أن تساهم من خلال المسؤولية المجتمعية في تنمية المنطقة من خلال دعم البنية التحتية ودعم قطاع الشباب والثقافة والرياضة والجمعيات الرياضية بالخصوص وتكثيف الجهود من خلال النهوض بالمنطقة المهمشة ودعم الشركات الوطنية من خلال إعطائهم الأولوية في عقود الخدمات في الصحراء وعلى الشركة التونسية للأنشطة البترولية أن تراقب هذه الشركات التي لم تلتزم بتعهداتها.

توجد العديد من المشاكل في علاقة بالشركات البترولية والتي تقدم خدمات للشركات المنتجة للنفط والغاز في تطاوين، شركة تطاوين للخدمات مثلا تعاني مشاكل عديدة من مشكلة المديونية للشركات ومن بينها شركة "SITEP" وشركة "SODEPS" وشركة "OMV" وشركة "ENI" وهذه المديونية تهدد استقرار وديمومة هذه الشركة وأحمّل المسؤولية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وكامل المسؤولية ويجب التحرك الفوري والعاجل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازنات المالية والحفاظ على مورد رزق لقرابة 500 عائلة علما وأن الشركة التونسية للأنشطة البترولية ذات مساهمة في هذه الشركة بما يقارب 40% من رأسمالها.

ولا يمكنني الخوض في هذه العملية عملية إنقاذ الشركة دون معرفة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم المشاكل المالية بشكل يهدد نشاطها ولكن من السهل التفكير في بعض منها وهو تأخير استخلاص فواتير الحرفاء وتفاقم مديونية الشركة لدى "CNSS" إلى أكثر من 7,5 % مليون دينار سنة 2023 وتفاقم ديون الشركة لدى الضرائب لتصل إلى 1,8 مليون دينار سنة 2023 وضرورة تدخّل في هذه الحالة مجلس الإدارة لخلاص مستحقات الشركة لدى الشركات البترولية ووصل إلى حدّ تفاقم الديون لدى الصناديق إلى حدّ تنفيذ قرار عقلة على أسطول سيارات الشركة مما أدى إلى تكبّد الشركة تكاليف إضافية.

مسألة أخرى في علاقة بشركة البستنة، السيدة الرئيسة، بعد كل المشاكل التي طرحناها في الجلسة الفارطة هناك سؤال يطرح نفسه متى ستفعّل السلطة المركزية قرار رئاسة الحكومة الممضى في اتفاق 5 نوفمبر 2022 من طرف السيد رئيس الحكومة والمتعلق في تصنيف شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين كشركة ذات مساهمة عمومية تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتخضع لزيادات القطاع العام حفاظا على ديمومة الشركة وحقوق أعوانها وإطاراتها وحفاظا على مستقبل 2353 عائلة لها الحق في العيش الكريم وحفاظا على السلم الاجتماعي بالجهة.

مسألة أخرى في علاقة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية ولها دقيقتان، فلتتفضل.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

وسلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

في الحقيقة أنا سأتحدث اليوم كنائب شعب بعد عرض اللجنة الذي لمسنا فيه تراجع إنتاج الفسفاط، آليا سيدتي الكريمة لابد أن يتراجع لأن البنية التحتية للسكك الحديدية مهترئة وهنا أريد أن أسألكم عن رؤيتكم وتدخلكم على مستوى وزارة النقل لحلحلة هذا المشكل؟

النقطة الثانية تتعلق بعمادة الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة، هذه العمادة عندما زارها بورقيبة سابقا كانت تسمى الحفرة وعندما اكتشف فيها الغاز الطبيعي أصبح اسمها الرحمة هل هناك إمكانية تكوين لجنة موقرة من الخبراء يأتون على عين المكان لعمادة الرحمة معتمدية منزل بوزلفة للتنقيب على هذه الثروة لأنهم يقولون أنّه نَبَضَ؟

النقطة الثالثة التي سأتدخل حولها وهي مركز تجميع النفايات بالرحمة بنفس العمادة ولاية نابل كلها تستعمله وسياسة تثمين هذه النفايات غائبة وأعتقد أنه حان الوقت لاستراتيجية تثمين هذه النفايات وخاصة يمكن أن نستخرج منها طاقات متجددة ونقطة ضغط عالي يمكن أن تحلّ العديد من إشكاليات البطالة.

نفس الحالة لدينا سدّ واد شيبة بمعتمدة الميدة الذي يتميّز بطاقة كهرومائية يمكن أن نولّد منها كذلك طاقات متجددة كنقطة الضغط العالي التي يمكن أن تحلّ العديد من الإشكاليات على مستوى اليد العاملة في الجهة.

شكرا ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان والوفد المرافق لها،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه لسيادتكم بمجموعة من التساؤلات:

أولا، هل قامت الوزارة بمسح جيولوجي حول الثروات الباطنية في التراب التونسي؟ وهل ستستفيد من التجارب الخاصة بالشقيقة الجزائر والصين وروسيا في مجال التنقيب على الثروات الباطنية؟

ثانيا، نرجو مدّ مجلس نواب الشعب بفكرة عن العقود المتعلقة باستغلال الثروات الباطنية والتي تتعلق بالطاقة منذ عهد الاستعمار الفرنسي إلى يومنا هذا وذلك لاطلاع المجلس بخصوص هذا الموضوع وإنارة الرأي العام وهذا حقّ للشعب التونسي الذي يريد ذلك؟

ثالثا، هل من استراتيجية للوزارة في مجال الطاقات البديلة؟

وأخيرا إن التسعيرة الخاصة بمعاليم الكهرباء مشطة بالنظر لبعض الوضعيات خاصة لبعض الدول المجاورة لنا كالمملكة المغربية ونرى أن عناصر التسعيرة غير معقولة وغير مقبولة وفيها تعجيز للمواطن التونسي أرجو مراجعة ذلك وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا برئيسة ديوان وزارة الصناعة والتجارة والإطارات المصاحبة،

يقول الفنان الشعبي إسماعيل الحطاب رحمه الله وهو ابن معتمدية جبنيانة "مثلوثي ناسي فزّاعه ركّابين الخيل" وأنا أقول "تونسي وطني وأفتخر" وركبت قطار المسار مع سيادة الرئيس قيس سعيد ولا رجوع إلى الوراء دائما إلى الأمام مع إرادة الجمهورية الجديدة.

سأتحدث عن العشرية السوداء لما لها من تداعيات سلبية على واقعنا إلى حد يوم التاريخ حيث وقع ضرب منظومات الإنتاج الصناعية والفلاحية ليبقى هذا الوطن مستعمرا اقتصاديا لفائدة بلدان أخرى ولفائدة فئة معينة لا ترى إلا مصلحتها على حساب مصلحة الشعب. وهذا يدفعني للتحدث عن الميزان التجاري الذي دائما ما يكون سلبيا ويكلّف الدولة آلاف المليارات هذه الوضعية كانت نتيجة اتفاقيات تجارية مع بعض الدول كلّفت الشعب التونسي غاليا حيث مسّت من تنميته وحياته اليومية وهنا أقصد قفّة التونسي.

نحن في فترة استثنائية تتطلب منا الضغط على المصاريف الغير مستوجبة فلا فائدة من استيراد الشكولاتة والفواكه والحلويات وباعتباري ممثلا عن دائرة معتمديتي جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس ففي جبنيانة هناك منطقة صناعية تكاد تكون مهجورة وذلك لعدم إدراجها في المناطق غير الخاضعة للأداءات لتشجيع الباعثين على الانتصاب وكذلك لعدم إيصال الغاز الطبيعي إليها رغم برمجة المشروع منذ سنوات.

في جبنيانة الفلاح يجتهد ويثابر وينتج وفلاحو جبنيانة يزودون سوق بئر القصعة بالخضر والباكورات وقد قامت بلدية المكان ببناء سوق إنتاج سوق جملة. المرجو من سيادتكم تمكينها من ترخيص لاستغلال هذه السوق ومساعدتها على ذلك.

المنطقة الصناعية بالعامرة هي منطقة هامة تقع على الطريق المتوسطية رقم 82 صفاقس المهدية تشكو من نقص في التهيئة في البنية التحتية علاوة على أن محطة التطهير جاهزة ولم تدخل حيز الاستغلال إلى حد الآن، محطة التطهير بجبنيانة مستغلة منذ سنوات عديدة ولكن يتم تفريغ المياه المعالجة في البحر رغم صلوحية هذه المياه لاستغلالها في الزراعات العلفية، فالرجاء النظر في استغلالها.

عاش الوطن حرا منيعا متقدما بين الأمم وسيبقى المسار نِبْراسَا لتقدّم تونس بقيادة سيادة الرئيس قيس سعيد والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق، فليتفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيد نائب الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان وبالإطار المرافق لها،

لديّ السيدة الرئيسة ثلاث أسئلة أتمنى أن أجد لها إجابات في آخر الجلسة.

سأبدأ بمداخلة صديقي في الأخير "لما قال له: كيف نقضي على الفقر فأجابه قائلا علينا أن نقضي على الفقراء" نحن في معتمدية منزل شاكر بدأنا في تطبيق هذه القاعدة، كيف ذلك؟ الشاب غيث عمره 19 سنة (أظهر السيد النائب صور) ذهب للعمل في شركة بترولية توفي ونتمنى أن يأخذ حقه.

سيدتي الوزيرة، أنتم تعلمون بالتجاوزات التي تحدث وتلتزمون الصمت وهذه نعتبرها مشكلة وإن كنتم لا تعلمون فهذه الطامة الكبرى. أين يكمن المشكل؟ المشكل سيدتي الوزيرة أن الشركة البترولية منتصبة في الجهة وما الذي يحدث؟ يقومون بجهر الآبار بحثا عن البترول وعندما لا يجدون البترول يتركون البئر كما هو ويأتون بشركات بترولية أخرى منتصبة في جهة صفاقس، ذلك الماء والفضلات يقع سكبها في تلك الآبار بواسطة الضغط فماذا ينتج عن ذلك؟ تحدث رجّات هناك ونحن اعتقدنا أننا استبشرنا خيرا بوجود شركة بترولية بهذه المنطقة لتشغّل شبابنا ليس من باب الفضل بل سيعملون عن طريق تطبيق القانون عدد 35 لسنة 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات في هذه الجهة، لكن لم نر شيئا، لم نر سوى البؤس والفقر.

تنتصب شركة بترولية تستعمل الديناميت تحت الأرض لفتح هذه الآبار ويكون ضحيتها أناس يعلم الله بحالهم كيف يتمكن الواحد منهم من بناء منزله في منطقة داخلية تجدها كلها تصدّعات وشقوق وكيف يتم تشغيل الناس في هذه الشركة البترولية؟ يتم قبولهم للعمل عن طريق "contrat" ويوظفونهم على أساس عمال حراسة وبعد ذلك يوظفونهم في شتى الأعمال الأخرى، فهل يا ترى الوزارة على علم بذلك أم لا؟ وهل تعلم بالعقود والتجاوزات المسلّطة على العاملين لمدة 14 سنة بدون أي ترسيم تحت شعار "اشتغل واصمت" وإن يقع أيّ حراك فذلك ينتج عنه اتخاذ إجراءات أخرى والكل يعلم بهذا الأمر. ولذا، أطلب من سيادتك النظر في هذا الموضوع بحكم وجودك على رأس هذه الوزارة نظرا للشغور الحاصل لتعيين الوزير.

مسألة أخرى سيدتي الوزير، بما أني في لجنة الفلاحة فقد اطلعت على قانون المالية الجديد الذي يحثّ على تعليب زيت

الزيتون ويحثّ على أنْ لا يقع إخراج الفتورة "en bloc" ولكن يجب أن يقع تكريرها وقد استبشرنا خيرا. فهل أنّ الوزارة بحكم أننا سنتجه نحو تعليب زيت الزيتون فذلك لن يكون بطريقة اعتباطية ولا بدّ أن تكون لدينا مصانع للتعليب وحسب علمي لدينا مصنع وحيد يصنع القوارير في تونس لأنه في اعتقادي أننا نقوم بتوريدها.

المناطق الداخلية والجهات التي ترتكز على زيت الزيتون والزيتون وترتكز على أصحاب المركبات الفلاحية، هل لديها مناطق صناعية للعمل على ذلك أم لا؟ كيف سنقوم بتعليب زيت الزيتون؟ هل هناك تنسيق بين الوزارات على مستوى هذا النطاق أم أن كل وزارة ستعمل بمفردها؟ أتمنى أن أجد جوابا في آخر الجلسة لهذا الموضوع. وحظ المناطق الداخلية في المناطق الصناعية لأنك ذكرتِ السيدة الوزيرة لما حضرت باللجنة "أن الهدف المنشود هو تطوير الصناعة التحويلية خاصة بالمنتوجات الفلاحية". إذ، المناطق الفلاحية يكون لديها على الأقل حظ في المناطق الصناعية التي ستحدث في تعليب زيت الزيتون وتكرير الفتورة في هذه المواد.

النقطة الثالثة، أتوجه بالشكر للسيد فيصل الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز لتجاوبه معنا في عدة إشكاليات ولكن أريد أن أقول له بأن المشاكل مازالت هي ذاتها في الجهة صحيح أنك تفاعلت معنا في النقاط ونشكرك ونعلم الميزانية التي هي عبارة عن منحة وليس ميزانية لكن هناك مشاكل ممكن حلها حتى بمكالمة هاتفية فالإشكاليات الموجودة داخل المناطق الداخلية تشمل "un transfo" أو غيره فالتجهيزات موجودة لكن هناك مناطق داخلية تبقى إلى أبد الآبدين محرومة وهناك مناطق بواسطة مكالمة هاتفية تتحصل على تجهيزاتها.

نتمنى وأنتم على رأس الشركة وقد وقع تعيينكم حديثا فإننا نستبشر خيرا في هذا الموضوع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم منير الكموني غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيس الديوان،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

النقطة الأولى، أريد أن أبلّغ صوت الغرفة الوطنية للرسكلة وتجارة المعادن القديمة في علاقتها بمعمل الفولاذ ببنزرت هذه المؤسسة الوطنية التي نعتز بها ونرجو إعادة هيكلتها لتقوم بدورها، الطاقة التشغيلية لهذا المعمل حوالي 1000 عامل إلا أن قطاع تجّار الخردة الحديدية يعدّ بعشرات الآلاف ومصيرهم مرتبط بمصنع يسجل خسائر سنوية فادحة في حين أنه من الممكن محاولة خفض هذه الخسائر بين الطرفين وذلك باللجوء إلى تصدير كمية محدودة سنويا من الخردة عن طريق الشركات الخاصة 100 ألف طن يساوي 27 مليار من المليمات أداء مباشر للخزينة علاوة عن العملة الصعبة واليد العاملة والأداء على الضريبة.

هذا الإجراء قامت به شركة الفولاذ بعد أن تزوّد هذه الشركة بما يكفيها سنويا من الخردة، هذا الإجراء كان معمولا به سنة 2008 وقد ضخّ في خزينة الدولة مبالغ مهمة هذا مطلب من أبناء هذا القطاع للحفاظ على المؤسسات في هذا المجال ودعم خزينة الدولة في هذه الظروف الصعبة وقد وقع في مناسبتين تمكينهم من تراخيص استثنائية سنة 2016 و2019.

النقطة الثانية، وهي متعلقة بمجال اللجنة التي أنتمي إليها لجنة الإدارة والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد فقد بلغتنا عديد الملفات وللأسف فإن أغلبها ضمن مجال وزارتكم، كيف تتعاملون مع هذه الملفات والبلاغات في ظل غياب الهيئة العليا لمكافحة الفساد وأمام هرسلة العديد من المبلغين رغم ثبوت صحة بلاغاتهم؟ هام هذا الأمر لأنه رهان لمسار 25 جويلية وللسيد الرئيس شخصيا.

المجال الثاني وهو شأن محلّي، أتساءل عن سبب التأخير في إنجاز المنطقة الصناعية بأولاد الشامخ من ولاية المهدية، عشرات الهكتارات مبرمجة بالمدخرات العقارية لهذه الجهة ولكنها إلى الآن لم تر النور؟

أيضا المنطقة الصناعية بمعتمدية شُربان رغم أنها اكتملت وهي نواة أولى إلاّ أنها مازالت غير وظيفية والسبب هناك إشكاليات في تغيير صبغة هذه الأرض فهل تتابع وكالتكم هذه الملفات؟

دائرة أولاد الشامخ وهبيرة وشُربان هي منطقة منفتحة على مجال الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وموقعها الاستراتيجي يعطيها عديد الفرص، فمتى تتمكن من ذلك؟ وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة مديرة الديوان وبإطارات الوزارة،

ذكرت وكالة النهوض بالصناعة أنّه منذ سنة 2019 إلى موفّى سنة 2022 هناك 433 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها أكثر من النصف هي مؤسسات مصدّرة كليا وتم تسريح أكثر من 6000 عامل الذين فقدوا عملهم في قطاع النسيج والملابس، نلاحظ أنّ هذه الأرقام مفزعة ووزارة الصناعة تشهد على غلق المصانع كما نجد في التقارير أن الوزارة تشجع وتحثّ على انتصاب المصانع الجديدة. لكن ما هو الحلّ بالنسبة للمصانع التي بصدد الغلق؟ ما هو مآل ميزانية الوزارة والبرامج التي وضعتها بالنسبة للمصانع التي تشهد إشكاليات؟ هل أنّ من أولوياتنا بالأساس أن ننقذ هذه المصانع التي في الأصل موجودة عوض أن نقوم باستثمارات جديدة ونشجع المستثمرين الجدد وإذا كان المناخ مناخا طاردا فالمؤسسة التي أساسا موجودة هي اليوم بصدد الغلق وتسريح عمالها، فكيف سنشجع الاستثمارات ونشجع المستثمرين على أن يكونوا موجودين؟

اليوم في تونس نريد أن نعرف ماهي الاستراتيجية التي لابد أن تكون ضرورية ليس في إمكاننا أن نحقق المستوى الجيد في كل المجالات وأي دولة تريد أن تتطور يجب أن تتوجه صناعتها لمجال معيّن، نحن في تونس نريد أن نصنع كل شيء ولا نتمكّن من المنافسة فيها ولذا لا بد أن يكون لدينا "avantage" في شيء معين.

يمكن للوزارة أن توضح لنا إلى أين نحن متّجهون اليوم هل لصناعة السيارات والطائرات أم للمجال الميكانيكي أم للمجال المنجمي أم لتحويل المواد الغذائية؟ أريد أن أعرف إلى أين نحن متجهون بالضبط؟ فالبلدان التي تريد فعلا أن تتطور لديها " un créneau" ونحن ما هو "le créneau " الذي نعتمده؟ فالتقارير باهتة

وهو أن نشجع ونموّل هذا وذاك ولكن أين استراتيجية البلاد؟ ماهي توجهاتنا؟ لا بد للوزارة أن تكون لها استراتيجيات وإلاّ فلتقم إدارتها بوظيفتها وكفى ولا حاجة لنا في ذلك، لا بد أن تكون هناك سياسة اقتصادية قائمة.

بالنسبة إلى المنوال الاقتصادي التونسي، ما هو المنوال الذي نعتمده اليوم؟ ربما ليس لدينا منوال فالتوجّه السياسي الموجود اليوم في البلاد يشير أنّ بلادنا استعادت منوالها الاقتصادي التونسي ودولتنا منذ الاستقلال إلى اليوم كان لديها مناويل اقتصادية كالتعاضد والانفتاح والخصخصة كل هذه مناويل اقتصادية وكل منوال يصل للمدى الخاص به نقوم بتغييره، نحن نعيش الضياع فالوزارة عليها أن تتبع المنوال الموجود اليوم والذي تسير عليه سياسة الدولة وأريد أن أذكّر الوزارة وأقول أنّنا عدنا للدولة الاجتماعية أين أصبحت الدولة هي القاطرة للتنمية والاقتصاد عن طريق تشريك أكبر عدد من التونسيين لخلق الثروة وهذا ما نحن عليه اليوم.

وفي خضم كل هذه الآليات أين هو الاقتصاد التضامني والاجتماعي؟ كيف يمكن لوزارة الصناعة أن تشجع على ذلك؟ أين الشركات الأهلية صلب استراتيجية وزارة الصناعة؟ هذا هو المنوال الذي تسير عليه الدولة ولكن لم نر شيئا من هذا المنوال، رأينا أشياء عادية لإدارة بصدد العمل وكل سنة جديدة تعيد النظر فيما قامت به من مهمات سابقة وتقدم الإضافة وتحاول التطور.

صادرات الصناعات التحويلية وأنا بصدد الاطلاع على التقرير أننا في أفق سنة 2035 نريد بلوغ 36 مليار دولار بينما تحتلّ تونس اليوم المرتبة 4 عربيا وتقريبا إفريقيا، أعتقد بحوالي 12 مليار دولار تصدير وعلى سبيل المثال أن الإمارات لديها اليوم 142 مليار دولار تصدير مع العلم أنّ رقم 36 مليار دولار لتونس في أفق بعد أكثر من عشر سنوات هو رقم ضعيف جدا كدولة لديها "une vision" والمفروض أن يكون لدينا 100 أو 150 مليار دولار تصدير، فلماذا وضعت المغرب في أفق 10 سنوات القادمة 150 مليار دولار تصدير وهي اليوم تقوم بـ 20 مليار دولار، فأين هي استراتيجيتنا؟ لا بدّ أن تكون لنا هذه الأرقام المرتفعة لتتمكّن بلادنا من التقدم فلا نستطيع أن نتقدم لأنّ "vision est trop peu" فهي قليلة وقليلة جدا وفي اعتقادنا أننا لا نستطيع الوصول ولست أدري لماذا هذه الأرقام قليلة حتى في التقدير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار وله ست دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالحضور الكريم،

أولا في إطار العمل الرقابي ودعم الوزارات بما أننا نستطيع أن نُعتبر كمواطنين رقباء على الشركات والمؤسسات العمومية نطلب من تفقدية الوزارة تحديد موعد لأن هناك شركة تونسية بترولية تقوم بانتدابات غير شرعية وبالمحاباة، ترقيات بدون وجه قانوني قائمة على الولاءات، مليارات متبخرة منذ سنة 2018، عدم مطابقة المستوى التعليمي مع الوظيف ومنهم من يتقاضى 4 ملايين دون أن يكون له مستوى باكالوريا، أريد لقاءً مع السيد متفقد الوزارة للنظر في هذا الموضوع.

ثانيا فيما يتعلق بموضوع "STEG" نرحب بالسيد الرئيس المدير العام ولو أنّ سيدي الرئيس لديّ مقترح لو تأخذونه بعين الاعتبار، نرجو منكم في المرة المقبلة أن نعرّف بإطارات الدولة وهم السادة المديرون العامون الحاضرون ولا بأس أن نضع أسماءهم وصفتهم حتى يعرفهم الجميع بصفتهم إطارات الدولة وبما أنّ "STEG" توفر لنا التنوير كذلك يكون حضور إطاراتها بيننا اليوم مُنيرًا.

نرجو من السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن يتم اعتماد أجهزة التتبع "GPS" في السيارات الإدارية للشركة لأني حسب ما لاحظته كمواطن هناك ارتفاع عدد السيارات الإدارية تُستعمَل في غير محلّها مما ينتج عنه الإفراط في استهلاك الوقود "GASOIL".

ثانيا هذا مطلب من منظوريكم الوطنيين وكلهم وطنيين يطالبونكم كرئيس مدير عام بحمايتهم هناك العديد من الفساد في الشركة حسب قولهم ومن يتصدّى للفساد يجد عصابة في مواجهته، نتمنى أنْ لا يقع إقالة موظف أو إطار أو مدير جهوي لأنه كافح الفساد على غرار بعض الوزارات.

الآن سأدخل في صلب الموضوع وسأكتفي بالجانب الطاقي لأن الثلاث مهمات الصناعة والمناجم والطاقة ليس لديّ ما أقوله للسيدة مديرة الديوان سوى كان الله في عونك لأني لما أتابع قراءة هذه المهمات الثلاث فقط أشعر بالتعب وأنت ما شاء الله الصناعة والمناجم والطاقة.

سأكتفي بالمجال الطاقي وهي الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة فالسياسة الطاقية في تونس تعتمد على تنويع مصادر الطاقة الأحفورية والذهاب إلى استغلال الغاز الصخري وهو " Le gaz de schiste" والبترول الصخري وإلى اليوم لم تقم الوزارة بالدراسات اللازمة لتعرف "le potentiel" الموجود في البلاد المتعلق بالغاز الصخري والشعب التونسي لديه الحق في أن يقول: أين البترول؟ فالدولة ذاتها حسب اعتقادي لا تعرف ماذا لدينا في هذا "potentiel" كبترول وكغاز وهذا ما جعل المواطن يُثير العديد من "polémique" للموضوع ولهذه الطاقة غير التقليدية للطاقات الأحفورية لكن عدّة بلدان مثل الشقيقة الجزائر لديها العديد من الطاقات الأحفورية الكبيرة وعرفت "le potentiel" الخاص بها وعلى ضوئها تحدّدت نسبة الاستغلال المطلوبة وهو قرار سيادي بالرجوع إلى عدة أسباب منها الأسباب البيئية ومطلبي هو تحديد بالضبط ما لدينا من بترول وطاقات وغاز وبعد ذلك يعود التصرف لقرار سيادي لا دخل لنا فيه.

ثانيا، الشركات الكبرى العاملة في مجال استكشاف الطاقة الأحفورية غير التقليدية هي بصدد الخروج والمغادرة من تونس مثل " British Gaz" و"ENI" حقل البرمة وهذه الشركات تفكر في الخروج لماذا؟ لأنه لابد من مراجعة مجلة المحروقات خاصة مع عجزنا وعجز الدولة على القيام بمثل هذه الاستكشافات لأنها تتطلب مليارات وأموالا ضخمة فلا بد من مراجعة الامتيازات الجبائية والمالية لتحفيز الشركات التي هي "les majors pétroliers" في العالم وإن غادرونا فلن يأتينا أحد. كذلك يتطلب الأمر تنقيح المجلة لضمان عمليات استكشاف هذه الطاقة والمقترح هو التسريع بمراجعة مجلة

المحروقات لتحفيز الشركات الكبرى لاستكشاف المخزون التونسي وكما قلنا تتطلب أموالا باهظة وتونس عاجزة حاليا عن القيام بها.

منذ سنة 2010 ونحن نتحدث أننا بحلول سنة 2030 سوف نصل إلى 30% لأنْ تكون طاقة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في سنة 2020 كان لنا 3% من الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة ووضعت الوزارة استراتيجية وهدف لبلوغ 30% واليوم وبالرجوع للإحصائيات نجد أنفسنا في 1,9 % حسب الإحصائيات التي لديكم ولم نتمكن من الوصول حتى إلى 3% وقد تراجعنا في إنتاج الطاقة المتجددة لكن رغم قوة بلادنا في الثروات المتجددة والمصادر الطبيعية مثل الشمس ورسكلة النفايات التي يمكن أن نستخرج منها الطاقة ولكن ما زلنا لم نضع أهدافا لذلك.

وضعنا هدفا للوصول إلى 35% بحلول سنة 2030 معنى ذلك أنه من 1,9 % سنصل إلى 35% في ظرف سبع سنوات " vos sont non réalistes objectifs" ليست واقعية اللّهمّ إلاّ إذا كانت تقديراتكم أو تقديرات خبرائكم على أيّ أساس مبنية أو بصدد مغالطة بعضنا البعض.

مجهودكم كبير في التشريعات في الطاقات المتجددة وهذا لا نشك فيه مثل قانون 2012 و2015 بالنسبة إلى إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من طرف الخواص لكن ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم أيمن المرعوي غير منتم وله دقيقتان، تفضل.

السيد أيمن المرعوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة إطارات وزارة الصناعة،

أولا سيدتي رئيسة الديوان، كنت قد تقدمت بسؤال كتابي بتاريخ 16 أوت 2023 حول مآل المشاريع البديلة المبرمجة على أرض "السياب" بمعتمدية طينة من ولاية صفاقس وإلى حدّ الآن لم يردني أي جواب وأتمنى أن أسمع الجواب الآن.

وفي نفس الإطار أتساءل عن برنامج الوزارة في إزالة جبل الفوسفوجيبس الذي يمثّل مشكلا صحيا وبيئيا.

ثانيا وفيما يخص الثروات الطبيعية والشركات الناهبة لها وأخص بالذكر ملاّحات صفاقس أو شركة "COTUSAL" سابقا و"MARE ALB" حاليا تتغير الأسماء وتتواصل السياسات والممارسات الاستعمارية حيث أن هذه الشركة تحتل كامل الشريط الساحلي لمعتمدية طينة ضاربة عرض الحائط حقوق 120 ألف ساكن في فسحة شاطئية، كما أنها تنكّرت لتعهداتها مع الأهالي والبحّارة في إنجاز مرفئ للصيد البحري والمساهمة في تشغيل أبناء الجهة هذا إضافة إلى الإضرار بالقطاع الفلاحي والطبقة المائية. وهذه الشركة الفرنسية لم نر منها أي مساهمة مجتمعية من حيث المشاريع التنموية ولا من حيث التشغيل بل هي ماضية في تنفيذ سياساتها التعسفية حتى وصل بها الأمر إلى التتبّع العدلي لكل عامل يطالب بحقوقه الشّغلية.

ومن هذا المنبر ومن تحت قبة البرلمان، أدعو سيادة رئيس الجمهورية إلى التدخل وإيقاف هذا النزيف فالأرض أرضنا والثروة ثروتنا كما أدعوه إلى تونسة هذه الشركة إن لم تغيّر سياساتها وتنفتح على محيطها فتونس أولى بهذه الأرباح التي تجْنيها.

ثالثا، معتمدية طينة بها أربع مناطق صناعية واحدة فقط منها مهيّأة فمتى يتم تهيئة بقية المناطق الصناعية وتفعيل مجامع التنمية "les GMG"؟

كما تعاني هذه المناطق الصناعية من ضعف الشبكة الكهربائية وتعدد الانقطاعات على كامل ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله عشر دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان وكافة إطارات وزارة الصناعة،

في الحقيقة في كل مرة لدينا نفس الإشكال وأنا لدي إشكال كبير عندما أكون مع وزارة ليس لها "création" ليس لها استشراف، يكون لدي مشكل كبير عندما تكون طموحات الشعب وطموحات القيادة العليا للبلاد في واد وما نراه في واد آخر، نتحدث عن وزارة صناعة وعن الطاقات المتجددة نتحدث عن سيادة وطنية وللأسف أقولها أنّنا في هذه الوزارة ندهس على السيادة الوطنية في هذه الوزارة تشعر فعلا أنك مازلتَ محتلا.

أريد أن أسأل هنا عن الشركات البترولية "l'ETAP" التي زارها السيد رئيس الجمهورية منذ فترة أريد أن أعرف لماذا لا يوجد بها عدادات؟ العداد الموجود بحقل سيدي الكيلاني بالسواسي لا يعمل، ألا يمكن أن نعرف كم لدينا وكم من كمية يمكننا أن نستخرج؟ نفس "système" ونفس الإجابات يمدّوننا بها منذ أن التحقت بالمجلس سنة 2014 واليوم أريد أن أسأل في خصوص حقل سيدي الكيلاني بالسواسي وقلتم أنّ هذه الشركة خاسرة وقد غادرت وحلّت محلّها شركة أخرى ولم يتم العقد ولكن في السابق وحتى اليوم هي على ملك الدولة التونسية ومازالت تحت إشراف "l'ETAP".

هل يمكننا أن نعرف لماذا يوجد 12 بئرا بحقل سيدي الكيلاني بالسواسي غير منتجة للبترول ويقوم بحراستها عمال يتقاضون أجورا في حين أنّ من مجموع هذه الآبار هناك بئر واحد فقط ينتج البترول؟ لماذا لم تقوموا بعملية الاستكشاف؟ هل تعلمون أن البترول بعد 20 سنة لن يصبح له قيمة في العالم لأن الناس متجهة نحو طاقات أخرى؟ إذا أنتم إلى اليوم لم تقوموا بالاستكشاف فمتى ستقومون به؟

الاستغلال الفاحش الذي وقع منذ أعوام من قبل أطراف أخرى والأراضي التي تسوّغتها هاته الأطراف من المواطنين بعقد بقيمة 250 مليم وشرط العقد في الشركة السابقة هو عدم التقاضي بمعنى أن في دولة قانون وسيادة يأتي مستثمر ولا يمكنني مقاضاته في بلادي، هل هذا استعمار أم لا؟ هل هذا احتلال أم لا؟ أين السيادة الوطنية؟ وهذا بتقاعس من الداخل ومن طرف أناس موجودين داخل الوطن، عندما نتحدث عن السيادة الوطنية يجب أولا أن نطهّر أنفسنا من الداخل لأنه لا توجد تشريعات ونعيش تشريعات قديمة ونعمل بمنظومة قديمة لما تستحوذ على أرضي بـ 250 مليم للمتر الواحد في المنطقة.

هل ألقيتم نظرة على القنيطرة في المغرب؟ المشكل كما قال زميلي يكمن في هلال الفقر للمناطق التي لديها الفسفاط والبترول، لماذا؟ لأنهم سيبقون دائما المفقّرون في الأرض، والمفروض أنّ التنمية

تبدأ من هذه المناطق والشركات المنتصبة بها تمنح الجزء الكبير من أموالها للتنمية وهذا ليس من باب الفضل واليوم نراها قد أفلست بما أنكم تدفعون أجورا للفرد الواحد بما قيمتها 2000 و3000 دينار وهناك من يتقاضى 2200 دينار ومهمته إطعام البط في الصباح وهذه ليست لغة شعبوية بل هي الحقيقة الموجودة على أرض الواقع ونستغل الشركة في أمور لا معنى لها، فهذه الشركة لم تفدنا بأيّ شيء هناك، وهذا الحقل لم ينتج عنه إلاّ التلوث بالمنطقة، إذن اليوم إما أن يفتح ملف بحث كامل حول حقل سيدي الكيلاني والمنطقة تأخذ حقها والأهالي يأخذون حقهم أو فليغلق هذا الحقل ويغادره الجميع بما أنكم قلتم أنّه ليس به إنتاج، أعطوا الأهالي أراضيهم وكفاهم احتلالا وليزرعوها فلفلا وطماطم وبطاطا ويساهموا على الأقلّ في الأمن الغذائي، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، ماذا تقدّم وزارة الصناعة اليوم للصناعيين؟ لا تقدّم لهم شيئا، كل الصناعيين يعانون ونصف المعامل أغلقت وبالتالي اليوم نتكلم عن سيادة وطنية وتصدير، ماذا نصدّر اليوم؟ نرى أنّ مصانع النسيج أُغلقت كما أُغلقت مصانع الأحذية، فعاصمة النسيج قصر هلال عندما تدخلها لم تعد تعرفها بسبب الاتفاقيات التركية والأسواق والسوق الموازية وغيرها وبسبب عدم دعمكم للصناعيين المحلّيين ليتمكنوا من المنافسة وهذا ما نتج عنه دخول قانون 72 لتشغيل اليد العاملة بأجور زهيدة واستغلالها استغلالا فاحشا. لا إشكال أن نعمل بالقانون عدد 72 ونجلب المستثمر لكن يجب إعطاء قيمة للتونس. لماذا يأتي إلينا المستثمر؟ لأنّ منوال التنمية يقوم على يد عاملة رخيصة وزهيدة.

أنت كوزارة، لماذا لا تقومون بالاستثمار خاصة وأن "STEG" تحت إشرافكم وهنا يكمن الإشكال فإن استثمرتم في "STEG" وأصبحت تستعمل الطاقة الشمسية وتنتج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية عندها لما تجلب وزارة الطاقة والمناجم المستثمر وتبيعونه الطاقة والكهرباء بأرخص وأقلّ ثمن من الدول الأخرى عندها سيأتي لهذه الأسباب وليس بسبب تشغيل يد عاملة زهيدة فالتونسي لديه قيمة غالية وهذا ما يجب أن يُطبّق اليوم.

قوموا بالاستثمار في الطاقة الشمسية باعتماد "STEG" وقم ببيع الكهرباء للمستثمر بأبخس الأثمان عندها سيأتي إلينا من أجل ذلك ويشغّل اليد العاملة التونسية مثله مثل المواطن الأوروبي، أما اليوم فهو لا يأتي فضلا منه بل لأنكم ستمكنونه من عدم دفع الأداءات لمدة خمس سنوات وما يحدث بعد ذلك يقوم المستثمر بغلق ذلك المصنع ويعلن إفلاسه ويعيد فتح مصنعا آخر وباسم جديد ليقوم مرة أخرى باستغلال هذا "l'avantage" في التحيّل ومن شجّعهم على التحيل؟ نحن من كان السبب في ذلك، إذن فالخيانة تكون من طرفنا.

سأذهب إلى أبعد من ذلك، الكل يتحدث بأنّ المستقبل في العالم يكون في انتاج الفسفاط بحكم المناخ الموجود وشحّ الأمطار وغيره وسيكون الفسفاط أكبر ثروة في العالم ليقوّي تربته وأسمدته، اليوم الصين تمنع تصدير الفسفاط، روسيا كذلك تمنع تصدير الفسفاط، من يصدر الفسفاط؟ دولة المغرب هي من تقوم بتصديره وهي مكتسحة السوق. ونحن اليوم عندما نقول بأننا سجّلنا أرباحا فهو ليس كذلك لأنّ السعر تضاعف عشرة مرات.

فيما يتعلق بالجانب الآخر لمشروع استغلال منجم ستراورتان بالكاف، حقيقة السيدة رئيسة الديوان، عندما سمعت جوابكم وأنه مُكلِف جدا.

بصراحة هذا جواب إداري وليس جواب مسؤول يقوم بـ "la création" التي هي في حد ذاتها خلق وإبداع. هل يوجد مستثمر في العالم تدعوه اليوم إلى الاستثمار في الفسفاط ويرفض وأنتم تقولون التكلفة وما التكلفة. من قال لكم أن التكلفة ستكون على الدولة التونسية، في استطاعتنا أن نأتي بشريك ونستثمر في ستراورتان ونقوم بإنتاج الفسفاط ونبيعه ونصبح أكبر دولة مصدّرة لأنّ مشكلتنا ليست أننا لا نملك الفسفاط بل لدينا الفسفاط ولا ننتجه لأننا لم نخلق آليات لذلك، فعوض إضاعة الوقت في اللوم على من سبقنا في هذا القطاع منذ سنوات، ها نحن ما زلنا في نفس المنظومة، فلما اللوم إذن؟

بما أنّ لديكم إشكالية في الحوض المنجمي انسجوا على منوال القنيطرة بالمغرب وقوموا بتحسين وضعية العاملين لنبادر بها في التنمية وبعد ذلك سوف ننتهي من المطالب التنموية ويبدأ العمل وتتيسّر الأمور. اليوم نعيش هذه الأزمة لماذا لا تستثمر في بلادك؟ لدينا كل الإمكانيات لنكون دولة ذات سيادة ونحقق أرباحا ونكون دولة رائدة على مستوى دولي وليس على مستوى محلّي فقط إذن فالمسألة هي مسألة غياب إرادة.

بخصوص ستراورتان يمكن أن نأتي بشريك أجنبي أو دولة تشاركني في المشروع، نرى أنّ الجزائر جلبت الصين لتكون مستثمرة لديها بـ 6000 مليار في الفسفاط، لماذا لم تكن هذه المبادرة من نصيبنا؟ أين تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية هنا والدبلوماسية الصناعية أصلا بالأساس؟ فالحلول اليوم موجودة وهنا لم نعد نتحدث عن وزارة لأن الوزارة فيها أناس تخطط نحن نتحدث عن إدارة، ألتزم بمكتبي وأنجز عملي ولست مطالبا بأن أخلق، دورك هناك أن تخلق وتجد الحلول ودورنا معك نحن أيضا في التشريعات، فالتشريع الذي يكبّل يتم الاستغناء عنه.

شركة "STEG" في كلمتين موجزتين، فقد منحناكم بمركب كامل في جهة السواسي ورفضتم بحجة أملاك التجمع وما أملاك التجمع، فهل من المعقول بناء بناية وجاهزة فرع "STEG" في السواسي وإلى الآن لم يفتح أبوابه فما هو الإشكال؟

كان ردّكم على هذا الإشكال يتعلق بالموارد البشرية وما دام كذلك فالمسؤول الكيّس والفطن هو من يتولّى إدارة الأمور داخل المؤسسة ويعيّن من هنا وهناك ويقوم بفتح الفرع لتقريب الخدمات للمواطنين.

في الأخير السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز لديّ رسالة من مواطنين اتصلوا بي وأريد أن أبلّغها إليكم لأكون أمينا يطالبون فيها بحلّ المشكل القائم في برج الصالحي من معتمدية الهوارية والإشكال القائم منذ سنة 2011 ونحن في القرن 21 والسكان يقبعون في الظلام ويعانون من انقطاع الكهرباء منذ أربعة أيام والإشكال تعلمونه وهو قائم منذ 2011 فالمرجو إيجاد حل باستدعاء السيد النائب والمعتمد الموجود هناك للنظر في هذه المسألة لحلحة المشكل.

في الخلاصة نتمنى كل الخير لبلادنا بتحسّن وضعها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب اليوم بالسيدة رئيسة الديوان وإطارات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة،

يمثل الهيدروجين الأخضر أحد مصادر الطاقة النظيفة الهامة في العالم، وعليه أطلقت تونس في أوائل سنة 2022 خطة لتطوير استراتيجيتها الوطنية للطاقة البديلة وإنتاج هذا الغاز. نذكّر أيضا أنه تم الإعلان سابقا عن نيّة تونس في إنتاج وتصدير هذا الوقود الأخضر المنتج من الطاقة الكهربائية المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة، اليوم نتساءل عن مدى تقدم الوزارة في إعداد استراتيجيتها الوطنية للطاقة البديلة وإنتاج غاز الهيدروجين الأخضر؟

يعتبر ملف المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى من ولاية سوسة اليوم من أوكد وأهم أولويات المنطقة ومحور اهتمام الجميع على المستوى المحلي، معتمدية القلعة الصغرى التي تضم أكثر من 45 ألف ساكن تعتبر من الجهات التي تم تمييزها وهضم حقها في مجال التنمية الاقتصادية، اليوم يغيب الاستثمار وترتفع نسبة البطالة في القلعة الصغرى بسبب تعطل مشروع المنطقة الصناعية وضعف عدد المؤسسات والشركات التي من شأنها أن تساهم في تشغيل اليد العاملة خاصة منها الفئة الشبابية.

السيدة رئيسة الديوان، نعلمكم أنه إلى الآن وخلال مدة تعطل هذا المشروع العديد من المستثمرين والشركات الكبرى أرادوا الانتصاب والعمل في معتمدية القلعة الصغرى إلا أنهم لم يجدوا الأرضية الملائمة وغادروا مثل من سبقهم. موقع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى يمثل موقعا استراتيجيا هاما لقربه من الطريق السيارة تونس لميناء سوسة ومطار النفيضة. تعطل هذا المشروع منذ أكثر من 15 سنة يطرح اليوم عديد التساؤلات وأهمها مآل دراسة البنية التحتية وأهم النفاذ للمنطقة على مستوى الطريق السيارة تونس، كذلك دراسات شبكة التطهير التي تم طرحها منذ مدة تسع سنوات للتوصيات المنبثقة عن الجلسة المنعقدة بمقرّ وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 سبتمبر 2014.

منطقة النقر بالقلعة الصغرى تنتظر سنوات عديدة عملية ربطها بشبكة التيار الكهربائي عالي الضغط هذه المنطقة تغيب فيها اليوم التنمية وينعدم فيها الاستثمار خصوصا في المجال الفلاحي لسبب غياب ربطها بشبكة التيار الكهربائي عالي الضغط.

السيدة رئيسة الديوان، هذا المشروع معطل أيضل منذ سنوات دون أي برمجة، أطرح اليوم كذلك مشكل تزوّد القلعة الصغرى بعدادات الكهرباء التي تطول مدة الانتظار أكثر من ستة أشهر، معتمدية سيدي الهاني تبعد أكثر من 27 كلم عن إقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز، في مدينة مساكن المواطنون اليوم يعانون من مشقّة التنقل وقطع مسافات طويلة من أجل قضاء شؤونهم الوضع في سيدي الهاني يتطلب منكم اليوم إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز من أجل تقريب الخدمات للمواطنين، المنطقة الصناعية بسيدي الهاني تحتاج اليوم مزيد العناية اللازمة من خلال توسعتها وتهيئتها علما وأنّ هذه المنطقة لا يتوفر فيها الغاز الطبيعي وشبكة التطهير.

ننتظر منكم التفاعل السيدة رئيسة الديوان ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق لها من كفاءات الإدارة التونسية،

السيدة رئيسة الديوان، أردت أن أنقل إليك معاناة سكان معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة فقد صدر قرار منذ ثلاث سنوات وهو تحويل المشتركين في الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى إقليم مدينة مساكن حيث أن الخدمات كانت قريبة من المواطنين ثم أصبحت بعيدة خاصة عندما نرى كبار السن من الرجال والنساء العجائز -حقيقة شيء مؤسف- يعانون بعدما كانوا يتنقلون مسافة ما يقارب ثلاث كلم ثم أصبحوا فيما بعد يتنقلون مسافة 15 كلم إضافة إلى أنّ الإقليم لا يوجد على الطريق الرئيسي بتعلّة أن هذا الإقليم على ملك الشركة.

وهنا المطلب الأساسي والرئيسي للسكان ليس صعبا وهو ليس مع السيد الرئيس المدير العام الحالي إنما هذا القرار اتخذ مع السيد الرئيس المدير العام السابق وقلنا أنه لا يجوز والحل هو أن يقع حاليا ومبدئيا إصدار قرار ليعود الحال كما كان وهو العودة إلى إقليم سوسة المدينة في انتظار إحداث فرع بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وهي معتمدية تعدّ قرابة الـ 50 ألف ساكن وهم مشتركي الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وهو لا يقتصر دورها على الخلاص فقط لأن العاملين بإقليم مساكن يقولون لهم لا يوجد مشكل يمكن استخلاص الفواتير بإقليم سوسة المدينة لكن من لديه مطلب في الكهرباء أو مطلب في تحويل أو تقوية العداد الخاص به فهو مجبور للتنقل لإقليم مساكن.

فرجاء السيد الرئيس المدير العام، أخذ قرار سريع إن أمكن حتى الأسبوع القادم لأن المسألة بسيطة وهو عوض أن يسدد المتساكنين فواتيرهم في إقليم مساكن يسددونها في سوسة المدينة إلى حين إحداث فرع بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات. وفي الخصوص أعلمكم أن السيد مدير الإقليم بمساكن تنقّل على عين المكان وعاين المقرّ وأبدوا إعجابهم به وهم في انتظار توفير إداراتكم لأعوان وهو أمر ضروري لوجود فرع في القريب العاجل.

النقطة الثانية وهو إشكال كبير يتعلق بالضغط العالي فاليوم هناك العديد من المنازل التي يوجد فوق سطحها الضغط العالي وقد وقعت العديد من الحوادث القاتلة من جراء الضغط العالي وأذكر على سبيل المثال حي بئر الحلو، حي الامتياز 2، حي اليمن، حي سيدي بوزعبية، هذ الأماكن وقعت بها حوادث وقد وعدنا إقليم سوسة المدينة وإقليم مساكن على أساس أن الضغط العالي سيصبح تحت الأرض.

النقطة الثالثة وهي "les chutes de tension électrique" هناك معاناة كبيرة بهذه المعتمدية من هبوط الجهد في الشبكات الكهربائية رغم أن البلدية وفرت للمناطق "les postes de STEG" وهي 30 متر الموجودة وقد أدى الأمر إلى تنفيذ البلدية لقرارات هدم "les postes مخصصة لـ "STEG" لذا نتمنى معالجة "les chutes de tension électrique" لأن المتساكنين يجدون صعوبة في تشغيل المكيفات الهوائية والثلاجات بمنازلهم خاصة في فصل الصيف وهي معاناة ومعاناة كبيرة جدا.

وأختم بالنقطة الأخيرة وهي إحداث منطقة صناعية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وفتح طريق حزامية من جهة سيدي عبد الحميد سوسة مرورا بالزاوية والقصيبة والثريات وصولا إلى ولاية المنستير وتحديدا الوردانين من ولاية المنستير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة زينه جيب الله غير منتمية ولها دقيقتان.

السيدة زينه جيب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والطاقة والمناجم،

السيدة رئيسة الديوان، إذا كنا نريد أن نشجع على الاستثمار في تونس علينا مراجعة العديد من القوانين التي أصبحت كابوسا يجثم على الباعثين الشبان وأصحاب المبادرات الخاصة ومن بينها مراجعة قانون الاستثمار وذلك عبر ربط منحة الاستثمار بنسبة التشغيل، تمكين الباعثين الشبان من الترفيع في نسبة الأموال المتداولة خلال إسناد القروض من البنك التونسي للتضامن، العمل على تحسين مناخ الاستثمار عبر اختزال الإجراءات القانونية وتبسيطها، تشجيع المبادرات الخاصة بما في ذلك الشبابية عبر تخفيض نسبة رأس المال الاجتماعية من 30% إلى 10%، توفير الإمكانيات اللوجستية والفنية اللازمة لتأطير الباعثين الشبان ومساعدتهم على إنجاز دراسة جدوى مشاريعهم بجودة عالية تسهّل قبولهم من طرف الممولين ، مراجعة قانون إحداث المؤسسات مع كل الأطراف المتداخلة وتبسيطها لربح الوقت. فمن غير المعقول أن يستغرق إحداث مؤسسة في تونس أشهرا عديدة بينما في دول مجاورة ساعتين من الزمن.

حقيقة السيدة رئيسة الديوان، اسمحي لي أن أقول لك اليوم أن هذه القوانين مكبّلة للاستثمار في تونس وإذا كنا نريد دفع هذا الاستثمار وتشجيع الشبان علينا حقيقة مراجعة هذه القوانين التي أصبحت لا تصلح لا للزمان ولا للمكان الذي نعيش به وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها دقيقتان.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة الديوان وإطارات وزارة الصناعة،

عندما أطلع على ميزانية وزارة الصناعة وسأتحدث هنا بالأرقام أجد أنها تبلغ 10% من ميزانية الدولة وعندما ألقي نظرة على قطاع "STEG" أفهم أن كل هذا متجه إلى الدعم ولذا سأتحدث فيما هو جهوي.

أريد أن أبادر بتقديم الشكر إلى السيد المدير العام للوكالة العقارية الصناعية على سرعة إحداث وتفعيل المنطقة الصناعية بجهة التفاحة 2، ولكن سأتحدث عن المنطقة الصناعية دقة - تبرسق كنتم قد ذكرتم أنّ هناك مشكلا مع "STEG" ولذا أطلب من السيد الرئيس المدير العام النظر في الموضوع وسنحل مسألة "SONEDE" لاحقا.

كما أريد أن أسأل عن مشكلة المنطقة الصناعية تيبار لأن هذه معتمديات منسية في الشمال الغربي وكما ترون الفلاحة لسبع سنوات جائحة وتغيرات مناخية، إذن نريد أن ننمو ولو قليلا بمناطقنا الصناعية إن شاء الله إن تمكنتم من مساعدتنا على ذلك وهناك مشكل وقع منذ سنتين بخصوص الغاز الطبيعي في تيبار، تبرسق وباجة الجنوبية، أريد أن أعرف السبب؟

الآن سأطلب منكم وبكل لطف ما دمنا حاضرين هنا المرجو مدّنا بمشاريع قوانين أنتم الإدارة وأهل مكة أدرى بشعابها نحن ننتظر مشاريع قوانين لذا اغتنموا الفرصة فنحن نواب جئنا من رحم الشعب نفهم بعضنا البعض امنحونا بما يفي لنسهّل على الناس لأن لديهم مشكل كبير خاصة في الاستثمار وبالخصوص في المناطق الداخلية، مرحبا بمشاريع القوانين التي ستقوم بنهضة اقتصادية والتي لن تكون إلا من مجلس النواب ونحن نمد أيدينا ومرحبا بكم وأتمنى أن أراك في مسؤولية أكبر السيدة رئيسة الديوان وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري

السيد شكري بن البحري

شكرا السيد الرئيس،

قبل البدء، كل الدعم والتضامن مع عمال شركة تاجرة بعقارب المعطلين عن العمل وقد أنهكهم الانتظار والوجع والأمل وقساوة الظروف. كل المحبة والتقدير إلى كل من يسعى لحلحلة المشاكل لإنقاذ المؤسسة وهيكلتها وضمان عودتها إلى الخارطة الاقتصادية حتى تساهم في دفع التنمية.

كل الآمال أن تنصف جلسة 13 ديسمبر العمال الكادحين الصابرين الحالمين، الدعوة موجهة إلى مختلف هياكل وزارة الصناعة وعلى رأسها "STEG" وإلى كل المؤسسات البنكية الوطنية وإلى قضاتنا الشرفاء للمساهمة في إعادة الروح لنا ولأبناء هذه الشركة وتفعيل نشاطها.

مساءكم طاقة تتجدد مع كل مهمة.

مداخلتي موضوعها الطاقات المتجددة وعنوانها: حتى لا يولد استعمار جديد من شعاع الشمس من صوت الرياح كفكف الفجر دموعا وشفى منا الجراح كتب الحر وصية للتوانسة الحالمين حتى لا يولد استعمار جديد.

كلمتي موجهة إلى زملائي النواب وقبل فوات الأوان وحتى لا يولد استعمار جديد يجب علينا:

أولا، إعادة النظر والتسريع في مراجعة القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

ثانيا، لابد من فتح وخلق نقاش وحوار اجتماعي وطني حول الانتقال البيئي.

ثالثا وحتى لا يولد استعمار جديد أدعو كل التونسيين إلى الاهتمام بهذه القضايا الوطنية المصيرية السيادية حتى يكون الانتقال الطاقي عادل متكافئ ديمقراطي تشاركي نريد انتقالا عادلا للفقراء والمهمشين ولا يعمق الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي نريد ضمان حق المواطن في امتلاك مصادر الطاقة والتصرف فيها حتى لا يولد استعمار جديد.

دعوني أدعو كل الأحرار والحرايرإلى الاستعداد للنضال ضد هذا المستعمر الجديد هذا الاستعمار الأخضر هذا الاستعمار الطاقي ومواجهة المنظومات واللوبيات التي تسعى إلى استغلال الثروات الوطنية وتعمل على تكريس اقتصاد إمبريالي قائم على النهب والسلب والاستحواذ على مواردنا الطبيعية وترحيل الثروات من تونس إلى أوروبا حتى لا يولد استعمار جديد.

العديد من المشاكل والكثير من الكلام مرتبط بقطاع الطاقات المتجددة:

أولا، الاستيلاء على الأراضي لصالح الشركات الأجنبية وكما تعلمون الطاقات المتجددة تحتاج مساحات كبيرة من الأراضي وما يحدث اليوم أن الأراضي يقع كراؤها بأثمان مهينة 500 دينار و800 دينار للهكتار في السنة ولمدة تصل إلى أكثر من 30 سنة وحتى الأراضي الاشتراكية يقع الاستيلاء عليها والتفويت فيها للمستثمرين الأجانب كما وقع في قفصة.

ثانيا، لا يجب التعامل مع الطاقة كبضاعة فيها ربح لأنها حق كل تونسي وتونسية.

ثالثا، لم لا يكون الهيكل العمومي "STEG" هو من ينجز مشاريع الطاقات المتجددة؟ لم لا تكون المؤسسات العمومية والمستشفيات والجامعات والمدارس هي التي نشجعها لتقوم بالمشاريع؟ لماذا لا تقع شراكة بين قطاع عام وقطاع عام؟ لما كل هذا التركيز على خوصصة القطاع وإحالته للأجانب ليصبحوا هم من يبيعون الكهرباء لـ "STEG" وبالعملة الصعبة هذا فيه ضرب واضح للسيادة الطاقية والمساهمة في تدمير "STEG" كمنشأة عمومية نفتخر بها وبتراكم خبراتها ومعارفها ومهندسيها منذ سنة 1962؟ حتى لا يولد استعمار جديد.

سؤال آخر لو تسمحون، لماذا ليس هنالك استراتيجية لإنتاج الألواح الشمسية في تونس؟ لم لا يتم نقل التكنولوجيا وتشجيع العلم والمعرفة؟ عن أي سيادة وعن أي انتقال طاقي نتحدث في حين أننا ننتقل من الارتهان من الغاز الجزائري إلى التبعية للشركات التي تنتج الألواح الشمسية في الصين وأوروبا؟

آخر سؤال ويخص مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا على أساس تصدير الطاقة إلى أوروبا من سينتج هذه الطاقة؟ طبعا الشركات الأجنبية هي التي ستنتج الطاقة وسيتم استعمال شبكة "STEG" التي اقترضت لأجلها من قوتنا لإنجاز الربط، يعني التوانسة والقطاع العمومي يقومون بالتجهيز والمستثمر الأجنبي ينتج الطاقة ويبيعها وهذا معناه أنّ "STEG " "حمّالة في النازلة".

إلاهي امنحنا كل الطاقة وجدّد طاقاتنا كي نستوعب ما يجري حتى لا يولد استعمار جديد. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة رئيسة ديوان وزارة الطاقة والصناعة والمناجم وكافة الإطارات المرافقة لها،

تعاني تونس من عجز طاقي كبير أثّر على ميزانها التجاري وعلى الوضع الاقتصادي والتنموي بشكل عام وهو ما يستوجب وضع خطة للحدّ من اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري المستورد فضلا عن حاجة تونس إلى تأمين إمدادات متواصلة من الطاقة على المدى الطويل حتى تحقق التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تقليص العجز الطاقي ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق هذا الهدف يتعيّن:

أولا، إعادة تقييم المشاريع الوطنية للطاقات المتجددة في ضوء المتغيرات في ميدان الطاقة خاصة أمام الإمكانيات الهائلة المتوفرة في تونس في توريد الطاقة من الرياح والطاقة الكهروضوئية والشمسية.

ثانيا، مواجهة العقبات لا سيّما الأُطر التنظيمية المتعلقة ببيانات الطاقة وحالة الاحتكار التي يعيش على واقعها سوق الطاقة وهو ما يتطلب إصلاح المنظومة بأكملها والانتقال إلى الطاقات المتجددة وجذب الاستثمارات وصولا إلى الهدف النهائي وهو الحد من اعتماد البلاد على الطاقة المستوردة.

وبما أن كل العوامل تؤهل تونس لأن تصبح مركزا إقليميا للطاقات المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر بما يدعم الأمن الطاقي ودمج مصادر الطاقات المتجددة وجعل القطاع أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية وهو ما يتطلب:

1-إحداث الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة.

2-سنّ التشريعات اللازمة لإنتاج ونقل الهيدروجين.

3-تهيئة البنية التحتية الخاصة بنقل وتصدير الهيدروجين.

4-برنامج بحث وطني لتطوير البحث العلمي والتكوين في مجال الطاقات المتجددة.

كما يتوجب التأكيد على العامل الوطني في مثل هذه المشاريع خاصة تحديد الأطراف المعنية بعملية الإنتاج وتصدير الطاقة إلى أوروبا وتدقيق العائدات المالية للبلاد حتى لا يسقط القطاع صحبة هيمنة الشركات الأجنبية وتغييب الاستثمارات الوطنية بحجة صعوبة التمويل محلّيا.

كما أؤكد على أهمية دعم الاستثمار الصناعي والإحاطة بالباعثين الشبان وتهيئة المناطق الصناعية للتشجيع على الاستثمار ومراقبة المصانع التي تضرّ بصحة المواطن والبيئة وضرورة التوزيع العادل بين الجهات في إحداث المناطق الصناعية للحدّ من البطالة في كل الجهات.

كما أريد الإشارة إلى ما تعانيه عديد الأسر بجهة المنهلة نتيجة غياب تغطية شبكة الكهرباء والغاز فضلا عن ضعف التيار الكهربائي والانقطاعات المتكررة.

السيدة رئيسة الديوان، نطلب من حضرتكم التنسيق مع شركة الكهرباء والغاز للتسريع في إحداث مولّد بالمنهلة خاصة وأن السلط المحلّية قامت بتوفير قطعة أرض للغرض وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة مؤقتا لمدة عشرين دقيقة للاستراحة ثم إثرها نحيل الكلمة إلى السيدة رئيسة الديوان لكي تتولى الرد على النقاش العام. شكرا.

(كانت الساعة السابعة وسبع وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيدة رئيسة ديوان
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

(كانت الساعة الثامنة مساء وخمس عشرة دقيقة)

السيدة أحلام الباجي السّايب، رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

أتقدم لكم بالشكر الجزيل على اهتمامكم المتواصل بقطاعات الإنتاج تحت الاشراف وهي الصناعة والمناجم والطاقة والبرامج المستقبلية لمختلف أنشطة الوزارة. هذا الاهتمام لامسناه خاصة عند حضورنا خلال جلسة الاستماع صلب لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة مع السيدات والسادة النواب المحترمين من خلال ما جاء في مداخلاتهم وتوصياتهم في علاقة بمختلف قطاعات الإنتاج الراجعة بالنظر للوزارة وذلك بغاية تحقيق الأهداف المرسومة على مستوى الإنتاج في مختلف الأنشطة انطلاقا من تشخيص واقعي وميداني.

السيد الرئيس،

السادة النواب،

سوف أركز خلال مداخلتي اليوم على عرض لأهمّ منشورات قطاعات الصناعة والمناجم والطاقة بالإضافة الى الإجابة على مجمل تساؤلاتكم ومداخلاتكم.

هذا ونؤكد لكم استعداد مصالح الوزارة والهياكل العمومية تحت الإشراف للتنسيق والعمل بصفة تشاركية مع مجلسكم الموقر، مصالح الوزارة وكافة الإطارات ساهرة على تلبية حاجيات المواطنين في مختلف القطاعات الراجعة لها بالنظر وأريد أن أؤكد على مسألة بأن أي عريضة وردت تبلّغ عن الفساد سواء تحمل اسما أم لا نبعثها للتفقدية العامة وأحلنا بعض الملفات للقضاء وهو سيتكفل بالباقي ولم تصل أيّ عريضة للوزارة دون أن نقوم بالواجب وقامت التفقدية بكل ما في استطاعتها.

لدينا طبعا ثلاثة قطاعات وسأبدأ بقطاع الصناعة فعلى مستوى نوايا الاستثمار سجلنا تطورا 7% في الاستثمارات المصرح بها خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2023 حيث عرفت الاستثمارات المصرح بها في القطاع الصناعي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 ارتفاعا بـ 11% لتبلغ 1785 مليون دينار نتيجة الارتفاع المسجل في عديد القطاعات على غرار قطاع الصناعات الكيميائية وقطاع النسيج والملابس.

كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات المعملية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 بـ 15% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة. وهذا الارتفاع خاصة في قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية وقطاع الصناعات المختلفة حتى تبقى بلدنا وجهة واعدة ومتميزة تستقطب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.

وعلى مؤشرات قطاع الصناعات المعملية يتوفر هذا القطاع على 4782 مؤسسة صناعية توفر أكثر من10آلاف مواطن شغل بما يمكن من إحداث حوالي 530 ألف موطن شغل منها 340 ألف موطن شغل بالمؤسسات الصناعية المصدرة كليا و190 ألف موطن شغل بالمؤسسات الصناعية غير المصدرة.

في هذا الصدد أريد الإجابة عن السؤال حول وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حيث ذكرت السيدة النائبة بأنهم أغلقوا أكثر من 400 مؤسسة ولكن الوكالة لم تصدر هذا الرقم بل الرقم الحالي للمؤسسات الصناعية التي تشغّل أكثر من 10 عمال وهو حوالي 4900 ويقوم البعض بمقارنة هذا الرقم مع المؤسسات قبل خمس سنوات حيث كانت أكثر من 5300 مؤسسة هذا لا يعني فقدان 400 مؤسسة بل يمكن أن تكون أصبحت تشغّل أقل من عشرة عمال. لكن الأهم في هذا هو عدد العمال الذي يعملون حقا في هذه المؤسسات وهي حاليا تشغل 530 ألف عامل مقابل أنها كانت تشغّل 517 في سنة 2020 لذلك فإن عدد المؤسسات ليس نفس عدد العمال الذين يشتغلون بهذه المؤسسات.

لذلك أردت أن أؤكد على تطور نسبة إنجاز المشاريع من 36 إلى 43 خلال الخمس سنوات الأخيرة وتطور الصادرات بـ 11% في هذه السنة مقارنة بالسنة الفارطة.

أردت أن أؤكد أيضا على الأرقام التي نعمل عليها خاصة أنه طرحت عدة مواضيع عن المناطق الصناعية عامة وعلى مسألة المستثمرين. أردت أن أؤكد في هذا النطاق بأن لدينا مؤشرات وأرقام مذكورة لسنة 2023 على المدى الحيني المتواصل وارتكز بالخصوص على حلحلة الإشكاليات التي تتعلق بالمؤسسات والوقوف على النقائص والصعوبات التي تقف عائقا أمام تطورها والتدخل لفائدتها لدى الهياكل المعنية وذلك بواسطة تأمين تزويد بعض المؤسسات بمواد أساسية ضرورية لاستمرارية نشاطها والعمل على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات المصنعة محليا من خلال الترشيد والتحكم في الواردات.

تمكين المؤسسات من تزويد السوق المحلية بمنتجاتها واستئناف عمليات التصدير ومساعدة بعض المستثمرين على استعادة مواصلة نشاطهم بتونس ومن جهة أخرى في هذا الإطار رصدت توجهات الإدارة مواصلة المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية وفي مقدمة هذه الآليات لدينا آليات دعم المؤسسات المتمثلة في خط الاعتماد لدعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بقيمة 1.4 مليون دينار. مواصلة برنامج التأهيل الصناعي حيث تم تخصيص اعتمادات بـ 39 مليون دينار خلال سنة 2024. صندوق تطوير اللامركزية الصناعية بتخصيص اعتمادات تبلغ 25 مليون دينار. تهيئة الأقطاب التكنولوجية بميزانية 8 مليون دينار.

وعلى مستوى البنية التحتية أود في البداية أن أنوه بأن منظومة المناطق الصناعية في تونس تتميز باعتماد مقاربة مبنية على تشجيع اللامركزية الصناعية والتشاركية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنجاز المناطق الصناعية وتهيئتها.

ويتجلى هذا من خلال القيام بإحداث لجان جهوية لمتابعة المناطق الصناعية وذلك تطبيقا للمنشور المشترك بين وزير الصناعة والداخلية بتاريخ 10 جوان 2014.

وعليه تقوم الوكالة العقارية الصناعية بغاية تنفيذ مهامها المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية بتشريك هذه اللجان الجهوية في المهام المناطة بعهدتها قصد وضع تصور موحد للمناطق الصناعية مبني على رؤية استشرافية شاملة وتشاركية.

وتتمثل مهام هذه اللجان الجهوية في تجميع طلبات وملفات المتعلقة بإنجاز تهيئة المناطق الصناعية. النظر في ملفات الباعثين الراغبين في الحصول على مقاسم صناعية قصد إحداث وحدات صناعية. التثبت في وضعيات المناطق الصناعية المحدثة ومدى تقدم الدراسات وإنجاز المناطق المبرمجة. متابعة أشغال تهيئة المناطق الصناعية والعمل على حلحلة الإشكاليات المطروحة على مستوى إسناد المقاسم وإعادة التهيئة.

وقد سجل برنامج الوكالة العقارية الصناعية سنة 2023 مواصلة أشغال تهيئة تسع مناطق صناعية على مساحة 260 هكتار كائنة بمناطق التنمية الجهوية.

كما تواصل الوكالة الدراسات الفنية المتعلقة بثلاثين منطقة صناعية تمسح 1199 هكتار العديد منها متقدمة أو على وشك الانتهاء.

بالإضافة إلى تمكن الوكالة خلال سنة 2023 من إسناد وبيع مقاسم صناعية بمساحة تقارب 40 هكتار موزعة على 38 منطقة صناعية قابلة للبيع من المخزون العقاري الصناعي.

وطبقا لأحكام المرسوم عدد 68 لسنة 2022 الذي سمح بعرض مناطق صناعية جديدة للبيع قبل الانتهاء من أشغال التهيئة وسجلنا خلال سنة 2023 ارتفاع الحجوزات على المقاسم منها قرابة 27 هكتار لفائدة ثلاثة مستثمرين.

أما بالنسبة لسنة 2024 فسوف تشهد مواصلة أشغال تهيئة المناطق الصناعية المبرمجة بمناطق التنمية الجهوية وخلال السنوات القادمة لدينا مواصلة إنجاز الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد.

وأريد أن أؤكد أن في الوزارة لدينا استراتيجية للطاقة وكلها في أفق سنة 2035 ولدينا استراتيجية الصناعة والتجديد والآن سنبحث أخرى للمناجم وأؤكد أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد التي تقدمت وصادقت عليها الحكومة في شهر جويلية 2022 ونظمت الوزارة ندوة بتاريخ 6 جويلية 2022 تم خلالها عرض نتائج الدراسة والإعلان عن الشروع في تنفيذها وهو ما يعتبر خطوة هامة لإعادة تموقع الصناعة التونسية من خلال إرساء رؤية استراتيجية للصناعة ترتكز على تحقيق صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور وقادر على مواكبة المنظومة العالمية وخاصة في استهلاك متقلص للطاقة ونحبّذ أن نعوّل على الصناعة الأقل استهلاكا للطاقة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الوزارة حرصت على إنجاز استراتيجية ضمن تمشي قوى تشاركية حيث اتصلت بالجميع وتشاركت معهم مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والذي شمل حوارا جهويا وقطاعيا إضافة إلى تركيبة موسعة للجنة القيادة ضمت كل الشركاء والجمعيات المتدخلة في المجال.

كما تمثل الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة وخارطة الطريق ستمكن من تحديد التوجهات وتوضيح الرؤية المستقبلية التي تستجيب لتطلعات بلادنا سيّما عبر التوظيف الأمثل للكفاءات والطاقات في مجالات فنية وتكنولوجية جديدة على غرار الصناعات الذكية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الدائري ودعم المؤسسات الناشئة في المجالات المذكورة وسلاسل القيمة والقطاعات الواعدة والتقليص من الفوارق الاجتماعية.

كما لا يفوتني أن أذكر بأن هذه الاستراتيجية تكتسي أهمية بالغة خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها تونس على المستوى الاقتصادي وهو ما يتطلب إعادة النظر في المنوال التنموي لمواكبة هذه التطورات واستنباط الحلول الملائمة للتعاطي معها بما يمكن البلاد من التعافي والانتقال إلى مستويات أرفع من النمو وتحقيق التنمية خاصة وأنها تقوم على التوازنات الاستراتيجية للقطاعات الأساسية تتمثل في:

-العمل على توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

-دعم الاندماج في مختلف القطاعات الصناعية في سلاسل القيمة العالمية وتطوير طرق إنتاج صديقة للبيئة.

-تنويع الصادرات ووجهات التصدير والتشجيع على الاستثمار في القطاعات الواعدة ودعم التطوير التكنولوجي والبحث والتجديد وتطوير منتجات الأنسجة الذكية والنسيج التقني.

-تحسين حوكمة المنظومات الفلاحية الغذائية وتطوير سلاسل القيمة ومواصلة دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وإدخال تقنيات حديثة.

-دعم التجديد صلب المؤسسة خاصة في مجال الرقمنة والمرور إلى الصناعة الذكية والتحول الطاقي والبيئي.

-تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة.

-دعم الصناعة النظيفة الخضراء.

-التسويق لتونس كوجهة لاستثمارات مجددة.

-إضافة إلى تبنّيه لمجموعة أخرى من التوجهات الاستراتيجية للقطاعات الواعدة قوامها الترفيع في مساهمة الصناعة المحلية في الناتج الداخلي الخام لا سيما صناعة الأدوية وذلك بمزيد تعزيز قدرة النسيج الصناعي على مواكبة اندماجه في الدورة العالمية والمرور إلى الصناعة 4.0.

-تطوير القطاعات الواعدة والتركيز على المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية.

-توفير اليد العاملة المختصة التي تتناسب والحاجيات الفعلية للمؤسسات الصناعية.

-تطوير الخدمات المسداة باستعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

وقد أفضت لاقتراح منوال تنموي صناعي جديد يندرج ضمن الرؤية المستقبلية للحكومة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحديد الأهداف المستقبلية المتمثلة في الرفع من القيمة المضافة للقطاع من الناتج الإجمالي الذي يبلغ نحو 18% مع حلول سنة 2025 و20% في أفق 2035 مع مضاعفة قيمة الصادرات لتبلغ 18 مليار دينار مع حلول سنة 2025 و36 مليار دينار في أفق سنة 2035.

هذا بالإضافة إلى تعزيز القطاع بالموارد البشرية المختصة من خلال بلوغ 640 ألف موطن شغل صناعي مع حلول سنة 2025 و840 ألف موطن شغل في أفق سنة 2035.

أقدم لكم حوصلة وقدمنا فيها استراتيجية ونحن بصدد إعداد البرنامج العملي العام للفترة 24-29 والبرنامج السنوي لسنة 2024.

كما تم الشروع في تنفيذ المبادرة الوطنية للمرور إلى الصناعة الذكية كما يتم تكوين 1200 خبير من القطاعين العام والخاص في مجالات ذات علاقة بالصناعة الذكية.

مواكبة ومساندة حوالي 200 مؤسسة صناعية للمرور للصناعة الذكية وإحداث مواطن شغل جديدة صلبها.

تصميم وحدة صناعية ذكية "smart factor" لدعم التجديد وخلق حلول ذكية لفائدة المؤسسات الصناعية وتطوير البحث التشاركي بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث ومراكز الصناعة الذكية والمؤسسات ومسْدي الخدمات التكنولوجية.

إحداث خمسة مراكز كفاءات مختصة في الصناعة الذكية بكل من القطب التكنولوجي بسوسة وصفاقس والمنستير وبنزرت وسيدي ثابت.

المساهمة في إحداث 11 مؤسسة ناشئة في مجال الصناعة الذكية وتكوين أكثر من 400 شخص في المجال بالإضافة إلى تطوير مقياس سنوي لمتابعة مدى تطور نسبة إدماج المؤسسات الصناعية في مسار المرور إلى الصناعة الذكية.

العمل بالتعاون مع مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث تم إدراج أربع ماجستير مختصة في مجال الملكية الصناعية.

تم الشروع في تكوين 100 خبير من القطاعين العام والخاص في مجال الملكية الصناعية.

تطوير حوالي 80 تطبيقة ذكية وارسالها صلب المؤسسات الصناعية تمكن من تطوير نجاعة الإنتاج والترشيد والتحكم في استعمال الطاقة والماء والحد من التلوث.

تم الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني للحد من انبعاثات الكربون والذي يهدف إلى ما يلي:

-إعداد دراسة جدوى اقتصادية وفنية.

-إعداد وتنفيذ برنامج اتصال.

-القيام بتشخيص أوّلي لفائدة نواة من المؤسسات في قطاعات الصناعات المختلفة.

-القيام بتشخيص أوّلي لفائدة 150 مؤسسة صناعية في ثلاثة قطاعات صناعية: صناعات غذائية وكيميائية والنسيج لتحديد مصادر انبعاثات الكربون وتقديم مقترحات للتقليص منها طبقا لشروط الحرفاء وتكون نواة خبراء 45 خبير من القطاعين العام والخاص في مجالات ذات علاقة بهذا المحور بهدف إعداد وتنفيذ مخطط عمل لتقليص الانبعاثات.

-إعداد دليل للنصوص القانونية والتشريعية والتوجهات المعمول بها على الصعيد الدولي ذات العلاقة بانبعاثات الكربون ودور الصناعة لمقاومة "le réchauffement climatique".

-تكوين نواة من الخبراء 100 خبير تابعين للقطاعين العام والخاص من خلال تنظيم دورة تكوينية حول ايزو 5001.

-تنفيذ برنامج تحيين تطوير البنية التحتية للجودة في مجال الهيدروجين الأخضر.

-الإحاطة بـ 100 مؤسسة صناعية قصد دعم قدراتها على الصمود أمام المخاطر والأزمات ومواجهتها.

من الناحية القانونية قامت الوزارة بوضع الآليات القانونية اللازمة لتجديد التوجهات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد من خلال:

-إعداد مشروع أمر إحداث المجلس الوطني للتنمية الصناعية وتوجيهه للمصادقة والإصدار.

-إعداد مشروع قانون جديد خاص بالأقطاب التكنولوجية وهو في المراحل الأخيرة من الإنجاز.

-الشروع في إعداد دراسة تقييمية لمنظومة المركبات الصناعية والتكنولوجية وتحديد برنامج عمل لتطويرها وبلورة مخطط عمل فردي لكل مركب صناعي وتكنولوجي.

وفي إطار تزويد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص سجلنا توقيع ميثاق خاص بقطاع صناعة السيارات ومكوناتها بتاريخ 6 جويلية وتشمل أهداف الميثاق لرفع الصادرات التونسية لمكونات السيارات من 7.5 مليار دينار إلى 14 مليار دينار في أفق 2027.

كما يرمي إلى إحداث 60 ألف موطن شغل في أفق 2027 وعلى المدى المتوسط يمكن ميثاق الشراكة من استقطاب استثمارات في مجال تصنيع السيارات الكهربائية والذكية.

كما تم تحيين الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والخاص لدفع قطاع النسيج والملابس للفترة 2022-2026 وادماج خطة إنعاش لفترة ما بعد الكوفيد وقد تمت الموافقة على الصيغة الجديدة للميثاق القطاعي من طرف الجامعة التونسية للنسيج والملابس.

هذا وتعمل الوزارة على استكمال المواثيق التالية:

-ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الصناعات الصيدلية ولقطاع الجلود والأحذية وأيضا لدينا مشروع استراتيجية تنمية صناعة زيت الزيتون وتصديره للفترة 23-30 التي سينبثق عنها ميثاق الشراكة بين القطاع العام والخاص.

-ميثاق شراكة للنهوض بمكونات الطائرات وكذلك لدينا ميثاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لصناعة السفن والقوارب وقوارب الترفيه في أفق سنة 2027.

كما ستواصل الوزارة خلال سنة 2024 دعم النسيج الصناعي عبر المرور من الصناعة المبنية على القدرة التنافسية السعرية لصناعة ذات قيمة مضافة عالية وحث المؤسسات على تحسين قدراتها الإنتاجية والتنافسية.

إضفاء المزيد من النجاعة على حوكمة المؤسسات العمومية تحت الإشراف وإعادة هيكلة البعض منها.

دفع التجديد والتطوير التكنولوجي عبر الرفع من القيمة المضافة لتكنولوجية المنتوج والعناية بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي.

دفع الاستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة خاصة لحاملي الشهادات العليا بالمناطق الداخلية والعمل على الرفع من نسق الاستثمارات في القطاعات الواعدة وذات نسب التأطير العالية.

تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة مع إعطاء الأولوية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية.

رقمنة النسيج الصناعي والخدمات ذات الصلة والإحاطة بالمؤسسات الصناعية للمرور بها نحو الصناعات الذكية "industrie 4.0".

اعتماد الاقتصاد الدائري خاصة من خلال تطوير سلسة القيمة لرسكلة وتثمين النفايات في القطاع الصناعي.

تعزيز موقع تونس ضمن سلاسل القيمة العالمية وتطوير الصادرات الصناعية وتعزيز الشراكة الدولية وابراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية.

هناك أسئلة طرحت حول منوال الصناعة وذكروا أنه منوال قديم وقد بيّنت منذ حين أن الاستراتيجية هي التي ستغيّر نوعا ما المنوال وهنا نسيت من طرح السؤال وأذكركم أني قدمت الإجابة في خصوصه.

مراكز الأعمال وخطة الوزارة حولهم حيث ورد سؤال يتعلق بهذا، بالنسبة لمراكز الأعمال، فقد قامت الوزارة بدراسة استراتيجية بالتعاون مع الخبراء من الخارج وانتهت إلى تقديم مقترح سيتم عرضه على المجلس الوزاري ويتمثل في دمج المراكز مع محاضر المؤسسات المتواجدة في "l'API" أو يعطونهم صفة أخرى وأعددنا مخطط أعمال يمتد على أربع سنوات وسيكون دائما بالمردودية والنجاعة وكذلك التحكم في المصاريف هذا طبقا للدراسة التي قمنا بها.

ورد سؤال حول تصدير الخردة الحديدية، في الحقيقة التوجه هو تثمين هذه الثروات محليا من خلال شركة الفولاذ والمجهودات والمساعي حثيثة للتقدم في برنامج إعادة هيكلة هذه الشركة حيث تم عرض الملف لإعادة الهيكلة على أنظار جلسة عمل وزارية وتم إقرار جملة من الإجراءات وسيتم عرض ملف تكميلي خلال الفترة القريبة القادمة والأولوية المطلقة التي تتركز عليها حاليا هي إيجاد تمويلات لإنجاز فرن لإنتاج العروق الفولاذية وهو ما سيمكننا من تفادي تزييف العملة الصعبة في حدود 300 مليون دينار مقابل توريد هذه المواد الأولية.

حول حماية الصناعة التونسية للآقطات الفوطوضوئية يتعين علينا الإشارة أننا أمام معادلة صعبة بين الأهداف الوطنية الكبرى المعلنة في المجال الطاقي هي بلوغ نسبة 35% في أفق 2030 يتم إنتاجها بطاقات متجددة من جملة الإنتاج الوطني للكهرباء.

ومن جهة أخرى تشجيع الصناعة المحلية للآقطات الفوطوضوئية بكلفة تنافسية ولذلك تم اعتماد نسبة أداء على القيمة المضافة في حدود 7% مع توظيف معاليم ديوانية على الواردات من اللآقطات الجاهزة في حدود 10% في حين يتم تمكين الشركات الصناعية المحلية من الإعفاء على المعاليم الديوانية على توريد مدخلات التصنيع للآقطات الفوطوضوئية كما تم إخضاع توريد هذه المنتجات للمراقبة القبلية على التوريد وذلك في انتظار استكمال إجراءات إصدار كراس شروط ينظم عملية توريد هذه المنتجات. وسيتم خلال سنة 2024 تقييم هذه المعاليم وتعديلها إذا دعت الحاجة لذلك.

استراتيجية الوزارة لتثمين المنتوج التونسي، أعدّت الوزارة الاستراتيجية التي تحدثتُ عنها منذ حين وتهدف من خلالها إلى تحسين مناخ الاستثمار والتركيز على أولوية الصناعة التي ترتكز على تثمين المنتوجات الفلاحية والإنشائية والمعرفية التونسية.

أما على المدى القريب والمتوسط بدأت الوزارة باعتماد النهوض بالقدرة التنافسية لبعض القطاعات التي تحدثنا عنها منذ حين وهي الأدوية وصناعات السيارات ولن نكرر الحديث عنها والسفن وأيضا كل المركبات.

بالنسبة للسوق الموازية والسلع التركية، لحماية الصناعة الوطنية قامت وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بالتنسيق مع مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات بالتصدي في عديد المناسبات لسياسات الإغراق التي تعتمدها بعض الشركات. كما تم إعداد قائمات في المنتجات المصنعة محليا والتي تضررت نتيجة اتفاقيات التبادل الحر مع تركيا ويتم حاليا بالتنسيق مع مصالح وزارة التجارة مراجعة هذه القائمات مع الجانب التركي للتوصل إلى اتفاق ثنائي يضمن مصالح الجانبين ويدعم النسيج الصناعي المحلي.

بخصوص زيت الزيتون المعلب أحدث صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب لتثمين زيت الزيتون التونسي وإضفاء قيمة مضافة أرفع عبر التعليب وتصديره تحت علامات تجارية تونسية خاصة. كما تعرفون زيت الزيتون يصدر "Vrac" سائبا ويموّل الصندوق كليا العمليات الإشهارية ذات المصلحة العامة للتعريف بزيت الزيتون المعلب في الأسواق في العالم ويساهم هذا الصندوق في تمويل البرامج الإشهارية والتسويقية للمؤسسات كما تسند منح لتشجيع تصدير زيت الزيتون المعلب فقط وليس زيت الزيتون السائب ولا يوجد تداخل بينهما ولا يتميزان بنفس الدور.

والمهم أن زيت الزيتون قد حقق اليوم قفزة حيث بلغ 30 ألف طن مقابل ألف طن في سنة 2006 والآن بلغ 30 ألف طن وقيمته عالية جدا حين يكون معلبا مقارنة بزيت الزيتون السائب والتركيز يكون على الأسواق الخارجية حتى نعرّف بمنتوجنا من زيت الزيتون والهدف من هذا الصندوق هو أنه يساعد على عملية الإشهار من خلال تمكينه من منح حتى يتمكنوا من التصدير وهناك "Sotuver" قامت بـ "extension" كبيرة.

ننتقل الآن إلى الحديث عن وضعية الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق في القصرين "SNCPA" وإيمانا منّا بهذه المؤسسة التي تم إحداثها منذ السبعينات وهذه المؤسسة قديمة جدا لذلك نرى أنّ آليات الإنتاج فيها بدأت تتقادم وهي في وضعية تتوجب تأهيلا كبيرا مع العلم أن وزارة المالية مكنتها في عديد المرات من قروض لضمان ديمومتها والحفاظ على مواطن الشغل فيها وبذلت وزارة الصناعة جهودا حثيثة لإعادة تشغيل خط إنتاج الورق المدرسي وهو ما يمكن من تأمين العودة المدرسية المنقضية.

وتعمل مصالح الوزارة حاليا على إعادة تشغيل خط إنتاج عجين الحلفاء مع مراعاة الجانب البيئي بعد عرض برنامج إعادة الهيكلة على المجلس الوزاري وسنقدمه لاحقا إن شاء الله ولكن برنامج إعادة الهيكلة لم يكتمل بعد حيث يجب أن يكون متكاملا من الجانب البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك تم تمريره على المجلس الوزاري وتم إقرار جملة من الإجراءات في علاقة بالبرنامج المقترح على مستوى الهيكلة الاجتماعية والمالية والعقارية والفنية وإن شاء الله من المنتظر أن نقدمه قريبا في مجلس وزاري.

تحسين مناخ الأعمال ومراجعة التشريعات، هناك عديد من المبادرات انطلقت بعد إصدار أمر وهناك اتفاقيات حول ما يؤكد أن الوزارة حريصة على تشجيع الاستثمار وتحفيز الشباب على المبادرة الخاصة. صحيح أن هناك عدة تعقيدات لكن في أي مجال هناك تعقيدات إدارية في أي مشروع ستنفذه الشركات الوطنية لكن الوزارة تقوم بالبحث من أجل تبسيط هذه الإجراءات وهذه الرخص حتى نتمكن من التقدم سويا إن شاء الله. لكن ما يجب قوله أنّ هناك إكراهات مالية عمومية منعت تقدمنا في عدة مسائل.

في كلمة أخرى، أردت أن أترحّم على روح النائبة السابقة والتي كانت مديرة في "l'API" والأكيد أن ولاية القصرين تفتقر إلى عدة مكونات وأقطاب تمكنها من التموقع في الاقتصاد التونسي ومن توفير الرفاهة لأهلها وقد استأثرت الاستراتيجية الصناعية في أفق 2035 باهتمام خاص بتطوير سلاسل القيمة لعدة منتوجات فلاحية بالجهة إلى جانب تطوير سلاسل القيمة لمواد استكشافية وسيكون أيضا هناك يوم 5 ديسمبر ملتقى تنظمه الولاية مع "l'API"حول المبادرة الخاصة.

هناك أيضا محضنة للمؤسسات بـ "l'ISET Kasserine" تقوم بتأطير الشباب وحاملي الأفكار من أجل بعث المشاريع وهناك أيضا مشروع مستقبلي تم تخصيصه 3 هكتارات لإنجاز محطة إنتاج طاقة شمسية من قبل عجيل للاستهلاك الخاص بها بقيمة 9 مليون دينار وسيوفّر مهن جديدة بالجهة ولا بد من مواصلة العمل معا من أجل تحسين الناتج الخام بهذه الولاية.

ننتقل إلى مستوى الطاقة حيث يكتسي قطاع الطاقة أهمية استراتيجية بالغة بجميع المقاييس وهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والبشرية في بلادنا وفي كافة بلدان العالم وهو يتطلب رؤية استشرافية شاملة على المدى البعيد.

كما تعرفون يتطلب القطاع تمويلات ضخمة وكذلك التحكم في التكنولوجيات المتطورة وامتلاك كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات. ومن أهم التحديات المطروحة هو ضمان الأمن الطاقي للبلاد بأقل تكلفة في هذا السياق تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة في أفق 35 وخارطة طريق لتنفيذها بصفة تشاركية مع مختلف الأطراف المتداخلة في القطاع وصادقت عليها الحكومة في أفريل 2023.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان الأمن الطاقي والحياد الكربوني والنمو الاقتصادي والانتقال المجتمعي العادل والشامل بما يساعد في خلق مواطن شغل والنهوض بالاقتصاد الأخضر ووضع الأسس والإجراءات الملائمة لتحقيق الحياد الكربوني " Neutralité carbone à l'horizon 2050" للاقتصاد الوطني حيث تعتزم تونس التخفيض من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون إلى 46% في قطاع الطاقة إضافة إلى إنتاج 35% من الكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة يعني سننتج 8350 ميغاواط التي ستقلّص من " l'intensité énergétique" بنسبة 3.6 سنويا أي ما يقارب 30% في أفق 2035.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية ستنفّذ على مراحل:

-وضع إصلاحات ضرورية تشريعية ومؤسساتية.

-ضمان استقرار القطاع والانطلاق في المشاريع المهيكلة.

-استحثاث نسق الاستثمار في القطاع 2030-2035.

وستمكن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة من تحقيق نقطتين إضافيتين على مستوى النمو وإحداث أكثر من 70 ألف موطن شغل بحلول سنة 2035 منها 30 ألف موطن شغل مباشر.

تساءل الكثير حول الطاقات المتجددة والانتقال الطاقي حيث يرتكز الانتقال الطاقي أساسا على محورين الأول يهتم بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ويرتكز الثاني على النجاعة الطاقية.

أما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة فهناك ثلاثة أنظمة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة: نظام اللزمات والتراخيص وهما العمود الفقري من حيث استبدال الطاقة وتكون التعريفة لهذه المشاريع الكبرى وهي 100 ميغاواط أو 50 ميغاواط بحوالي 110 مليم كيلواط/الساعة. أما المشاريع الصغرى حوالي 1 ميغاواط تناهز 220 مليم في حين أن كلفة الإنتاج من الغاز الطبيعي فقط تناهز وتتجاوز في بعض الأحيان 300 كيلواط/الساعة وبالتالي من الضروري توفير كل التسهيلات لهذه المشاريع.

بعث المشاريع للاستثمار تناهز 1200 مليون دينار سنويا خلال الخمس سنوات القادمة وهو ما يمثل نقطة نمو علاوة عن خلق مواطن شغل وهذه الإضافة لتقليص كلفة الإنتاج باقتصاد حوالي 800 مليون دينار عند إنجاز المشاريع 1700 ميغاواط التي هي في طور طلب العروض "l'appel d'offre" والتي سنأتي بها إلى مجلسكم الموقر للمصادقة على اتفاقياتها وفي الأخير بعد اجتماعي من خلال التنمية الجهوية وتقليص انبعاثات الغازات، لدينا بعد اجتماعي وبعد بيئي وبالطبع بعد اقتصادي وتعمل الوزارة على البحث عن مواقع في جميع الولايات بالطبع بالتشارك مع الجهات المعنية.

أريد أن أؤكد أن هذه المشاريع للطاقات المتجددة ستنجز في تونس حتى وإن أنشأها المستثمر الأجنبي فسوف تبقى في تونس ولن ينقلها معه. إذن نحن نبحث عن الاستثمارات الخارجية أولا لأن كلفتها مرتفعة جدا وتستوجب تمويلات كبيرة جدا.

وأجيب السيد النائب الذي تساءل وقال لماذا "STEG"؟ حيث أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز انطلقت في هذه المشاريع ولديها توزر التي دخلت حيّز الاستغلال بطاقة 10 ميغاواط وكلفة الاستثمار في الطاقات المتجددة مرتفعة جدا لذلك لا يمكننا إنجازها بمفردنا وصحيح قول السيد النائب لما تساءل في أنها تأخرت وما زلنا في مرحلة 1%، 2% و3% ولم نصل بعد إلى 30% ولا يمكننا ذلك وهنا أجيبه أنه باستطاعتنا أن نصل إلى 30 و35% والبداية دوما تكون صعبة وأول مشروع يكون صعبا نظرا إلى إجراءات التراخيص وعدة تعقيدات إدارية لكن أتصور لو تنطلق هذه المبادرات منذ البدء يمكن أن نصل إلى أهدافنا ولو تتكافل كل الجهود مع بعضها يمكن أن نصل إلى المطلوب.

بالنسبة لـ "STEG" معطيات عامة: لل "STEG" عدد الأعوان أكثر من 13 ألف عون والحرفاء 4.3 مليون حريف وطول الشبكة 130 ألف كيلومتر وخطوط الضغط متوسط ومنخفض وبالطبيعة تعمل الشركة على الحد من الأعطاب على شبكاتها والتدخل السريع لإرجاع الكهرباء في أحسن الآجال.

بالنسبة إلى الربط بالشبكة، الكثير من مطالب الربط بالشبكة لم يتم الاستجابة لها لعدم وجود التراخيص اللازمة من السلط البلدية مع ذلك تعمل "STEG" على إعادة تأهيل العديد من شبكاتها لتحسين الخدمات وخلال الأيام الأخيرة قامت الشركة مؤخرا بإقرار

تسهيلات بالدفع للحرفاء العاديين لشهري نوفمبر وديسمبر 2023 وذلك بدفع 30% والباقي على ست فواتير أي لمدة سنة.

تعريفة الغاز هي نفس التعريفة في كافة أرجاء البلاد ولا علاقة بها بالتوزيع الجهوي وبالنسبة إلى الأعوان تعمل الإدارة العامة على تحسين ظروف عمل أعوانها من جهة كما تعمل على مراقبة تدخلات الأعوان وحسن تقديم الخدمات.

بخصوص الشركة التونسية لصناعات التكرير "STIR" الطاقة الحالية لمعمل "STIR" لتكرير النفط تغطي 30% من الاستهلاك الوطني من المواد البترولية وتهدف التوجهات المستقبلية لقطاع التكرير لتطوير طاقة التكرير الى 50 عوض 30% إن شاء الله مع إنجاز وحدات جديدة لتطوير الجودة من المحروقات.

كذلك شرعت "STIR" في دراسة لترفيع طاقة التكرير الأولوية منذ سنة 2022 وإن شاء الله ستكون هذه الدراسة جاهزة بداية من سنة 2024 كما شرعت الشركة في تأهيل طاقة الخزن وتستهدف الزيادة في الطاقة المخزنة بـ 30% خلال الخمس سنوات القادمة.

ونبقى في نفس النطاق في خصوص الهيدروجين الأخضر الذي يمثل الحل لبلوغ الحياد الكربوني في أفق 2050 كما سيكون مصدرا للطاقة الأولوية لكن تتطلب هذه المادة استثمارات هائلة حيث أن الهدف الذي حدّد بإنتاج 8 مليون طن من الهيدروجين الأخضر في أفق 2050 يحتاج لاستثمارات تفوق 150 مليار أورو حوالي 500 مليار دينار ولا يمكن تحمله من قبل الدولة وإنما في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع تطوير البنية التحتية وكذلك التعاون مع الجهات المستهلكة لهذه المادة.

وتجدر الإشارة إلى أن بلوغ هذه الأهداف سيمكن من أكثر من نقطة للنمو الاقتصادي علاوة على خلق أكثر من 400 ألف موطن شغل دون اعتبار الأتاوة والعائدات الجبائية لهذه المشاريع.

في نفس النطاق بخصوص إنتاج النفط أردت أن أؤكد أن إنتاج النفط والغاز وإنتاج الكهرباء موجودة على موقع الواب لوزارة الصناعة وفي كل شهر تنشر "conjoncture" التي تتضمن كل المعطيات وكذلك الرخص والاتفاقيات موجودة على موقع الواب.

بالنسبة إلى تنقيح مجلة المحروقات هي بصدد الإنجاز من طرف الإدارة العامة للمحروقات وسيقع تقديمها لاحقا على أنظاركم قصد المصادقة عليها.

ويجدر التذكير أن كل المعلومات التي تخص الرخص والبحث والاستكشاف والامتيازات يقع إدراجها كذلك بموقع الواب للوزارة كما تقوم المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنشر تقرير أنشطتها بموقع الواب للوزارة.

فيما يتعلق بشركة البيئة والبستنة بتطاوين وشركات البستنة ككل تطاوين وقبلي، بالنسبة إلى قبلي، صحيح أن الشركة الوطنية لتوزيع البترول وهي طرف في رأس مال الشركة وليس مثل شركة البستنة بتطاوين فهي تابعة لوزارة الفلاحة وتابعة للمجلس الجهوي لذلك فإنّ "l'ETAP" لا تدخل في رأس مال الشركة.

بالنسبة إلى قبلي عقدنا عدة اجتماعات وحاولنا إيجاد حلول مع وزارة التنمية ووزارة الاقتصاد ووزارة الفلاحة ووزارة المالية كما عقدنا اجتماعات مع الوالي والمجلس الجهوي هناك كذلك البنوك "BTS" ووجدنا عدة حلول وعدة مشاريع ستنجزها هذه الشركات لكن لم يتمكنوا من ذلك وان شاء الله سيتم ذلك في القريب ويقع تصنيف الشركات كما قلت وتنطلق في العمل الذي سيجني المنفعة للجميع.

بالنسبة إلى أنبوب نقل المحروقات بين الصخيرة والساحل فهو إنجاز لمشروع مرتبط بالجدوى الاقتصادية وبعدة مشاريع أخرى كبرى يتطلب الإنجاز مستودعا وخاصة إنجاز مستودع بالمواد البترولية بالساحل ولهذا السبب تأخر نشاط الأنبوب.

المسؤولية المجتمعية، جميع الشركات البترولية منخرطة في برنامج المسؤولية المجتمعية وفي كل سنة يقع تحديد البرنامج بالتنسيق مع والي الجهة وحسب متطلباته وهو من يحدّد وجهة إيداع الأموال بصفة تشاركية فلا يقرر كل على حده يعني هناك تنسيق بين الشركات مع الجهة والولاية ويقرّرون سويا ما سيحدث.

بالنسبة إلى قطاع المناجم وننطلق من مشروع المظيلة 2، صحيح أن المشروع انطلق وشهد عدة تعطيلات راجعة بالأساس لاعتصامات متكررة للعمال والمقاولين الناشطين بالحضيرة خاصة المشروع بصيغة مفتاح يد "clé en main" الخطوات القادمة التي قام بها لفك الاعتصام صار في 27 ماي 2023 وتم عقد اجتماعات مع الشركة الصينية والتي أبدت استعدادها لإيجاد الحلول المناسبة ولكن بالنسبة إلى المجمع الكوري التونسي فقد فضّل اللجوء للقضاء الدولي ونحن في انتظار ما سيحدث في "l'arbitrage".

بالنسبة إلى تثمين المواد الإنشائية بولاية تطاوين تم إنجاز خارطة المواد الإنشائية بولاية تطاوبن تبين مواقع هذه المواد وخاصيتها الفنية مرفوقة ببطاقات لأهم المواقع وإمكانية استغلالها ووضعها على ذمة المستثمرين لتشجيعهم على بعث المشاريع مثل الجبس والملح ومادة الرمل السيليسي وهو رمل السيليكا الزجاجي.

وبالنسبة إلى الجبس حاليا يوجد 8 رخص و10 امتيازات استغلال لمادة الجبس انبثق عنها تركيز ثلاثة مصانع كما تطور إنتاج مادة الجبس ليبلغ 1.2 مليون طن سنويا إلاّ أن العائق الأساسي يشمل الإشكاليات العقارية.

بالنسبة إلى الملح تم بعث مشروع استغلال أملاح الصوديوم بسبخة أم الخيالات منذ سنة 2016 من طرف شركة ملاّحات تطاوين التابعة لشركة الكيمياء وهي بصدد الإنتاج كما تم إسناد رخصة بحث عن مادة الرمل السيليسي.

بالنسبة إلى موضوع وضعية شركة الكيمياء الذي وقعت إثارته، صحيح أن شركة الكيمياء تواجه عدة إشكاليات مالية خاصة خلال الأيام الأخيرة وهي تحاول الآن أن تنوّع منتوجاتها من خلال إنتاج الكريستال وإنتاج أنواع أخرى من الأسمدة وتقوم بإعادة تقييم أصولها الثابتة والقيام ببرنامج تطهير اجتماعي من خلال تسريح الأعوان أو المغادرة الاختيارية ولكن أهم شيء هو الترفيع في رأس مالها وسيكون نصيب المجمع وإن شاء الله ستمرر على "CAREP" لجنة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وستتم تهيئتها بعد ذلك.

أعتقد أن الجميع يرغب في إثارة موضوع الفسفاط والأسمدة، يشكّل الفسفاط والأسمدة طبعا أحد الروافد الهامة في الاقتصاد الوطني وقد شهد خلال العشرية الأخيرة وخصوصا في سنة 2023 بعد أن تم تشخيص كافة الإشكاليات التي تعيق برامج الإنتاج ونقل الفسفاط بالحوض المنجمي. أقرّت الحكومة ومجلس الأمن القومي المنعقد في 26 أفريل 2023 برنامجا متكاملا للترفيع بشكل تدريجي ومستدام لنسق الإنتاج ونقل الفسفاط من المستويات الحالية بمعدل 3.5 مليون طن في السنة إلى 6 مليون طن بداية سنة 2024 أي حدود الطاقة التصميمية الحالية لمغاسل الشركة والتي تراجعت للأسف عما كانت عليه في سنة 2010 التي كانت 8 مليون طن سنويا

نتيجة لمشاكل "logistique" التي عانت منها الشركة خلال العشرية الفارطة. ويتمحور البرنامج المذكور حول الأهداف الأساسية التالية:

-الرفع التدريجي من طاقة الإنتاج والنقل ومنع كل أشكال الانتكاسة والارتداد.

-دعم طاقة نقل الفسفاط التجاري بواسطة السكك الحديدية لبلوغ مستوى 480 ألف طن شهريا.

-مدّ أنبوب لجلب مياه البحر المُحلاّة للحوض المنجمي.

ولتحقيق الأهداف المذكورة تم إقرار حزمة من الإجراءات وهي كالتالي:

-إقرارا استثمارات هامة لاقتناء معدات المناجم السطحية بشركة فسفاط قفصة لتدعيم نشاطات نقل الفساط الخام بين تلك المناجم ومغازة تخصيب الفسفاط وكذلك لتجديد 30% من الأسطول الحالي من الآليات الثقيلة وذلك بما قيمته 237 مليون دينار حيث من المؤمل أن يتم استلام ومباشرة النشاط بالقسط الأول المقدر بـ 63 مليون دينار في نهاية السنة الحالية وهو موفّى ديسمبر مما سيمكن من طاقة إضافية في نقل الفسفاط الخام والشوائب تقدر بـ 15 مليون طن وذلك لتغطية جزء هام من العجز الهيكلي في منظومة نقل الفسفاط الخام داخل الحوض المنجمي والتي طالما تم عقد تنفيذ برامج الإنتاج نتيجة النقص الخام بمخازن التخصيب يعني أن أهم مشكل في الفسفاط اليوم هو النقل.

-إقرار استثمارات بواقع 40 مليون دينار لتأهيل وتوضيب وصيانة آليات استخراج لترفيع جاهزيتها وكذلك أسطول احتياطي من الآليات الرئيسية وقد تم إلى حدود نهاية أكتوبر 2023 إبرام 80% من العقود الضرورية لتنفيذ البرنامج المذكور مع مصنّعي الآليات الثقيلة.

-إقرار استثمارات بواقع 20 مليون دينار لتنفيذ برنامج الصيانة سنويا لمغاسل تخصيب الفسفاط بالحوض المنجمي بداية من جانفي 2024 وأتمت الشركة الاستعداد لتنفيذ برنامج الصيانة السنوية بما سيمكن من ترفيع نسق الإنتاج بصفة ملموسة.

-إقرار استثمارات بحوالي 8 مليون دينار في سنة 2024 لتأهيل وصيانة ثلاثة آبار عميقة وحفر ثمانية آبار جديدة تعويضية بالحوض المنجمي لمعالجة معضلة نقص المياه الصناعية في مغاسل التخصيب والتي شكلت ذلك أحد أسباب تراجع الإنتاج وقد انطلقت شركة فسفاط قفصة في إجراءات طلب العروض في الغرض بعد أن قامت وزارة الفلاحة بإصدار التراخيص المطلوبة.

-إقرار اعتماد مناولة نقل الفسفاط الخام داخل الحوض المنجمي والفسفاط التجاري باتجاه مصانع التحويل الكيميائي لكل من قابس والصخيرة بالمقادير التي تغطي العجز الهيكلي المسجل لدى الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية حوالي 11 مليون طن وذلك إلى حين تأهيل منظومة نقل الفسفاط بكل مكوناتها.

-إعداد مخطط أعمال لإعادة هيكلة الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية وهي شركة فرعية لشركة فسفاط قفصة أحدثت في سنة 2011 وعهد إليها مناولة نقل الفسفاط الخام والشوائب داخل الحوض المنجمي ضمن نشاط المناجم السطحية والتي عجزت بصفة هيكلية عن تلبية حاجيات شركة فسفاط قفصة وعقد تحقيق برامج إنتاجها المتعاقبة منذ سنة 2011.

-إقرار اقتناء عربات نقل جديدة أو مستعملة لدعم أسطول الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية مع تدخل شركة فسفاط قفصة لضمان تمويل العملية من قبل البنوك.

-استكمال تأهيل خط السكة الحديدية عدد 15 وذلك لرفع العزلة عن مخزونات الفسفاط التجاري بكل من الرديف وأم العرائس بما سيمكّن من نقل 2 مليون طن بواسطة السكك الحديدية.

-الإسراع في استكمال الدراسات وتنفيذ مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط بين الحوض المنجمي ومعامل التحويل بقابس والصخيرة وهو المشروع الذي يضم في مكوناته إنجاز خط لنقل مياه البحر المُحَلاّة من الصخيرة إلى الحوض بتدفق مبدئي يعادل 150 ألف متر مكعب يوميا.

بالإضافة إلى محطة الإنتاج 10 ميغاواط من الكهروضوئية بكلفة تقدر بأكثر من ألف مليون دينار حيث من المؤمل إتمام إنجاز المشروع في غضون سنة 2027 علما وأنه قد تم إمضاء اتفاقية مع مؤسسة "SFI" لإنجاز دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية للمشروع.

بالنسبة إلى الفوسفوجيبس: تبعا لتوصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 11 أفريل 2023 تم تكوين لجنة مشتركة مكلفة بضبط خطط ومكان مصبّات مادة الفوسفوجيبس وبوضع برنامج لتثمين استعماله. وتتولى اللجنة:

-إعداد مشروع تنقيح أمر عدد 2339 لسنة 2000 في اتجاه إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس كمادة منتجة "coproduite" وتصبح لها فعاليتها ولا يقع الاستغناء عنها.

-ضبط خطط المصبات لمواقع الفوسفوجيبس.

-ضبط برنامج لتثمين مادة الفوسفوجيبس للاستعمال في مختلف المجالات الممكنة بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية مثل الفلاحة والتجهيز والصناعة.

-إعداد تقرير تأليفي لأعمال اللجنة جاهز للعرض على مجلس وزاري مضيق.

-اعتماد مقاربة تشاركية مع مكونات المجتمع المدني مهتمة بالنفايات الخطرة والتلوث البيئي.

-كما تمت برمجة يوم إعلامي خلال شهر ديسمبر ليتم اعتماد مخرجاته في إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس إن شاء الله.

بالنسبة لوحدة إنتاج الحامض بالمجمع الكيميائي تم رصد ما قيمته 5.6 مليون دينار لإنجاز هذا المشروع ووقع استيلام المعدات وتم تركيبها وبلغت نسبة تقدم إنجاز المشروع 98% ومصالح المجمع الاتصال الدائب بالمقاول المكلف بإنجاز المشروع لإتمامه.

حاولت الإجابة على أكثر الأسئلة التي تكررت اليوم عديد المرات ولكن المهم هو أن الوزارة منفتحة على أسئلتكم ويمكنكم إرسالها كتابيا وأجيبكم عنها في أقرب وقت ممكن.

كما أشكركم على حسن الاستماع لأنه حسب اعتقادي أنني تجاوزت الوقت المخصص لي، أليس كذلك سيدي الرئيس؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مبدئيا الوقت ساعة و15 دقيقة.

السيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

لم أنتبه لمرور الوقت فقد أجبت عن مجمل الأسئلة التي قدّمت اليوم لكن إن لم يتسنّ لي الإجابة عن أسئلة دقيقة بخصوص مشروع محدد فإنني مستعدة لأي سؤال كتابي تبعثون به وإن شاء الله سنقدّم الإجابة في أقرب وقت وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أكيد ستكون لدينا في المستقبل وفي إطار الأكاديمية البرلمانية أيام دراسية حول الصناعة والطاقة والمناجم ونحن نفتخر بكوادر الوزارة وسوف نتواصل معكم في خصوص تنظيم هاته الأيام الدراسية لأن هاته المسائل تحتاج إلى بحث عميق وإلى رؤية واضحة وإن شاء الله في المستقبل سيكون التعاون بيننا على مستوى الأكاديمية البرلمانية لتوضيح عدة نقاط التي من حق الزملاء النواب الاستفسار حولها والتعمق فيها.

تفضلي ما زال لديك الوقت.

السيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

لا لا بأس. أجبت تقريبا على كل الأسئلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ما دمت سيادتك قد صرحت بأنك أنهيت أجوبتك فلا بأس ولا إشكال في ذلك.

إذن نشكر السيدة أحلام الباجي رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها وكما قلت فإنه في مقبل الأيام سيقع التوصل معكم لتنظيم أيام دراسية حول الصناعة والمناجم والطاقة لأن هاته المسألة هي مسألة استراتيجية بالنسبة إلى اقتصاد البلاد ومن حق السادة النواب الاستفسار حول عدة نقاط وخاصة دراسة الاستراتيجيات التي أعدتها الحكومة في هذا المجال.

شكرا. الآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أنْ لا تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

إذن المصدح للجنة.

السيدة المقررة

شكرا السيد الرئيس،

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

اعتمادات التعهد.....7.404.415.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 7.406.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة .....146.440.000 دينار

-صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات

الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية.. 85.440.000 دينار

- صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب..... 9.000.000 دينار

- صندوق الانتقال الطاقي..... 52.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

نتيجة التصويت: 99 صوتا نعم مقابل 16 محتفظا و4 معترضين. المجموع: 119.

وتبعا لنتيجة التصويت تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكر موصول للسيدة أحلام الباجي رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصل أشغالنا يوم الاثنين المقبل إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة التاسعة ليلا وخمس وعشرين دقيقة)